



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



الرأيا
عليكم يا صابغين

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

الفقه

مؤسسة الفقهاء المسلمين
الشيعة عهدي الحسيني الشريف الرازي
تبريز ١٤٠٢

كتاب العبادة



دار العلوم
بتهران، إيران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٢	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ٢١
١٢	اشاره
١٢	اشاره
١٦	كتاب الطهاره
١٦	اشاره
١٨	فصل شرائط الأذان والإقامه
١٨	مسأله ٢١ استحباب الجهر بالبسمله فى الظهرين
٢٣	مسأله ٢٢ الجهر فى موضع الإخفات
٢٥	مسأله ٢٣ تذكر الناسى أو الجاهل قبل الركوع
٢٦	مسأله ٢٤ صور الجاهل بالحكم فى الجهر والإخفات
٢٩	مسأله ٢٥ الجهر والإخفات بالنسبه إلى النساء
٣٣	مسأله ٢٦ مناط الجهر والإخفات
٣٨	مسأله ٢٧ المناط فى صدق القراءه
٣٩	مسأله ٢٨ الجهر المفرط الخارج عن المعتاد
٤١	مسأله ٢٩ ق ا رءه الحمد والسوره فى المصحف، واتباع الملقن
٤٤	مسأله ٣٠ حكم من كانت فى لسانه آفه لا تمكنه من التلفظ
٤٥	مسأله ٣١ كيفيه قراءه الأخرس
٤٧	مسأله ٣٢ وجوب التعلم على من لا يحسن القراءه
٥٠	مسأله ٣٣ القراءه بالملحون
٥٢	مسأله ٣٤ حكم القادر على التعلم لو ضاق وقته
٥٩	مسأله ٣٥ أخذ الأجره على تعليم واجبات الصلاه ومستحباته
٦١	مسأله ٣٦ وجوب الترتيب والموالاه، بين آيات القرآن وكلماتها
٦٣	مسأله ٣٧ حكم الإخلال والتبديل بشىء من الكلمات

- مسأله ٣٨ حذف همزه الوصل، وللبات همزه القطع ٦٥
- مسأله ٣٩ ترك الوقف بالحركه والوصل بالسكون ٦٦
- مسأله ٤٠ وجوب العلم بحركه آخر الكلمه ٦٧
- مسأله ٤١ المناط صدق الحرف فى عرف العرب ٦٨
- مسأله ٤٢ المد الواجب ٧٠
- مسأله ٤٣ حكم المد الأزيد من المتعارف ٧٣
- مسأله ٤٤ مناط المد ٧٤
- مسأله ٤٥ لو حصل فصل بين حروف كلمه واحده ٧٥
- مسأله ٤٦ صور من انقطاع النفس ٧٦
- مسأله ٤٧ صور من التلغظ الغلط ٧٧
- مسأله ٤٨ الإدغام الواجب ٧٩
- مسأله ٤٩ الإدغام غير الواجب ٨٠
- مسأله ٥٠ القراءه على النهج العربى ٨٢
- مسأله ٥١ صور من الإدغام الواجب ٩٠
- مسأله ٥٢ صور من الإدغام غير الواجب ٩٢
- مسأله ٥٣ عدم وجوب المحسنات كالإماله والإشباع ٩٣
- مسأله ٥٤ ما يجب مراعاته فى القراءه ٩٤
- مسأله ٥٥ التمييز بين الكلمات حتى لا تتولد مهمله ٩٥
- مسأله ٥٦ من قواعد القراءه ٩٦
- مسأله ٥٧ موردان تصح فيهما قراءتان ٩٨
- مسأله ٥٨ جواز قراءه « كفو » عده وجوه ١٠١
- مسأله ٥٩ وجوب تعلم الإعراب وكيفية اللفظ ١٠٢
- مسأله ٦٠ البقاء مده على الوجه الغلط باعتقاد أنه الصحيح ١٠٣
- فصل فى الركعات الأخيره ١٠٤
- اشاره ١٠٤
- مسأله ١ ما لو نسى قراءه الحمد فى الركعتين الأولتين ١١٥

- مسألة ٢ أفضلية التسبيحات الأربع على قراءة الحمد ١١٨
- مسألة ٣ جواز قراءة الحمد في إحدى الأخيرتين ١٢٤
- مسألة ٤ وجوب الإخفات في الركعتين الأخيرتين ١٢٧
- مسألة ٥ حكم الإجهار عمداً وجهلاً ونسياناً ١٣٣
- مسألة ٦ العزم على قراءة سورة والعدول إلى أخرى ١٣٤
- مسألة ٧ سبق اللسان المخالف للمقصود ١٣٥
- مسألة ٨ قراءة الحمد تخيلاً منه أنه في إحدى الأولتين ١٣٧
- مسألة ٩ نسيان القراءة والتسبيحات ١٣٩
- مسألة ١٠ الشك في قراءة تهماً بعد الهوى للركوع ١٤١
- مسألة ١١ زياده التسبيحات على الثلاث ١٤٣
- مسألة ١٢ الاقتصار على قصد القربة لو أتى بالتسبيحات ١٤٤
- فصل في مستحبات القراءة ١٤٤
- اشاره ١٤٤
- مسألة ١ كراهه ترك سورة التوحيد في جميع الفرائض الخمس ١٧١
- مسألة ٢ كراهه قراءة الحمد والسوره والتوحيد بنفس واحد ١٧٢
- مسألة ٣ كراهه قراءة سورة واحده في الركعتين ١٧٣
- مسألة ٤ جواز تكرار الآيه في الصلاة وجواز البكاء ١٧٥
- مسألة ٥ موارد استحباب إعادته الجمعة أو الظهر في يوم الجمعة ١٧٧
- مسألة ٦ قراءة المعوذتين في الصلاة ١٧٩
- مسألة ٧ الحمد سبع آيات، والتوحيد أربع آيات ١٨١
- مسألة ٨ جواز قصد إنشاء الخطاب ١٨٣
- مسألة ٩ السكوت حال القراءة ١٨٥
- مسألة ١٠ الصلاة على محمد أثناء القراءة ١٨٧
- مسألة ١١ الحركة القهريه حال القراءة ١٨٨
- مسألة ١٢ ما لو شك في قراءة آيه أو كلمه ١٨٩
- مسألة ١٣ جواز الاقتصار على التسبيحه الواحد ١٩٠

- مسألة ١٤ جواز القراءة بإشباع كسر الهمزة ١٩١
- مسألة ١٥ الشك في حركة كلمه، أو مخرج حروفها ١٩٢
- مسألة ١٦ حد القراءة الجهريه ١٩٤
- فصل في الركوع ١٩٤
- اشاره ١٩٤
- مسألة ١ عدم وجوب وضع اليدين على الركبتين حال الركوع ٢١٤
- مسألة ٢ عدم التمكن من الركوع أو الانحناء ٢١٧
- مسألة ٣ الدوران بين أبدال الركوع الاضطراريه ٢٢٠
- مسألة ٤ حصول التمكن من الركوع الاختياري ٢٢١
- مسألة ٥ زياده الركوع الجلوسى والإيمائى ٢٢٤
- مسألة ٦ كيفيه ركوع من يكون كالرأع ٢٢٥
- مسألة ٧ دوران الانحناء مدار النيه ٢٢٨
- مسألة ٨ صور فى نسيان الركوع ٢٣٠
- مسألة ٩ الانحناء بقصد الركوع، فالنسيان فى الأثناء، والهوى إلى السجود ٢٣٢
- مسألة ١٠ كيفيه ركوع المرأه ٢٣٥
- مسألة ١١ تسبيحه الركوع ٢٣٧
- مسألة ١٢ الإتيان بالذكر أزيد من مره ٢٤١
- مسألة ١٣ جواز الاقتصار على الصغرى فى حال الضروره ٢٤٣
- مسألة ١٤ وقت ذكر الركوع ٢٤٤
- مسألة ١٥ مع عدم التمكن من الطمأنينه لمرض أو غيره ٢٤٤
- مسألة ١٦ ترك الطمأنينه فى الركوع أصلا ٢٤٧
- مسألة ١٧ جواز الجمع بين التسبيحه الكبرى والصغرى ٢٤٨
- مسألة ١٨ الشروع فى التسبيح بقصد الصغرى والعدول إلى الكبرى ٢٤٩
- مسألة ١٩ شرائط ذكر الركوع ٢٥٠
- مسألة ٢٠ جواز الإشباع بقراءه «ربى العظيم» ٢٥١
- مسألة ٢١ التحرك فى حال الذكر بسبب قهرى ٢٥٢

- مسألة ٢٢ جواز الحركة اليسيره التي لا تنافى الاستقرار ٢٥٣
- مسألة ٢٣ حد الركوع ٢٥٤
- مسألة ٢٤ بعض صور الشك في تلفظ العظيم ٢٥٥
- مسألة ٢٥ كيفية الركوع الجلوسى ٢٥٧
- مسألة ٢٦ مستحبات الركوع ٢٥٩
- مسألة ٢٧ مكروهات الركوع ٢٧٤
- مسألة ٢٨ عدم الفرق بين الفريضة والنافله فى واجبات الركوع ٢٨٠
- فصل فى السجود ٢٨٢
- واجبات السجود ٢٨٢
- مسألة ١ حد الجبهه وحد السجود على الجبهه ٣٠٧
- مسألة ٢ مباشره الجبهه للمسجد ٣١٣
- مسألة ٣ وضع باطن الكفين فى السجود مع الاختيار ٣١٨
- مسألة ٤ حد وضع الكفين فى السجود ٣٢١
- مسألة ٥ حد وضع الركبتين فى السجود ٣٢٤
- مسألة ٦ حد وضع الإبهامين فى السجود ٣٢٦
- مسألة ٧ الاعتماد على الأعضاء السبعه فى السجود ٣٣٠
- مسألة ٨ السجود على الهيئه المعهوده ٣٣٣
- مسألة ٩ وضع الجبهه على موضع مرتفع أزيد عن المقدار المعتق ٣٣٥
- مسألة ١٠ وضع الجبهه على ما لا يصح السجود عليه ٣٣٨
- مسألة ١١ دمل الجبهه ٣٤١
- مسألة ١٢ صور السجود الاضطرارى ٣٤٧
- مسألة ١٣ حكم من حرك أعضاء السجود عمداً أو سهواً ٣٥٠
- مسألة ١٤ ارتفاع الجبهه قهراً من الأرض قبل الاتيان بالذكر ٣٥٢
- مسألة ١٥ السجود فى حال التقيه ٣٥٥
- مسألة ١٦ لو نسى السجدين أو إحداهما ٣٥٧
- مسألة ١٧ عدم جواز الصلاه على ما لا تستقر المساجد عليها ٣٥٨

- مسألة ١٨ الدوران بين صور السجود الاضطرارى ٣٥٩
- فصل فى مستحبات السجود ٣٦٠
- اشاره ٣٦٠
- مسألة ١ الإقعاء فى الجلوس بين السجدين، وبعدهما ٣٩٣
- مسألة ٢ نفخ موضع السجود ٣٩٧
- مسألة ٣ كراهه قراءه القرآن فى السجود ٤٠٠
- مسألة ٤ ترك جلسه الاستراحه ٤٠١
- مسألة ٥ نسيان جلسه الاستراحه ٤٠٥
- فصل فى سائر أقسام السجود ٤٠٦
- مسألة ١ سجود السهو ٤٠٦
- مسألة ٢ سجود التلاوه ٤٠٧
- مسألة ٣ اختصاص السجود بالقارئ والمستمع ٤١٦
- مسألة ٤ توجب السجده بقراءه مجموع الآيه ٤١٧
- مسألة ٥ سجود التلاوه فورى ٤١٨
- مسألة ٦ لو قرأ بعضها وسمع بعضها الآخر ٤٢٠
- مسألة ٧ لو قرأ السجده أو سمعها غلطا ٤٢١
- مسألة ٨ تكرر السجده بتكرار القراءه ٤٢٢
- مسألة ٩ سجود التلاوه عند قراءه غير المكلف ٤٢٤
- مسألة ١٠ لو سمعها أو قرأها أثناء الصلاه ٤٢٥
- مسألة ١١ لو سمعها أو قرأها اثناء السجود ٤٢٦
- مسألة ١٢ عدم وجوب نيته حال الجلوس أو القيام ٤٢٧
- مسألة ١٣ اعتبار كون القراءه بقصد القرآنيه فى سجود التلاوه ٤٢٨
- مسألة ١٤ ما يعتبر فى السماع من تمييز ٤٢٩
- مسألة ١٥ عدم وجوب السجود لقراءه ترجمتها ٤٣٠
- مسألة ١٦ شرائط سجود التلاوه ٤٣١
- مسألة ١٧ ما ليس فى سجود التلاوه ٤٣٨

مسأله ١٨ الذكر في سجود التلاوه ٤٤٠

مسأله ١٩ لو سمع القراءه مكررا وشك بين الأقل والأكثر ٤٤٣

مسأله ٢٠ صورته وجوب التكرار ٤٤٤

المحتويات ٤٤٥

تعريف مركز ٤٥٩

اشاره

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ : لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵-ح ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

اشاره

الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب الصلاة

الجزء الخامس

دار العلوم

بيروت لبنان

ص: ٣

الطبعة الثانية

١٤٠٩ هـ _ ١٩٨٨ م

مُنقَّحه ومصَّحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم _ طباعه. نشر. توزيع.

العنوان: حاره حريك، بئر العبد، مقابل البنك اللبناني الفرنسي

ص: ٤

كتاب الطهاره

اشاره

كتاب الصلاه

الجزء الخامس

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاه والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنه الدائمه على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

مسألة ٢١ استحباب الجهر بالبسملة في الظهرين

مسألة ٢١ _ يستحب الجهر بالبسملة في الظهرين للحمد والسورة

((مسألة ٢١ _ يستحب الجهر بالبسملة في الظهرين للحمد والسورة)) بلا إشكال، بل عن الخلاف والمعتبر والتذكرة الإجماع عليه، خلافاً للإسكافي حيث خص الاستحباب بالإمام، وخلافاً للحلي حيث خصه بالركعتين الأولتين، فإن قرأ الحمد في الأخيرتين لم يستحب الإجهار بالبسملة فيهما، وخلافاً لأبي الصلاح والقاضي فقالا بوجوبه في ابتداء الحمد والسورة في الأولتين، وللصدوق فأوجه مطلقاً حتى في الأخيرتين _ على ما نسب إليهم _ وإن ناقش بعض الفقهاء في صحه بعض النسب المذكوره، والأقوى الأول لمتواتر النصوص:

كخبر الفضل بن شاذان، قال (عليه السلام): «والإجهار ببسم الله الرحمن الرحيم في جميع الصلوات سنه» ((١)).

وخبر الأعمش، عن الصادق (عليه السلام): «والإجهار ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة واجب» ((٢)).

وصحيح صفوان: صليت خلف أبي عبد الله (عليه السلام) أياماً فكان إذا كانت صلاه لا يجهر فيها جهر ببسم الله الرحمن الرحيم، وكان يجهر في السورتين جميعاً ((٣)).

وخبر أبي حفص: صليت خلف جعفر بن محمد (عليه السلام) فجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ((٤)).

ص: ٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٥٨ الباب ٢١ من القراءة في الصلاة ح ٦

٢- المصدر: ح ٥

٣- المصدر: ص ٧٥٧ ح ١

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٣٠ الباب ٨ من القراءة ح ٩

وروايه أبى حمزه، قال على بن الحسين (عليه السلام): «يا ثمالى إن الصلاه إذا أقيمت جاء الشيطان إلى قرين الإمام فيقول هل ذكر ربه، فإن قال: نعم، ذهب، وإن قال: لا، ركب على كتفيه، فكان أمام القوم حتى ينصرفوا. فقال: جعلت فداك أليس يقرئون القرآن؟ قال (عليه السلام): بلى ليس حيث تذهب يا ثمالى إنما هو الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم» (١).

وروايه رجاء: كان الرضا (عليه السلام) يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فى جميع صلاته بالليل والنهار (٢).

وروايه عمر بن شمس، قلت: لجعفر بن محمد (عليه السلام): إني أؤم قومي فأجهر بيسم الله الرحمن الرحيم؟ قال (عليه السلام): «نعم حق فأجهر بها قد جهر بها رسول الله (صلى الله عليه وآله)» (٣). إلى غيرها من الروايات.

أما الأقوال الأربعة الأخر، فأول الأقوال: استدل بالروايات الداله على استحباب الإجهار للإمام، وفيه: إن ذلك لا يقيده ما عداه من المطلقات، خصوصاً الروايات التي جعله من علائم المؤمن، مثل ما عن العسكرى (عليه السلام) قال: «علائم المؤمن خمس: صلاه الأحد والخمسين، وزياره الأربعين، والتختم باليمين، والجهر بيسم الله الرحمن الرحيم، وتعفير الجبين» (٤).

وفى روايه صفوان، عن الصادق (عليه السلام): «إن قوماً من الشيعة ينالون درجه رفيعه،

ص: ٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٥٨ الباب ٢١ من القراءه فى الصلاه ح ٤

٢- المصدر: ح ٧

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٣٠ الباب ٨ من القراءه ح ١٠

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٤ ص ٩٨ الباب ١٠ من عدد الركعات ح ٢٥

فيقول الخلائق: إلهنا وسيدنا بم نالوا هذه الدرجة، فإذا النداء من الله تعالى بتختهم باليمين، وصلاتهم إحدى وخمسين، وإطعامهم المسكين، وتعفيرهم الجبين، وجهرهم في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم»(١).

وثاني الأقوال: استدلت بقاعده الاحتياط، وبالإجماع على صحة صلاه من لا يجهر بالبسملة في الأخيرتين، أما في صحة صلاه من جهر فيهما بالبسملة خلاف، وبما دل على أن الجهر في الأولتين، كصحيح صفوان: «وكان يجهر في السورتين» فإن ظاهره الجهر في السورتين في الأولتين، إذ في الأخيرتين ليست إلا سورة واحدة، وفيه: أما الاحتياط فلا مجال له بعد وجود الدليل، والخلاف شاذ غير ضار.

وأما الروايات فهي مطلقة، وما فيه إشعار أو ظهور بالأولتين فلا يمكن أن يقيد، لأن مقيد المستحبات لا يقيد مطلقها، بالإضافة إلى احتمال أن يكون التقييد من جهة عدم القراءة في الأخيرتين فهو من باب السالبة بانتفاء الموضوع.

وثالث الأقوال: استدلت بروايه الأعمش المتقدمه، وبخبر سليم بن قيس، عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «والزمت الناس بالجهر بسم الله الرحمن الرحيم»(٢).

وروايه زراره، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «في بسم الله الرحمن الرحيم هي أحق ما جهر به»(٣). بتقريب أن كونه أحق يقتضى أنه ألزم من الجهر في الجهرية، فإذا كان الجهر في الجهرية واجباً فهذا أشد وجوباً.

ص: ٩

١- المصدر: ص ١٣٢ الباب ٨ من القراءة ح ١٨

٢- المصدر: ص ١٣٥ ذيل الحديث

٣- المصدر: ص ١٣١ ح ١٤

وفيه أولاً: ضعف السند.

وثانياً: ضعف الدلالة، فإن ظاهر خبر ابن قيس الإلزام لترك البدعه بإخفاء بسم الله، كما هو دأب العامة لا الإلزام مطلقاً، والأحقية في خبر زراره لا دلالة فيها عرفيه.

وثالثاً: إعراض الأصحاب حتى أن في نسبة الوجوب إلى الصدوق أشكال غير واحد.

ورابعاً: بعض الروايات الداله على عدم الوجوب مما يوجب حمل ما ظاهره الوجوب على التأكيد، مثل ما عن الدعائم قال: «روينا عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعن علي والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد (صلوات الله عليهم أجمعين) أنهم كانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم فيما يجهر فيه بالقراءة من الصلوات في أول فاتحه الكتاب وأول السوره في كل ركعه، ويخافتون بها فيما يخافت فيه تلك القراءة من السورتين جميعاً، وقال علي بن الحسين (عليه السلام): اجتمعنا ولد فاطمه على ذلك»^(١)، الحديث. فإن ظاهره عدم الوجوب لا عدم الجواز.

وصحيح الحلبيين أنهما سألا أبا عبد الله (عليه السلام) عن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم حين يريد فاتحه الكتاب؟ قال: «نعم إن شاء سراً وإن شاء جهراً»، فقالا: أفقرأها مع السوره الأخرى؟ فقال (عليه السلام): «لا»^(٢).

ص: ١٠

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٦٠ في ذكر صفات الصلاة

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٣٤ الباب ٨ من القراءة ح ٢٣

أقول: كون «لا» تقيه لا يضر بصدر الحديث الدال على عدم وجوب الجهر.

بل وروايه ابن ادريس: الرجل يصلى يقوم يكرهون أن يجهر بسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال (عليه السلام): «لا- يجهر»^(١).
والحديث وإن كان فيه إشعار التقيه إلا أنه لا يتعين لها بإطلاقها محكم.

رابع الأقوال: استدل بنفس الدليل للقول الثالث مع منعه انصراف أدله الوجوب إلى الأولتين فأخذ بإطلاقها، وفيه: ما فى سابقه،
وعليه فالقول بالاستحباب مطلقاً هو الأقوى.

ثم إنه يظهر من السيد البروجردى فى جامعه نوع تردد فى الحكم، لأنه عنون الباب بقوله: وجوب الجهر بالبسملة فى الصلوات
الجهريه وحكمه فى الصلوات الإخفاتييه^(٢)، مع أنه فى تعليقه على المتن سكت على المتن مما يظهر منه جزمه بعدم الوجوب.

ص: ١١

١- المصدر: ج ٦ ص ٤٢٣ الباب ٨ من صلاه الجماعه ح ٣

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٢٨ الباب ٨ فى القراءه

(مسألة ٢٢ _): إذا جهر في موضع الإخفات أو أخفت في موضع الجهر عمداً بطلت الصلاة، وإن كان ناسياً أو جاهلاً ولو بالحكم صحت، سواء كان الجاهل بالحكم متنبهاً للسؤال ولم يسأل أم لا، لكن الشرط حصول قصد القربه منه، وإن كان الأحوط في هذه الصورة الإعادة.

((مسألة ٢٢ _: إذا جهر في موضع الإخفات أو أخفت في موضع الجهر عمداً بطلت الصلاة)) لما دل عليهما، فإن ترك الامتثال يوجب البطلان ولا ينفع الإعادة حسب التكليف، لأن قراءته الأولى زياده في المكتوبه الموجه للبطلان.

((وإن كان ناسياً أو جاهلاً ولو بالحكم صحت)) وكذا إذا كان جاهلاً بالموضوع لما دل على الحكم هنا، كصحيحتي زراره [\(١\)](#) المتقدمتين، بالإضافة إلى حديث «لا تعاد» [\(٢\)](#)، وقد ادعى في المستند الإجماع المحقق والمحكي مستفيضاً عليه.

((سواء كان الجاهل بالحكم متنبهاً للسؤال ولم يسأل أم لا)) لإطلاق الروايات المتقدمه، والقول بانصرافها إلى صوره الجاهل القاصر لا وجه له، وإن كان حكى عن جماعه ((لكن الشرط حصول قصد القربه منه)) لوضوح أنه بدون قصد القربه تبطل الصلاة لفقدتها الشرط.

((وإن كان الأحوط في هذه الصورة)) صورته التنبه ((الإعادة)) لاحتمال الانصراف وخروجاً من خلاف من أوجب، فقد حكى الجواهر من جماعه القول بوجوب الإعادة وإن قوى هو عدم الوجوب، وتبعه المستمسك، وقد سكت على المتن

ص: ١٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٦ الباب ٢٦ من القراءه فى الصلاه ح ١ و ٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ الباب ١ من قواطع الصلاه ح ٤

الساده ابن العم والبروجردى والجمال وغيرهم.

ثم لا يخفى أن ما اشتهر فى ألسنه جماعه من الأصوليين المتأخرين من أن موردين يعذر فيهما الجاهل المقصر، هما الجهر والإخفات، والقصر والتمام، غير تام حتى عند من يرى عدم معذوريه الجاهل، إذ فى جمله من الأماكن فى كتاب الصلاه والحج وغيرهما يعذر الجاهل، كما لا يخفى على من راجعها.

ص: ١٣

مسألة _ ٢٣ _ : إذا تذكر الناسى أو الجاهل قبل الركوع لا يجب عليه إعادة القراءة، بل وكذا لو تذكر فى أثناء القراءة حتى لو قرأ آيه، لا تجب إعادتها، لكن الأحوط الإعادة خصوصاً إذا كان فى الأثناء.

((مسألة _ ٢٣ _ : إذا تذكر الناسى أو)) علم ((الجاهل)) بعد أن قرأ ((قبل الركوع لا يجب عليه إعادة القراءة)) كما صرح به غير واحد، وذلك للأدلة المتقدمه من النص الخاص وحديث لا تعاد، واحتمال وجوب الإعادة لأن النص الخاص منصرف، وحديث «لا- تعاد» لا- ربط له بالمقام، إذ ظاهره عدم إعادة الصلاة لا عدم إعادة الجزء الذى أتى به بلا شرط ثم علم بذلك فى أثناء الصلاة، غير تام إذ لا- وجه للانصراف، والانصراف لو كان فهو بدوى، إذ المفهوم من النص والفتوى أن فى الجهر والإخفات تسامحاً ليس يوجد مثله فى أغلب الأحكام، وحديث «لا تعاد» يدل على أنه لو لم يعد ما قرأه لا تحتاج صلته إلى الإعادة.

((بل وكذا لو تذكر فى أثناء القراءة حتى لو قرأ آيه لا- تجب إعادتها)) للإطلاق المذكور فى الفرع السابق ((لكن الأحوط الإعادة خصوصاً إذا كان فى الأثناء)) لاحتمال الانصراف المذكور فىكون المرجع الدليل الدال على وجوب التدارك قبل تجاوز المحل، لكن قد عرفت ما فى هذا الانصراف.

أما ما ذكره السيد الحكيم من أن الجهر والإخفات ليس شرطاً للقراءة لأن ظاهر النص وجوبهما فى القراءة لا أنهما شرط فيها، ففيه: إنه خلاف المستفاد عرفاً من النص.

مسألة ٢٤ _ لا فرق فى معذوريه الجاهل بالحكم فى الجهر والإخفات بين أن يكون جاهلاً بوجوبهما، أو جاهلاً بمحلتهما، بأن علم إجمالاً بأنه يجب فى بعض الصلوات الجهر وفى بعضها الإخفات إلا أنه اشتبه عليه أن الصبح مثلاً جهريه والظهر إخفاتييه، بل تخيل العكس

((مسألة ٢٤ _ لا- فرق فى معذوريه الجاهل بالحكم فى الجهر والإخفات بين أن يكون جاهلاً بوجوبهما)) أصلاً ((أو جاهلاً بمحلتهما بأن علم إجمالاً- بأنه يجب فى بعض الصلوات الجهر وفى بعضها الإخفات إلا أنه اشتبه عليه أن الصبح مثلاً جهريه والظهر إخفاتييه)) كما عن جامع المقاصد، وذلك لحديث «لا تعاد»^(١)، وصدق صحيحتي زرارته^(٢) فإذا اشتبه عليه،

((بل تخيل العكس)) فقرأ الصبح إخفاتاً والظهر جهراً لم تجب الإعادة، وما فى الجواهر من أن شمول الدليل لمثل ذلك محل نظر أو منع فيبقى تحت القاعده، فيه نظر إذ يصدق على هذا الإنسان (لا- يدري) الوارد فى النص، ومنه يظهر حكم ما لو علم بوجوب الجهر لكن ظن أنه فى التسبيح لا- فى القراءه، وكذا بالنسبه إلى الإخفات، ولو شك فى أنه هل عليه جهر أو إخفات وتمشى منه قصد القربه صح أيضاً لصدق «لا يدري» ولو شك فى أن هذه الصلاه التى يصلحها الصبح القضائى أو الظهر الأدائى، أو أنها هل هى ظهر أو جمعه، فجاء بما يخالف

ص: ١٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ الباب ١ من قواطع الصلاه ح ٤

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٦ الباب ٦ من القراءه فى الصلاه ح ١ و ٢

أو كان جاهلاً- بمعنى الجهر والإخفات فالأقوى معذوريته في الصورتين، كما أن الأقوى معذوريته إذا كان جاهلاً بأن المأموم يجب عليه الإخفات عند وجوب

تكليف الملتفت، فالظاهر الصحة للأدلة المتقدمة، ودعوى الانصراف فيها كدعواها في سائر الفروع المتقدمة، ولو قطع بأن الواجب عليه في الصبح مثلاً الإخفات لكنه جهر من باب عدم المبالاه صحت إن تمشى منه قصد القربه لإطلاق دليل الامتثال، ولا دليل على لزوم العلم بأن المأتى به يلزم أن يطابق العلم، وكذا لو شك في التكليف لكنه أتى بالصلاه مطابقه لتكليفه.

((أو كان جاهلاً- بمعنى الجهر والإخفات)) فزعم كل واحد منهما مكان الآخر، أو شك وأتى بمخالف التكليف فإنه تصح صلاته للأدلة المتقدمة، وعن جامع المقاصد التصريح بذلك خلافاً لاستغراب الجواهر، قال: لضروره عدم سوق الدليل لبيان حكم ذلك.

وفيه: ما ذكره المستمسك من أنه لا يصدق أنه فعل ذلك عمداً الذي هو المدار في وجوب الإعادة كما يستفاد من الشرطيه الأولى.

((فالأقوى معذوريته في الصورتين، كما أن الأقوى معذوريته)) إذا جهل أن الرجل يجب عليه الجهر، فزعم أنه واجب على المرأه، وإذا زعم أنه يجوز له كل من الجهر والإخفات فأتى بخلاف التكليف، أو زعمت المرأه أنه يجب عليها الجهر فأتت به بعنوان الوجوب.

وكذا ((إذا كان جاهلاً بأن المأموم يجب عليه الإخفات عند وجوب

القراءة عليه _ وإن كانت الصلاة جهريه _ فجهر. لكن الأحوط فيه وفي صورتين الأولتين الإعادة.

القراءة عليه _ وإن كانت الصلاة جهريه _ فجهر)) كل ذلك للأدلة المتقدمه، إلى غيرها من صور الجهل بسيطاً أو مركباً، بالحكم أو الموضوع، تفصيلاً أو إجمالاً، إلى غير ذلك.

((لكن الأحوط فيه وفي صورتين الأولتين الإعادة) لدعوى الانصراف وغيرها مما تقدم الكلام فيه.

مسألة ٢٥ _ لا يجب الجهر على النساء في الصلاة الجهرية

((مسألة ٢٥ _ لا- يجب الجهر على النساء في الصلاة الجهرية) بلا إشكال ولا خلاف، وفي المستند إجماعاً محققاً ومحكياً مستفيضاً، وفي المستمسك نقل الإجماع عليه مستفيض أو متواتر، ويدل عليه بالإضافة إلى الإجماع القطعي والأصل بعد أن أدله الجهر منصرفه إلى الرجل، ولا دليل على الاشتراك في التكليف، خبر على بن جعفر (عليه السلام) أنه سأل أخاه (عليه السلام) عن النساء هل عليهن الجهر بالقراءة في الفريضة؟ قال (عليه السلام): «لا» إلا أن تكون امرأه تؤم النساء فتجهر بقدر ما تسمع قراءتها»^(١). وضعف سنده مجبور بالفعل، وذيله محمول على الندب إجماعاً، إذ لم يقل قائل بوجوبه كما صرح بذلك كشف اللثام والجواهر.

ثم إن مصباح الفقيه استدل على عدم وجوب الجهر عليها بالسيره أيضاً، ولا- بأس به، أو لو كان حالها حال الرجل لكان من الواضحات، إذ الصلاة متلقاه يداً بيد.

أما استدلال جماعه من الأعظم لعدم وجوب الجهر بأن صوتها عوره، فيرد عليه أولاً: إنها خلاف ظاهر قوله تعالى: (ولا يخضعن بالقول)^(٢) مما ظاهره أن الخضوع حرام لا مطلق رفع صوتها، وخلاف ظاهر تكلم النبي والأئمة مع النساء ورفع النساء صوتهن في المساجد أمام الرجال لسؤال النبي (صلى الله عليه وآله) أو خلفائه بالحق أو بالباطل، وخلاف ظاهر تكلم فاطمه (سلام الله عليها) وزينب وغيرهما بحضور الإمام (عليه السلام) مع الرجال، والقول بأنه كان حراماً

ص: ١٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٢ الباب ٣١ من القراءة في الصلاة ح ٣

٢- سورة الأحزاب: الآية ٣٢

بل يتخيرن بينه وبين الإخفات

سقطت حرمة لأمر أهم خلاف الظاهر.

وثانياً: إن العلة لو كانت عوريه صوتها لزم الجهر عليها في ما لو لم يسمعها الأجنبي مع أنهم لا يقولون بذلك.

وثالثاً: إن العلة لو كانت ذلك لزم كون جهرها حراماً لا غير واجب كما هو ظاهر تعبيرهم.

ثم إن بعض الفقهاء استدل لعدم وجوب الجهر عليها بصحيح ابن جعفر، أنه سأل أخاه (عليه السلام) عن المرأة تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة أو التكبير؟ قال (عليه السلام): «قدر ما تسمع»^(١). ومثله صحيحه ابن يقطين، عن أبي الحسن الماضي (عليه السلام)^(٢).

لكن الاستدلال بهما على المسألة مبنى على أن «تسمع» من الثلاثي المجرد، إذ مفهومه حينئذ أنها في غير حال الإمامة لا يجب عليها أن تسمع نفسها، مع أن الظاهر كون «تسمع» من باب الإفعال، لأنه المناسب مع استحباب إسماع الإمام من خلفه.

ثم إنه بعد ذلك لا حاجة إلى التكلم في أنها لو أسمعت الأجنبي هل تفسد صلاتها للنهي في العبادة أم لا؟ كما تكلم بعض الفقهاء فيه مفصلاً، وإن كان الأظهر الفساد لو قلنا بحرمة ذلك.

((بل يتخيرن بينه وبين الإخفات)) إذ لا دليل على وجوب أحدهما، فالأصل

ص: ١٩

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٢ الباب ٣١ من القراءة في الصلاة ح ٢

٢- المصدر: ح ١

مع عدم سماع الأجنبي، وأما معه فالأحوط إخفاتهن.

وأما فى الإخفاتيه فيجب عليهن الإخفات كالرجال، ويعذرن فيما يعذرون فيه.

جواز كليهما ((مع عدم سماع الأجنبي، وأما معه فالأحوط إخفاتهن)) لما عرفت من وجهه، لكن لا يبعد حرمة الجهر بخضوع لما سبق من الآيه المباركه، فلو فعلت ذلك بطلت للنهى فى العباده إذا علمت أن الأجنبي يسمع صوتها، وموضع تفصيل الكلام فى صوتهن كتاب النكاح.

((وأما فى الإخفاتيه فيجب عليهن الإخفات كالرجال)) فى مصباح الفقيه أنه الأشهر بل المشهور، خلافاً لجماعه حيث قالوا بالتخير لهن مطلقاً، وفى المستند اختار التخير، استدلال القائل بوجوب الإخفات بعموم أدلته ودليل المشاركه من دون أن يكون هناك مخصص دال على تخييرها، ولا مجال للأصل بعد ورود الدليل، وهذا هو الأقرب.

أما القائل بالتخير فقد استدلال بالأصل بعد سقوط أدله الجهر والإخفات، إذ مساق أدله الجهر والإخفات واحد، وحيث علمنا أن دليل الجهر خاص بالرجل لزم _ لوحده السياق _ أن يكون دليل الإخفات أيضاً خاصاً بالرجل، فيبقى الحكم فى المرأه خالياً عن الدليل، ويكون حينئذ مسرحةً للأصل الموجب للتخير.

وفيه: إن أدله الجهر والإخفات مطلقه وإنما خصص دليل الجهر بالرجال بقرائن خارجيه وتلك القرائن ليست موجوده بالنسبه إلى أدله الإخفات.

((ويعذرن فيما يعذرون فيه)) المراد به إما أنهن يخيرن فيما يخير الرجل فيه بين الجهر والإخفات، أو ذلك لدليل المشاركه وإطلاق الأدله، وإما أنهن إذا

اضطرون إلى الجهر في موضع الإخفات لم يكن عليهن بأس كما هو في الرجال كذلك، لأن الضرورات تبيح المحظورات.

ثم إن الخنثى المشكل يجب عليها الاحتياط بالجهر في موضع الجهر، لما ذكرناه في بعض مواضع هذا الشرح، من أنه يجب عليها الاحتياط في كل الأحكام لعلمها الإجمالي بأنه يجب عليها إما واجبات المرأه، أو واجبات الرجل في غير ما يوجب عسراً وحرماً عليها.

ص: ٢١

مسألة ٢٦ _ مناط الجهر والإخفات ظهور جوهر الصوت وعدمه، فيتحقق الإخفات بعدم ظهور جوهره وإن سمعه من بجانبه قريباً أو بعيداً.

((مسألة ٢٦ _ مناط الجهر والإخفات ظهور جوهر الصوت)) فى الأول ((وعدمه)) فى الثانى ((فيتحقق الإخفات بعدم ظهور جوهره وإن سمعه من بجانبه قريباً أو بعيداً)) وقد اختلفوا فى ذلك على أقوال:

الأول: ما ذكره المصنف.

الثانى: ما ذكره بإضافه تسميه العرف للإخفات إخفاتاً، فالإخفات المرتفع بصوت مبحوح ليس بإخفات.

الثالث: إحاله الأمرين إلى العرف، لأن الشارع حكم بالأحكام عليهما ولم يعين موضوعاً خاصاً، فاللازم مراجعه العرف، وهما عندهم من الموضوعات الواضحه.

الرابع: إن أقل الجهر أن يسمع القريب الصحيح السمع إذا استمع، والإخفات أن يسمع نفسه إن كان يسمع، هذه كلها تعبيرات الفقهاء.

الخامس: ما عن الصحاح والقاموس من أن الجهر هو الإعلان أى الإظهار، والإخفاء هو الإسرار أى الكتمان، وأكثر الفقهاء الكلام حولهما، لكن الظاهر هو كون المعيار الصدق العرفى.

نعم ينبغى الكلام حول أمرين:

الأول: هل الصوت المرتفع المبحوح من الإخفات أو الإجهار.

الثانى: هل الصوت الخافت الذى لا يسمعه نفس المتكلم يعدّ من الإخفات أم لا؟ أما الأول فقد اختلفوا فيه بين قائل بأنه جهر، وقائل بأنه إخفات، وشاك فيه، والظاهر أنه من مراتب الإخفات، والقول بأنه من مراتب الجهر لأن الإجهار بمعنى الإعلان وهذا الصوت إعلان، مردود بأن الجهر فى مقابل الإخفات لا- يراد به الإعلان مطلقاً، بل الإعلان الخاص كما أن الإخفات لا يراد به الإخفاء مطلقاً، بل الإخفاء الخاص.

نعم من يشك فى أنه جهر أو إخفات لا يتمكن أن يأتى به فى موردى وجوب الجهر ووجوب الإخفات لأنه كان مكلفاً بهما ولا يعلم أنه أتى بهما فلا- يقطع بالامتثال، وأما الثانى فربما يقال إنه ليس من مراتب الإخفات لتصريحهم بأن حدّ الإخفات إسماع نفسه كما عن القواعد، وأن الإخفات أن يسمع نفسه إن كان يسمع كما فى الشرائع، وأدنى الإخفات أن يسمع نفسه كما عن النافع، بل فى المستند نسبة الإجماع على ذلك إلى التبيان والمعتبر والمنتهى والتذكرة، وربما يقال إنه من مراتب الإخفات، لأن الإخفات إخفاء وهو حاصل به، لكن فى جملة من الروايات نفيه، كموثقه سماعه المرويه فى الكافى والتهذيب قال: سألته عن قول الله عز وجل: (وَ لَا تَجْهَرُ بِصَوْتِكَ وَ لَا تُخَافُتْ بِهَا) (١)؟ قال: «المخافته ما دون سمعك، والجهر أن ترفع صوتك شديداً» (٢).

وفى الحدائق روايته عن سماعه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) (٣)

ص: ٢٣

١- سورة الإسراء: الآية ١١٠

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٣ الباب ٣٣ من القراءه فى الصلاه ح ٢

٣- الحدائق الناضره: ج ٨ ص ١٣٢ السطر الأخير

وصحيحه زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «لا يكتب من القرآن والدعاء إلا ما أسمع نفسه»^(١).

وصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته هل يقرأ الرجل في صلاته وثوبه على فيه؟ قال (عليه السلام): «لا بأس بذلك إذا أسمع أذنيه الهمهمه»^(٢)، والهمهمه _ على ما في القاموس _: الصوت الخفى.

وخبر إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، فى قوله عز وجل: (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها)؟ قال: «الجهر بها رفع الصوت، والتخافت ما لم تسمع نفسك وقرأ ما بين ذلك»^(٣).

وخبر سليمان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى تفسير الآية؟ قال: «الجهر بها رفع الصوت، والمخافته ما لم تسمع أذناك، وبين ذلك قدر ما تسمع أذنيك»^(٤).

ويؤيده ما عن الباقر (عليه السلام) فى تفسير الآية: «الإجهار أن ترفع صوتك لتسمعه من بعد عنك، والإخفات أن لا تسمع من معك إلا يسيراً [إلا سراً]»^(٥).

وحديث الأربعمائه، عن على (عليه السلام) قال: «إذا صليت فأسمع نفسك القراءة والتكبير والتسبيح»^(٦).

ص: ٢٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٣ _ الباب ٣٣ من القراءة فى الصلاة ح ١

٢- المصدر: ص ٧٧٤ ح ٤

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٤ _ الباب ٣٣ من القراءة فى الصلاة ح ٦

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٢٥ _ الباب ٦ من القراءة ح ٤

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٤ _ الباب ٣٣ من القراءة فى الصلاة ح ٧

٦- الخصال: ص ٦٣٠

هذا ويعارض هذه الروايات روايات آخر تدل على جواز الإخفات دون ذلك مما يجمع بينهما بحمل المانع على ترك الأفضل، كصحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل هل يصلح له أن يقرأ في صلاته ويحرك لسانه في لهواته من غير أن يسمع نفسه؟ قال: «لا بأس أن لا يحرك لسانه يتوهم توهما»^(١).

وروايته الأخرى المروية في قرب الإسناد قال: سألته (عليه السلام) عن الرجل يقرأ في صلاته هل يجزيه أن لا يحرك لسانه وأن يتوهم توهما؟ قال (عليه السلام): «لا بأس»^(٢).

هذا لكن لا يمكن العمل بهاتين الروايتين، إذ ظاهرهما عدم تحريك اللسان، وهذا ما لا يسمى قراءة أصلاً، وقد حملهما الشيخ على التقيه فيمن يصلى خلف المخالف، لروايه أبي حمزه عن ذكره قال أبو عبد الله (عليه السلام): «يجزيك من القراءة معهم مثل حديث النفس»^(٣).

وروايه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يصلى خلف من لا يقتدى بصلاته والإمام يجهر بالقراءة؟ قال: «اقرأ لنفسك وإن لم تسمع نفسك فلا بأس»^(٤). وكيف كان ففي كون القراءة بدون الإسماع للنفس من مصاديق الإخفات تأملاً وإشكالاً، لكافة الروايات المذكورة وأقوال الفقهاء وإن كان

ص: ٢٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٤ _ الباب ٣٣ من القراءة في الصلاة ح ٥

٢- قرب الإسناد: ص ٩٣

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٩٦ _ الباب ٥٢ من القراءة في الصلاة ح ٣

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٩٥ _ الباب ٥٢ من القراءة في الصلاة ح ١

لا يبعد صدق القراءة عليه عرفاً، فالأحوط إن لم يكن أقوى تركه وعدم الاكتفاء به، وكذا فيما لو استؤجر لقرآن أو دعاء أو ما أشبهه، وهكذا بالنسبة إلى التلبيح في الحج وغيرها، بقى شيء وهو لعل أن الجهر والإخفات يلزم أن يكونا بالنسبة إلى جميع الحروف حتى أن صيوره حرف جهراً في مكان الإخفات وبالعكس يضر كما هو مقتضى الإطلاق، أم لا يضر لانصرافهما إلى كون معظم القراءة كذلك، فما هو كثير عند الناس من إخفاء آخر الكلمات أو جهر بعض الألفاظ غير ضائر، احتمالان، وإن كان الأحوط الأول.

مسألة _ ٢٧ _ : المناط في صدق القراءة قرآناً كان أو ذكراً أو دعاءً ما مر في تكبيره الإحرام من أن يكون بحيث يسمعه نفسه تحقيقاً أو تقديراً، بأن كان أصم أو كان هناك مانع من سماعه، ولا يكفي سماع الغير الذي هو أقرب إليه من سماعه.

((مسألة _ ٢٧ _ المناط في صدق القراءة قرآناً كان أو ذكراً أو دعاءً ما مر في تكبيره الإحرام من أن يكون بحيث يسمعه نفسه)) فإذا لم يسمع لم يكن إخفاتاً، كما في المسألة السابقة، ولا قراءةً كما في هذه المسألة، إسماعاً ((تحقيقاً)) خارجياً ((أو تقديراً بأن كان أصم أو كان هناك مانع من سماعه)) من هواء أو وضوء أو نحوهما، إذ لا يشترط السماع الفعلي إجماعاً، وما ظاهره السماع الفعلي من النصوص منصرف إلى التقديرى في حال المانع.

((ولا- يكفي سماع الغير الذي هو أقرب إليه من سماعه)) للنص والفتوى في كون المعيار سماع النفس، لكن الظاهر أن سماع النفس اعتبر طريقاً إلى صدق القراءة عرفاً، فإذا صدق بدون ذلك كفى، ولذا قال السيد الجمال في تعليقه: لو فرض ذلك فالأظهر الكفاية، ولا يرد عليه إشكال المستمسك بأن لازم ذلك عدم الحاجة إلى السماع لو علم وجوده، إذ السماع شرط صدق القراءة ولا- يكفي مطلق العلم بالوجود، لكن الأحوط عدم الكفاية، ولذا سكت على المتن الساده ابن العم والبروجردى والاصطهباناتى.

مسألة ٢٨ _ لا يجوز من الجهر ما كان مفرطاً خارجاً عن المعتاد كالصياح

((مسألة ٢٨ _ لا يجوز من الجهر ما كان مفرطاً خارجاً عن المعتاد كالصياح)) كما هو المشهور بين من وجدنا كلماتهم، بل عن الفاضل الجواد في آيات أحكامه نسبته إلى الفقهاء ويدل عليه قوله تعالى: (وَلَا تَجْهَرُ بِصَوْتِكَ) (١) فإنه ليس المراد منه مطلق الجهر نصاً وإجمالاً فلا بد أن يراد منه المرتبة الشديدة من الجهر.

وصحيح عبد الله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) على الإمام أن يسمع من خلفه وإن كثرت؟ قال (عليه السلام): ليقراً قراءه وسطاً، يقول الله تبارك وتعالى: (وَلَا تَجْهَرُ بِصَوْتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا) (٢).

وموثق سماعه (٣)، ورواه إسحاق بن عمار (٤)، وقال الفقيه الهمداني: (وكما يعتبر في الإخفات عدم التفريط فكذا يعتبر في الجهر عدم الإفراط كما صرح به شيخنا المرتضى وحكاه عن العلامة الطباطبائي).

أقول: كأنه أراد بذلك أن المفهوم من عدم الإخفات الشديد لزوم الوسط، فيعلم منه عدم الجهر الشديد، لكن ربما نوقش في الكل: بأن مورد الآية ما كان الجهر يسبب أذيه النبي (صلى الله عليه وآله)، والرواية تدل على أنه ليس عليه لا أنه ليس له، وعدم التفريط في الإخفات لأنه لا يسمى قراءه بخلاف الإفراط

ص: ٢٨

١- سورة الإسراء: الآية ١١٠

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٣ _ الباب ٣٣ من القراءه فى الصلاه ح ٣

٣- المصدر: ح ٢

٤- المصدر: ص ٧٧٤ ح ٦

فإن فعل فالظاهر البطلان.

فى الجهر، والجواب أن كون ذلك مورد نزول الآيه لا يسلب دلالتها خصوصاً بعد تظافر النص والفتوى على أن المراد الوسط، والروايه دلت على لزوم الوسط وكلمه «على» وقعت فى كلام الرواي لا كلام الإمام (عليه السلام)، خصوصاً بعد النهى عن الشده فى موثقه سماعه، وكلام الفقيه الهمدانى مؤيد لا دليل، ولا بأس به بعد فهم العرف ذلك.

نعم الظاهر أن كل خارج عن المعتاد لا يوجب البطلان، بل رفع الصوت بشده كما فى الموثقه، فإطلاق المصنف محل نظر.

((فإن فعل فالظاهر البطلان)) لما تقدم مراراً من أن الأوامر والنواهي المتعلقة بالمركبات ظاهرها الوضع، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون اماما كثر مأمومه يريد إسماعهم أم لا؟ إذ ليس المستحب هذا الحد من الإسماع، أم لم يكن اماما، ولا بين أن يكون فى محل يعج بالأصوات حتى أن صياحه لا يسمع أم لا؟ لإطلاق الدليل، وإن كان ربما يحتمل عدم البأس بالأول لانصراف الأدله المحرمه عن مثله، كما أنه لا بأس بالقراءه فى المكبره إذا قرأ متعارفاً وإن حولته المكبره صياحاً، إذ لم يكن هو الصائح كما هو واضح، أما لو قرأ هو صياحاً لكن كان جهاز يحول صوته فى الفضاء إلى المتعارف، فهل يبطل لأنه قرأ صياحاً أم لا؟ لأن ما يظهر من صوته ليس إلا كالمعارف، احتمالان.

ص: ٢٩

مسألة ٢٩ _ : من لا- يكون حافظاً للحمد والسوره يجوز أن يقرأ فى المصحف، بل يجوز ذلك للقادر الحافظ أيضاً على الأقوى

((مسألة ٢٩ _ : من لا- يكون حافظاً للحمد والسوره يجوز أن يقرأ فى المصحف)) بلا- إشكال ولا- خلاف، كما يظهر من كلماتهم، بل وادعاه المستند صريحاً، وعن الخلاف الإجماع عليه، لإطلاق أدله القراءه من دون مقيد، ولا فرق فى ذلك بين أن يتمكن من الائتمام، ومن تلقين إنسان له، ومن التأخير إلى آخر الوقت حيث يتمكن من التعلّم فى الأثناء، أم لا-؟ كل ذلك للإطلاق.

(بل يجوز ذلك للقادر الحافظ على الأقوى) كما هو المشهور المحكى عن المبسوط والخلاف والنهائيه والمحقق والعلامه والأردبيلى والمذخير والمعتد والمستند وغيرهم، خلافاً للمحكى عن الشهيدين والمحقق الثانى والعلامه الطباطبائى فاختروا المنع، والأول هو الأقوى للأصل والإطلاق.

وصحيح أبان، عن الحسن بن زياد الصيقل، سُئل الصادق (عليه السلام) ما تقول فى الرجل يصلى وهو ينظر فى المصحف يقرأ فيه يضع السراج قريباً منه؟ قال (عليه السلام): «لا بأس بذلك»^(١).

استدل القائل بالمنع بانصراف الأدله عن القرائه فى المصحف، وبأن الرسول (صلى الله عليه وآله) ما كان يقرأ فيه مع أنه (صلى الله عليه وآله) قال: «صلوا كما رأيتمونى أصلى»^(٢). وبأنه خلاف المعهود، وبأن القراءه فى المصحف مكروهه ولا شىء من المكروه بواجب.

ص: ٣٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٨٠ _ الباب ٤١ من القراءه فى الصلاه ح ١

٢- العوالى: ج ١ ص ١٩٧ ح ٨

كما يجوز له اتباع من يلقيه آية فآيه، لكن الأحوط اعتبار عدم قدره على الحفظ وعلى الإيتام.

وبخبر علي بن جعفر، سأل أخاه (عليه السلام) عن الرجل والمرأه يضع المصحف أمامه ينظر فيه ويقرأ ويصلي؟ قال (عليه السلام): «لا يعتد بتلك الصلاة» (١).

وقد حملوا الصحيح السابق على النافله جمعاً، بل ربما يستدل أيضاً بالخبر العامي، عن عبد الله بن أبي أوفى، أن رجلاً سأل النبي (صلى الله عليه وآله) فقال: إني لا أستطيع أن أحفظ شيئاً من القرآن فماذا أصنع؟ فقال (عليه السلام) له: «قل سبحان الله والحمد لله» (٢). حيث لم يأمره بالقراءة في المصحف، وفي الكل ما لا يخفى، لأن الانصراف بدوى ولا دلالة في أن الرسول (صلى الله عليه وآله) لم يقرأ في القرآن على المنع عنه، وحديث الأسوه لا يشمل مثل ذلك، والمعهوديه ليست من الأدله، والجمع بين الكراهه والوجوب غير نادر كالصلاه في الحمام، والخبر محمول على الكراهه بقريته الصحيح، ووجهه واضح فإن النظر أحياناً يشوش على الإنسان ويصرف القلب عن التوجه، أما الجمع بما ذكروا فلا شاهد له، وخبر عبد الله ظاهره أنه لا يقدر على القراءة مطلقاً، وإلا فلا إشكال في القراءة عن المصحف بلا خلاف بل إجماعاً كما عرفت.

((كما يجوز له اتباع من يلقيه آية فآيه)) لما تقدم من الدليل على ذلك ((لكن الأحوط اعتبار عدم قدره على الحفظ وعلى الإيتام)) خروجاً من خلاف من

ص: ٣١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٨٠ _ الباب ٤١ من القراءة في الصلاة ح ٢

٢- سنن أبي داوود: ج ١ ص ٢٢٠ ح ٨٣٢؟؟؟

أوجب، وهل المانع يمنع عن القراءة عن المصحف أم مطلقاً حتى فيما إذا كانت الحمد والسورة مكتوبتين على الحائط أمام المصلي؟ احتمالان، وإن كان لا يبعد أن يقول بالمنع للمناط في الرواية ولبعض أدلته الأخر.

ص: ٣٢

مسألة ٣٠ _ : إذا كان في لسانه آفه لا يمكنه التلفظ يقرأ في نفسه ولو توهمًا، والأحوط تحريك لسانه بما يتوهمه.

((مسألة ٣٠ _ : إذا كان في لسانه آفه لا يمكنه التلفظ يقرأ في نفسه ولو توهمًا)) لأنه الميسور من القراءة، إذ القراءة نية وتلفظ فإذا لم يمكن الثاني وجب الأول، ومراده بقوله: ولو توهمًا أنه لا يحتاج إلى الدقه في القراءة النفسية، وإلا فالقراءة النفسية هي التوهم، وهل يكفي ذلك، كما مال إليه الجواهر لروايتي على بن جعفر (عليه السلام) المتقدمتين في المسألة السادسة والعشرين (١١)، ومرسل محمد بن أبي حمزة: «يجزيك من القراءة معهم مثل حديث النفس» (٢٢)، فإن إطلاق الأولين شامل للمقام، كما أن مناط الثالث يشمل المقام أيضاً، أم يلزم تحريك لسانه أيضاً حسب المقدور، لأنه قسم من الأخرس، فيشمله ما رواه السكوني عن الصادق (٢٣) (عليه السلام): «تليبه الأخرس وتشهده وقراءه القرآن في الصلاة تحريك لسانه وإشارته بإصبعه»، ولو سلم أن الإطلاق لا يشمل الأخرس فلا إشكال في وجود مناط الأخرس في المقام، الظاهر الثاني.

((و)) عليه فينبغي الفتوى بذلك لا- كما ذكره المصنف من أن ((الأحوط تحريك لسانه بما يتوهمه)) ومما ذكرنا يعلم أن قول المستمسك بأن الأخذ بظاهر خبري ابن جعفر غير ممكن، والثالث وارد في غير ما نحن فيه، محل نظر، إذ إطلاق الأولين يشمل المقام ومناط الثالث لا بأس به إذ هو عرفي.

ص: ٣٣

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٤ _ الباب ٣٣ من القراءة في الصلاة ح ٥، وقرب الإسناد: ص ٩٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٩٦ _ الباب ٥٢ من القراءة في الصلاة ح ٣

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٨٠١ _ الباب ٥٩ من القراءة في الصلاة ح ١

مسأله _ ٣١ _ : الأخرس يحرك لسانه ويشير بيده إلى ألفاظ القراءه بقدرها.

(مسأله _ ٣١ _ : الأخرس يحرك لسانه) كما هو المشهور، بل بلا- خلاف كما فى الجواهر، ويدل عليه دليل الميسور، وخبر السكونى المتقدم، والظاهر وجوب عقد القلب أيضاً بألفاظ القراءه أيضاً، كما عن المحقق والعلامه والشهيد وغيرهم، وذلك لما تقدم من أن القراءه عقد ولفظ، فإذا تعذر الثانى وجب الأول، بل تحريك اللسان بدون العقد لا يكون من مراتب الميسور، ومنه يعلم أن منع جامع المقاصد ذلك لا وجه له.

((ويشير بيده)) كما فى النص وذكره غير واحد، لكن عن المحقق والعلامه والشهيد الثانى والمحقق الثانى أنهم لم يذكروا ذلك، وكأنه لأجل أن إضافه الإشاره إلى الضمير تقتضى إرادته الإشاره المعهوده له وهى فى خصوص ما يعتاد الإشاره إليه بالإصبع لا مطلقاً _ كما فى المستمسك _ وكلامه غير بعيد، إذ الظاهر من النص أن الأخرس تكون واجباته الشرعيه مثل سائر مفاهيمه العرفيه ما كان باللسان فباللسان، وما كان باليد فباليد، مثلاً تكبيره باليد وقراءته باللسان، وإذا أراد قراءه القرآن من المصحف اتبع إصبعه المكان الذى يقرأه، وفى مورد الدعاء يرفع يده نحو السماء، إلى غير ذلك، فالمراد بالإصبع اليد إصبعاً أو أعم، لا خصوص إصبع واحده، ولذا فهم جماعه من الإصبع ذلك.

ومنه يعلم أن قوله: ((إلى ألفاظ القراءه بقدرها)) إن أراد وجوب الأمرين مطلقاً، فليس عليه دليل ظاهر، وإن أراد كلاً فى موضعه فدليله ما ذكرناه.

ثم إن الأخرس الذى يتمكن من التلفظ ببعض الألفاظ فالظاهر وجوب

التلفظ عليه، إن كان لفظاً واحداً لا- كلمه، مثلاً- إذا قدر على «الحاء» و«القاف» و«النون» جاء بالحاء في «الحمد» والقاف في «المستقيم» والنون في «ضالين» لأنه ميسور عرفاً بالنسبه إليه، ولأنه إشاره إلى الكلمه، ويدل عليه ما نشاهده الآن من قاعده الالاختزال في الكتابه والتكلم حيث يعده العرف مكان أصل الكلام، وكذلك اعتادوا من القديم الإشاره إلى الألفاظ التامه بالحروف مثلاً «ع» و«ص» و«ك» إشاره إلى (عليه السلام)، وصلى الله عليه وآله، والمدارك، إلى غير ذلك.

مسألة ٣٢ _ : من لا يحسن القراءة يجب عليه التعلم وإن كان متمكناً من الائتمام

((مسألة ٣٢ _ : من لا يحسن القراءة يجب عليه التعلم)) أو الائتمام أو متابعه القارئ _ كما في المستند قال من باب المقدمه إجماعاً _ ووجهه واضح إذ المطلوب منه الصلاه الصحيحه وهى تحصل بإحدى الثلاثه، وعليه لا وجه لقول المصنف: ((وإن كان متمكناً من الائتمام)) ومنه يعلم أنه لا- يَأْتَمُّ بترك التعلّم أن ائتم، وما ينسب إلى ظاهر الأصحاب من الإيتم _ كما في المستمسك _ وجهه غير ظاهر، وإن استدل له بأمور:

الأول: وجوب التعلم لإطلاقات أدلته، مثل «تعلموا وإلا كنتم أعراباً» (١). و«الناس ثلاثه: عالم ربانى، ومتعلم على سبيل نجاه، وهمج رعاع» (٢).

الثانى: الإجماع الذى نقل عن المعتمد والمنتهى على وجوب التعلم.

الثالث: إن الائتمام لا يحصل فى كل وقت، فترك التعلم تعريض إلى عصيان المولى.

وفى الكل ما لا- يخفى، إذ الظاهر أن وجوب التعلم إرشادى، والإجماع غير محقق، مضافاً إلى إمكان أن يراد به العلم الذى هو مقدمه منحصره، والكلام فيما إذا لم يكن منحصره، والمفروض أن الائتمام ونحوه ممكن ففرض عدم التمكن خروج عن محل البحث، ومما تقدم يعلم أن قول السيد الحكيم: (نعم لو احتمل عدم التمكن من الايتمام أمكن القول بالوجوب) (٣)، غير ظاهر إذ الحكم

ص: ٣٦

١- الكافى: ج ١ ص ٣١ باب فرض العلم ح ٧

٢- الكافى: ج ١ ص ٣٣ باب أصناف الناس ح ١

٣- المستمسك: ج ٦ ص ٢٢٠

وكذا يجب تعلم سائر أجزاء الصلاة فإن ضاق الوقت مع كونه قادراً على التعلم فالأحوط الائتمام إن تمكن منه.

منوط بالواقع لا بالاحتمال، فلو احتل عدم التمكّن بل قطع بذلك لكنه تمكّن لم يَأثم إلا إذا قيل بحرمة التجري، وقد ذكرنا في الأصول أنه لا دليل على حرمة، كما اختاره الشيخ المرتضى (رحمه الله) وغير واحد من المحققين.

((وكذا يجب تعلم سائر أجزاء الصلاة)) الواجبه، فما كان منها واجباً تعييناً وجب تعلمه تعييناً مثل تكبيره الإحرام، وما كان واجباً تخييراً وجب تعلم أحدهما، مثل أذكار الركوع والسجود، ومنه يعلم أن تعلم السوره واجب في الجملة، إذ لا خصوصيه لسوره خاصه في غير العزيمه ونحوها، والدليل على وجوب تعلم سائر الأجزاء ما تقدم من الوجوب المقدمى والإجماع المقطوع بها هنا، كما أنه ظهر مما تقدم أن التعلم إحدى شقى الواجب إذا أمكن التعليم، ثم إنه لو احتاج الائتمام أو التلقين إلى بذل المال إلى الإمام أو الملقن وجب إذا لم يقدر على التعلم.

وكذا إذا احتاج التعلم إلى ذلك لوجوب مقدمه مقدمه الواجب المطلق ((فإن ضاق الوقت مع كونه قادراً على التعلم)) قبل الضيق ((فالأحوط الائتمام إن تمكن منه)) وجهه تمكّنه من الصلاة التامه ولم يدل دليل على أنه إذ لم يقدر على القراءة لم يجب عليه الائتمام.

أما الاستدلال لذلك بدليل الميسور، أو الصلاة لا تترك بحال، أو قاعده الاشتغال، فغير تام، إذ الجماعه هي الصلاة التامه لا الميسور منها، والكلام ليس في ترك الصلاة حتى يستدل بذلك، وقاعده الاشتغال لا تصل النوبه إليها بعد أن

كان عموم أدله الصلاة شاملاً للمقام.

ثم إن المصنف قطع بوجوب الإيتمام فيمن لم يتعلم، في مبحث الجماعة، مع أنه احتاط هنا، وكأنه لعدم الدليل القطعي بوجوب الجماعة، فالأصل البراءة منها خصوصاً بعد عدم التنبيه على وجوبها في الروايات مع كثره من لم يكن يعلم لدخولهم في الإسلام جديداً، وكثره من يقرأ ملحوناً، وسيأتي في المسألة التالية ما يؤيد ذلك، فالقول بكونه احتياطاً أقرب إلى الصواب، هذا كله مع كونه قادراً على التعلم ولم يتعلم، أما إذا لم يكن قادراً فالأمر في عدم وجوب الاحتياط عليه أوضح، ومنه يعلم الوجه في عدم وجوب الإيتمام بالنسبة إلى من يلحن في قراءته في باب صلاة الطواف، أما القول بأن يستناب في صلاة الطواف فليس عليه دليل إلا بعض المناطق الضعيفة، ثم الظاهر إنه يجب على العارف أن يعلم الجاهل لإطلاقات أدله تعليم الجاهل.

نعم في وجوب أن يكون ذلك مجاناً نظر حتى في الواجب العيني، لما ذكرناه في بعض مباحث هذا الكتاب من أنه لا منافاه بين الوجوب وبين أخذ الأجره، خصوصاً في الواجب الكفائي، ويأتي نفس الكلام في باب التلقين إذا لم يقدر على الجماعة والتعلم واحتاج إلى الملحن، والله سبحانه العالم.

ص: ٣٨

مسألة ٣٣ _ : من لا يقدر إلا على الملحون أو تبديل بعض الحروف ولا يستطيع أن يتعلم أجزاء ذلك ولا يجب عليه الائتتمام

((مسألة ٣٣ _ : من لا يقدر إلا على الملحون أو تبديل بعض الحروف ولا يستطيع أن يتعلم أجزاء ذلك)) بلا إشكال ولا خلاف، بل أرسله غير واحد إرسال المسلمات مما يظهر منه الإجماع، وفي المستند في مسألة من يعلم بعض الفاتحة: (وجوب قراءتها ثم قال بلا- خلاف كما في الذخير والحدائق، بل إجماعاً كما في المدارك لإطلاقات الأمر بالقراءة، وقراءه القرآن الصادقة مع ذلك قطعاً) (١)، انتهى.

وكيف كان فيدل على ذلك الإجماع وإطلاقات دليل قراءه الفاتحة وقراءه القرآن بضميمة دليل الميسور، وجمله من الروايات:

كخبر مسعده: سمعت جعفر بن محمد (عليه السلام) يقول: «إنك قد ترى من المحرم من العجم لا يراء منه ما يراء من العالم الفصيح، وكذلك الأخرس في القراءه في الصلاة والتشهد وما أشبه ذلك، فهذا بمنزله العجم والمحرم لا يراء منه ما يراء من العاقل المتكلم الفصيح» (٢).

وخبر السكوني، عن الصادق (عليه السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله): «إن الرجل الأعجمي في أمتي ليقراً القرآن بعجميته فترفعه الملائكة على عربيته» (٣).

والمروى في المستدرک، عن أحمد بن فهد الحلبي في عده الداعي، عنهم

ص: ٣٩

١- المستند: ج ١ ص ٣٣٦ س ١٦

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٨٠٢ _ الباب ٥٩ من القراءه في الصلاة ح ٢

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٨٨ _ الباب ٢٦ من القراءه ح ١

وإن كان أحوط وكذا الأخرس لا يجب عليه الائتمام.

عليهم السلام: «سين بلال عند الله شين» (١).

(ولا يجب عليه الائتمام) إذ لو كان واجباً لزم التنبيه عليه مع كثره الابتلاء به قديماً وحديثاً، فعدم التنبيه دليل العدم، خصوصاً بعد الروايات المذكوره، وقد تقدم الكلام في ذلك.

((وإن كان أحوط)) لأنه متمكن من الصلاة الكامله فالعدول عنها إلى الصلاة الاضطراريه خلاف القاعده.

((وكذا الأخرس لا يجب عليه الائتمام)) لإطلاق أدله الاجتزاء بحركه لسانه، وكذا لا يجب الايتمام على من ضاق وقته، فلو انفرد خرجت بعض الصلاة عن الوقت، لكنه لو صلى جماعه أدرك الكل لسرعه قراءه الإمام مثلاً، فإنه يظهر من الروايات السابقه والروايات الآتيه في المسأله التاليه أن الشارع لم يلزم بالجماعه لغير القادر.

ص: ٤٠

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٩٦ _ الباب ٢٣ من القراءه في غير الصلاه ح ٣

مسأله _ ۳۴ _ : القادر على التعلم إذا ضاق وقته قرأ من الفاتحه ما تعلم وقرأ من سائر القرآن عوض البقيه

((مسأله _ ۳۴ _ :القادر على التعلم إذا ضاق وقته قرأ من الفاتحه ما تعلم)) بلا إشكال ولا خلاف، وعن المنتهى نفى الخلاف فيه، وعن المعبر والذكرى والروض وإرشاد الجعفريه والمدارك والمفاتيح: الإجماع عليه، وذلك لدليل الميسور، ومنه يعلم أن إشكال المستند فى وجوب قراءه ما يعرف لا وجه له، لكن اللازم صدق الميسور على ما يقدر عليه، فلو قدر على لفظه (مالك) أو (الضالين) مثلاً- يستبعد وجوب قراءته لعدم صدق الميسور عرفاً، ويؤيد ذلك ما يأتى من الروايات الآمره بإتيان التسيحات عوض الحمد، فإنه لم يجعل لفظه (الله) مثلاً أصلياً مع أن الفاتحه تشتمل عليه، ثم إن تقديم ما تعلم على الوقت فلا يجب التعلم والصلاه خارج الوقت إنما هو لما سبق من أن الوقت مقدم على كل الشرائط والأجزاء حتى الطهاره، ولذا اخترنا فى فاقد الطهورين الصلاه كما يتمكن فراجع.

((وقرأ من سائر القرآن عوض البقيه)) كما عن الذكرى والدروس والجامع ونهايه الأحكام وشرح القواعد، وعن الروض نسبته إلى أكثر المتأخرين، بل نسب إلى الأشهر، بل المشهور، خلافاً لآخرين فلم يوجبوا التعويض، كما عن المعبر والمنتهى والتحرير ومجمع البرهان والمدارك والمعتمد، واختاره المستند.

استدل الأولون بأمر:

الأول: توقف اليقين بالبراءه عليه.

الثانى: إن الاستفادة _ ولو بمعونه فهم العرف _ أن وجوب الحمد من

باب تعدد المطلوب، فالواجب الحمد وهذا القدر، فإذا تعذر الحمد وجب أن يأتي بقدره.

الثالث: قوله تعالى: (فَأَقْرُؤْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) (١).

الرابع: قوله (عليه السلام): «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» (٢). فإذا لم يأت بدلها بطلت قطعاً بخلاف ما إذا أتى بدلها.

الخامس: ما يدل على بدليه التسيحات عن الحمد، فإن بدليه سائر القرآن أولى كما يفهم ذلك بالمناط.

السادس: ما رواه الفضل، حيث قال (عليه السلام): «وإنما أمر الناس بالقراءة في الصلاة لثلاثين يكون القرآن مهجوراً مضيعاً» إلى أن قال: «وإنما بدأ بالحمد دون غيرها» (٣) من السور لأنه جمع فيه من جوامع الخير والكلم ما لم يجمع في غيرها». فإنه يدل على مطلوبية القراءة في نفسها ومطلوبية الحمد من باب المطلوب الزائد.

السابع: بدليه التسيحات في الغريق ولا شك أن القرآن أقرب، هذا لكن القائل بعدم وجوب القراءة ناقش في الكل بعد التمسك بأصالة البراءة لنفي الوجوب.

إذ يرد على الأول: إن المرجع في المقام البراءة لا الاحتياط.

ص: ٤٢

١- سورة المزمل: الآية ٢٠

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٠٧ _ الباب ١٢ من القراءة ح ١

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٣ _ الباب ١ من القراءة في الصلاة ح ٣

وعلى الثانى: إن كونه من باب تعدد المطلوب غير ظاهر.

وعلى الثالث: إنه ليس المراد قراءة كل ما تيسر ضروره وإجماعاً، وإن أريد منه قراءة بعض ما تيسر، فإنه صادق على ما يعرفه من الفاتحه، هذا بالإضافة إلى أن كونه يراد به فى الصلاه أول الكلام.

وعلى الرابع: إن ظاهر الروايه من يقدر على قراءة الفاتحه فلا تشمل الروايه من لا يقدر عليها.

وعلى الخامس: إن الروايه عاميه فلا يمكن الاستدلال بها.

وعلى السادس: إن القارئ لبعض الفاتحه لم يجعل القرآن مهجوراً.

وعلى السابع: إنه على خلاف المطلوب أدل، إذ لم يأمر الشارع بقراءة القرآن مع أن كثيراً ممن يغرق يعرف القرآن، هذا ولكن لا شك فى أن الاحتياط فى التعويض، إذ بعض المناقشات محل نظر، فإن تعدد المطلوب قريب جداً خصوصاً بعد روايه الفضل واستيناس الذهن.

ثم إن القائلين بوجوب التعويض اختلفوا فى أنه هل الواجب التعويض بسائر ما يعلم، أو بتكرير نفس ما يعلم من الحمد، المشهور كما عن الروض الأول، وقال بعض بالثانى.

استدل للأول: بأنه لا يكون شىء واحد بدلاً وأصلاً، وبخبر الفضل المتقدم، ويقول: «فاقرأوا ما تيسر منه».

واستدل للثانى: بأن نفس الشىء أقرب، والظاهر الأول.

والأحوط مع ذلك تكرار ما يعلمه بقدر البقيه، وإذا لم يعلم منها شيئاً قرأ من سائر القرآن

ومما ذكرنا تعرف وجه قوله: ((والأحوط مع ذلك تكرار ما يعلمه بقدر البقيه)) لكن هذا الاحتياط غير لازم، ثم إذا عرف أول الحمد وآخرها جعل البديل في الوسط، وإذا علم الوسط جعل البديل في الطرفين، وإذا علم الأول جعل البديل في الآخر، وإذا علم الآخر جعل البديل في الأول، وإذا علم متفرقاً جعل البديل مكان المجهول، كما أنه مقتضى البديله، وإذا لم يعلم مكان المجهول تخير.

ثم إن ما ذكره المصنف بقوله: «القادر على التعلم» لا خصوصيه له، إذ ما ذكر هو حكم كل من لا يعرف الحمد ولا يتمكن من التعلم وإن كان وقته واسعاً.

((وإذا لم يعلم منها شيئاً قرأ من سائر القرآن)) كما هو المشهور، وذلك لبعض الأدله المتقدمه، ولصحيح عبد الله بن سنان، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إن الله فرض من الصلاه الركوع ألا ترى لو أن رجلاً دخل في الإسلام لا يحسن أن يقرأ القرآن أجزاءه أن يكبر ويسبح ويصلي»^(١).

والنبوي المروى في كتب العامه، أنه (صلى الله عليه وآله) قال للأعرابي: «إذا قمت إلى الصلاه فإن كان معك قرآن فاقراً به، وإلا فاحمد الله تعالى وهللته وكبره»^(٢).

بل ربما يقال: إن دليل الميسور شامل للمقام، لأن العرف يرى أن سائر آيات القرآن ميسور القراءه للحمد، إذ لا يشترط في الميسور أن يكون من نفس المعسور، ولذا لو طلب منه اللبن ليشرب فلا يجد جاء بالماء إليه ويقول هذا

ص: ٤٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٥ _ الباب ٣ من أبواب القراءه في الصلاه ح ١

٢- كما ذكره في الجواهر: ج ٩ ص ٣٠٥

هو الميسور، لكن هذا بعد فهم تعدد المطلوب، والظاهر أنه لو دار الأمر بين ترجمه الحمد وبين سائر القرآن قدم سائر القرآن، لأن الترجمة ليست بقرآن، ومن الترجمة تبديل لفظ القرآن بلفظ بمعناه مثل «أرشدنا الطريق المعتدل» مكان (اهدنا الصراط المستقيم)، وربما قيل بأن الذكر عوض عن الحمد مكان سائر القرآن، أو أنه يخير بين الذكر وبين سائر القرآن وكلاهما محل نظر.

((بعدد آيات الفاتحة بقدر حروفها)) قيل باعتبار الحروف، وقيل باعتبار الآيات، وقيل بهما، لكن الظاهر كفايه القدر العرفي، وكأنه لذا قال في المعبر: (قرأ من غيرها ما تيسر)، بل هو ظاهر محكى الخلاف والنهايه والنافع والمنتهى وغيرها، وذلك لأن الاستفادة من صحيحه ابن سنان وخبر الفضل والنبوي ودليل الميسور ليس أكثر من ذلك، فإذا شك في ضرر الزيادة والنقيصه كان الأصل عدم الضرر، ومنه يعلم أنه لا عبره بعدد الكلمات والحركات والسكنات وما أشبه ذلك، كما أنه لا اعتبار بملاحظه قرب المعانى كأن يكون حمداً واستعانه وعباده، فيجوز أن يقرأ، (تبت يدا أبي لهب) (١) مثلاً، وهل يشترط البسملة إذا كان يحفظ سوره أم لا؟ احتمالان من أنه إذا حفظ البسملة وجب أن يأتي بها أصلاً بدلاً، ومن أن بعضهم كالمستند لم يوجب قراءه الآيه إذا كان يحفظها، لكن الأقوى الأول كما تقدم.

ثم الظاهر أنه لو كان يحفظ الآيات المتتاليه لم يجز أن يأتي بها متفرقه، مثلاً إذا كان يحفظ سوره لا يلاف، وآيات متفرقات أتى بالأول، لأنه أقرب إلى الحمد من جهه الترتيب ولا فرق فيما يأتي بدلاً بين سوره العزيمه وغيرها.

وإن لم يعلم شيئاً من القرآن سبّح وكبر وذكر

نعم لا يأتي بآيه السجده لأنه يوجب زياده في المكتوبه ((وإن لم يعلم شيئاً من القرآن سبّح وكبر وذكر) وقد اختلفوا في ذلك إلى أقوال، أقربها ما ذكر في صحيح ابن سنان: أن «يكبر ويسبح ويصلى»، فإن ظاهره كفايه التسبيح فقط، إذ «يكبر» معناه للإحرام، ويصلى معناه يأتي بالصلاه، فاللازم التسبيح ولا يعارض ذلك إلا أمور:

الأول: احتمال أن يكون المراد بالتسبيح المثال، فكل ذكر جائز، وفيه: إنه احتمال لا يقاوم الظاهر.

الثاني: إن المراد أن يكبر ويسبح ويصلى على محمد وآله، بدل القراءه، وفيه: إن الصلاه على محمد (صلى الله عليه وآله) ليس بدلاً وإرادته التكبير بدلاً عن القراءه خلاف المتفاهم عرفاً.

الثالث: النبوى المتقدم: «التحميد والتهليل والتكبير» والنبوى المروى فى المنتهى والتذكره: «قل سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوه إلا بالله العظيم»^(١)، وعن الذكري روايته إلى قوله «إلا بالله»^(٢) وفيه: إن هذه النبويات ضعيفات.

الرابع: إن التسبيحات الأربع بدل عن الحمد فى الأخيرتين، فليكن هناك كذلك أيضاً، وفيه: أن البدليه فى الأخيرتين لا يلزم البدليه هنا، لكن لا يبعد

ص: ٤٦

١- منتهى المطلب: ج ١ ص ٢٧٤ س ٢٥، والتذكره: ج ١ ص ١١٥ س ١٦

٢- الذكري: ص ١٨٧ السطر ١٢

بقدرها والأحوط الإتيان بالتسيحات الأربعة بقدرها، ويجب تعلم السوره أيضاً ولكن الظاهر عدم وجوب البدل لها في ضيق الوقت وإن كان أحوط.

كفايه مطلق الذكر بحمل الصحيح على المثال، ويكون بعض الوجوه الأخر مؤيدات، فتأمل.

((بقدرها)) في الحدائق أنه المشهور بين المتأخرين، لكن عن المبسوط والمعتبر وغيرهما استحباب المساواه.

استدل للأول: بانصراف الإطلاق إلى المقدار المساوى، لكن فيه المنع عن الانصراف فالإطلاق محكم، بل لولا إطباقهم على رجحان المساوى لكان القول بعدم مزيه له أقرب.

((والأحوط الإتيان بالتسيحات الأربعة بقدرها)) لما تقدم من أنها بدل الحمد في الركعتين الأخيرتين، ومنه يعلم أنه يأتي بها مره أو ثلاث مرات لبديله ذلك عن الحمد في الأخيرتين.

((ويجب تعلم السوره أيضاً)) على القول بوجوبها، لجريان الأدله المتقدمه في الحمد فيها أيضاً.

((ولكن الظاهر عدم وجوب البدل لها)) للأصل وعدم شمول أدله البديله للمقام ((في ضيق الوقت)) قد عرفت سابقاً أنه لا خصوصيه لضيق الوقت فمن لا يقدر على التعلم في السعه حاله حال من كان في ضيق الوقت.

((وإن كان أحوط)) بل أقرب لشمول بعض الأدله السابقه للمقام، وجريان مناط بعضها الآخر هنا أيضاً، والله العالم.

مسأله _ ٣٥ _ : لا يجوز أخذ الأجره على تعليم الحمد والسوره، بل وكذا على تعليم سائر الأجزاء الواجبه من الصلاه، والظاهر جواز أخذها على تعليم المستحبات.

((مسأله _ ٣٥ _ : لا يجوز أخذ الأجره على تعليم الحمد والسوره)) الواجبين كما إذا أراد تعليمهما للبالغ، أما غير البالغ فلا وجه لحرمة أخذ الأجره، أما عدم جواز أخذ الأجره على تعليمهما فلأنهما واجبان ولا يجوز أخذ الأجره على الواجبات عينيه كانت أو كفائيه على المشهور شهره عظيمه، بل ربما ادعى عليه عدم الخلاف، بل الإجماع، لكننا قد ذكرنا فى بعض المباحث السابقه من هذا الشرح أنه لا دليل على الحرمة، فإطلاقات أدله الإجاره محكمه، وعليه فيجوز أخذ الأجره على كل واجب عينى فضلاً عن الواجبات الكفائيه إلا إذا علم من دليل خارجى عدم جواز أخذها لواجب خاص.

((بل وكذا على تعليم سائر الأجزاء الواجبه من الصلاه)) كالتكبيره والقيام والركوع والسجود ونحوها لوحده الدليل فى المقامين، وكان اللازم أن يذكر الشرائط أيضاً لأنها واجبات، وكذا الموانع لوحده الدليل فى الجميع.

((والظاهر جواز أخذها على تعليم المستحبات)) إذ لا يجب العمل بها ولا تعليمها، أما قول المستمسك بعدم الفرق بين الواجب والمستحب فى عدم جواز أخذ الأجره للزوم التعليم الشامل للمقامين، ففيه: إن تعليم المستحب ليس بلازم، إذ لا دليل عليه، ولذا كان المشهور جواز أخذ الأجره عليها، وقد قرر المتن على ذلك الساده ابن العم والبروجردى والجمال وغيرهم.

نعم لا شبهه فى أفضلية أن يكون جميع ما يأتى به الإنسان من الشئون المرتبطه

بالشرع من إرشاد ومنبر وإمامه وتأليف وغيرها مجاناً، قال تعالى: (اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْئَلُكُمْ أَجْرًا) (١١)، فإن كلام الإنسان وعمله الذى ليس فيه شائبه الدنيا أسرع إلى القلوب، لكن بشرط أن يكون للمرشد ونحوه مورد مالى يتمكن من إدرار معاشه بسبب ذلك المورد، وسيأتى فى كتاب الإجاره ما له نفع فى المقام إن شاء الله تعالى.

ص: ٤٩

١- سورة يس: الآية ٢١

مسأله _ ٣٦ _ : يجب الترتيب بين آيات الحمد والسوره وبين كلماتها وحروفها، وكذا الموالاه، فلو أخل بشىء من ذلك عمداً بطلت صلاته.

((مسأله _ ٣٦ _ : يجب الترتيب بين آيات الحمد والسوره وبين كلماتها وحروفها)) بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً وضرورة، لأن الدليل الدال على قراءتهما منصرف إلى ذلك قطعاً، وللدليل الأسوه وغيرها.

((وكذا الموالاه)) بلا- إشكال أيضاً، بل فى الجواهر لا أجد فيه خلافاً بين أساطين المتأخرين، وقد تقدم الكلام فى ذلك فلا حاجة إلى تكراره، لكن لا يخفى أن أمثال جواب السلام والحمد عند العطسه وسؤال الرحمه والاستعاذه من النقمه عند آتيهما لا ينافى الموالاه فلا منافاه بين الموالاه وبين أدله هذه الأمور، كما أن السكوت القليل حتى ينحنى لحمل طفل أو قتل عقرب أو مشى لأجل إزاله وساخه عن المسجد أو ما أشبه ذلك مما ورد فى النص لا ينافى الموالاه، فإن قراءه الحمد والسوره، مثل قراءه القرآن والدعاء والزياره والخطابه ونحوها لا تخل بالهيئه الكلاميه المعتبره فى صدق وحده القراءه المستفاده من انصراف النص.

((فلو أخل بشىء من ذلك عمداً بطلت صلاته)) كما صرح به غير واحد لحصول الزياده العمديه الموجهه للبطلان نصاً وفتوى.

نعم ذهب الشيخ والعلامه والشهيد وسيد المدارك، كما حكى عن بعض كتبهم إلى بطلان القراءه فيجب استينافها لا بطلان الصلاه، وأيد ذلك بالعدول عن سوره إلى أخرى، وبأن قراءه القرآن فى الصلاه جائزه، وبأن تكرار الآيه _ كما

ورد في تكرار الإمام (عليه السلام) (إياك نعبد وإياك نستعين) (١) _ جائز، وفيه: إن المذكورات إنما لا تضر إذا شملتها أدلتها، أما إذا لم تشملها أدلتها، كما إذا قال: «بس» قاصداً (بسم الله) ثم تركها عمداً، فإنه ليس عدولاً ولا قراءة، ولا تكرار آية، فيشمله «من زاد في صلاته» (٢)، ولا يشمل حديث «لا تعاد» (٣)، لأنه صدر عمداً حسب الفرض، وحديث «لا تعاد» لا يشمل العمد كما قرر في محله، وعليه فكل من القول بعموم البطلان والقول بعموم الصحة محل نظر، ومنه تبين أنه لو صدر ذلك بدون الاختيار أو نسياناً أو جهلاً _ بناءً على عموم حديث «لا تعاد» لصوره الجهل، كما قربناه _ لم يضر بالصحة، بل اللازم تكرار القراءة، كما أنه يعلم من ذلك أنه لو كان لا يقدر إلا على المتقطع لضيق نفس أو نحوه فيقول مثلاً «بس» «مل» «لاه» ويتنفس بين ذلك لم يضره.

ص: ٥١

-
- ١- انظر: الوسائل: ج ٤ ص ٨١٣ الباب ٦٨ من القراءة في الصلاة، والمستدرک: ج ١ ص ٢٨٥، الباب ٥٠
 - ٢- الوسائل: ج ٥ ص ٣٣٢ الباب ١٩ من الخلل الواقع في الصلاة ح ٢
 - ٣- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ _ الباب ١ من قواطع الصلاة ح ٤

مسألة ٣٧ _ لو أدخل بشيء من الكلمات أو الحروف أو بدل حرفاً بحرف حتى الضاد بالطاء أو العكس بطلت.

وكذا لو أدخل بحركه بناء أو إعراب أو مد واجب أو تشديد أو سكون لازم.

وكذا لو أخرج حرفاً من غير مخرجه بحيث يخرج عن صدق ذلك الحرف في عرف العرب.

((مسألة ٣٧ _ لو أدخل بشيء من الكلمات أو الحروف أو بدل حرفاً بحرف حتى الضاد بالطاء)) والحاء بالهاء ((أو العكس بطلت)) القراءة لأنه لم يقرأ القراءه الوارده، لكن ربما يقال إن المعيار الصدق العرفي وهو حاصل، ولذا تقدم أنه لو قال: «الله أكبر» بدون التفخيم يصح تكبيراً، وأي فرق بين ما هناك وما نحن فيه، خصوصاً في مثل الضاد والطاء الذي لا يفرق بينهما إلا الأوحدي، فالقول بالبطلان لا وجه له، وادعاء عدم الخلاف في ذلك كما في المستمسك محل منع.

ومنه يعلم وجه النظر في قوله: ((وكذا لو أدخل بحركه بناء أو إعراب أو مد واجب أو تشديد أو سكون لازم)) وإن ادعى على بعضها الإجماع، ولذا كان المحكى عن السيد جواز تغيير الإعراب الذي لا يتغير به المعنى وأنه مكروه، وذلك للصدق عرفاً وهم الذين ألقى اليهم الكلام ففهمهم يكون ميزاناً في التطبيق، نعم لا شك في أن الأحوط عدم الإخلال.

((وكذا لو أخرج حرفاً من غير مخرجه بحيث يخرج عن صدق ذلك الحرف في عرف العرب) فالمعيار الصدق العرفي للحرف سواء خرج من المخرج أم لا.

لكن لما كان الغالب التلازم بين الصدق وبين الخروج من المخرج عبّر المصنف بالتعبير المذكور للتلويح إلى الأمرين، أما اختلاف البلاد العربية في بعض الحروف، مثلاً- متعارف مصر يعبرون عن الجيم بالكاف فيقول: «كنات» بدل «جنات» مثلاً، فالأحوط عدم ذلك _ كما تقدم _ فإن الظاهر أنه محرّف لا أن كلا من الأمرين صحيح أو أن الصحيح هو «الكاف».

ثم إن الشده في الظهور والخفه فيه لا- ترتبطان بجوهر الحرف، فله أن يتلفظ بأيهما شاء، فما هو المشاهد من فصاح الحجازى بالحروف أكثر من بعض البلاد الأخر ليس بلازم، ومثل ما ذكر في مصر حال «القاف» الذى يبدله أهل سوريا بالهمزه فيقولون «مستيم» بدل «مستقيم».

مسألة ٣٨ حذف همزة الوصل، والتبّات همزة القطع

مسألة _ ٣٨ _ : يجب حذف همزة الوصل في الدرج مثل همزة الله والرحمن والرحيم واهدنا ونحو ذلك، فلو أثبتتها بطلت، وكذا يجب إثبات همزة القطع كهمزته أنعمت، فلو حذفها حين الوصل بطلت.

((مسألة _ ٣٨ _ : يجب حذف همزة الوصل في الدرج مثل همزة الله والرحمن والرحيم واهدنا ونحو ذلك) قال ابن مالك:

للوصل همز سابق لا يثبتُ

إلا إذا ابتدى به كاستثبتوا

وبه صرح غيره أيضاً، وهذا شهادة منهم على أن اللغة العربية هكذا، لكن الظاهر أنه نوع من جمال الكلام لا أنه لازم، ولذا ترى كثيراً من خطباء العرب لا يحذفونها في الدرج.

فقوله: ((فلو أثبتتها بطلت)) محل نظر، هذا بالإضافة إلى ما ذكرنا قبلاً من أن المعيار صدق القراء عرفاً وهي صادقه وإن أثبت الهمزة في الدرج.

((وكذا يجب إثبات همزة القطع كهمزته أنعمت، فلو حذفها حين الوصل بطلت) وفيه أيضاً ما ذكرناه في همزة الوصل، ولذا ترى كثيراً من القراء والخطباء يحذفون همزة «أرض» ونحوها فيقرئون «ف_ لرض» مكان «فل أرض» ومنه يعلم صحه قراءه «في الأرض» باظهار الياء والهمزتين.

والحاصل: أن الملاحظ لأحوال القراء والخطباء يصل إلى أن أمثال هذه الأمور من المحسنات التجويدية لا من الواجبات اللغوية، وإن كان الاحتياط ما ذكره المصنف، ثم إن قوله: «بطلت» يراد به «الصلاح» أو «القراءة» فيجب إعادتها على ما تقدم الكلام في ذلك.

مسأله _ ٣٩ _ : الأحوط ترك الوقف بالحركه والوصل بالسكون.

((مسأله _ ٣٩ _ : الأحوط)) استحباباً ((ترك الوقف بالحركه والوصل بالسكون)) وذلك لأنه ليس مربوطاً بالكلام، ولتكلم أهل العربية والعرب بالأمرين، فالوقف بالحركه والوصل بالسكون عندهم كعكسهما، فما عن المجلسي من اتفاق القراء وأهل العربية على عدم جواز الوقف بالحركه ممنوع، ولذا كان المحكى عن الروض والروضه وكشف الغطاء جواز الوصل بالسكون وأنه ليس لحناً ولا مخالفه لقانون اللغه _ مع وضوح أن الحكم في الموضوعين واحد _.

أما ما في المستند من عدم الدليل على وجوب قراءه القرآن على النهج العربى فهو يريد اللحن، لا- الجوهري، كما نرى أن غير العرب يقرأون القرآن بلغه العرب، لكن بلحن غير لحنهم، وإلى هذا يشير قوله (صلى الله عليه وآله): «اقرأوا القرآن بألحان العرب»^(١).

نعم لا شك أنه أجمل والأمر في الروايه محمول على الاستحباب، ثم لو وصل بالسكون فهل تبطل الكلمه السابقه أو اللاحقه أو كلاهما؟ نقل عن الإمام الثائر الشيرازى^(٢) الاحتياط بإعادتهما، وقيل ببطلان الأولى لأنها لم يؤد حقها، وقيل ببطلان الثانية لأنها جاءت قبل موقعها، وفي الكل نظر تعرف وجهه مما سبق.

نعم لو أراد الاحتياط كان ذلك في إعادتهما، أما الوقف بالحركه فإنه يبطل الأولى، إلا إذا جاء بالكلمه الثانيه فاللازم إعادتها من جهه تحصيل الترتيب، كل ذلك عند من يرى وجوب الوقف بالسكون.

ص: ٥٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٥٨ _ الباب ٢٤ من قراءه القرآن ح ١

٢- هو الشيخ محمد تقى الشيرازى (١٢ هـ _ ١٣٤ هـ؟؟؟) قائد نوره العشرين (١٩٢٠ م = ١٣٤ هـ؟؟؟) ضد الاستعمار البريطانى فى العراق.؟؟؟

مسأله ٤٠ _ : يجب أن يعلم حركه آخر الكلمه إذا أراد أن يقرأها بالوصل بما بعدها، مثلاً إذا أراد أن لا يقف على «العالمين» ويصلها بقولها «الرحمن الرحيم» يجب أن يعلم أن النون مفتوح وهكذا. نعم إذا كان يقف على كل آيه لا يجب عليه أن يعلم حركه آخر الكلمه.

((مسأله ٤٠ _ : يجب أن يعلم حركه آخر الكلمه إذا أراد أن يقرأها بالوصل بما بعدها)) وجوباً مقدماً، ولذا لو لم يعلم لكنه تلفظها صحيحاً لم يضر عدم علمه ((مثلاً إذا أراد أن لا يقف على العالمين ويصلها بقوله الرحمن الرحيم يجب أن يعلم أن النون مفتوح وهكذا)) لكن هذا الأمر احتياطي لما تقدم من عدم الدليل على وجوب أكثر من قراءة يصدق عليها أنه قرأ السوره الفلانيه وهى صادقه وإن لم يأت بالحركه والسكون على وجههما.

((نعم إذا كان يقف على كل آيه لا يجب عليه أن يعلم حركه آخر الكلمه)) لعدم احتياجه إلى التلفظ بالحركه.

مسألة _ ٤١ _ : لا- يجب أن يعرف مخارج الحروف على طبق ما ذكره علماء التجويد، بل يكفي إخراجها منها وإن لم يلتفت إليها، بل لا- يلزم إخراج الحرف من تلك المخارج، بل المدار صدق التلفظ بذلك الحرف وإن خرج من غير المخرج الذى عينوه، مثلاً- إذا نطق بالضاد أو الظاء على القاعده لكن لا بما ذكره من وجوب جعل طرف اللسان من الجانب الأيمن أو الأيسر على الأضراس العليا صح

((مسألة _ ٤١ _ : لا- يجب أن يعرف مخارج الحروف على طبق ما ذكره علماء التجويد)) وعلماء الصرف والنحو واللغه، إذ لا دليل على وجوب ذلك، فالأصل البراءه مضافاً إلى أنه لا يرتبط العلم بالمخارج بالأداء الذى هو واجب.

((بل يكفي إخراجها منها)) مقدمه لصدق الحرف ((وإن لم يلتفت إليها)) فإن الغالب عدم التفات المتكلم إلى مخارج حروفه.

((بل لا- يلزم إخراج الحرف من تلك المخارج)) فإنه لا- دليل على اعتبار الإخراج منها ((بل المدار صدق التلفظ بذلك الحرف)) لأنه هو المأمور به، فإذا جاء به لم يكن عليه شىء آخر ((وإن خرج من المخرج الذى عينوه)) واحتمال أنه لا يمكن التلفظ إلا- من المخرج الذى عينوه خلافاً للوجدان، والظاهر أنهم أرادوا من المخارج، المخارج التى يتأتى منها اللفظ على أكمل فصاحه (مثلاً إذا نطق بالضاد أو الظاء على القاعده) بما يسمى ضاداً وظاءً عرفاً.

((لكن لا بما ذكره من وجوب جعل طرف اللسان من الجانب الأيمن أو الأيسر على الأضراس العليا صح)) وقد ذكرنا شيئاً من المخارج والأسنان

فالمناطق الصدق في عرف العرب، وهكذا في سائر الحروف، فما ذكره علماء التجويد مبني على الغالب.

وغيرهما في كتاب التجويد الذي طبعناه ضمن مجموع المقدمات، فمن شاء مزيد الاطلاع فليرجع إليه.

((فالمناطق الصدق في عرف العرب وهكذا في سائر الحروف)) فإن المناطق الصدق لا- مراعاة المخارج ((فما ذكره علماء التجويد)) من المخارج الخاصة ((مبنى على الغالب)) ومنه يعلم أنه لو أخرج الحرف من المخارج، لكن لم يصدق عليه في عرف العرب أنه ذلك الحرف لم ينفذ، مثلاً إذا تلفظ بـ «پ» مكان «ب» لم ينفذ وإن خرج من مخارج «ب» كما أنه لا يشترط وجود الأسنان في أغلب الحروف.

أما إذا توقف على الأسنان فهل يجب وضع الأسنان العاربه؟ احتمالان: من كونه مقدمه الواجب المطلق، ومن تعارف سقوط الأسنان وتكسر الحروف وعدم التنبيه في الروايات على ذلك مع كونه محلاً للابتلاء، ومع تعارف الأسنان العاربه في زمن الروايات فيكون عدم التنبيه دليل العدم وهذا هو الأقرب.

مسألة _ ٤٢ _ : المد الواجب هو فيما إذا كان بعد أحد حروف المد وهي الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها والألف المفتوح ما قبلها همزه مثل «جاء» و«سوء» و«جىء»

((مسألة _ ٤٢ _ : المد الواجب هو فيما إذا كان بعد أحد حروف المد وهي الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها والألف المفتوح ما قبلها همزه مثل «جاء» و«سوء» و«جىء»)) الظاهر أن المد فى مثل المقام من المحسنات التجويدية التى لا دليل على لزومها، والاستدلال على وجوبه بشهادة بعض علماء التجويد غير كاف، إذ المعيار الصدق العرفى وهو يحصل بدون المد كما يحصل بالمد، فإذا قرأ القارى «وَجَاءَ رَبُّكَ» (١) بدون المد، صدق عرفاً أنه قرأ صحيحاً.

نعم لو قرأ بالمد كان أجمل، ويؤيد ذلك أن أغلب أهل العلم والفضل المقيدون بالقراءة الصحيحة لا يميزون بين المد الواجب وغير الواجب فى اصطلاح أهل التجويد، يقرأون القرآن فى الصلاة وغيرها بدون التفات إلى تطبيق ذلك.

ثم إن ما ذكره المصنف من كون المد الواجب هو ما ذكره محل نظر، إذ ما ذكره علماء التجويد فى هذا الباب ليس مطلقاً، بل إنهم قالوا إن اجتماع حرف المد والهمزة الساكنة إن كان فى كلمه واحده يسمى المد بالمتصل وهو واجب، وإن كان فى كلمتين يسمى بالمنفصل وهو جائز.

ص: ٥٩

أو كان بعد أحدها سكون لازم خصوصاً إذا كان مدغماً في حرف آخر مثل

نعم الأمثلة التي ذكرها المصنف كلها من المد الواجب عند مشهور أهل التجويد.

((أو كان بعد أحدها سكون لازم)) فإن السكون على قسمين:

الأول: السكون اللازم، وهو الذي لا يختلف حاله باختلاف حالي الوقف والوصل.

الثاني: السكون غير اللازم، وهو العارض سواء كان عارضاً من جهة الوقف، كما لو وقف على آخر الآية مثل (الْعَالَمِينَ) (١) أو كان عارضاً من جهة الوصل لاجتماع حرفين متماثلين فسكن أولهما مثل (الرَّحِيمَ مَالِكٍ) (٢) وP فيه هُدًى (٣)، قال المشهور من علماء التجويد إن المد في القسم الثاني من السكون جائز، كما قال المشهور منهم إن المد في القسم الأول من السكون لازم.

ثم إنهم قسموا القسم الأول إلى قسمين:

الأول: ما كان الحرف الساكن مدغماً كما في (الضالين).

الثاني: ما كان الحرف الساكن غير مدغم، كما في فواتح السور مثل «صاد» و«قاف» وقد ذهب كثير من أهل التجويد أن الأول أشبع تمكيناً من الثاني، ولذا قال المصنف: ((خصوصاً إذا كان مدغماً في حرف آخر مثل

ص: ٦٠

١- سورة الفاتحة: الآية ٢

٢- سورة الفاتحة: الآية ٣ _ ٤

٣- سورة البقرة: الآية ٢

الضالين)) لكن الخصوصيه المذكوره _ فى كلامه «رحمه الله» غير مسلمه عندهم، إذ بعضهم ساوى بين المدغم وغير المدغم، وبعضهم قال: بأن غير المدغم أشبع تمكيناً، والكلام فى المقام طويل كما لا يخفى على من راجع التجويد، والأقرب ما ذكرنا من عدم وجوب كل ذلك، وإنما اللازم الصدق عند عرف العرب.

نعم لا- شك فى أنه أحوط خصوصاً فى مثل (ولا الضالين)، حيث ورد فى خبر محمد بن جعفر: «أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) مدها»، ولذا قال المستمسك: إن وجوب المد اللازم لا يخلو من إشكال ونظر(١) كما نبه السيد البروجردى (ره) فى تعليقه على عدم وجوب المد عندهم مطلقاً فى ما أطلقه المصنف فقال: «وكانتا فى كلمه واحده»(٢) كما ذكرناه.

ص: ٦١

١- المستمسك: ج ٦ ص ٢٣٩

٢- تعليقه البروجردى: ص ٨٦ مسأله ٤٢

مسألة _ ٤٣ _ : إذا مد فى مقام وجوبه أو فى غيره أزيد من المتعارف لا يبطل إلا إذا خرجت الكلمة عن كونها تلك الكلمة.

((مسألة _ ٤٣ _ : إذا مد فى مقام وجوبه أو فى غيره)) سواء كان المد مستجماً أو لم يكن مد أصلاً ((أزيد من المتعارف لا يبطل)) لأصالة عدم البطلان بذلك ولا دليل على البطلان ((إلا- إذا خرجت الكلمة عن كونها تلك الكلمة)) ولا يخفى أن مقتضى ما ذكره هنا أنه إذا لم يمد فى مقام وجوب المد أن لا يبطل أيضاً إلا- إذا خرجت الكلمة عن كونها تلك الكلمة، والبطلان حينئذ لأجل أنه لم يمتثل بإتيان ما وجب عليه من قراءة تلك الكلمة.

مسألة ٤٤ _ : يكفى فى المد مقدار ألفين وأكملة إلى أربع ألفات، ولا يضر الزائد ما لم يخرج الكلمه عن الصدق.

((مسألة ٤٤ _ : يكفى فى المد مقدار ألفين وأكملة إلى أربع ألفات))، فى كلا الأمرين نظر، فإنه يحصل المد بالأقل من الألفين، كما أن كون أكملة أربع ألفات غير ظاهر، بل ظاهر جملة من علماء التجويد أنه خمسة ألفات، هذا مضافاً إلى أنه قد يحصل الجمال فى القراءه بالزيادة على خمسة وليس المعيار ما ذكروه، بل ما يجعل من القراءه لحناً عربياً كما ورد: «اقرأوا القرآن بألحان العرب»^(١)، وكما هو المشاهد فى قراء القرآن وقراء الخطب من أهل المنابر حيث يمدون الألف ونحوه أحياناً أكثر من خمسة ألفات.

ثم المراد بمقدار ألفين ونحوه ما ذكروه من أن الإنسان العادى اللسان يتلفظ بالألف مرتين ثلاثه وأربعه وهكذا، فإذا مد الإنسان صوته بمقدار أن يتلفظ بألفين. فقد مد بمقدار ألفين وهكذا، ومن أراد تفصيل هذه المباحث فليرجع إلى الكتب المعده لذلك كشرح الجزرى وشرح الشاطبى وغيرهما.

ص: ٦٣

مسأله ٤٥ لو حصل فصل بين حروف كلمه واحده

مسأله _ ٤٥ _ : إذا حصل فصل بين حروف كلمه واحده اختياراً أو اضطراراً بحيث خرجت عن الصدق بطلت، ومع العمد أبطلت.

((مسأله _ ٤٥ _ : إذا حصل فصل بين حروف كلمه واحده اختياراً أو اضطراراً بحيث خرجت عن الصدق بطلت)) الكلمه لأن الهيئه الاتصاليه من مقومات الكلمه فأدله القراءه منصرفه إليه.

نعم يختلف الناس في البطء والسرعه، كما يختلف الإنسان الواحد في القراءه البطيئه والسرعيه فربما أضر البطء بكلمه في إنسان أو حال قراءه لم يضر قدر ذلك البطء بنفس تلك الكلمه في إنسان آخر أو في حال قراءه أخرى من نفس الإنسان الأول، وكل ذلك واضح.

((ومع العمد أبطلت)) لحصول الزيادة العمديه كما مرّ الكلام في ذلك سابقاً في مبحث لزوم الموالاه بين الحروف والكلمات، ومن الفصل في الكلمه الواحده يظهر الكلام في الفصل بين الكلمات في جمله، وبين الجمل في سوره ونحوها.

مسأله _ ٤٦ _ إذا أعرب آخر الكلمه بقصد الوصل بما بعده فانقطع نفسه فحصل الوقف بالحركه فالأحوط إعادتها، وإن لم يكن الفصل كثيراً اکتفى بها.

((مسأله _ ٤٦ _ : إذا أعرب آخر الكلمه بقصد الوصل بما بعده فانقطع نفسه فحصل الوقف بالحركه)) لم يضر لما تقدم من جواز ذلك اختياراً، أما عند من يستشكل فيه ((فالأحوط إعادتها)) لاحتمال كونه مبطلاً كما تقدم وجهه ((وإن لم يكن الفصل كثيراً اکتفى بها)) لأنه لا يحصل بذلك الوقف بالحركه ليكون مبطلاً للكلمه، وإذا سكن آخر الكلمه بقصد الوقف ثم اشتبه وجاء بما بعدها فوراً لم يضر على ما اخترناه، أما عند من يرى ضرر الوصل بالسكون فالاحتياط أن يعيد الكلمتين، اللهم إلا أن يقال إنه مشمول لحديث «لا تعاد»^(١) على التقريب الذى مر فى بعض المباحث السابقه.

ص: ٦٥

مسألة _ ٤٧ _ : إذا انقطع نفسه في مثل الصراط المستقيم بعد الوصل بالألف واللام وحذف الألف هل يجب إعادته الألف واللام بأن يقول: «المستقيم» أو يكفى قوله مستقيم الأحوط الأول، وأحوط منه إعادته الصراط أيضاً.

وكذا إذا صار مدخول الألف واللام غلطاً كأن صار «مستقيم»

((مسألة _ ٤٧ _ : إذا انقطع نفسه في مثل الصراط المستقيم) أو «رب العالمين» أو «الرحمن الرحيم» أو ما أشبه ذلك ((بعد الوصل بالألف واللام وحذف الألف)) فقال «صراط» و«ربل» و«رحمان» ((هل يجب إعادته الألف واللام بأن يقول: «المستقيم» أو يكفى قوله مستقيم)) وكذا في سائر الأمثلة فيقول «العالمين» أو «عالمين» الظاهر جواز كلا الأمرين للصدق عرفاً، ولاعتياد الخطباء وأهل اللسان بالإتيان بكل واحد منهما، و((الأحوط الأول)) لاحتمال كون الفصل بمقدار النفس أو ما أشبهه، إذ يمكن أن يكون القطع لأجل أمر آخر، لا- لانقطاع النفس مضرراً بهيئة الكلمة المعرفه باللام ((وأحوط منه إعادته الصراط أيضاً)) لاحتمال لزوم وصل كون اللام موصولاً بما قبلها، لكن لا يخفى أن كلا الاحتياطين أشبه بالاستحسان.

ومما ذكرنا يعلم حال ما إذا انقطع النفس أو شبهه في وسط الكلمة، مثل ما إذا توقف على الألف في «صرا» ثم قال: «طَ المستقيم» فإنه يجوز إعادته الكلمة وعدم إعادتها لعدم ضرر ذلك بالصدق وإن كان الأحوط الإعادة.

((وكذا إذا صار مدخول الألف واللام غلطاً كأن صار «مستقيم»

غلطاً فإذا أراد أن يعيده فالأحوط أن يعيد الألف واللام أيضاً بأن يقول: «المستقيم» ولا يكتفى بقوله: «مستقيم».

وكذا إذا لم يصح المضاف إليه فالأحوط إعادته المضاف، فإذا لم يصح لفظ المغضوب فالأحوط أن يعيد لفظ غير أيضاً.

غلطاً فإذا أراد أن يعيده فالأحوط أن يعيد الإلف واللام أيضاً بأن يقول: «المستقيم» ((فيأتي باللام ((ولا يكتفى بقوله: «مستقيم»)) وإن كان الأظهر الكفاية لما عرفت.

ثم إنه لا حاجة في ما إذا أراد إعادته «المستقيم» إلى إعادته «الصراط» وإن كان ربما يتوهم ذلك من جهة أن لا يفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي الذي هو تلك الكلمة المغلوطة، إذ مثل هذا الفصل لا يضر بالصدق عرفاً، ومنه يعلم حال ما إذا جاء بالوصف الاشتباهي، مثلاً قال: «اهدنا الصراط المعتدل» ثم تنبه بأنه «المستقيم» فجاء به فإنه لا يجب إعادته «الصراط» إذ هذا الفصل غير ضار عرفاً، وإن كان الأحوط الإعادة.

((وكذا إذا لم يصح المضاف إليه فالأحوط إعادته المضاف) وإن لم يكن لازماً كما عرفت ((فإذا لم يصح لفظ المغضوب فالأحوط أن يعيد لفظ غير أيضاً)) ومما تقدم يعلم حال ما إذا غلط في المضاف إليه أو ما أشبهه، كان قال: «ولا الآثمين» فإنه يكفي أن يأتي بلفظ «الضالين» من دون إعادته «لا» وإن كانت الإعادة أحوط.

ثم إنه لو كان الغلط في المضاف والموصوف وما أشبههما مثل «لا» في «ولا الضالين» فلا شبهه في لزوم إعادته المضاف إليه والوصف والمدخول تحصيلاً للترتيب.

مسأله _ ٤٨ _ : الإدغام فى مثل «مدّ» و«ردّ» مما اجتمع فى كلمه واحده مثلاً- واجب سواء كانا متحركين كالمذكورين أو ساكنين كمصدرهما.

((مسأله _ ٤٨ _ : الإدغام فى مثل «مدّ» و«ردّ» مما اجتمع فى كلمه واحده مثلاً واجب) لأنه إذا لم يدغم لم تصدق الكلمه، نعم إذا كانتا فى مورد يجوز الإدغام ويجوز العدم، جاز أن يتلفظ بأيهما شاء _ كما فى «مد» و«امدد» بصيغه الأمر، إذا ذكره فى دعاء ونحوه ((سواء كانا متحركين كالمذكورين أو ساكنين كمصدرهما)) مثل «مدأ» و«ردأ».

لكن لا يخفى أنه إذا جاء بالملحون فى الدعاء لم تستبعد الصحه لما قرر فى محله من جواز الدعاء بالفارسيه، ولا دليل على لزوم الصحيح فى الدعاء، إذا صدق عليه الدعاء.

مسألة ٤٩ _ الأَحْوَطُ الإِدْغَامُ إِذَا كَانَ بَعْدَ النُّونِ السَّاكِنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ أَحَدَ حُرُوفِ يَرْمَلُونَ مَعَ الْغَنَةِ فِيمَا عَدَا اللَّامَ وَالرَّاءَ، وَلَا مَعَهَا فِيهِمَا، لَكِنَّ الْأَقْوَى عَدَمُ وَجُوبِهِ.

((مسألة ٤٩ _ الأَحْوَطُ الإِدْغَامُ إِذَا كَانَ بَعْدَ النُّونِ السَّاكِنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ أَحَدَ حُرُوفِ يَرْمَلُونَ) وَهِيَ «الْيَاءُ» وَ«الرَّاءُ» وَ«الْمِيمُ» وَ«اللَّامُ» وَ«الْوَاوُ» وَ«النُّونُ» (مَعَ الْغَنَةِ) وَذَلِكَ لِمَا ادَّعَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ التَّجْوِيدِ وَغَيْرِهِ مِنْ وَجُوبِ الإِدْغَامِ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى طَبَقِ لُغَةِ الْعَرَبِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الصَّدَقُ (فِيمَا عَدَا اللَّامَ وَالرَّاءَ) مُتَعَلِّقٌ بِـ «مَعَ الْغَنَةِ» فَالْغَنَةُ فِي خَمْسَةِ (وَلَا مَعَهَا فِيهِمَا) فَلَيْسَ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ غَنَةٌ.

(لَكِنَّ الْأَقْوَى عَدَمُ وَجُوبِهِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا مِنَ الْمُحَسَّنَاتِ التَّجْوِيدِيَّةِ الَّتِي لَا دَلِيلَ عَلَى وَجُوبِ مَرَاعَاتِهَا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَتَوَقَّفِ الصَّدَقُ عَلَيْهِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْرَأَ «لَمْ يَكُنْ لَهُ» أَوْ «لَمْ يَكَلِّ لَهُ» وَكَذَلِكَ «مُحَمَّدُنْ وَأَلْ مُحَمَّدُ» أَوْ «مُحَمَّدٌ وَأَلْ مُحَمَّدٌ» إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ حُرُوفِ يَرْمَلُونَ، وَإِشْكَالِ الْمُسْتَمْسَكِ بِأَنَّ مَا قَوَاهُ الْمُصَنِّفُ غَيْرُ ظَاهِرٍ مَعَ حِكَايَةِ الْوَجُوبِ مِنْ ابْنِ الْحَاجِبِ وَالرُّضِيِّ «رَه» وَلَا سِيَّمَا بِمَلَاَحَظِهِ كَوْنِ الْمَقَامِ مِنْ بَابِ الدُّورَانِ بَيْنَ التَّعْيِينِ وَالتَّخْيِيرِ (١)، انْتَهَى. غَيْرُ ظَاهِرٍ إِذْ لَيْسَ الْوَاجِبُ اتِّبَاعُ الْوَجُوبَاتِ التَّجْوِيدِيَّةِ، لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ، وَإِلَّا لَزِمَ اتِّبَاعُ التَّجْوِيدِ فِي مَوَارِدِ كَثِيرَةٍ، وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْمَهْمُ الصَّدَقُ وَهُوَ حَاصِلٌ بَدُونِ الإِدْغَامِ، وَلَا مَجَالَ لِلأَصْلِ بَعْدَ وَجُودِ الدَّلِيلِ، وَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِإِطْلَاقِ الْإِحْتِيَاطِ أَوْ تَقْوِيهِ الْلِزُومِ فِي كَلَامِ السَّادَةِ ابْنِ الْعَمِّ وَالْبُرُوجَرْدِيِّ وَالْجَمَالِ

ص: ٦٩

وغيرهم، ويؤيد الصدق أنا نرى الملتزمين باللغه العربيه كبعض الخطباء والقراء لا يلتزمون بالإدغام، أما الغنه فأمرها أسهل لأن الحكم فيها فعلا أو تركا عندهم على سبيل الأولويه كما لا يخفى لمن راجع كلماتهم فى الكتب التجويديه وغيرها.

ص: ٧٠

مسألة _ ٥٠ _ : الأحوط القراءه بإحدى القراءات السبع وإن كان الأقوى عدم وجوبها بل يكفى القراءه على النهج العربى وإن كانت مخالفه لهم فى حركه بنيه أو إعراب.

(مسألة _ ٥٠ _ : الأحوط القراءه بإحدى القراءات السبع) وهم الذين قيل بأنهم أتقنوا ضبط القرآن واشتهروا بالقراءه الصحيحه، وأساميهم: نافع بن أبى نعيم المدنى، وعبد الله بن كثير الملكى، وأبو عمر بن العلاء البصرى، وعبد الله بن عامر الدمشقى، وعاصم بن أبى النجود، وحمزه بن حبيب الزيات، وعلى بن حمزه النحوى _ الكوفيون _ وأحياناً يضاف إلى هؤلاء السبعه، أبو جعفر يزيد بن العجاج، ويعقوت بن إسحاق الحضرمى، وخلف بن هشام البزاز، فتكون القراءات العشر، وقد اختلفوا فى أنه هل تجب القراءه على طبق إحدى هذه القراءات أم لا؟ فذهب جماعه من علمائنا إلى وجوب القراءه بإحدى السبع، وذهب المصنف إلى أنه أحوط.

((وإن كان الأقوى عدم وجوبها بل يكفى القراءه على النهج العربى وإن كانت مخالفه لهم فى حركه بنيه أو إعراب)) والأقوى عندنا عدم جواز القراءه إلا بما تعارف رسمه فى المصاحف فإنه هو المتواتر يداً بيد حتى يصل إلى صاحب الرساله (صلى الله عليه وآله)، ويبدل على ذلك ما نشاهده فى المصاحف الخطيه القديمه والتى ينسب بعضها إلى الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، أو إلى الحسن (عليه السلام) أو إلى غيرهما من الأئمه (عليهم السلام)، فإنه كالقرآن الذى بأيدينا اليوم بلا زياده ولا نقيصه، والقراءات المشهوره كالقراءات الشاذه كلها اجتهادات لا- تفيد علماً ولا- عملاً، ومن لاحظ التاريخ فى شده اعتناء المسلمين

بالقرآن من أول نزوله إلى اليوم في كل عصر ومصر يظهر له أن ما بأيدينا اليوم هو القرآن النازل على الرسول (صلى الله عليه وآله) بغير تغيير أو تبديل.

أما ما يذكر من جمع عمر أو عثمان فإنه أشبه بالسفسطه، ويكذبه الأحاديث الواردة عن الرسول (صلى الله عليه وآله) بأن من قرأ القرآن، أو ختم القرآن، كان له كذا، وغير ذلك من الشواهد التاريخية.

نعم عثمان أحرق أو طبخ أجزاءً من القرآن كانت مكتوبه سوره أو آيات أو سور، كما هي العاده في كتابه تلاميذ العلماء بعض مقالاتهم حتى تكون بيد كل تلميذ قطعه من كلام العالم في حين أن هناك تلاميذ يكتبون كل الدروس مرتباً مسلسلاً، فما فعله عثمان هو إحراق وطبخ تلك القطع المبتوره المشوشه.

وأخبار التحريف بين ما لا يصح سندها كروايات السياري التي هي أكثر روايات التحريف، فإنه كذاب وضاع كما وصفه بذلك علماء الرجال، وبين ما لا دلالة لها كما ذكر تفصيله البلاغي «ره» في آلاء الرحمان وغيره، وأشار إليه السيد الوالد في جواب له نشر في نشره «أجوبه المسائل الدينيه» التي تصدر من كربلاء المقدسه.

وعليه فكل زياده أو نقيصه أو تغيير ولو كان تغيير إعراب أو مثل قراءه «سراط» مكان «صراط» وإن صح لغوياً أو نحوياً فهو غير جائز شرعاً، وخروج عن القرآن المنزل، وموجب لبطلان الصلاه إن فعله المصلى عمداً، والكلام في المقام طويل نكتفى منه بهذا المقدار.

أما القولان الأولان الذي احتاط المصنف بأحدهما وأفتى بالآخر فقد استدل

لأولهما _ وهو وجوب القراءة باحدى القراءات السبع _ بأمرين:

الأول: اتفاق المسلمين بجواز الأخذ بإحدى القراءات لتواترها عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وفيه: إن بعضهم وإن ادعى التواتر والاتفاق إلا أنه مخدوش:

أولاً: بأنه لو كان متواتراً لزم التواتر فى جميع الطبقات، والحال أن كل قراءه تنتهى إلى شخص واحد من هؤلاء القراء.

وثانياً: إن جماعه كبيره من علماء العامه والخاصه أنكروا ذلك، فعن الشيخ فى التبيان: أن المعروف من مذهب الإماميه والتطلع فى أخبارهم ورواياتهم أن القرآن نزل بحرف واحد على نبي واحد، غير أنهم أجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القراء (١)، وأنت ترى أن ذيل كلامه اجتهاد فى مقابل صدر كلامه، فلا تواتر فى نقل القراءات عن النبي (صلى الله عليه وآله).

ونحوه كلام الطبرسى فى مجمع البيان، وكذلك أنكروا ذلك ابن طاووس ونجم الأئمه والمحدث الكاشانى والسيد الجزائرى والوحيد البهبهانى وغيرهم.

وعن الزمخشري أنه قال: القراءة الصحيحه التى قرأ بها رسول الله (صلى الله عليه وآله) إنما هى فى صفتها وإنما هى واحده (٢). إلى غير ذلك، وقد فصل الكلام فى ذلك الشيخ المرتضى «ره» فى الرسائل، وقال الفقيه الهمداني: والحق

ص: ٧٣

١- التبيان: ج ١ ص ٧ السطر ٧

٢- كما فى الحدائق: ج ٨ ص ١٠٢ السطر ٥

أنه لم يتحقق أن النبي (صلى الله عليه وآله) قرأ شيئاً من القرآن بكيفيات مختلفه بل ثبت خلافه إلى أن قال: والحاصل أن دعوى تواتر جميع القراءات السبعة أو العشره بجميع خصوصياتها عن النبي (صلى الله عليه وآله) تتضمن مفاسد ومناقضات لا يمكن توجيهاها، وقد تصدى جملة من القدماء والمتأخرين لإيضاح ما فيها من المفاسد(١).

الثانى: بعض الروايات، مثل خبر سالم بن أبى سلمه: قرأ رجل عند أبى عبد الله (عليه السلام) وأنا استمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرأه الناس، فقال (عليه السلام): «كف عن هذه القراءة اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم، فإذا قام القائم (عليه السلام) قرأ كتاب الله تعالى على حده وأخرج المصحف الذى كتبه على (عليه السلام)»(٢).

ومرسل محمد بن سليمان، عن بعض أصحابه، عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: جعلت فداك إنا نسمع الآيات من القرآن ليس هى عندنا كما نسمعها ولا- نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم فهل نأثم؟ فقال (عليه السلام): «اقرأوا كما تعلمتم فسيجيء من يعلمكم»(٣).

وخبر السفينان بن السمط قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ترتيل القرآن؟ فقال: «اقرأوا كما علمتم»(٤).

ص: ٧٤

١- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٢٧٤ السطر ١٤ _ ٢٥

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٨٢١ _ الباب ٧٤ من أبواب القراءة فى الصلاة ح ١

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٨٢١ _ الباب ٧٤ من القراءة فى الصلاة ح ٢

٤- المصدر: ح ٣

وعن مجمع البيان، أنه روى عن الطوسي «ره» قال: روى عنهم جواز القراءة بما اختلف القراء فيه (١). وربما أيد ذلك بما ورد من أن «القرآن نزل على سبعة أحرف» (٢)، وجه الاستدلال بهذه الروايات أن قوله (عليه السلام): «اقرأ كما يقرأ الناس» و«اقرأوا كما تعلمتم» بضميمه أن ما بأيدي الناس سبع قراءات دال على المطلوب، وخبر مجمع البيان صريح في المطلوب، وعليه يحمل ما ورد من أن القرآن نزل على سبعة أحرف، لكن يرد على ذلك بالإضافة إلى ضعف السند في جملة من هذه الروايات، أنه لا دليل على أن الناس كانوا يقرأون بالقراءات، بل الظاهر بحكم أصاله عدم التغيير وبحكم المصاحف المخطوطة التي نجدها منذ زمن الأئمة (عليهم السلام) وبحكم ما نشاهده من القرآن الذي كتبه المفسرون في عناوين تفسيرهم، أن القرآن كان من الأول على طريقه واحده وعلى قراءه واحده، وأن القراءات كانت أموراً شاذة.

وأما روايه الطوسي فلا- يستبعد أنها هي نقل تلك الروايات بالمعنى، وأما نزول القرآن على سبعة أحرف فيرد عليه أولاً: أنه مكذوب في الروايات الصحيحة، ففي صحيح فضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن الناس يقولون نزل القرآن على سبعة أحرف؟ فقال: «كذبوا أعداء الله، ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد» (٣).

ص: ٧٥

١- مجمع البيان: ج ١ ص ١٣، والوسائل: ج ٤ ص ٨٢١ _ الباب ٧٤ من القراءة في الصلاة ح ٥

٢- انظر: الوسائل: ج ٤ ص ٨٢٢ (الهامش)

٣- الوافي: ج ٥ باب اختلاف القراءات، كما عن الحدائق: ج ٨ ص ٩٨ السطر ٨

وثانياً: إنه إن صح ذلك _ وكان تكذيب الإمام في الصحيحه راجعاً إلى المعنى الذى قصدوه من تعدد القراءات، لا تكذيب أصل الحديث _ فالمراد بسبعه أحرف غير القراءات، فقد روى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «نزل القرآن على سبعه أحرف أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل وقصص ومثل».

وعن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال: «نزل القرآن على سبعه أقسام كل قسم منها كاف شاف وهى أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل ومثل وقصص»^(١).

وفى بعض الروايات أن المراد بالأحرف البطون، فعن حماد قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إن الأحاديث تختلف منكم؟ فقال: «إن القرآن نزل على سبعه أحرف وأدنى ما للإمام أن يفتى على سبعه وجوه»^(٢). ولا منافاه فالسبعه الأحرف «أى الأطراف» قد يراد بها العرضيه، وقد يراد بها الطوليه.

ومما ذكرناه يعلم أن الروايات تدل على وحده القرآن لا على تعدده، ويؤيده ما ورد عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «إن كان ابن مسعود لا يقرأ على قراءتنا فهو ضال»^(٣). مما يدل على القراءه واحده لا متعدده.

أما ما تقدم من خبرى سالم ومحمد فالمراد التفسير والتأويل، كما ورد عن على (عليه السلام) أنه قال: «جئتهم بالقرآن فيه التأويل والتنزيل». والذى ردّه

ص: ٧٦

١- البحار: ج ٩٠ ص ٤ السطر ١٤ «عن تفسير النعماني»

٢- الخصال: ص ٣٥٨ ح ٤٣

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٨٢١ _ الباب ٧٤ من القراءه فى الصلاه ح ٤

القوم هو تأويله، ولعله كان يقرأ بعنوان التأويل كما يقرأ لبيك بعد (يا أيها الذين آمنوا) و«كذلك الله ربي» بعد التوحيد. إلى غير ذلك، ولذا قال علي (عليه السلام) لابن عباس: «لا- تحاججهم بالقرآن فإن القرآن حمّال ذو وجوه تقول ويقولون ولكن حاججهم بالسنة». وقال عمار: «اليوم نضربكم على تأويله كما ضربناكم على تنزيله». إلى غير ذلك من الكلام الطويل المذكور في باب عدم تحريف القرآن.

والحاصل: أن حال القراءات السبعة حال المذاهب الأربعة كلها مخترع، وإنما القرآن هو ما بأيدي الناس اليوم وأنه هو الذي نزل على الرسول (صلى الله عليه وآله) بلا زياده ولا نقصان، وكل القراءات متأخره عن الرسول الله (صلى الله عليه وآله) بزمان طويل، فقد مات نافع في سنه تسع وستين ومائه، وابن كثير في عشرين ومائه، وأبو العلاء في أربع أو خمس وخمسين ومائه، وابن عامر في ثمانى عشره ومائه، وعاصم في سبع أو ثمان أو تسع وعشرين ومائه، وحمزه في ثمان أو أربع وخمسين ومائه، والكسائي في سبع وثمانين ومائه، فلو كانت القراءات قبل هؤلاء متواتره عن الرسول (صلى الله عليه وآله) لم يكن وجه لنسبه القراءات إلى هؤلاء.

وأما ما قواه المصنف فليس له وجه واضح، فإنه ليس من القرآن ما كان على خلاف ما أنزل إلا من جهه كونه قرآناً غلطاً، فإذا قرأ الرسول «بسم الله

الرحمن الرحيم» بالجر، وقرأ القارى بالرفع مثلاً _ على القطع _ لم يكن متابعاً لقراءة الرسول وكان ما قرأه قرآناً غلطاً، وإنى لم أجد ذلك حتى من أكثر الناس توسعه، فإن الجزرى يحكى عنه أنه قال _ فى كتابه _: كل قراءة وافقت العربيه ولو بوجه ووافقت إحدى المصاحف العثمانيه ولو احتمالاً وصح سندها فهى القراءة الصحيحه، سواء كانت من السبعه أو غيرهم. وأنت ترى أن الجزرى يضيق فيما يوسعه المصنف، مع أن فتوى الجزرى لا سند له قطعاً، فكيف بما قاله المصنف.

ثم إن ما ذكرناه لا ينافى ما اخترناه سابقاً من كفايه صدق القراءة عرفاً فى صحه الصلاه بالنسبه إلى عامه الناس الذين لا يتمكنون من القراءة الفصيحه الصحيحه التجويديه _ كما لا يخفى _ وعليه فاللازم أن يقرأ القرآن فى الصلاه وفى غيرها على ما ثبت فى المصاحف، وما دون ذلك من القراءات السبعه وغيرها لا اعتبار بها إطلاقاً، والله العالم المستعان.

مسألة _ ٥١ _ : يجب إدغام اللام من الألف واللام في أربعة عشر حرفاً، وهى التاء والتاء والذال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون، وإظهارها فى بقيه الحروف فتقول فى «الله» و«الرحمان» و«الرحيم» و«الصراط» و«الضالين» مثلاً بالإدغام، وفى «الحمد» و«العالمين» و«المستقيم» ونحوها بالإظهار.

((مسألة _ ٥١ _ : يجب إدغام اللام من الألف واللام) فيجب حذف الألف فى «ال» التعريف فى الدرج، وذكر الألف بدون اللام فى غير الدرج، وإدغام لامه ((فى أربعة عشر حرفاً وهى التاء والتاء والذال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون)) فتقول: «اتَّهَمَهُ» أصله «ال_تهامه» وإذا كان فى الدرج تقول: «بَتَّهَمَهُ» أصله «بال_تهامه» ((وإظهارها فى بقيه الحروف)) مثل: الالف والباء والجيم إلى آخرها ((فتقول فى «الله» و«الرحمان» و«الرحيم» و«الصراط» و«الضالين» مثلاً بالإدغام)) فلا تظهر اللام ((وفى «الحمد» و«العالمين» و«المستقيم» ونحوها بالإظهار)) والسبب فى هذا الوجوب ما ذكره علماء التجويد وغيرهم وهم أهل خبره فقولهم حجه، لكن يرد على ذلك صدق القراءه بدون الإدغام فى القسم الأول، ولذا نرى كثيراً من الخطباء وغيرهم يظهر اللام بدون الإدغام فيقول: «ال_صراط» بدون إدغام اللام.

نعم الاحتياط فى الإدغام، نعم يجب الإظهار فى القسم الثانى لتطابق الألسنه العربيه مع المنقول عن علماء التجويد وغيرهم، فلو قرأ «احمد» فى «الحمد» لم يكن صحيحاً فإنه لا يصدق عليه أنه قرأ «الحمد» عرفاً.

ص: ٨٠

مسأله ٥٢ صور من الإدغام غير الواجب

مسأله _ ٥٢ _ الأحوط الإدغام فى مثل «اذهب بكتابى» و«يدر ككم» مما اجتمع المثلان فى كلمتين مع كون الأول ساكناً لكن الأقوى عدم وجوبه.

((مسأله _ ٥٢ _ الأحوط الإدغام فى مثل «اذهب بكتابى» (١) و«يدر ككم» (٢) مما اجتمع المثلان فى كلمتين مع كون الأول ساكناً)) لتصريح جماعه من أهل التجويد وغيرهم بوجوبه، وكذا فى «وعلى أمم ممن معك» (٣) فإنه يجتمع فيه ثمان ميمات.

((لكن الأقوى عدم وجوبه)) لعدم توقف صدق القراءه عليه كما تقدم مكرراً فهو من المحسنات التجويدية.

ص: ٨١

١- سورة النمل: الآيه ٢٨

٢- سورة النساء: الآيه ٧٨

٣- سورة هود: الآيه ٤٨

مسألة ٥٣ _ لا يجب ما ذكره علماء التجويد من المحسنات كالإمالة، والإشباع، والتفخيم، والترقيق، ونحو ذلك، بل والإدغام غير ما ذكرنا وإن كان متابعتهم أحسن.

((مسألة ٥٣ _ لا يجب ما ذكره علماء التجويد من المحسنات كالإمالة، والإشباع والتفخيم، والترقيق، ونحو ذلك)) كالغنة، والوقف والوصل، (بل والإدغام غير ما ذكرنا) وقد عرفت الإشكال في ما ذكره أيضاً ((وإن كان متابعتهم أحسن)) لأنه تحسين للقراءة المطلوب شرعاً، حيث روى عنه (صلى الله عليه وآله): «اقرأوا القرآن بألحان العرب»^(١). لكن لا يخفى أن ذلك ليس على عمومه فبعض ما ذكروه مستهجن، مثل «زراط» مكان «صراط» و«مصيطر» مكان «مسيطر» إلى غير ذلك.

ص: ٨٢

مسأله _ ٥٤ _ : ينبغى مراعاته ما ذكره من إظهار التنوين والنون الساكنه إذا كان بعدهما أحد حروف الحلق، وقلبهما فيما إذا كان بعدهما حرف الباء، وإدغامهما إذا كان بعدهما أحد حروف يرملون، وإخفائهما إذا كان بعدهما بقيه الحروف، لكن لا يجب شىء من ذلك حتى الإدغام فى يرملون كما مر.

((مسأله _ ٥٤ _ : ينبغى مراعاته ما ذكره من إظهار التنوين والنون الساكنه إذا كان بعدهما أحد حروف الحلق) الستة، وهى الهاء والهمزه والخاء والحاء والعين والغين ((وقلبهما فيما إذا كان بعدهما حرف الباء)) فىكون شيئاً متوسطاً بين النون والميم، مثلاً تقول فى منبر: «ممبر» بجعل النون كالميم ((وإدغامهما إذا كان بعدهما أحد حروف يرملون)) كما تقدم [\(١\)](#) ((وإخفائهما إذا كان بعدهما بقيه الحروف)) بأن يخرج النون من الخيشوم فقط فىكون نوناً خفيفه، فأحكام النون والتنوين أربعه كما قال:

وحكم تنوين ونون يلفى

اظهار ادغام وقلب أخفا

((لكن لا يجب شىء من ذلك حتى الإدغام فى يرملون كما مر)) ثم إنه لا وجه لذكر المصنف هذه المذكورات فى المسائل السابقه من المحسنات التجويديه فقط، إذ لا يخفى على من راجع التجويد أن هناك واجبات ومستحبات وممنوعات ومرجوحات عندهم، وهى كثيره.

ص: ٨٣

مسأله _ ٥٥ _ ينبغي أن يميز بين الكلمات ولا يقرأ بحيث يتولد بين الكلمتين كلمه مهمله كما إذا قرأ «الحمد لله» بحيث يتولد لفظ «دلل» أو تولد من «الله رب» لفظ «هرب» وهكذا في «مالك يوم الدين» تولد: «كيو» وهكذا في بقيه الكلمات، وهذا ما يقولون: إن في الحمد سبع كلمات مهملات وهي «دلل» و«هرب» و«كيو» و«كنع» و«كنس» و«تع» و«بع».

((مسأله _ ٥٥ _ : ينبغي أن يميز بين الكلمات ولا يقرأ بحيث يتولد بين الكلمتين كلمه مهمله)) وإنما كان ذلك جائزاً، لأن مثله لا يضر بالصدق، إلا إذا كان الفصل طويلاً، فإنه ضار بكلتا الكلمتين، كما إذا قرأ «الحم» «دلل» «لاه» مع نفسين في الوسط، وإنما قال لا ينبغي، لأن عدم ذلك أجمل، كما إذا قرأ: «الحمد» .. «الله» وهكذا.

((كما إذا قرأ «الحمد لله» بحيث يتولد لفظ «دلل» أو تولد من «الله رب» لفظ «هرب» وهكذا في «مالك يوم الدين» تولد «كيو» وهكذا في بقيه الكلمات)) في سوره الحمد ((وهذا ما يقولون: إن في الحمد سبع كلمات مهملات وهي «دلل» و«هرب» و«كيو» و«كنع» و«كنس» و«تع» و«بع»)) في الثلاثه السابقه، وفي «إياك نعبد» و«إياك نستعين» و«أنعمت عليهم» و«غير المغضوب عليهم» ومثل ذلك سائر المهملات المتولده مثل «بس» «مل» «لاه» و«هو» وغيرها.

مسأله _ ٥٦ _ : إذا لم يقف على «أحد» فى «قل هو الله أحد» ووصله بـ «الله الصمد» يجوز أن يقول «أحد الله الصمد» بحذف التنوين من «أحد»، وأن يقول: «أحدن الله الصمد» بأن يكسر نون التنوين، وعليه ينبغى أن يرقق اللام من «الله» وأما على الأول فينبغى تفخيمه كما هو القاعده الكليه من تفخيمه إذا كان

((مسأله _ ٥٦ _ : إذا لم يقف على «أحد» فى «قل هو الله أحد» ووصله بـ «الله الصمد» يجوز أن يقول «أحد الله الصمد» بحذف التنوين من «أحد»)) كما حكاه الطبرسى والشيخ الرضى والزمخشري وغيرهم، هذا مضافاً إلى الصدق الذى عرفت أنه الميزان، وقد استشهد لصحته بقول الشاعر:

فالفيتة غير مستعتب

ولا ذاكر الله إلا قبلاً

بإتيان «ذاكر» بدون التنوين، لكن لا يخفى أن الشعر لا يكون دليلاً لأنه يجوز فى الشعر من الضروره ما لا يجوز فى النثر، والعمده ما ذكرناه.

((وأن يقول: «أحدن الله الصمد» بأن يكسر نون التنوين) فإنه المعروف عند أهل العربيه، فإنه لا- يحذف التنوين فى الاسم المتمكن المنصرف إلا فى المضاف إلى الابن الواقع بين علمين مثل جاء «جاء على بن محمد» ولا يخفى أن الأفضل هو الإتيان بالتنوين كما نصوا على ذلك.

((وعليه ينبغى أن يرقق اللام من «الله»)) كما هى القاعده فيما إذا كان قبل «الله» الكسره مثل «بسم الله» و«بالله» و«فى سبيل الله» إلى غير ذلك.

((وأما على الأول فينبغى تفخيمه كما هو القاعده الكليه من تفخيمه إذا كان

قبله مفتوحاً أو مضموماً، وترقيقه إذا كان مكسوراً.

مفتوحاً أو مضموماً)) مثل «توكلت على الله» و«عليه الله» وغيرهما، وكذا يفخم إذا كان أول الكلام، كما إذا قرأ «الله الصمد» ((وترقيقه إذا كان مكسوراً)) وقد تقدم الكلام في جواز ترقيق «الله» في «الله أكبر»^(١)، وتفصيل الكلام في باب ترقيق الحروف وتفخيمها مرتبط بعلم التجويد، وقد سبق أن كل ذلك من المستحسّنات التجويدية ولا يلزم اتباعها بل المعيار الصدق.

ص: ٨٦

١- المسألة الثالثة من الفصل: في تكبيره الأحرام

مسألة ٥٧ _ : يجوز قراءه «مالك يوم الدين» و«ملك يوم الدين»؟؟؟

((مسألة ٥٧ _ : يجوز قراءه «مالك يوم الدين» و«ملك يوم الدين»)) الظاهر عندى أنه يشكل القراءه بملك لما ذكرناه سابقاً من أن المتبع نُسِخ المصاحف المتواتره من القديم _ كما يظهر من مراجعه المصاحف المخطوطه وغيرها من التفاسير _ يرى أنها بلفظ المالك. هذا بالإضافة إلى الروايات الواردة بلفظ مالك.

ففى تفسير البرهان عن الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أنه كان يقرأ مالك يوم الدين»(١).

وعن داود بن فرقد قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقرأ ما لا أحصى «مالك يوم الدين»(٢).

وعن الزهري: قال على بن الحسين (عليه السلام): «لومات ما بين المشرق والمغرب لما استوحشت بعد ما يكون القرآن معى، وكان إذا قرأ «مالك يوم الدين» يكررها ويكاد أن يموت»(٣).

وعن تفسير على بن إبراهيم، عن الصادق (عليه السلام) أنه ذكر فى التفسير للسوره «مالك»(٤).

ولذا كان هو المشتهر فى الألسنه حتى أن «ملك» لا يعرفه إلا القليل من رجال العلم ومن إليهم، أما من أجاز «ملك» فقد استدل بأمور:

الأول: إن بذلك قرأ خمسة من القراء السبعة وهم ما عدا عاصم والكسائى

ص: ٨٧

١- البحار: ج ٨٢ _ الباب ٤٥ فى القراءه ح ١١

٢- المصدر

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٤٢ _ الباب ١٢ من القراءه ح ١

٤- تفسير القمى: ج ١ ص ٢٨

حيث قرءا «مالك»، وفيه: ما تقدم من أن قراءه هؤلاء ليست معياراً، وإنما المعيار التواتر في المصاحف والألسنه.

الثانى: إن القرآن استعمل فى موارد متعدده «ملك»، كقوله تعالى: «لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ» (١)، وقوله سبحانه: «مَلِكِ النَّاسِ» (٢)، وقوله تعالى: «الْمَلِكُ الْحَقُّ» (٣)، وقوله سبحانه: «الْمَلِكُ الْقَدُّوسُ» (٤)، بل ويؤيده قوله تعالى: «عِنْدَ مَلِكِكَ مُقْتَدِرٌ» (٥)، وقوله سبحانه: «وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ» (٦)، وقوله تعالى: «يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً» (٧).

وفيه: إن كل ذلك لا دلالة ولا تأيد فيه، فإن القرآن توقيفى لا قياسى.

الثالث: إنه قراءه أهل الحرمين وأنه يظهر من بعض العلماء اختياره، وأنه يظهر من سراج القارى فى شرح الشاطبيه أن المصاحف مرسومه بخلاف الألف، وفيه: إن المصاحف مرسومه منذ القديم مع الألف واختيار بعض العلماء ونسبه القرائه إلى منطقته خاصه لا تضر بتواتر «مالك» وإلا تمشى ذلك فى كل القراءات العشره بل وغيرها.

الرابع: ما تقدم عن الجزرى من جواز القراءه بكل وجه عربى صحيح، وفيه: ما تقدم، ولو أخذ بهذه الوجوه والاعتبارات والأقوال ورفعنا اليد عن

ص: ٨٨

١- سورة غافر: الآية ١٦

٢- سورة الناس: الآية ٢

٣- سورة طه: الآية ١١٤

٤- سورة الحشر: الآية ٢٣

٥- سورة القمر: الآية ٥٥

٦- سورة الانفطار: الآية ١٩

٧- سورة الانفطار: الآية ١٩

ويجوز في «الصراط» بالصاد والسين بأن يقول: «الصراط المستقيم» و«سراط الذين».

التواتر لكان القرآن كتاباً مشوهاً مضطرباً، كيف وفي نفس هذه الكلمه قراءات، فعن أبي حنيفة أنه قرأ «مَلِك» بلفظ الفعل على وزن «نصر» ونصب «يومَ الدين»، وعن أبي هريره أنه قرأ «مالِك» بالنصب، وعن غيره أنه قرأ «ملك» بالنصب، وعن رابع أنه قرأ «مالِك» بالرفع.

ومما تقدم يظهر أن التخيير لا وجه له فكيف برجحان «مَلِك» كما اختاره المستمسك وقال إنه متعين، ومن الكلام في «مالِك» يظهر وجه النظر في قول المصنف: ((ويجوز في الصراط بالصاد والسين بأن يقول: «الصراط المستقيم» و«سراط الذين»)) فإنه لا يصح قراءه الصراط إلا بالصاد لكونه المثبت في المصاحف.

أما تجويز السراط فقد استدل له بامور:

الأول: أنه يجوز في هذه اللفظه كلا الأمرين.

قال الحريري:

ان شئت بالسين فاكتب ما ابتنيه

وان تشأ فهو بالصادات تكتب

مقس وفقس وسطا ومملىس

وسالغ وسراط الحق والسغب

والسامغان وسقر والسويق ومس

لاق وعن كل هذا تفصح الكتب

الثاني: إن بعض القراء قرؤوا بالسين، وفيه ما تقدم.

الثالث: إن السين هو الأصل، والصاد فرع عليها، كما عن الزمخشري والطبرسي والفيروز آبادي والطريحي، إلى غيرها من الوجوه الاعتباريه التي لا تنفع علماء ولا عملا.

مسألة _ ٥٨ _ : يجوز في «كفؤاً أحد» أربعة وجوه: كفؤاً بضم الفاء وبالهَمْزِ، وكفؤاً بسكون الفاء وبالهَمْزِ، وكفؤاً بضم الفاء وبالسكُونِ، وكفؤاً بسكون الفاء وبالسكُونِ، وإن كان الأحوط ترك الأخيره.

((مسألة _ ٥٨ _ : يجوز في «كفؤاً أحد» أربعة وجوه)) الأول: ((كفؤاً بضم الفاء وبالهَمْزِ و)) الثاني: ((كفؤاً بسكون الفاء وبالهَمْزِ و)) الثالث: ((كفؤاً بضم الفاء وبالسكُونِ و)) الرابع: ((كفؤاً بسكون الفاء وبالسكُونِ و)). وفيه: ما تقدم من أن اللازم قراءه المتواتر في المصاحف من الوجه الثالث فقط، والاستدلال للجواز بالكل ببعض القراءات قد عرفت ما فيه.

((وإن كان الأحوط ترك الأخيره)) لأنه لم يرد قراءه بذلك، وإنما وجه جوازه أن الإسكان لغه، فيكون جائزاً على ما أطلقه المصنف في المسألة الخمسين، وقد عرفت هناك أن هذا الإطلاق مخالف حتى للجزري الموسع في جواز القراءات المختلفه.

مسأله _ ٥٩ _ إذا لم يدر إعراب كلمه أو بنائها أو بعض حروفها أنه الصاد مثلاً أو السين أو نحو ذلك يجب عليه أن يتعلم ولا يجوز له أن يكررها بالوجهين، لأن الغلط من الوجهين ملحق بكلام الآدميين.

(مسأله _ ٥٩ _ إذا لم يدر إعراب كلمه أو بنائها) فلم يدر أنها تقرأ بالتنوين أو بدون تنوين (أو بعض حروفها أنه الصاد مثلاً أو السين أو نحو ذلك يجب عليه أن يتعلم) فيما إذا كان في الحمد، أو في السوره التي يريد قراءتها _ كما هو واضح _ وذلك مقدمه للامتنال.

(ولا يجوز له أن يكررها بالوجهين لأن الغلط) الواقعي (من الوجهين) الذين كررهما (ملحق بكلام الآدميين) فإنه ليس ذكراً ولا دعاءً ولا قرآناً فيكون زياده موجه للبطلان.

نعم إذا قرأ على وجه واحد وكان مطابقاً للواقع وجاء منه قصد القربه صح، وكذا إذا قرأ الوجهين بقصد الدعاء في الوجه غير المطابق فيما كان دعاءً صح أيضاً، كما إذا لم يعلم هل في الحمد «الصراط» أو «الطريق» فقرأ «اهدنا الطريق المستقيم» أيضاً بقصد الدعاء، لكن بشرط لأن لا يضر ذلك بالموالاه.

مسألة _ ٦٠ _ إذا اعتقد كون الكلمه على الوجه الكذائى من حيث الإعراب أو البناء أو مخرج الحرف، فصلى مده على تلك الكيفيه، ثمّ تبين له كونه غلطاً فالأحوط الإعادته أو القضاء وإن كان الأقوى عدم الوجوب.

(مسألة _ ٦٠ _ إذا اعتقد كون الكلمه على الوجه الكذائى من حيث الإعراب أو البناء أو مخرج الحرف فصلى مده على تلك الكيفيه، ثم تبين له كونه غلطاً فالأحوط الإعادته أو القضاء) لأنه لم يمتثل، واعتقاد الامتثال ليس امتثالاً (وإن كان الأقوى عدم الوجوب) لحديث «لا تعاد» (١) الذى عرفت سابقاً أنه يشمل غير العامد، ولا فرق فى كون اعتقاده عن تقصير فى المقدمات أم لا؟ لإطلاق الحديث المذكور.

ثم إنه لا بد وأن يريد بقوله: «مخرج الحرف» ما أوجب تغييره، وإلا فقد سبق أنه لا اعتبار بالمخرج، ومنه يظهر أنه لو كان يبدل كلمه بكلمه أخرى فتبين له الكلمه الصحيحه بعد ذلك، فإنه لا تحتاج صلواته التى صلاها بتلك الكلمه المحرفه إلى الإعادته، وكذا إذا كان يقرأ ما اقتضاه اجتهاده أو تقليده ثم تغير إلى بطلان تلك القراءة أو عدم كفايتها، كما لو كان يقرأ بلا سوره أو بعض السوره، أو مع القرآن فى السوره، ثم تغير اجتهاده أو تقليده، إلى غيرها من المسائل المرتبطه بزياده القراءة ونقيصتها.

ص: ٩٢

فى الركعه الثالثه من المغرب والأخيرتين من الظهرين والعشاء يتخير بين قراءه الحمد أو التسبيحات الأربع

(فصل فى الركعات الاخيره)

اعلم أنه (فى الركعه الثالثه من المغرب والأخيرتين من الظهرين والعشاء يتخير بين قراءه الحمد) وحدها بدون السوره (أو التسبيحات الأربع) بلا- إشكال ولا- خلاف، بل عليه الإجماعات المتواتره فى الجملة، إلا- أن الصدوقين فى المقنع والهدايه والرساله وابن أبى عقيل ذهبوا إلى تعين التسبيح، ويدل على المشهور: الروايات الكثيره الداله على التخيير صريحاً أو جمعاً، مثل: موثق على بن حنظله، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الركعتين الأخيرتين ما أصنع فيهما؟ فقال (عليه السلام): «إن شئت فافقرأ فاتحه الكتاب وإن شئت فاذكر الله فهو فيه سواء». قال: قلت: فأى ذلك أفضل؟ فقال: «هما والله سواء إن شئت سبحت وإن شئت قرأت»^(١).

ص: ٩٣

وعن زراره قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): ما يجزى من القول في الركعتين الأخيرتين؟ قال: «أن تقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، وتكبر وتركع» (١).

وفى خبر رجاء بن أبي الضحاك: كان الرضا (عليه السلام) يسبح في الأخرابين يقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، ثلاث مرات (٢).

والرضوى (عليه السلام): «وفى الركعتين الأخرابين الحمد لله وحده وإلا فسبح فيهما ثلاثا ثلاثا تقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» وفى موضع آخر منه: «واقراً فى الركعتين الأخيرتين إن شئت: الحمد لله وحده، وإن شئت سبحت ثلاث مرات» (٣). إلى غيرها من الروايات.

وأما روايه الحميرى، عن صاحب الزمان (عليه السلام)، أنه كتب إليه يسأله عن الركعتين الأخيرتين قد كثرت فيهما الروايات، فبعض يرى أنه قراءه الحمد وحدها أفضل، وبعض يرى أن التسبيح فيهما أفضل فالفضل لأيهما لنستعمله؟ فأجاب (عليه السلام): «قد نسخت قراءه أم الكتاب فى هاتين الركعتين التسبيح والذى نسخ التسبيح قول العالم (عليه السلام): كل صلاة لا قراءه فيها فهى خداج إلا للليل ومن يكثر عليه السهو فيتخوف بطلان الصلاة عليه» (٤).

ص: ٩٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٨٢ _ الباب ٤٢ من القراءه فى الصلاه ح ٥

٢- المصدر: ح ٨

٣- فقه الرضا: ص ٧ س ٣٤

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٩٠ _ الباب ٢٧ من القراءه فى الصلاه ح ١١

وهى سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، والأقوى أجزاء المره

ففيها إشكالات أقواها إنها محموله على التقيه لما حكى عن الشافعى والأوزاعى وأحمد من القول بتعين الفاتحه فى كل ركعتين من الأوائل والأواخر، استدلل للقول الآخر بإطلاقات أدله التسبيح والنهى عن القراءه مثل بعض الروايات المتقدمه.

وما رواه عبيد الله بن على الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا قمت فى الركعتين الأخيرتين لا تقرأ فيهما، فقل الحمد لله وسبحان الله والله أكبر»^(١).

وفيه: إن المطلق مقيد بما عداه من الروايات المخيره، والروايه محموله على مراتب الفضل، وسيأتى فى المسأله الثانيه أن أيهما أفضل.

(وهى سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر) لجمله من الروايات التى تقدمت بعضها.

وفى خبرى محمد بن عمران ومحمد بن حمزه، عن أبى عبد الله (عليه السلام) لأى عله صار التسبيح فى الركعتين الأخيرتين أفضل من القراءه؟ قال (عليه السلام): «إنما صار التسبيح أفضل من القراءه فى الأخيرتين، لأن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لما كان فى الأخيرتين ذكر ما رأى من عظمه الله عزوجل فدهش فقال: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر»^(٢).

(والأقوى أجزاء المره)، فى المسأله خلافان:

ص: ٩٥

١- المصدر: ص ١٨٩ ح ٦

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٦٥ _ الباب ٨ فى كيفية الصلاه ح ١٤

الأول: الاختلاف فى المجزى من التسبيح فى هاتين الركعتين.

الثانى: الاختلاف فى أنه هل اللازم الترتيب بين هذه الأذكار.

أما الاختلاف الأول: ففيه ثمانية أقوال:

الأول: إنه اثنتى عشره تسبيحه.

الثانى: إنه عشر بإسقاط التكبير فى المرتين الأوليين.

الثالث: إنه تسع بإسقاط التكبير فى المرات الثلاث.

الرابع: إنه إربع، كما اختاره المصنف.

الخامس: إنه ثلاث بإسقاط التكبير.

السادس: إنه سبحان الله والحمد لله والله أكبر.

السابع: إنه مطلق الذكر.

الثامن: إن المصلى مخير بين كل المذكورات، وهذا هو الأقرب من جهة الجمع بين النصوص المختلفه، وقد اختار هذا القول المعبر والبشرى والمدارك والمنتقى والذخير والمفاتيح والحدائق وغيرهم.

أما القول الأول: فقد ذهب إليه العمانى والشيخ فى بعض كتبه، والقاضى والفاضل فى التلخيص وغيرهم، واستدل له بخبر الرجاء والرضوى المتقدمين.

والمروى فى صلاه السرائر عن كتاب حريز، عن أبى جعفر (عليه السلام) [\(١\)](#): «لا- تقرأ فى الركعتين الأ-خيرتين من الأربع ركعات المفروضات شيئاً اماما كنت

ص: ٩٤

أو غير إمام، قلت: فما القول فيهما؟ قال (عليه السلام): «إن كنت اماماً فقل: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ثلاث مرات ثم تكبر وتركع» (١).

هذا بالإضافة إلى استصحاب الاشتغال وأقربيه الثلاث إلى حجم الحمد، ويرد عليه بأن خبر رجاء حكاية عمل فلا دلالة فيه، وأنه ضعيف السند، وأن المذكور في البحار أن النسخ القديمه المصححه بدون التكبير، وبأن الرضوى ضعيف، وأما المروى في صلاه السرائر ففيه اختلاف كبير لا يصلح للاستناد، كما يظهر لمن راجع المفصلات، والأصل البراءة لا الاشتغال، والأقربيه إلى الحمد استحسانى.

واستدل للقول الثانى الذى ذهب إليه المصباحان، والجمال، والمبسوط، وعمل اليوم والليله، وابنا حمزه وزهره، والديلمى والحلى، بصحيحه زراره قال: قلت: فما أقول _ أى فى الأخيرتين _؟ قال: «إن كنت اماماً أو وحدك فقل: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ثلاث مرات تكمله تسع تسيحات، ثم تكبر وتركع» (٢)، بناءً على أن «تكبير» يراد به للتسيحات، لا مقدمه الركوع، وفيه: إن ظاهره حيث أتى بلفظ «ثم» أنه للركوع لا للتكملة، هذا بالإضافة إلى ما أورد عليه من الاضطراب بين الفقيه والسرائر وغيرهما (٣).

واستدل للقول الثالث الذى ذهب اليه حريز بن عبد الله والصدوقان والحلبى بالصحيحه المتقدمه فى القول الثانى بجعل التكبير للركوع _ كما هو ظاهرها _ وفيه: ما تقدم من

ص: ٩٧

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٨٨ _ الباب ٢٧ من القراءه ح ٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٩١ _ الباب ٥١ من القراءه فى الصلاه ح ١

٣- رواه عن الفقيه فى الوسائل: ج ٥ ص ٤٢٢ _ الباب ٣١ من الجماعه ح ٣

اضطراب الروايه ، بالإضافة إلى أن نسبه هذا القول إلى الصدوق والحلبى محل مناقشه.

وأما القول الرابع المنسوب إلى المفيد والاستبصار والمنتهى والتذكرة والقواعد وشرح القواعد وجملة آخرين فقد استدل له بصحيحه زراره المتقدمه، «ما يجرى من القول فى الركعتين الأخيرتين؟ قال: أن تقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر».

وروايه أبى خديجه: «إذا كنت إمام قوم فعليك أن تقرأ فى الركعتين الأوليين وعلى الذين خلفك أن يقولوا: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» الى أن قال: «فى الركعتين الأخيرتين، وعلى الإمام التسييح مثل ما يسبح القوم فى الركعتين الأوليين»^(١).

وخبر ابن عمران وابن حمزه المتقدم: «فدهش (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر»^(٢).

وفيه: إن الإجزاء فى الخبر الأول لا يدل على عدم إجزاء غيره، وروايه أبى خديجه فى دلالتها ضعف، وخبر ابن عمران وحمزه حكاية فعل فلا تدل على التعيين.

وأما القول الخامس فقد نسبه المنتهى إلى الحلبي ولم يظهر مستنده، نعم ربما يقال إن مستنده صحيحه زراره المتقدمه بحمل قوله (عليه السلام): «ثلاث

ص: ٩٨

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ٤٩٩ _ الباب ٤٤ من صلاة الجماعة ح ٣

٢- المصدر: ج ٥ ص ٦٥ _ الباب ٨ من كيفية الصلاة ح ١٤

مرات» على الفضيله بقرينه الروايات الداله على الاكتفاء بتسيحه واحده المتقدمه فى القول الرابع، وفيه: إنه مستند فى غايه الضعف، بالإضافه إلى أن المنسوب إلى الحلبي مختلف فيه.

وأما القول السادس المنسوب إلى الإسكافي فقد استدل له بصحيحه الحلبي: «إذا قمت فى الركعتين الأخيرتين لا تقرأ فيهما، فقل: الحمد لله وسبحان الله والله أكبر»^(١). وفيه: إنه لا يدل على التعيين بعد أن يضم إليه سائر الأخبار، أما قوله (عليه السلام): «لا تقرأ فيهما». فالمراد به إما عدم اللزوم أو عدم الأفضليه، حسب ما يأتى.

وأما القول السابع المنسوب إلى جمال الدين بن طاووس والبحار، واحتمله صاحب الذخيره فقد استدل له بموثق ابن حنظله: «عن الركعتين الأخيرتين ما أصنع فيهما؟ فقال (عليه السلام): إن شئت فقرأ فاتحه الكتاب، وإن شئت فاذكر الله فهما سواء. قلت: فأيهما أفضل؟ قال: هما والله سواء إن شئت سبحت وإن شئت قرأت»^(٢).

وبصحيح عبيد، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الركعتين الأخيرتين من الظهر؟ قال (عليه السلام): «تسبح وتحمد الله وتستغفر لذنبك فإن شئت فاتحه الكتاب فإنها تحميد ودعاء»^(٣).

ص: ٩٩

-
- ١- المصدر: ص ١٨٩ _ الباب ٢٦ من القراءه ح ٦
 - ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٨١ _ الباب ٤٢ من القراءه فى الصلاه ح ٣
 - ٣- المصدر: ح ١

وبصحيح زراره في المأموم المسبوق، وفي الأخيرتين لا يقرأ فيهما إنما هو تسييح وتكبير وتهليل ودعاء ليس فيهما قراءة(١١).

أقول: وهذا والقول الثامن متقاربان، فإن القائل بمطلق الذكر يرى الاكتفاء بأي من الوارد في الروايات كما يرى جواز سائر الأذكار، وكذلك القول الثامن يرى التخيير بين جميع ما ذكر حتى مطلق الذكر، وقد عرفت أنه هو الأقرب، لأنه طريق الجمع بين الروايات المختلفه والتي منها روايه الفقيه، عن وهب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «أدنى ما يجزى من في الركعتين الأخيرتين ثلاث تسيحات، أن تقول سبحان الله سبحان الله سبحان الله»(١٢).

وروايه المعتمر، عن علي (عليه السلام) أنه قال: «اقرأ في الأولتين وسبح في الأخيرتين»(١٣).

فإنه إذا جمعت هذه الكلمات في جملة بأن قال المولى: اقرأ وإن شئت سبح، والتسيح «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» أو «سبحان الله سبحان الله سبحان الله» أو اذكر الله، أو تسبح وتحمد الله وتستغفر لذنبك، أو الحمد لله وسبحان الله والله أكبر، إلى غير ذلك، لا يشك السامع أن مراده مطلق ذكر الله، خصوصاً بعد التعليل في صحيحه عبيد بقوله: «إن شئت فاتحه الكتاب فإنها

ص: ١٠٠

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ٥١٠ الباب ٤٨ من صلاة الجماعة ح ٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٨٢ _ الباب ٤٢ من القراءة في الصلاة ح ٧

٣- المعتمر: ص ١٧١، ورواه في الجامع: ج ٥ ص ١٨٩ _ الباب ٢٧ من القراءة ح ٧

تحميد ودعاء»^(١)، الذى يظهر منه أن موضوع الحكم مطلق التحميد والدعاء بدون اعتبار ألفاظ خاصه، ولا يضر بعد ذلك قوله (عليه السلام) فى روايه الفقيه: «أدنى» لأنه يحمل على المثال بعد جمع الروايات بعضها مع بعض.

نعم لا إشكال فى أن الاحتياط فى التسيحات الأربعه (والأحوط الثلاث) للنص بضميمه أنه لا قائل بما فوق ذلك، وقد أطل بعض الفقهاء الكلام فى الرد والنقض والإشكال والإبرام، فمن شاء التفصيل فليرجع إلى المفصلات، والله العالم.

(والأولى إضافه الاستغفار إليها) كما هو المشهور، لما تقدم فى صحيح عبيد من الأمر به والمشهور عدم وجوب الدعاء، خلافاً لما عن البهائى وصاحب المعالم وولده، حيث قالوا بوجوب الدعاء اعتماداً على ظاهر النصوص الآمره به، كصحيح زراره المتقدم، لكن أورد عليه أولاً: بأن من المحتمل أن يراد بالدعاء الاستغفار، ولأنه نوع منه، وفيه: إنه خلاف ظاهر صحيح عبيد، حيث إن الدعاء الذى تتضمنه الفاتحه هو طلب الهدايه فلا بد من حمل الاستغفار على الدعاء لا العكس.

وثانياً: إن جمله من النصوص غير القابله للتقييد لم تشتمل على الدعاء، كصحيح زراره: «ثم تكبر وتركع»^(٢). وخبر رجاء: «ثم يكبر ويركع»^(٣). فإنها كالنص

ص: ١٠١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٨١ _ الباب ٤٢ من القراءه فى الصلاه ح ١

٢- المصدر: ص ٧٨٢ ح ٥

٣- المصدر: ح ٨

ولو بأن يقول: «اللهم اغفر لي» ومن لا- يستطيع يأتي بالممكن منها وإلا- أتى بالذكر المطلق وإن كان قادراً على قراءة الحمد تعينت حينئذ.

في عدم الاستغفار بعد التسييح، فلا يمكن أن يقال بأن روايات التسييح مطلقه فتحمل على المقيد الدال على الاستغفار.

(ولو بأن يقول: اللهم اغفر لي) فلا يقال بأن الاستغفار منصرف إلى صيغته المعهودة أي استغفر الله ربي وتوب إليه.

(ومن لا يستطيع يأتي بالممكن منها) بلا إشكال ولا خلاف، لكن ذلك إذا لم يستطع الحمد وإلا فاللازم الحمد، لأنه شقه في الواجب التخييري، ولو استطاع من كل واحد منهما بعضاً فالظاهر أنه يأتي بأكثرهما، ولا يلزم أن يأتي بهما، إذ لا دليل على أن أحدهما يكمل الآخر، اللهم إلا أن يقال إنه لما ثبت في الأوليين تكميل الحمد بما يعلم من سائر القرآن أو الأذكار فليكن هنا كذلك أيضاً.

(وإلا أتى بالذكر المطلق) لأنه احتمال الأقوال في المسألة فهو الميسور الذي لا يسقط بالمعسور، بل قد عرفت أنه أقرب الأقوال (وإن كان قادراً على قراءة الحمد تعينت حينئذ) أي حين عدم قدرته على التسيحات.

ثم إن الكلام في الأمر الثاني الذي ذكرناه في أول المسألة أنهم اختلفوا في أنه هل يعتبر الترتيب بين التسيحات بتقديم التسيح ثم التحميد ثم التهليل ثم التكبير أم لا-؟ المشهور ذهبوا إلى الأول، واصحاب المعتبر والمدارك والذخيره ذهبوا إلى الثاني، استدل الأولون بترتيب الوارد في الروايات الظاهر في الاشتراط، واستدل الآخرون بأن الأصل عدم الترتيب، ولذا يصح أن يقول قرأت القرآن كله إذا قرأه بدون الترتيب، والظاهر أنه عند من يشترط الذكر

الخاص يجب الترتيب لأنه المنصرف من أدلته، أما من لا يشترط الذكر الخاص فلا دليل على لزوم الترتيب، ومنه يعلم الكلام في «الواو» العاطفه بين الأذكار، فإن شرطنا الذكر الخاص الوارد في النص فاللازم ذكرها، لأنه الشيء الوارد، فيكون حال الواو هنا حال واو العطف في الآيات والأدعية، وإن لم نشترط الذكر الخاص لم يجب الإتيان بها، إذ يتحقق الذكر المطلق بدون الواو كما هو واضح، والله العالم.

ص: ١٠٣

مسألة ١ ما لو نسي قراءة الحمد في الركعتين الأولتين

مسألة ١ _ إذا نسي الحمد في الركعتين الأولتين فالأحوط اختيار قراءته في الأخيرتين لكن الأقوى بقاء التخيير بينه وبين التسيحات.

(مسألة ١ _ إذا نسي الحمد في الركعتين الأولتين فالأحوط اختيار قراءته في الأخيرتين) كما عن الشيخ في الخلاف القول به، وتبعه بعض المحدثين من المتأخرين، واستدل له بجملة من الأخبار:

كرواية الحسين بن حماد، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له أسهو عن القراءة في الركعة الأولى؟ قال (عليه السلام): «اقرأ في الثانية»، قلت: أسهو في الثانية؟ قال: «اقرأ في الثالثة»، قلت: أسهو في صلاتي كلها؟ قال (عليه السلام): «إذا حفظت الركوع والسجود تمت صلاتك»^(١).

وفي رواية ابن حازم، نسي أن يقرأ في الأوليين؟ قال (عليه السلام): «يقرأ في الأخيرتين»، قال: قلت: نسي أن يقرأ في الثالثة؟ قال (عليه السلام): «يقرأ في الرابعة»^(٢).

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن الذي لا يقرأ بفاتحة الكتاب في صلاته؟ قال (عليه السلام): «لا صلاة له إلا أن يقرأ بها في جهر أو إخفات»^(٣).

ويقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»^(٤).

ص: ١٠٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧١ _ الباب ٣٠ من القراءة في الصلاة ح ٣

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٥٥٦ _ الباب ٤ من الخلل ح ١٥

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٢ _ الباب ١ من القراءة ح ١

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٠٧ _ الباب ١ من القراءة ح ٢

وصحيحه زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قلت له: رجل نسي القراءة في الأولتين فذكرها في الأخيرتين؟ فقال (عليه السلام): «يقضى القراءة والتكبير والتسبيح الذي فاته في الأولتين في الأخيرتين ولا شيء عليه».

(لكن الأقوى بقاء التخيير بينه وبين التسبيحات) كما هو المشهور، لأن الأخبار المذكوره بين ما لا دلالة لها وبين ضعيفه السند، فالمرجع مطلقاً للتخيير، فإن خبر الحسين ضعيف سنداً، وصحيحه محمد ظاهره في من تعمد الترك، والمرويه عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) منصرفه إلى من لم يأت بفاتحه الكتاب في موضعها وهي الركعتان الأولتان، وصحيحه زراره مضطربه متنها، إذ نسخه الحدائق ذكرت لفظ «في الأخيرتين» (١).

أما نسخه الوسائل المصححه فلم تذكرها (٢)، وقال في المستمسك (٣): ونسختي من الفقيه خاليه عن الزيادة المذكوره. فيكون ظاهرها القضاء خارج الصلاة، ولا بد من حمله على الاستحباب، لأنه لم يقل بذلك أحد، ولقرينه «التكبير والتسبيح» فإن التكبير المستحب لا يجب قضاؤه، وإجمال «التسبيح» هل المراد به تسبيح الركوع والسجود أو تسبيح مستحب آخر وما هو؟

هذا مضافاً إلى إعراض الأصحاب عن روايه الحسين وابن حازم ورميهم لهما بالشذوذ، بل في مصباح الفقيه وغيره أن نسبه القول بذلك إلى الشيخ غير

ص: ١٠٥

١- الحدائق: ج ٨ ص ٤٢١

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧١ _ الباب ٣٠ من القراءة في الصلاة ح ٦

٣- المستمسك: ج ٦ ص ٢٥٤

ثابت، خصوصاً بعد عدم التفاته إلى الرواية في المبسوط وتصريحه بطلان تخييره وإلى ظهور بعض الروايات في عدم الإتيان بالحمد في الأخيرتين.

كصحيحه معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت: الرجل يسهو عن القراءة في الركعتين الأولتين فيذكر في الركعتين الأخيرتين أنه لم يقرأ؟ قال (عليه السلام): «أتم الركوع والسجود»؟. قلت: نعم، قال: «إني أكره أن أجعل آخر صلاتي أولها»^(١). فإن ذيلها ظاهر في كراهه القراءة في الأخيرتين حتى في هذه الصورة ولا أقل من دلالة على عدم لزوم القراءة عليه.

بل يعارض روايات غير المشهور موثق أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: إن نسي أن يقرأ في الأولى والثانية أجزاءه تسبيح الركوع والسجود»^(٢). وعلى هذا فاحتياط المصنف قليل الوجه، وإن سكت عليه ما لدى من التعليقات.

ص: ١٠٦

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٥٥٧ _ الباب ٤ من الخلل ح ١٦

٢- المصدر: ص ٥٥٥ ح ٩

مسألة ٢ أفضليه التسيبحات الأربع على قراءة الحمد

مسألة ٢ _ الأقوى كون التسيبحات أفضل من قرائه الحمد في الأخيرتين سواء كان منفرداً أو اماماً أو مأموماً.

(مسألة ٢ _ الأقوى كون التسيبحات أفضل من قراءه الحمد في الأخيرتين سواء كان منفرداً أو اماماً أو مأموماً) في المسألة أقوال متعددة:

الأول: إن الأفضل للإمام والمأموم والمنفرد التسيب.

الثاني: إن الأفضل للإمام القراءه، والمأموم والمنفرد بالخيار من غير ترجيح.

الثالث: إن الأفضل للمنفرد التسيب، وللإمام القراءه، من غير تعرض لحكم المأموم.

الرابع: التساوى بين القراءه والتسيب مطلقاً.

الخامس: ما عن ابن الجنيد من استحباب التسيب للإمام إذا يقن أنه ليس معه مسبوق، وأما إن علم دخول المسبوق أو احتمله قرأ.

السادس: ما اختاره الفقيه الهمداني من أن الأفضل للإمام القراءه، وللمأموم التسيب، وهما للمنفرد سواء، وهناك أقوال آخر ضعيفه.

أما القول الأول: القائل باستحباب التسيب مطلقاً، فقد استدل بمتواتر الروايات: كصحيحه زراره عن الباقر (عليه السلام) أنه قال: «لا- تقرأن في الركعتين الأخيرتين عن الأربع الركعات المفروضات شيئاً إماماً كنت أو غير إمام، قال: قلت: فما أقول فيهما؟ قال (عليه السلام): «إن كنت إماماً أو وحدك فقل: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله، ثلاث مرات تكمله تسع تسيبحات ثم تكبر وتركع» (١١).

وصحيحته الأخرى، عنه (عليه السلام) قال: «إذا أدرك الرجل بعض الصلاه

ص: ١٠٧

وفاته بعض خلف إمام يحتسب بالصلاه خلفه جعل ما أدرك أول صلاته إن أدرك من الظهر والعصر والعشاء الآخره ركعتين وفاته ركعتان قرأ في كل ركعه مما أدرك خلف الإمام في نفسه بأم الكتاب، فإذا سلم الإمام قام فصلى الأخيرتين لا يقرأ فيهما، إنما هو تسبيح وتهليل ودعاء ليس فيهما قراءه، وإن أدرك ركعه قرأ فيها خلف الإمام فإذا سلم الإمام قام فقرأ أم الكتاب ثم قعد فتشهد ثم قام فصلى ركعتين ليس فيهما قراءه»(١).

وصحيحه زراره عن الباقر (عليه السلام) أيضاً أنه قال: «عشر ركعات ركعتان من الظهر وركعتان من العصر» إلى أن قال: «فzاد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) سبع ركعات هي سنه ليس فيهن قراءه إنما هو تسبيح وتهليل وتكبير ودعاء»(٢).

تنبيه: لا- منافاه بين قوله تعالى: «إِنَّ هُوَ إِلَّا- وَحْيٌ يُوحى»(٣) وبين زياده النبي، فإن الوحي قد يطلق على الإلهام كما قال تعالى: (ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا- وحياً أو من وراء حجابٍ أو يُرسِلَ رَسُولاً)(٤) فالعشره الركعات كانت بالتكلم منه سبحانه أو نزول جبرئيل، والسبعه كانت بالإلقاء في قلب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فهي زياده منه (صلى الله عليه وآله وسلم) باعتبار عدم التكلم وعدم نزول جبرئيل رسماً وكانت وحياً باعتبار الإلهام، وكذا في كل مورد كان من سنه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

ص: ١٠٨

-
- ١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ٥١٠ _ الباب ٤٨ من صلاه الجماعه ح ٣
 - ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٨٢ _ الباب ٤٢ من القراءه فى الصلاه ح ٦
 - ٣- سوره النجم: الآيه ٤
 - ٤- سوره الشورى: الآيه ٥١

وصحيحته الرابعه عنه (عليه السلام) قال: «كان الذى فرض الله على العباد عشر ركعات وفيهن القراءه وليس فيهن وهم، يعنى سهو، فزاد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) سبعاً وفيهن الوهم وليس فيهن قراءه»^(١).

وصحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا قمت في الركعتين الأخيرتين لا تقرأ فيهما فقل: الحمد لله وسبحان الله والله أكبر»^(٢).

وروايه الفقيه والعلل، عن الرضا (عليه السلام): «إنما جعل القراءه في الركعتين الأوليين والتسييح في الأخيرتين للفرق بين ما فرضه الله من عنده وبين ما فرضه الله من عند رسوله»^(٣).

وخبر محمد بن عمران، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) فقال: لأي عله صار التسييح في الركعتين الأخيرتين أفضل من القراءه؟ قال (عليه السلام): «إنما صار التسييح أفضل من القراءه في الأخيرتين لأن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لما كان في الأخيرتين ذكر ما رأى من عظمه الله عز وجل فدهش فقال: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، فلذلك صار التسييح أفضل من القراءه»^(٤).

وما رواه المعتمر، عن علي (عليه السلام) أنه قال: «اقرأ في الأولتين وسبح في الأخيرتين»^(٥).

ص: ١٠٩

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٥٩٣ الباب ١٩ من الخلل ح ١٥

٢- المصدر: ص ١٨٩ _ الباب ٢٧ من القراءه ح ٦

٣- الفقيه: ج ١ ص ٢٠٢ فى وصف الصلاه ح ٩

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٦٤ _ الباب ٨ من كيفية الصلاه ح ١٤

٥- المصدر: ص ١٨٩ _ الباب ٢٧ من القراءه ح ٧

وصحيحه محمد بن قيس، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا صلى يقرأ في الأولتين من صلاه الظهر سراً ويسبح في الأخيرتين من صلاه الظهر على نحو من صلاه العشاء، وكان يقرأ صلاته العصر سراً ويسبح في الأخيرتين على نحو من صلاه العشاء»^(١).

وخبر رجاء بن أبي ضحاك، أنه صحب الرضا (عليه السلام) من المدينة إلى مرو، فكان (عليه السلام) يسبح في الأخرين يقول: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» ثلاث مرات^(٢).

والإشكال في هذه الروايه بأنه كيف علم بأن الرضا (عليه السلام) قرأ سراً، فيه: ما لا يخفى، إذ الإخفات لا ينافى سماع الغير.

أما القول الثانى القائل بأفضليه الحمد مطلقاً، فقد استدل بجمله من الروايات:

كروايه محمد بن حكيم قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) أيها أفضل القراءه فى الركعتين الأخيرتين أو التسبيح؟ فقال (عليه السلام): «القراءه أفضل»^(٣).

وروايه الاحتجاج المتقدمه وفيها: «قد نسخت قراءه أم الكتاب فى هاتين الركعتين التسبيح، والذى نسخ التسبيح قول العالم: كل صلاه لا قراءه فيها فهى خداج»^(٤).

وصحيحه ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن كنت خلف الإمام فى صلاه لا يجهر فيها بالقراءه حتى يفرغ وكان الرجل مأموناً على القرآن فلا تقرأ

ص: ١١٠

١- المصدر: ص ١٢١ _ الباب ٤ من القراءه ح ٧

٢- المصدر: ص ١٨٩ _ الباب ٢٧ من القراءه ح ٣

٣- المصدر: ص ١٩٠ ح ١٠

٤- الاحتجاج: ج ٢ ص ٣١٣

خلفه في الأولتين، وقال: «يجزيك التسييح في الأخيرتين»، قلت: أي شيء تقول أنت؟ قال (عليه السلام): «أقرأ فاتحه الكتاب»^(١).

وأما القائل بأفضليه الحمد للإمام فقد استدل بالإضافه إلى عموم خبري محمد والاحتجاج بصحيحه منصور بن حازم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا كنت إماماً فقرأ في الركعتين الأخيرتين بفاتحه الكتاب وإن كنت وحدك فيسعدك فعلت أو لم تفعل»^(٢).

وصحيحه معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن القراءة خلف الإمام في الركعتين الأخيرتين؟ فقال (عليه السلام): «الإمام يقرأ فاتحه الكتاب ومن خلفه يسبح فإذا كنت وحدك فقرأ فيهما وإن شئت فسبح»^(٣).

ورواه جميل بن دراج قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عما يقرأ الإمام في الركعتين في آخر الصلاة؟ فقال: «بفاتحه الكتاب، ولا يقرأ الذي خلفه ويقرأ الرجل فيهما إذا صلى وحده»^(٤).

ولا يخفى أن روايات أفضليه القراءة مطلقاً لا تتمكن أن تقاوم روايات أفضليه التسييح، لأن روايات التسييح أكثر وأشهر، وروايات القراءة إلى التقيه أقرب، فإن المروى عن الشافعي والأوزاعي وأحمد وأبي حنيفة أفضليه القراءة أو وجوبها،

ص: ١١١

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ٤٩٥ _ الباب ٤٤ من صلاة الجماعة ح ٢١

٢- المصدر: ص ١٩٠ _ الباب ٢٧ من القراءة في الصلاة ح ١٢

٣- المصدر: ص ١٩١ ح ١٣

٤- المصدر: ح ١٤

وهذا القدر يكفى فى إلقاء الشبهه على روايات القراءه، وإن كان بعض العامه الذين لا يؤبه بهم يكره القراءه كسفيان الثورى، وكان بعض الأربعة المذكورين له روايه أخرى فى باب القراءه أيضاً فتكون أخبار القراءه مما حكاهم إليه أميل، يبقى على روايات التسبيح أمور:

الأول: إن روايه الاحتجاج حاكمه حيث إنها سلمت الروائين لكنها حكمت روايه القراءه على روايه التسبيح، وفيه: إنها ضعيفه السند مجمله الدلاله، فإن الاستدلال فيها بما ذكر يعطى أن الإمام (عليه السلام) كان بصدد الإيهام، وقد تصدى المستند ومصباح الفقيه وغيرهما لتوجيه الروايه، لكنه ليس توجيهاً عرفياً كما لا يخفى على من راجعها، فهى لا تقدر على الحكومه على روايات التسبيح الصريحه الصحيحه المشهوره.

الثانى: إنها لا تلائم خبر على بن حنظله، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الركعتين الأخيرتين ما أصنع فيهما؟ فقال: «إن شئت فافقرأ فاتحه الكتاب وإن شئت فاذكر الله فيه فهو فيه سواء»، قال: قلت: فأى ذلك أفضل؟ فقال: «هما والله سواء إن شئت سبحت وإن شئت قرأت» (١).

وفيه: إن هذا الخبر لا بد من رد علمه إلى أهله، حيث يعارض تلك الروايات الكثيره من الجانيين، أو تأويله بأن المراد أن «الحمد» يساوى «التسبيح» من حيث إن «الحمد» أيضاً حمد ودعاء، وإن كان التسبيح أفضل من جهه أخرى

ص: ١١٢

وهي ما كره (عليه السلام) أن يجعل آخر صلاته أولها، ويدل على أن تشريع الحمد أيضاً لكونه حمداً ودعاءً، صحيحه عبيد بن زراره قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الركعتين الأخيرتين من الظهر؟ قال: «تسبح وتحمد الله وتستغفر لذنبك، وإن شئت فاتحه الكتاب فإنها تحميد ودعاء»^(١).

الثالث: أن الروايات المفصلة بين الإمام وكون الأفضل له القراءة، وبين غيره وكون الأفضل له التسبيح تنافى أفضليه التسبيح مطلقاً، إذ الروايات المفصلة جامع بين ما تدل على أفضليه التسبيح مطلقاً، وبين ما تدل على أفضليه القراءة مطلقاً، وفيه: إن بعد شبهه التقيه في روايات القراءة لا- بد من حمل الروايات المفصلة على نوع من التقيه، إذ التقيه تقتضى أحياناً الموافقه المطلقه للعامه، وأحياناً تقتضى الموافقه في الجملة حتى لا- يكون خلاف التقيه صارخاً في ضديه العامه، هذا ومن المؤيدات القويه لأفضليه التسبيح مطلقاً، أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في ليله المعراج، وعلى (عليه السلام) والرضا (عليه السلام) كانوا يسبحون في الأخيرتين.

أما صحيحه ابن سنان المتقدمه: أي شيء تقول انت؟ قال (عليه السلام): «أقرأ فاتحه الكتاب»^(٢). فلا دلالة فيه على الأفضليه، لأن فيه نوع إجمال، واحتمال أن الإمام (عليه السلام) قال إنه يقرأ تقيه.

ص: ١١٣

١- المصدر: ح ١

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ٤٩٥ _ الباب ٤٢ من صلاه الجماعه ح ٢١

وكيف كان فالروايات فى الباب فىها نوع تضارب، وأقرب صور الجمع بىنها ما ذكرناه، وقد فصل الكلام حولها جملة من الفقهاء بما أضر بنا عنه خوف التطويل.

ص: ١١٤

مسأله ٣ جواز قراءه الحمد فى إحدى الأخيرتين

مسأله ٣ _ يجوز أن يقرأ فى إحدى الأخيرتين الحمد، وفى الأخرى التسيحات فلا يلزم اتحادهما فى ذلك.

(مسأله ٣ _ يجوز أن يقرأ فى إحدى الأخيرتين الحمد، وفى الأخرى التسيحات فلا يلزم اتحادهما فى ذلك) كما فى شرح القواعد والمدارك، وصرح بذلك الجواهر والمستمسك وغيرهما، وذلك لإطلاق أدله التخيير، خلافاً للمستند فألزم أن يأتى فى الرابعه ما أتى فى الثالثه لاستصحاب اشتغال الذمه، وفيه ما لا يخفى، ثم بناءً على كفايه مطلق الذكر هل يصح أن يأتى ببعض الحمد أو بسوره أخرى؟ احتمالان، من سكوت الروايات عن ذلك، بل ظاهرها لزوم تمام الحمد فقط لا بعضها ولا سوره أخرى، ومن إطلاق أدله الذكر المطلق الشامل لذلك، لكن الأحوط إن لم يكن أقرب الأول.

ص: ١١٥

مسألة ٤ _ يجب فيهما الإخفات سواء قرأ الحمد أو التسيحات.

(مسألة ٤ _ يجب فيهما الإخفات سواء قرأ الحمد أو التسيحات) لا ينبغي الإشكال في ذلك، بل حكى ذلك عن المشهور، قال في مصباح الفقيه: نسب غير واحد القول بوجوب الإخفات في التسيح إلى الشهره، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه، وقد سمعت عن صاحب الحدائق نسبه وجوب الإخفات في القراءة والتسيح في الأخيرتين إلى ظاهر الأصحاب (١)، انتهى. وعن الرياض ظاهرهم الاتفاق عليه في التسيحات، وعن الخلاف والغنيه الإجماع عليه في الحمد، وفي الجواهر المعلوم من مذهب الإماميه بطلان الجهر بالقراءة في الأخيرتين، لكن مع ذلك كان المحكى عن جماعه التوقف، وعن السرائر والتذكرة وظاهر نهايه الأحكام والتحرير والموجز والمدارك والبحار وغيرها اختيار التخيير، بل عن بعض اختيار استحباب الجهر، وفي المستند أفتى بعدم وجوب الإخفات في التسيح وفي الحمد إن لم يكن إجماع على الإخفات، وفي المستمسك أفتى بوجوب الإخفات في الحمد، ومال إلى عدم الوجوب في التسيح، والأقوى وجوب الإخفات فيهما لأمر:

الأول: مواظبه النبي والأئمه (عليهم السلام) على الإخفات وهو دليل على الوجوب، أما الصغرى فلشهاده المحقق والعلامه على ذلك، قال المحقق في المعتمد: يجهر من الخمس واجباً في الصبح وأولتى المغرب والعشاء ويسر في الباقي، إلى أن قال: لأن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يجهر في هذه

ص: ١١٤

المواضع ويسر ما عداها، وفعله وقع امتثالاً- في مقابله الأمر المطلق فيكون بياناً، ولقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(١)،^(٢)، وقال العلامة في التذكرة: يجهر؟؟؟ الجهر بالقراءة خاصة دون غيرها من الأذكار في صلاة الصبح وأولتى المغرب وأولتى العشاء، والإخفات في الظهر والعصر وثالثه المغرب وأخرتى العشاء عند أكثر علمائنا، وبه قال ابن أبي ليلى: لأن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يفعل ذلك، وقال: «صلوا كما رأيتموني أصلي». إلى أن قال: وقال المرتضى: وباقي الجمهور كافه كأنه بالاستحباب عملاً بالأصل، وهو غلط للإجماع على مداومه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وجميع الصحابه والأئمه عليهم السلام، فلو كان مسنوناً لأخلوا به في بعض الأحيان^(٣).

وأما الكبرى: فلما عرفت من قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «صلوا كما رأيتموني أصلي»، ولما تقدم عن المحقق من أن فعله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقع امتثالاً للأمر، بالإضافة إلى قوله تعالى: «ما آتاكمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ»^(٤)، وقوله سبحانه: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»^(٥).

الثاني: السيره القطعيه المستمره حتى أنك قد عرفت في كلام العلامة أنه

ص: ١١٧

١- العوالي: ج ١ ص ١٩٧ ح ٨

٢- المعتبر: ص ١٧٥ السطر ٣

٣- التذكرة: ج ١ ص ١١٧ س ٥

٤- سورة الحشر: الآية ٧

٥- سورة الأحزاب: الآية ٢١

كان سيره النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وجميع الصحابه والأئمه (عليهم السلام).

الثالث: صحيحه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الركعتين اللتين يصمت فيهما الإمام أيقراً فيهما بالحمد وهو إمام يقتدى به؟ فقال (عليه السلام): «إن قرأ فلا بأس وإن صمت فلا بأس»^(١١). فإن ظاهرها معهوديه الإخفات في الركعتين الأخيرتين، لأن الأخيرتين هو المنصرف من قوله: «عن الركعتين» وإلقال «عن الصلاة التي يصمت» فسؤاله هل الإمام يقرأ في الركعتين الأخيرتين «الحمد» أو «يسبح»؟ فقال (عليه السلام): «إن قرأ فلا بأس» «وإن صمت» أي سبح _ بالقرينه _ ولو فرض الإشكال في الجواب من جهة الإجمال أو التقيه _ كما قيل _ فالصدر دال على المقصود.

الرابع: ما دل على تسييح المأموم في الأخيرتين مع قراءة الإمام الحمد، بضميمه ما دل على الانصات والاستماع إلى الإمام إذا قرأ الإمام، فإن الملازمه العرفيه كون قراءة الإمام سرّاً وإلا لزم الإنصات.

ففي صحيحه معاويه بن عمار التي وقع فيها السؤال عن القراءه خلف الإمام في الأخيرتين: «الإمام يقرأ بفاتحه الكتاب ومن خلفه يسبح»^(١٢).

هذا بضميمه الروايات المتواتره الداله على وجوب إنصات المأموم عند قراءة الإمام معلله بقوله تعالى: (إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا)^(١٣) استدلل القائل بعدم وجوب الإخفات بالأصل وبأنه لا قطع بالسيره، وبأن عمل النبي

ص: ١١٨

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٤١ _ الباب ١٠ من القراءه ح ١٧

٢- المصدر: ص ١٩١ _ الباب ٢٧ من القراءه ح ١٣

٣- سوره الأعراف: الآية ٢٠٤

نعم إذا قرأ الحمد يستحب الجهر بالبسملة على الأقوى وإن كان الإخفات فيها أيضاً أحوط.

(صلى الله عليه وآله وسلم) لا دليل على كونه على سبيل اللزوم، وبأن الصحيحه مجمله، وبأن الإشعار فى الدليل الرابع لا يفيد اللزوم، وفى الكل ما لا يخفى، إذ لا مجال للأصل بعد الأدله المذكوره، والسيره مقطوعه، وعمل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) محمول على اللزوم بعد قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «صلوا...» وغيره، والإجمال فى الصحيحه غير ضار كما عرفت، والإشعار العرفى حجه لأنه يدخله فى الدلالات العرفيه.

ثم إن بعض القائلين بالتخير استدل لذلك بخبرى رجاء (١) الحاكى لصلاه الرضا (عليه السلام) ومحمد بن قيس (٢) الحاكى لصلاه على (عليه السلام)، ولا يخفى ما فى الاستدلال، فالقول بمقاله المشهور متعين.

(نعم إذا قرأ الحمد يستحب الجهر بالبسملة على الأقوى) وهو المشهور، وذلك لجمله من الروايات المطلقه التى تقدمت فى المسأله الحاديه والعشرين من الفصل السابق.

(وإن كان الإخفات فيها أيضاً أحوط) خروجاً من خلاف من أوجب، ولاحتمال حكمه روايات الإخفات فى الأخيرتين على روايات الجهر بالبسملة، لظهور روايات الإخفات فى إخفات كل أجزاء الحمد ومنها البسملة، ثم الظاهر أن «بسملة

ص: ١١٩

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٢١ _ الباب ٤ من القراءة ح ٧

٢- المصدر: ص ١٨٩ _ الباب ٢٧ من القراءة ح ٣

النمل» يخفت بها لانصراف أدله الجهر بالبسملة إلى البسملة في فاتحه السوره، فإذا قرأها في أولي الظهرين بعد الحمد أخفت بها وإن كان يحتمل استحباب الجهر فيها أيضاً للمناط في سائر البسملات، ثم الظاهر أنه لا سوره بعد الحمد في الأخيرتين، فلو قرأها بقصد الجزئيه كان تشريعاً، واحتمال جواز القراءه من باب الذكر حيث رجحنا كفايه مطلق الذكر في الأخيرتين ممنوع، إذ النص والفتوى متطابقان على قراءه الحمد وحدها.

نعم الظاهر أنه لا بأس بقراءه من باب القرآن المطلق، بل لا يبعد استحباب ذلك في غير ما ورد من النهي في القرآن.

فعن عبد الله سليمان؟؟؟ عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «من قرأ القرآن قائماً في صلاته كتب الله له بكل حرف مائه حسنه، ومن قرأ في صلاته جالساً كتب الله له بكل حرف خمسين حسنه»^(١)، الحديث.

وفى روايه الأسدي، عن السجاد (عليه السلام) قال: «من قرأ آيه من كتاب الله عز وجل في صلاته قائماً يكتب الله له بكل حرف مائه حسنه»^(٢)، الحديث.

وفى روايه محمد بن بشير، عن السجاد (عليه السلام) فى حديث: «لا أقول بكل آيه ولكن بكل حرف باء أو تاء أو شبههما» إلى أن قال: «ومن قرأ حرفاً وهو جالس فى صلاته كتب الله به خمسين حسنه، ومحا عنه خمسين سيئه، ورفع له خمسين درجه، ومن قرأ حرفاً وهو قائم فى صلاته كتب الله له بكل

ص: ١٢٠

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٧٠ _ الباب ١٦ من القراءه ح ١

٢- المصدر: ح ٢

حرف مائه حسنه ومحا عنه مائه سيئه ورفع له مائه درجه»^(١)، الحديث. إلى غيرها من الأحاديث الكثيره المذكوره في كتاب جامع أحاديث الشيعة في باب استحباب قرائه القرآن والدعاء في الصلاه.

نعم الظاهر كما نص به في هذه الروايات وغيرها كون الاستحباب بالنسبه إلى القائم والقاعد، أما الراكع والساجد فلا يدل عليه ما رواه الوسائل في باب المواضع التي لا- ينبغي فيها قراءه القرآن، عن الخصال، عن علي (عليه السلام) قال: «سبعة لا- يقرأون القرآن: الراكع والساجد، وفي الكنيف، وفي الحمام، والجنب والنفساء والحائض»^(٢).

قال الصدوق: أما الركوع والسجود فلا يقرأ فيهما لأن الموظف فيهما التسييح^(٣).

أقول: كأنه فهم عدم القراءه مكان التسييح مع أن النهي مطلق فتأمل.

ص: ١٢١

١- المصدر: ص ١٧١ ح ٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٥ _ الباب ٤٧ من قراءه القرآن ح ١، والخصال: ص ٣٥٧ ح ٤٢

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٥ ذيل الحديث ١

مسأله ٥ _ إذا جهر عمداً بطلت صلاته، وأما إذا جهر جهلاً أو نسياناً صحت ولا يجب الإعادة وإن تذكر قبل الركوع.

(مسأله ٥ _ إذا جهر عمداً بطلت صلاته) لأنه خلاف التكليف، وقد تقدم أنه يجب الزيادة العمديه الموجه للبطان، لا بطلان القراءة فقط، لكن لا يخفى أن إبطال القراءة الجهريه عمداً إنما هو فيما كان جهر في الموظف، أما في مطلق الذكر ومطلق القراءة فلا إبطال، كما أن العكس وهو الإخفات في موضع الجهر إنما يبطل إذا كان في الموظف دون غيره.

(وأما إذا جهر جهلاً- أو نسياناً صحت ولا- يجب الإعادة وإن تذكر قبل الركوع) كما تقدم الكلام في ذلك في المسأله الثانيه والعشرين من الفصل السابق، وكذا إذا قرأ خلاف التكليف اجتهاداً أو تقليداً ثم تبين خطأ اجتهاده أو تقليده.

مسألة ٦ العزم على قراءه سورة والعدول إلى أخرى

مسألة ٦ _ إذا كان عازماً من أول الصلاة على قراءه الحمد، يجوز له أن يعدل عنه إلى التسيحات، وكذا العكس بل يجوز العدول في أثناء أحدهما إلى الآخر وإن كان الأحوط عدمه.

(مسألة ٦ _ إذا كان عازماً من أول الصلاة على قراءه الحمد يجوز له أن يعدل عنه إلى التسيحات وكذا العكس) لإطلاق أدله التخيير كما تقدم مثله فيمن أراد قراءه سورة ثم عدل إلى غيرها.

أما ما في روايه عمار الساباطي، عن الصادق (عليه السلام) _ في حديث طويل في موارد وجوب سجود السهو: «أو أردت أن تقرأ فسبحت أو أردت أن تسبح فقرأت» (١). فالمراد به قرأ مكان التسيح كالركوع والسجود، أو سبح مكان القراءه كالركعتين الأوليين، لوضوح أنه لا سهو في مفروض المسألة.

(بل يجوز العدول في أثناء أحدهما إلى الآخر) لأنه امتثال للتكليف بالنسبه إلى المعدول إليه، والمعدول عنه لا يضر لأصالة العدم فهو من باب تبديل الامتثال إلى امتثال آخر، ولاستصحاب التخيير، ويؤيده بل يدل عليه بالمناط العدول عن سورة إلى سورة.

(وإن كان الأحوط عدمه) كما عن الذكرى، واستدل له بالاستصحاب، وآيه (لا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) (٢)، وأنه زياده عمدية فيشملة قوله (عليه السلام): «من زاد في صلاته فعله الإعادة» (٣). وفيه: أما الاستصحاب، فاستصحاب التخيير مقدم عليه

ص: ١٢٣

١- الوسائل: ج ٥ ص ٣٤٦ _ الباب ٣٢ من الخلل ح ٢

٢- سورة محمد: الآية ٣٣

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٥٨٨ _ الباب ١٨ من الخلل ح ١

مسألة ٧ _ لو قصد الحمد فسبق لسانه إلى التسييحات، فالأحوط عدم الاجتزاء به وكذا العكس

(مسألة ٧ _ لو قصد الحمد فسبق لسانه إلى التسييحات فالأحوط) بالإضافة إلى إطلاق دليل التخيير، وأما الآيه فظاهرها الإبطال بالكفر أى الإحباط كما فسرت فى بعض الروايات، بالإضافة إلى ظهور نفس الآيه فى ذلك، وأنه لو كان المراد بها حرمة إبطال العمل لزم تخصيص الأكثر، وأما كونه زياده عمديه فالظاهر منها ما كان زائداً حال وقوعه، لا مثل ما نحن فيه مما كان صالحاً فى نفسه للجزئيه بالاتمام، ويؤيده أنه لو كان مطلقاً لزم كون العدول من سوره إلى أخرى تخصيصاً وهو ما لا يظن الالتزام به، وكذلك لزم القول ببطلان الصلاه إذا عدل عن تسييحه إلى التسييحه أخرى فى الركوع أو السجود، وهذا ما لا يظن التزام أحد به.

وكيف كان فإذا لم يتمها كان من قراءه القرآن أو التسييح المندوب فى الصلاه، ومنه يعلم أن جعل الاحتياط مطلقاً كما فى تعليقه الساده ابن العم والبروجردى والجمال والاصطهباناتى، أو القول بذلك كما فى المستمسك، محل منع.

(عدم الاجتزاء به) كما ذكره الجواهر وقواه المستمسك لانتفاء قصد الصلاه به، ويحتمل الكفايه لأنه من قبيل الخطأ فى التطبيق، إذ له قصدان، قصد أن يأتى بالمكلف به، وقصد أن يأتى بأحد شقيه، نعم إذا كان على نحو التقييد كان اللازم عدم الاجتزاء وهذا هو الأقرب.

(وكذا العكس) ومثله ما لو أراد قراءه سوره فسبق لسانه إلى أخرى أو

نعم لو فعل ذلك غافلاً من غير قصد إلى أحدهما فالأقوى الاجتزاء به وإن كان من عادته خلافه.

أراد تسبيحاً في الركوع والسجود فسبق إلى آخر.

(نعم لو فعل ذلك غافلاً من غير قصد إلى أحدهما) وكان قصده الجامع (فالأقوى الاجتزاء به) لوقوع قصد الامتثال من دون ما يوجب بطلان ما أتى به (وإن كان من عادته خلافه) إذ الاعتياد لا يضر بالمأتي به ولا يخرج عن كونه امتثالاً عن قصد.

ص: ١٢٥

مسألة ٨ قراءة الحمد بتخيلاً منه أنه في إحدى الأولتين

مسألة ٨ _ إذا قرأ الحمد بتخيلاً أنه في إحدى الأولتين فذكر أنه في إحدى الأخيرتين فالظاهر الاجتزاء به، ولا يلزم الإعادة أو قراءه التسيّحات وإن كان قبل الركوع، كما أن الظاهر أن العكس كذلك، فإذا قرأ الحمد بتخيلاً أنه في إحدى الأخيرتين ثم تبين أنه في إحدى الأولتين لا يجب عليه الإعادة

(مسألة ٨ _ إذا قرأ الحمد بتخيلاً أنه في إحدى الأولتين فذكر أنه في إحدى الأخيرتين فالظاهر الاجتزاء به) لأنه لا خصوصية لعنوان الأوليين والأخيريين، بل المناط على أن يأتي بالعمل امثالاً وقد حصل، ومثله ما لو ركع أو سجد بتخيلاً أنه لركعه كذا، فبان غيرها، فإن المقام أسهل من الخطأ في التطبيق، إذ لا خصوصية واقعاً، كما إذا صام في اليوم الثاني من شهر رمضان بتخيلاً أنه الثالث أو الأول.

(ولا يلزم الإعادة أو قراءه التسيّحات وإن كان) تذكره (قبل الركوع) إذ لم يأت بخلاف الامتثال حتى يحتاج إلى الإعادة.

(كما أن الظاهر أن العكس كذلك، فإذا قرأ الحمد بتخيلاً أنه في إحدى الأخيرتين ثم تبين أنه في إحدى الأولتين لا يجب عليه الإعادة) فإنه أتى بالمكلف به.

نعم يشكل ذلك فيما لو كان بعنوان التقييد، بأن قصد قراءه حمد الثالثه مثلاً، لا حمد الأولى مثلاً، فإنه حيث لم يكن مكلفاً بذلك أشكال الصحة ولزم الإعادة، وإن تجاوز المحل فسجده السهو، مثل ما لو غفل أنه في الصلاة وقرأ حمداً بقصد ثواب الأموات، أو بقصد ما عليه من الاستيجار.

نعم لو قرأ التسيّحات ثم تذكر قبل الركوع أنه في إحدى الأولتين يجب عليه قراءة الحمد، وسجود السهو بعد الصلاة لزيادة التسيّحات.

(نعم لو قرأ التسيّحات ثم تذكر قبل الركوع أنه في إحدى الأولتين يجب عليه قراءة الحمد) لأن الحمد هو المكلف به لا التسيّحات (وسجود السهو بعد الصلاة لزيادة التسيّحات) إن قلنا بوجوبه لكل زيادة ونقيصه.

ص: ١٢٧

مسألة ٩ _ لو نسى القراءة والتسيحات وتذكر بعد الوصول إلى حد الركوع صحت صلاته وعليه سجدة السهو للنقيصه ولو

(مسألة ٩ _ لو نسى القراءة والتسيحات وتذكر بعد الوصول إلى حد الركوع صحت صلاته) بلا إشكال ولا خلاف لحديث «لا تعاد»^(١) وجمله من الروايات الخاصه:

كموثق منصور، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني صليت المكتوبه فنسيت أن أقرأ في صلاتي كلها؟ فقال: أليس قد أتممت الركوع والسجود؟ قلت: بلى، قال (عليه السلام): قد تمت صلاتك إذا كان نسياناً^(٢).

وصحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام): «من ترك القراءة متعمداً أعاد الصلاة، ومن نسي فلا شيء عليه»^(٣).

وما رواه محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: إن الله عز وجل فرض الركوع والسجود والقراءة سنه، فمن ترك القراءة متعمداً أعاد الصلاة، ومن نسى القراءة فقد تمت صلاته ولا شيء عليه^(٤).

ومثله ما رواه زراره، عن أحدهما (عليهما السلام) إلى غيرها من الروايات التي تأتي في مبحث الخلل إن شاء الله تعالى.

(وعليه سجدة السهو للنقيصه) بناءً على جوبها لكل زياده ونقيصه (ولو

ص: ١٢٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ _ الباب ١ من قواطع الصلاة ح ٤

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٩ _ الباب ٢٩ من القراءة في الصلاة ح ٢

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٩ _ الباب ٢٩ من القراءة في الصلاة ح ١

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٧ _ الباب ٢٧ من القراءة في الصلاة ح ٢

تذكر قبل ذلك وجب الركوع.

تذكر قبل ذلك وجب الرجوع) فإن لم يرجع عمداً بطلت، بلا- إشكال ولا خلاف في الحكمين، ويدل عليه _بالإضافة إلى وجوب الامتثال، وأنه لو لم يمثل عمداً كان غير آت بالمأمور به الموجب للبطلان _ جملة من الروايات:

مثل موثق سماعه: «ثم ليقرأها ما دام لم يركع»^(١).

وخبر أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل نسي أم القرآن؟ قال: «إن كان لم يركع فليعد أم القرآن»^(٢).

والرضوى: «وإن نسيت الحمد حتى قرأت السورة ثم تذكرت قبل أن ترقع فاقراً الحمد»^(٣). إلى غيرها.

ص: ١٢٩

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٦٨ _ الباب ٢٨ من القراءة في الصلاة ح ٢

٢- المصدر: ح ١

٣- فقه الرضا: ص ٩ السطر ما قبل الأخير

مسألة ١٠ الشك في قراءتهما بعد الهوى للركوع

مسألة _ ١٠ _ لو شك في قراءتهما بعد الهوى للركوع لم يعتن وإن كان قبل الوصول إلى حده وكذا لو دخل في الاستغفار.

(مسألة _ ١٠ _ لو شك في قراءتهما بعد الهوى للركوع لم يعتن وإن كان قبل الوصول إلى حده) لقاعده التجاوز، فإنها كما تشمل الدخول في عمل متأخر كذلك تشمل مقدمات عمل متأخر أيضاً، وسيأتي الكلام فيها إن شاء الله تعالى.

أما إذا علم بأنه لم يقرأ ولم يصل بعدُ إلى حد الركوع لزم الرجوع لأنه في المحل بعدُ بمعنى عدم تجاوزه إلى محل آخر بحيث لا يمكنه الرجوع.

(وكذا لو دخل في الاستغفار) لأن ظاهر الجمع بين أدله أن التسيحات «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» وبين دليل الاستغفار، يقتضى أن يكون الاستغفار بعد التسيحات، فإذا حصل محل شرعى للاستغفار وكان قد دخل فيه فقد تجاوز محل التسيحات.

لكن في المستمسك قال: لم يظهر من النصوص ترتب الاستغفار على التسيح بحيث يكون الدخول فيه تجاوزاً عن التسيح، اللهم إلا أن يكون من عادته التأخير، وقلنا بأنه يكفي في صدق التجاوز الترتب العادى (١٢).

وقال السيد البروجردى: وأما بعد الدخول في الاستغفار فالاعتناء لا يخلو من قوه (٢).

لكن السيد ابن العم أبقى على المتن، ووجهه إما ما ذكرناه، وإما نظره إلى

ص: ١٣٠

١- المستمسك: ج ٦ ص ٢٦٩

٢- تعليقه السيد البروجردى: ص ٤٩ مسألة ١٠

كفايه الترتب العادى من جهه قوله (عليه السلام): إنما الشك إذا كنت فى شىء لم تجزه (11)، وإطلاقه يشمل الترتب العادى لصدق أنه تجاوزه عرفاً، وكيف كان فالأحوط الرجوع.

ص: ١٣١

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٥٧٩ _ الباب ١٥ من الخلل ح ١٥

مسأله _ ۱۱ _ لا بأس بزیاده التسیحات علی الثلاث إذا لم یکن بقصد الورد بل کان بقصد الذکر المطلق.

(مسأله _ ۱۱ _ لا بأس بزیاده التسیحات علی الثلاث إذا لم یکن بقصد الورد) الخاص، أما إذا کان بقصد الورد المطلق فلا بأس أيضاً، إذ إطلاقات أدله التسیح تکفی فی کون ما یأتی به وارداً. ففی موثق بن حنظله: «وإن شئت فاذا ذکر الله تعالی» (۱). وفی صحیح عبید: «تسبح وتحمد الله وتستغفر لذنبک» (۲). وفی صحیح زراره: «تسیح وتکبیر وتهلیل ودعاء» (۳).

ومن المعلوم أن هذه المطلقات لا تقید بما دل علی ثلاث تسیحات، وعلیه فقصد الورد المطلق لا بأس به، أما لو قصد أنه ورد لصوره خاصه فهو غیر صحیح.

(بل کان بقصد الذکر المطلق) لما سیأتی من صحه کل ذکر فی الصلاه، ومما ذکرنا تعرف أن القصد علی ثلاثه أنحاء، وأن غیر الصحیح قصد الورد المطلق فقط، لا أن الصحیح قصد الذکر المطلق فقط.

ص: ۱۳۲

۱- الوسائل: ج ۴ ص ۷۸۱ _ الباب ۴۲ من القراءه فی الصلاه ح ۳

۲- المصدر: ح ۱

۳- جامع أحادیث الشیعه: ج ۶ ص ۵۱۰ _ الباب ۴۸ من الجماعه ح ۳

مسأله ١٢ _ إذا أتى بالتسيحات ثلاث مرات فالأحوط أن يقصد القربه ولا يقصد الوجوب والندب، حيث إنه يحتمل أن يكون الأولى واجبه والأخيراتين على وجه الاستحباب، ويحتمل أن يكون المجموع من حيث المجموع واجباً فيكون من باب التخيير بين الإتيان بالواحد

(مسأله ١٢ _ إذا أتى بالتسيحات ثلاث مرات فـ) لا بأس أن يقصد الوجوب بكلها، لأنه أحد أفراد الواجب، والإشكال فيه بأنه لا يعقل التخيير بين الأقل والأكثر غير تام _ كما عرفت سابقاً _ إذ المجيء بالشئ التدريجي سواء كان ممتداً متصللاً كالخط، أو منفصلاً أجزاءه كالمشى والتكلم والذكر، كالمجيء بالشئ الدفعي كإناء ماء كبير يعد عرفاً امتثالاً واحداً، فإذا قال له: ائني إناء ماء، فأتى له إناء صغير أو كبير كان الكبير امتثالاً واحداً كالصغير، وكذلك إذا قال له: اصعد المنبر وعظ الناس، فصعد ووعظ ربع ساعه، أو وعظ ساعه، فإنه يعد امتثالاً واحداً، لا أن ربع ساعه من الساعه امتثال والزائد ندب أو مباح، وهكذا في سائر الأمثله.

فقول المصنف: (الأحوط أن يقصد القربه ولا يقصد الوجوب والندب حيث إنه يحتمل أن يكون الأولى واجبه والأخيراتين على وجه الاستحباب، ويحتمل أن يكون المجموع من حيث المجموع واجباً فيكون من باب التخيير بين الإتيان بالواحد والثلاث) محل نظر، بل له أن يقصد بالمجموع الوجوب وأن يقصد الوجوب بالأولى ويأتي بالأخيراتين على وجه الاستحباب.

والثلاث ويحتمل أن يكون الواجب أيّاً منها شاء مخيراً بين الثلاث فحيث إن الوجوه متعددة فالأحوط الاقتصار على قصد القربة.

نعم لو اقتصر على المره له أن يقصد الوجوب.

(ويحتمل أن يكون الواجب أيّاً منها شاء مخيراً بين الثلاث) هذا ليس باحتمال بل واقع، إذ له أن يقصد الوجوب بواحد فقط، فله أن يقصد الوجوب بالأولى أو بالثانية أو بالثالثة، فإذا قصد الوجوب بواحد خاصة فله أن يأتي بالمستحب قبلها أو بعدها أو طرفيها، وكذا يكون في كل عمل يشمل المطلق كله وبعضه وكان بقيه العمل مباحاً أو مستحباً أو واجباً آخر، كما إذا قال له: صم أياماً، فصام عشره أيام، فإن له أن يجعل الجميع إطاعه للمولى، وأن يجعل الثلاثة الأولى، أو الوسط، أو الأخيره إطاعه، والباقي قبلاً، أو بعداً، أو وسطاً، أو في الطرفين، أو في الاثناء، مستحباً أو صوم قضاء أو ما أشبه.

ومنه يعلم وجه الإشكال في قوله: (فحيث إن الوجوه متعددة فالأحوط الاقتصار على قصد القربة) فإنه لا احتياط في ذلك، بل له كل تلك الوجوه التي ذكرناها.

(نعم لو اقتصر على المره له أن يقصد الوجوب) ومما تقدم يعرف أنه لو ظنّها الركعه الثانيه مثلاً- فأتى بالتسبيحات على وجه الاستحباب لم يكن كافياً، فإذا التفت إلى أنها الثالثه أو الرابعه لزم إعادتها، لأنه لم يقصد الامتثال بذلك، كما أنه لو غفل عن كونه في الصلاه وأتى بها أو بالحمد بقصد الذكر المطلق والقرآن المندوب قراءته لم ينفع، بل اللازم إعادته ذكراً أو قرآناً ولا يلزم أن يأتي بمثل ما أتى به أولاً من تسبيح أو قرآن، إذ لا دليل على سقوط التخيير كما لا يخفى.

فى مستحبات القراءة

وهى أمور:

الأول: الاستعاذه قبل الشروع فى القراءة

(فصل فى مستحبات القراءة)

(وهى أمور):

(الأول: الاستعاذه قبل الشروع فى القراءة) بلا إشكال ولا خلاف، بل عن غير واحد من الفقهاء الإجماع عليه، نعم حكى عن ولد الطوسى الوجوب، وقال فى الذكرى إنه غريب.

وكيف كان، فيدل عليه بالإضافه إلى الإجماع متواتر الروايات:

فعن حنان بن سدير قال: «صليت خلف أبى عبد الله (عليه السلام) فتعوذ بإجهار ثم جهر بيسم الله الرحمن الرحيم»^(١).

وفى روايته الثانية قال: «صليت خلف أبى عبد الله (عليه السلام) المغرب فتعوذ جهاراً أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، وأعوذ بالله أن يحضرون،

ص: ١٣٥

فى الركعه الأولى بأن يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

ثم جهر ببسم الله الرحمن الرحيم»(١).

وعن الذكرى قال: روى أبو سعيد الخدرى أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يقول قبل القراءة: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم». ثم قال: وروى «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»، رواه البزنطى عن معاوية بن عمار عن الصادق (عليه السلام)(٢).

وفى الرضوى: «ثم تكبر تكبيرتين، وتقول» إلى أن قال: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»(٣).

وعن الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) قال: «تعوذ بعد التوجه من الشيطان، تقول: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»(٤). إلى غيرها من الروايات.

ويدل على عدم الوجوب ما رواه فرات، عن أبى جعفر (عليه السلام): «فإذا قرأت بسم الله الرحمن الرحيم فلا تبالى أن لا تستعيذ»(٥).

وفى روايه الفقيه: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أتم الناس صلاه وأجزهم، كان إذا دخل فى صلاته قال: الله اكبر، بسم الله الرحمن الرحيم»(٦).

(فى الركعه الأولى) كما صرح بذلك جماعه، وادّعوا اختصاص الدليل بها

ص: ١٣٦

١- المصدر: ح ٥

٢- الذكرى: ص ١٩١

٣- فقه الرضا: ص ٧ س ٢٩

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٥٧

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٨٠١ _ الباب ٥٨ من القراءة ح ١

٦- الفقيه: ج ١ ص ٢٠٠ ح ٦

أو يقول: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وينبغي أن يكون بالإخفات.

وفيه: إن الدليل أعم كما في روايه أبي سعيد، وقوله سبحانه: (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) (١) مطلق يشمل الصلاة وغيرها، بل لا يبعد إطلاق روايه سماعه الوارده في أبواب الخلل «فيمن نسي القراءة فليقل أستعيذ بالله من الشيطان الرجيم أنه هو السميع العليم ثم ليقرأها» (٢). فإن مناسبه الحكم والموضوع تدل على إطلاقها، وفي المستند: أن الأقوى ثبوته في كل ركعه يقرأ فيها (٣).

وعليه فلا يبعد استحبابها في الركعتين الأخيرتين أيضاً، إذا أراد قراءة الحمد (بأن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) كما تضمنه النبوي المحكي عن الذكري، وعن الشهيد الثاني أنه قال: إن هذه الصيغه موضع وفاق (٤).

(أو يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم) كما في جملة من الروايات السابقه، وفي بعض الروايات السابقه: «وأعوذ بالله أن يحضرون» (٥). وفي موثق سماعه: «أستعيذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم» (٦). بل لا يبعد سائر الصيغ لشمول المطلقات كآييه المباركه لها، خصوصاً ومطلق المستحبات لا يقيد بمقيدها.

(وينبغي أن يكون بالإخفات) كما عن الأكثر، وعن الخلاف الإجماع عليه

ص: ١٣٧

١- سورة النحل: الآية ٩٨

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٨٠٠ _ الباب ٥٧ من القراءة ح ٣

٣- المستند: ج ١ ص ٣٥٢

٤- الذكري: ص ١٩١

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٨٠٠ _ الباب ٥٧ من القراءة في الصلاة ح ٥

٦- المصدر: ح ٣

الثانى: الجهر بالبسملة فى الإخفاته وكذا فى الركعتين الأخيرتين إن قرأ الحمد بل وكذا فى القراءة خلف الإمام حتى فى الجهرية

وعن التذكرة وغيرها أن عليه عمل الأئمة عليهم السلام، لكن الظاهر استحباب الإجهار أيضاً لما تقدم فى خبرى صفان؟؟؟، واحتمال أن يكون من باب التعليم، أو لأجل بيان أن الإسرار مستحب أو غير ذلك، لا وجه له، وقول المستند لجواز الإجهار قطعاً وعدم وجوب المستحبات عليهم دائماً، لا يخفى ما فيه، فإنهم (عليهم السلام) أسوه، ولا يبعد أن يكون كل من الإجهار والإخفات مستحباً بملاحظه.

(الثانى: الجهر بالبسملة فى الإخفاته) للروايات المتقدمة فى مسأله الجهر والإخفات (وكذا فى الركعتين الأخيرتين إن قرأ الحمد) كما تقدم (بل وكذا فى القراءة خلف الإمام حتى فى الجهرية) لإطلاق أدله الجهر بسم الله الرحمن الرحيم، لكن ربما يشكك ذلك بأن ظاهر صحيح زراره الإخفات، قال (عليه السلام): «إذا أدرك الرجل بعض الصلاة وفاته بعض خلف إمام يحتسب بالصلاة خلفه جعل ما أدرك أول صلاته إن أدرك من الظهر أو العصر أو من العشاء ركعتين وفاته ركعتان قرأ فى كل ركعه مما أدرك خلف الإمام فى نفسه بأمر الكتاب وسوره ثم قعد فتشهد ثم قام فصلى ركعتين ليس فيهما قراءة» (١) فإن ظاهر قوله (عليه السلام) فى نفسه الإخفات فى كل شىء حتى بالبسملة.

ص: ١٣٨

١- الوسائل: ج ٥ ص ٤٤٥ _ الباب ٤٧ من صلاة الجماعة ح ٤

وأما فى الجهريه فيجب الإجهار بها على الإمام والمنفرد.

الثالث: الترتيل

لا يقال: هذا مثل الروايات التى تقول بأن صلاه الظهر والعصر سر، حيث إن روايات الجهر بيسم الله حاكمه عليه.

لأنه يقال: الروايات فى المقام على أربع طوائف، طائفه تقول: الظهر والعصر سر، وطائفه تقول: بسم الله فى الصلاه السريه جهر، وطائفه تقول: بسم الله جهر، وطائفه تقول: خلف الإمام العشاء سر كالصحيحه، فالطائفه الثانيه لا حكمه لها على صحيحه زراره، إذ المنصرف منها مثل الظهر والعصر، وبين الطائفه الثالثه والرابعه عموم من وجه، إذ روايات الجهر بيسم الله مطلقه، والصحيحه مطلقه شامله للبسمله والحمد والسوره، ومقتضى القاعدة التساقط، لكن ملاحظه جانب الإمام فى القراءه إخفاتا خلفه _ فى الجهريه _ التى يستفاد عرفاً من الصحيحه توجب ترجيح جانب الصحيحه، اللهم أن يقال: إن هذه الملاحظه معارضه بملاحظه قوه روايات الجهر بيسم الله، فإذا تساقطتا كان اللازم التخيير فى أن يأتى بالبسمله جهراً أو إخفاتاً.

وكيف كان فلا دليل على استحباب الجهر بالبسمله، بل الأحوط عدم الجهر فيها، ولذا احتاط السيد البروجردى بالإخفات وإن سكت على المتن السيد ابن العم.

(وأما فى الجهريه فيجب الإجهار بها على الإمام والمنفرد) كما تقدم فى وجوب الجهر فى الجهريه.

(الثالث: الترتيل) بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً كما ادعاه غير واحد، بل فى المستند إجماعاً محققاً ومحكياً مستفيضاً.

أقول: ويدل عليه بعد قوله سبحانه: (وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً) (١) روايات مستفيضه، فعن ابن البرقي وأبي أحمد، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «ينبغي للعبد إذا صلى أن يرتل في قراءته، فإذا مر بآيه فيها ذكر الجنة وذكر النار سأل الله الجنة وتعوذ بالله من النار، وإذا مر بيا أيها الناس ويا أيها الذين آمنوا، يقول: لييك ربنا» (٢).

وفى روايه حماد، ثم قرأ (عليه السلام) الحمد بترتيل، إلى أن قال: ثم سبح ثلاثا بترتيل (٣).

وفى روايه ابن أبي عمير، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «ينبغي للعبد إذا صلى أن يرتل في قراءته فإذا مر بآيه فيها ذكر الجنة وذكر النار سأل الله الجنة وتعوذ بالله من النار» (٤).

وعن علي بن أبي حمزه: إن القرآن لا يقرأ هذومه ولكن يرتل ترتيلاً (٥).

إلى غيرها من الروايات.

والظاهر أن المراد بالترسل أيضاً ذلك، فعن معاوية بن عمار قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «لا تقرأ قل هو الله أحد في نفس واحد ولكن ترسل في قراءتها» (٦).

ص: ١٤٠

١- سورة المزمّل: الآيه ٤

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٥٣ - الباب ١٨ من القراءه ح ١

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٣ - الباب ٢ من كيفية الصلاه ح ٢

٤- المصدر: ص ١٨٤ - الباب ٢٣ من القراءه ح ١

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٨٦٢ - الباب ٢٧ من قراءه القرآن ح ٤

٦- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٨٥ - الباب ٢٣ من القراءه ح ٣

أى التانى فى القراءه وتبين الحروف على وجه يتمكن السامع من عدها.

وفى روايه الشيبانى فى باب الأذان: «فأقم مترسلاً فإنك فى الصلاه» (١).

وفى روايه حريز، قال (عليه السلام): «يجزيك من القنوت خمس تسبيحات فى ترسل» (٢).

بل الظاهر كراهه عدم الترتيل والترسل، بأن يقرأ مستعجلاً، ففى مرسله الفقيه قال (عليه السلام): «ولا تأت بالصلاه مستعجلاً ولكن على سكون ووقار» (٣).

ومن هذه الروايات يظهر أن استحباب الترتيل وكراهه العجله ليس خاصاً بالقراءه، بل فى كل أذكار الصلاه (أى التانى فى القراءه وتبين الحروف على وجه يتمكن السامع من عدها)، فى المستند قال: قد أجمع أئمه اللغه على أنه التانى فى القراءه، والتبين فى الحروف والحركات فى معناه، إلى أن قال: وأما ما زاد على ذلك من ترفيه الحرف من الإشباع كما فى المعرب والكشاف، وحسن التأليف كما فى القاموس، وعدم مد الصوت كما عن نهايه الفاضل، وتحسين الصوت كما فى روايه ضعيفه فسرّه فيها بأن تمكث فيه وتحسن به صوتك، ومراعاة صفات الحروف من الهمس والجهر والاستعلاء والإطباق والغنه وغيرها، كما فى النقليه، وحفظ الوقوف كما فى روايه ضعيفه منسوبه إلى مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام) قال فيها: «إن حفظ الوقوف وبيان الحروف» فلم يثبت

ص: ١٤١

١- المصدر: ج ٤ ص ٧٠٣ _ الباب ٢٤ من الأذان ح ٩

٢- المصدر: ج ٥ ص ٣١٣ _ الباب ٢ من القنوت ح ١٨

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٩٧ ح ٢

استحبابه من جهة اعتباره فى الترتيل، وإن قلنا باستحباب بعض ما ذكر من جهة أخرى (١)، انتهى.

أقول: والمهم استحباب كل ذلك سواء سمى ترتيلاً أم لا؟ لدلاله جمله من الروايات عليها، فعن عبد الله بن سليمان قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله عز وجل: (ورتل القرآن ترتيلاً)؟ قال (عليه السلام): قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «بينه تبييناً ولا تهذه هذ الشعر ولا تنثره نثر الرمل ولكن اقرعوا به قلوبكم القاسية» (٢).

وفى خبر أبى بصير المروى عن مجمع البيان: «هو أن تتمكث فيه وتحسن به صوتك» (٣)، وعن الذكرى وغيره تفسيره بحفظ الوقوف وأداء الحروف (٤)، وهذا نسب إلى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) تاره (٥)، وإلى على (عليه السلام) أخرى.

ثم إنه لعل من المستحب أيضاً القراءة بخفض الصوت لروايه أبى ذر عنه (صلى الله عليه وآله وسلم): «اخفض صوتك عند الجنائز وعند القتال وعند القرآن» (٦). فإن المراد به التكلم عند من يقرأ القرآن، أو عند قراءة تك للقرآن، وكلاهما مناسب لمقام القرآن.

ص: ١٤٢

١- المستند: ج ١ ص ٣٥٢ س ١٨

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٨٥٦ _ الباب ٢١ من قراءة القرآن ح ١

٣- مجمع البيان: ج ١٠ ص ٣٧٨، والوسائل: ج ٤ ص ٨٥٦ _ الباب ٢١ ح ٤

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٨٥٨ الباب ٢٣ من أبواب قراءة القرآن ح ٣

٥- انظر: الوسائل: ج ٤ ص ٨٥٦ _ الباب ٢١ من قراءة القرآن ح ٥

٦- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٨٦ _ الباب ٢٣ من القراءة ح ٨

الرابع: تحسين الصوت بلا غناء.

(الرابع: تحسين الصوت) لجمله من الروايات:

كروايه أبى بصير المتقدمه، وخبر ابن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): «لكل شىء حليه وحليه القرآن الصوت الحسن» (١).

وخبر النوفلى، عن أبى الحسن (عليه السلام) ذكرت الصوت عنده؟ فقال (عليه السلام): «إن على بن الحسين (عليه السلام) كان يقرأ فربما مر به المار فصعق من حسن صوته» (٢).

وفى روايه أخرى، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «كان على بن الحسين (عليه السلام) أحسن الناس صوتاً بالقرآن، وكان السقائون يمرون فيقفون ببابه يستمعون قراءته» (٣).

وعن الرضا (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «حسنوا القرآن بأصواتكم، فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً» (٤). إلى غيرها من الروايات.

(بلا-غناء) فإن الغناء حرام، فإذا قرأ الحمد أو السوره بالغناء بطلت وأبطلت كما حققه الشيخ المرتضى «ره» فى المكاسب المحرمه.

فعن عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): اقرأوا القرآن بألحان العرب وأصواتها، وإياكم

ص: ١٤٣

١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٥٩ _ الباب ٢٤ من قراءه القرآن ح ٣

٢- المصدر: ح ٢

٣- المصدر: ح ٤

٤- المصدر: ح ٦

الخامس: الوقف على فواصل الآيات.

ولحون أهل الفسق وأهل الكبائر، فإنه سيجيء من بعدى أقوام يرجعون القرآن ترجيع الغناء والنوح والرهبانية لا يجوز تراقيهم، قلوبهم مقلوبه وقلوب من يعجبه شأنهم» (١).

أما روايه أبي بصير قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): إذا قرأت القرآن فرفعت به صوتي جائني الشيطان فقال: إنما ترائي بهذا أهلك والناس، فقال (عليه السلام): «يا أبا محمد اقرأ قراءه ما بين القراءتين تسمع أهلك ورجع بالقرآن صوتك فإن الله عز وجل يحب الصوت الحسن يرجع فيه ترجيعاً» (٢). فالمراد به الترجيع غير الغناء، كما يدل على أن الترجيع قسمان الروايه الأولى.

(الخامس: الوقف على فواصل الآيات) لما رواه مجمع البيان (٣) عن أم سلمه قالت: كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يقطع قراءته آيه آيه، ولما تقدم من الروايه المرويّه عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وعن علي (عليه السلام) في معنى الترتيل من أنه حفظ الوقوف وأداء الحروف، والظاهر استحباب أمرين:

الأول: الوقوف على الآيات.

الثاني: الوقوف عند انتهاء الجمل ولو في آيه واحده، مثل: (وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ، يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ، نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ،

ص: ١٤٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٥٨ _ الباب ٢٤ من قراءه القرآن ح ١

٢- المصدر: ص ٨٥٩ ح ٥

٣- مجمع البيان: ج ١٠ ص ٣٧٨

السادس: ملاحظه معانى ما يقرأ والاتعاظ بها.

السابع: أن يسأل الله عند آيه النعمه أو النقمه ما يناسب كلا منهما.

وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (١١) مع أنها آيه واحده.

(السادس: ملاحظه معانى ما يقرأ والاتعاظ بها) ويدل عليه بالإضافه إلى قوله تعالى: (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ) (٢) جمله من الروايات:

مثل خبر الثمالى: «لا خير فى قراءه ليس فيها تدبر» (٣).

وفى خبر عبد الرحمان بن كثير، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) فى وصف المتقين فى حديث: «إذا مروا بآيه فيها تخويف أصغوا إليها مسامع قلوبهم وأبصارهم، فاقشعرت منها جلودهم، ووجلّت قلوبهم، فظنوا أن سهيل جهنم وزفيرها وشهيقها فى أصول آذانهم، وإذا مروا بآيه فيها تشويق ركنوا إليها طمعاً وتطلعت أنفسهم إليها شوقاً وظنوا أنها نصب أعينهم» (٤). إلى غيرها من الروايات الشامله بإطلاقها لاستحباب قراءه الحمد والسوره بالتدبر والاتعاظ.

(السابع: أن يسأل الله عند آيه النعمه أو النقمه ما يناسب كلا منهما) كما تقدم فى روايات الترتيل، وعن سماعه قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «ينبغى لمن قرأ القرآن إذا مر بآيه من القرآن فيها مسأله أو تخويف أن يسأل الله عند ذلك خير ما يرجو ويسأله العافيه من النار ومن العذاب» (٥). والظاهر أن ذلك أعم من

ص: ١٤٥

١- سوره يوسف: الآيه ٥٦

٢- سوره النساء: الآيه ٨٢

٣- معانى الأخبار: ص ٢٢٦ باب معنى الفقيه حقاً ح ١

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٨٢٩ - الباب ٣ من القراءه ح ٦

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٧٥٣ الباب ١٨ من القراءه ح ٢

الثامن: السكته بين الحمد والسوره، وكذا بعد الفراغ منها بينها وبين القنوت أو تكبير الركوع.

نعيم الدنيا والآخرة، وعذاب الدنيا والآخرة، وهل يشمل مثل ما إذا قرأ (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ) (١)؟ فيقول: اللهم جملني بالزينة، أو إذا قرأ (فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (٢) فيقول: اللهم امتني مسلماً، أو إذا قرأ (إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ) (٣) فيقول: اللهم هيئ لي السفر في الشتاء والصيف وأمثال ذلك، لا يبعد الشمول، أما جواز أن يدعو بالفارسيه فسيأتي الكلام فيه.

(الثامن: السكته بين الحمد والسوره، وكذا بعد الفراغ منها بينها وبين القنوت أو تكبير الركوع) وكذا بين التكبير والحمد، وهذه السكته أطول من الوقوف على رؤوس الآي، كما هو المتعارف في أن يسكت الإنسان بين لونين من الكلام أكثر من سكوته في أثناء كلام واحد بين جمله.

ففي خبر إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه (عليه السلام): إن رجلين من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) اختلفا في صلاه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فكتبنا إلى أبي بن كعب كم كانت لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من سكته؟ قال: كانت له سكتتان إذا فرغ من أم القرآن وإذا فرغ من السوره» (٤).

وفي روايه الخصال أنه اختلف سمره وعمران فقال سمره: إنه حفظ عن

ص: ١٤٦

١- سوره الأعراف: الآية ٣٢

٢- سوره البقره: الآية ١٣٢

٣- سوره قريش: الآية ٢

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٨٥ _ الباب ٢٣ من القراءه ح ٥

التاسع: أن يقول بعد قراءه سورة التوحيد، كذلك الله ربي مره أو مرتين أو ثلاثاً، أو كذلك الله ربنا ثلاثاً

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) سكتين سكته إذا كبر وسكته إذا فرغ من قراءته عند ركوعه ثم إن قتاده _ راوى الحديث _ ذكر السكته الأخيره إذا فرغ من قراءه غير المغضوب عليهم ولا الضالين _ إلى أن قال _ فكتبنا فى ذلك إلى أبى بن كعب فكان فى كتابه إليهما أن سمره قد حفظ (١١))، ولذا قال فى الذكرى: قال ابن الجنيد روى سمره وأبى بن كعب عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): أن السكته الأولى بعد تكبيره الافتتاح والثانيه بعد الحمد (٢)).

(التاسع: أن يقول بعد قراءه سورة التوحيد، كذلك الله ربي، مره أو مرتين أو ثلاثاً، أو كذلك الله ربنا، ثلاثاً) لجمله من الروايات:

كصحيح ابن الحجاج، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إن أبا جعفر (عليه السلام) كان يقرأ قل هو الله أحد فإذا فرغ منها قال: كذلك الله أو كذلك الله ربي» (٣).

وخبر عبد العزيز بن المهتدى، سألت الرضا (عليه السلام) عن التوحيد؟ فقال: «كل من قرأ قل هو الله أحد وآمن بها فقد عرف التوحيد، قلت: كيف يقرأها؟ قال: كما يقرأ الناس وزاد فيها كذلك الله ربي كذلك الله ربي» (٤).

وخبر رجاء بن أبى الضحاك: فإذا فرغ _ يعنى الرضا (عليه السلام) _ منها _

ص: ١٤٧

١- الخصال: ص ٧٤ باب الاثنين

٢- الذكرى: ص ١٩٢ س ١٧

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٥٥ _ الباب ٢٠ من القراءه فى الصلاه ح ٢

٤- المصدر: ص ٧٥٤ ح ١

وأن يقول بعد فراغ الإمام من قراءه الحمد _ إن كان مأموماً _ الحمد لله رب العالمين، بل وكذا بعد فراغ نفسه إن كان منفرداً.

يعنى سورة التوحيد _ قال: كذلك الله ربنا ثلاثاً»(١)، وفي خبر السيارى زياده: «ورب آبائنا الأولين»(٢).

وفي خبر الفضيل: أمرنى أبو جعفر (عليه السلام) أن أقرأ قل هو الله أحد، وأقول إذا فرغت منها: كذلك الله ربى ثلاثاً»(٣)، ثم إنه لا يبعد أن يكون ذلك حكم المأموم أيضاً إذا سمع الإمام قرأ للمنات، ولما يأتى من روايه الحمد.

ولروايه الحلبي: الرجل يكون مع الإمام فيمّر بالمسألة أو بآيه فيها ذكر جنه أو نار؟ قال: «لا بأس بأن يسأل عند ذلك ويتعوذ من النار ويسأل الله الجنة»(٤). فإن المنات فيها شامل للمقام. بالإضافة إلى أنه مشمول للذكر المطلق.

(وأن يقول بعد فراغ الإمام من قراءه الحمد _ إذا كان مأموماً _ الحمد لله رب العالمين، بل وكذا بعد فراغ نفسه إن كان منفرداً) وكذا بالنسبه إلى الإمام، ففي صحيح جميل، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا كنت خلف إمام فقرأ الحمد وفرغ من قراءتها فقل أنت: الحمد لله رب العالمين»(٥).

وفي صحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام): «ولا تقولن إذا فرغت من

ص: ١٤٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٥٦ _ الباب ٢٠ من القراءه فى الصلاه ح ٨

٢- المستدرک: ج ١ ص ٢٧٨ _ الباب ١٦ من القراءه ح ١

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٥٦ _ الباب ٢٠ من القراءه فى الصلاه ح ٩

٤- المصدر: ص ٧٥٣ _ الباب ١٨ ح ٣

٥- المصدر: ص ٧٥٢ _ الباب ١٧ ح ١

قراءة تك آمين، فإن شئت قلت الحمد لله رب العالمين»(١).

وعن مجمع البيان، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا قرأت الفاتحة ففرغت من قراءتها وأنت في الصلاة، فقل الحمد لله رب العالمين»(٢).

ثم إن هناك روايات كثيرة تدل على استحباب أقوال خاصة بعد بعض السور أو في أثنائها، مثل ما عن داود بن الحصين، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا قرأت قل يا أيها الكافرون فقل: يا أيها الكافرون، وإذا قلت: لا أعبد ما تعبدون، فقل: أعبد الله وحده، وإذا قلت: لكم دينكم ولي دين، فقل: ربي الله وديني الإسلام»(٣).

وفي روايه رجاء بن أبي الضحاك(٤)، عن الرضا (عليه السلام) أنه كان إذا قرأ قل هو الله أحد قال سرّاً: هو الله أحد، فإذا فرغ منها قال: كذلك الله ربنا، ثلاثاً، وكان إذا قرأ سورة الجحد قال في نفسه سرّاً: يا أيها الكافرون، فإذا فرغ منها قال: الله ربي وديني الإسلام ثلاثاً، وكان إذا قرأ: والتين والزيتون، قال عند الفراغ منها: بلى وأنا على ذلك من الشاهدين، وكان إذا قرأ لا أقسم بيوم القيامة قال عند الفراغ منها: سبحانك الله ربي، إلى أن قال: وكان إذا فرغ من الفاتحة قال: الحمد لله رب العالمين، وإذا قرأ سبح اسم ربك الأعلى قال سرّاً: سبحان ربي الأعلى، وإذا قرأ يا أيها الذين آمنوا قال: لبيك اللهم لبيك سرّاً. إلى

ص: ١٤٩

١- المصدر: ح ٤

٢- مجمع البيان: ج ١ ص ٣١

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٥٧ _ الباب ٢٠ من القراءه فى الصلاه ح ١٠

٤- المصدر: ص ٧٥٦ ح ٨

العاشر: قراءه بعض السور المخصوصه فى بعض الصلوات كقراءه عم يتساءلون، وهل أتى، وهل أتاك، ولا أقسم، وأشباهها فى صلاه الصبح، وقراءه سبح اسم، ووالشمس، ونحوهما فى الظهر والعشاء، وقراءه إذا جاء نصر الله، وألهيكم التكاثر فى العصر والمغرب

غيرها من الروايات التى ذكرها الوسائل والمستدرک والبحار فى باب قراءه القرآن.

ثم إنه لا بأس بما فى الروايات فى غير الصلاه بلا إشكال، وإن كانت الروايه ضعيفه من باب التسامح، كما لا بأس به فى الصلاه فيما كان دعاءً ونحوه مما أجزى فى الصلاه، أو كانت الروايه الوارده معتبره، أما بدون هذين، مثل أن يقول «يا أَيُّهَا الْكٰفِرُونَ» بعد «قُلْ يا أَيُّهَا الْكٰفِرُونَ» فهل يجوز فى الصلاه من باب المناط فى الذكر والقرآن والدعاء أم لا يجوز؟ احتمالان والترک أحوط، كما أن الإتيان بأمثال ما ورد فى الروايات، بدون أن يكون به روايه خاصه ليس به بأس إذا لم يكن بقصد الورود، هذا فى غير الصلاه، أما فى الصلاه فاللزام أن يكون من الذكر والدعاء، والظاهر أن الإتيان بالمذكورات سرّاً أفضل، وكأنه لأجل أن يختلف غير القرآن عن القرآن، كما أن الظاهر أنه يجوز أن يأتى بالمذكورات، وإن كان مصادماً لقراءه الإمام، لإطلاق النص والفتوى بذلك فلا يمنع ما دلّ على لزوم الإنصات للإمام فى الجهریه.

(العاشر: قراءه بعض السور المخصوصه فى بعض الصلوات) كما ورد بذلك متواتر الروايات (كقراءه عم يتساءلون، وهل أتى، وهل أتاك، ولا أقسم، وأشباهها) فى الطول (فى صلاه الصبح، وقراءه سبح اسم، ووالشمس، ونحوه الظهر والعشاء، وقراءه إذا جاء نصر الله، وألهيكم التكاثر فى العصر والمغرب

صحيح أبان بن عيسى بن عبد الله، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلى الغداة بعم يتسائلون، وهل أتى على الإنسان، وهل أتاك حديث الغاشيه، ولا أقسم بيوم القيامه، وشبهها، وكان يصلى الظهر بسبح اسم، والشمس وضحاها، وهل أتاك حديث الغاشيه وشبهها، وكان يصلى المغرب بقل هو الله أحد، وإذا جاء نصر الله والفتح، وإذا زلزلت، وكان يصلى العشاء الآخره بنحو ما يصلى فى الظهر، والعصر بنحو من المغرب» (١).

وفى صحيح ابن مسلم، قلت: لأبى عبد الله (عليه السلام): أى السور تقرأ فى الصلوات؟ قال: «أما الظهر والعشاء الآخره تقرأ فيهما سواء، والعصر والمغرب سواء، وأما الغداة فأطول، وأما الظهر والعشاء الآخره فسبح اسم ربك، والشمس وضحاها، ونحوها، وأما العصر والمغرب فإذا جاء نصر الله، وألهيكم التكاثر ونحوها، وأما الغداة فعم يتسائلون، وهل أتاك حديث الغاشيه، ولا أقسم بيوم القيامه، وهل أتى على الإنسان حين من الدهر» (٢).

وعن الدعائم قال: رويانا عن جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه قال: «يقرأ فى الظهر والعشاء الآخره مثل سوره المرسلات وإذا الشمس كورت، وفى العصر مثل العاديات والقارعه، وفى المغرب مثل قل هو الله أحد، وإذا جاء نصر الله والفتح، وفى الفجر أطول من ذلك» الى أن قال: «ولا بأس أن يقرأ فى الفجر

ص: ١٥١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٨٧ _ الباب ٤٨ من القراءه ح ١

٢- المصدر: ح ٢

وقرائه سورة الجمعة فى الركعة الأولى والمنافقين فى الثانية، فى الظهر والعصر من يوم الجمعة،

بطوال المفصل، وفى الظهر والعشاء الآخرة بأوساطه، وفى العصر والمغرب بقصاره»(١).

وعن الرضوى قال العالم (عليه السلام): «أقرأ فى صلاة الغداة المرسلات وإذا الشمس كورت، ومثلهما من السور، وفى الظهر إذا السماء انفطرت، وإذا زلزلت ومثلهما، وفى العصر العاديات والقارعة ومثلهما، وفى المغرب التين وقل هو الله أحد ومثلهما»(٢)، إلى غيرها من الروايات.

(وقراءه سورة الجمعة فى الركعة الأولى، والمنافقين فى الثانية، فى الظهر والعصر من يوم الجمعة) كما عن المشهور، بل عن الانتصار الإجماع عليه، ويدل عليه: صحيح زراره عن أبى جعفر (عليه السلام) _ فى حديث _ قال (عليه السلام): «أقرأ سورة الجمعة والمنافقين فإن قراءتهما سنة يوم الجمعة فى الغداة والظهر والعصر»(٣).

ورواه حرىز وربيعى عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «إذا كان ليله الجمعة يستحب أن يقرأ فى العتمة سورة الجمعة وإذا جائك المنافقون، وفى صلاة الصبح مثل ذلك، وفى صلاة الجمعة مثل ذلك، وفى صلاة العصر مثل ذلك»(٤).

وفى خبر رجاء بن أبى الضحاك، عن الرضا (عليه السلام) أنه كانت قراءته فى جميع المفروضات فى الأولى الحمد وإنا أنزلناه، وفى الثانية الحمد وقل هو

ص: ١٥٢

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٦٠ فى ذكر صفات الصلاة

٢- فقه الرضا: ص ١١ س ١١

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٨٩ _ الباب ٤٩ من القراءه فى الصلاة ح ٦

٤- المصدر: ح ٣

الله أحد إلا في صلاة الغداة والظهر والعصر يوم الجمعة، فإنه كان يقرأ بالحمد وسوره الجمعة والمنافقين»(١).

قال في المستند: وأما في صلاة الجمعة وظهرها وعصرها فبالجمعه في الأولى والمنافقين في الثانية إجماعاً نصاً وفتوى، وفي الجمعة لما ذكر وعلى الأظهر الأشهر في الظهر، إلى أن قال: ومن غير خلاف يعرف في العصر، ووجوباً عند الصدوق في الظهر والجمعه، وعند السيد في الجمعة خاصة(٢)، انتهى.

أقول: وكان الشرائع أشار إلى ذلك حيث نسب القول بوجوبهما في الظهرين من الجمعة إلى بعض، وكان الفتوى بالوجوب لظاهر الأمر في بعض الروايات:

مثل صحيح الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن القراءة في الجمعة إذا صليت وحدي أربعاً أجهر بالقراءة؟ فقال (عليه السلام): «نعم» وقال: «اقرأ سورة الجمعة والمنافقين في يوم الجمعة»(٣).

وصحيح عمر بن يزيد: الأمر بالإعادة لمن لم يقرأهما، الظاهر في بطلان الصلاة، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «من صلى الجمعة بغير الجمعة والمنافقين أعاد الصلاة في سفر أو حضر»(٤). بضميمه وضوح أن الجمعة في السفر هو الظهر، لكن يرد على ذلك بالإضافة إلى الإجماع السابق واللاحق على القول بالوجوب

ص: ١٥٣

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٤٦ _ الباب ١٣ من القراءة ح ٤

٢- المستند: ج ١ ص ٣٥٣ س ٣٣

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ١٢٥ _ الباب ١٤ من صلاة الجماعة ح ٤

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٨١٨ _ الباب ٧٢ من أبواب القراءة في الصلاة ح ١

وكذا في صبح يوم الجمعة

بل نوقش في دلاله كلام الصدوق على الوجوب أنه لا بد من الحمل على الاستحباب بقريته الروايات الدالات على عدم الوجوب.

كصحيحه على، عن الرجل يقرأ في صلاة الجمعة بغير سورة الجمعة متعمداً؟ قال: «لا بأس بذلك» (١).

والصحيحه الأخرى، عن الجمعة في السفر ما أقرأ فيها؟ قال (عليه السلام): «أقرأ بقل هو الله أحد» (٢).

بل وصحيحه منصور: «ليس في القراءة شيء موقت إلا الجمعة يقرأ بالمنافقين» (٣). ونحوه محمد بن مسلم (٤).

بل وصحيحه ابن سنان: «في صلاة الجمعة لا بأس بأن يقرأ فيهما بغير الجمعة والمنافقين إذا كنت مستعجلاً» (٥). فإن الاستعجال أعم من الضرورة كما هو واضح.

وروايه الانزرق: رجل صلى الجمعة فقرأ سبح اسم ربك الأعلى وقل هو الله أحد؟ قال (عليه السلام): «أجزأه» (٦)، إلى غير ذلك.

(وكذا في صبح يوم الجمعة) لجملة من الروايات المتقدمه، كصحيح زراره وروايه حريز وربيعي وروايه رجاء.

ص: ١٥٤

١- المصدر: ص ٨١٧ _ الباب ٧١ ح ١

٢- المصدر: ح ٢

٣- المصدر: ص ٨١٥ _ الباب ٧ ح ١

٤- المصدر: ح ٥

٥- المصدر: ص ٧١٧ _ الباب ٧١ ح ٣

٦- الوسائل: ج ٤ ص ٨١٨ _ الباب ٧١ من القراءة ح ٥

أو يقرأ فيها في الأولى الجمعه والتوحيد في الثانيه، وكذا في العشاء في ليله الجمعه يقرأ في الأولى الجمعه وفي الثانيه المنافقين، ويستحب في كل صلاه قراءه إنا انزلناه في الأولى والتوحيد في الثانيه

(أو يقرأ فيها في الأولى الجمعه والتوحيد في الثانيه) لجمله من الروايات:

كخبر أبي بصير قال أبو عبد الله (عليه السلام): «اقرأ في ليله الجمعه والجمعه وسبح اسم ربك الأعلى، وفي الفجر سوره الجمعه وقل هو الله أحد»(١).

وصحيحه الحسين بن أبي حمزه: ما أقرأ في صلاه الفجر يوم الجمعه؟ فقال (عليه السلام): «اقرأ في الأولى بسوره الجمعه وفي الثانيه بقل هو الله أحد ثم ائت»(٢). إلى غيرهما من الأخبار.

(وكذا في العشاء في ليله الجمعه يقرأ في الأولى الجمعه وفي الثانيه المنافقين) أو سبح اسم ربك الأعلى، ويدل على الأول خبر حريز وربيع المتقدم، وعلى الثاني خبر أبي بصير المتقدم وخبر أبي الصباح: «وإذا كان في العشاء الآخره فاقرأ سوره الجمعه وسبح اسم ربك الأعلى»(٣). إلى غير ذلك.

(ويستحب في كل صلاه قراءه إنا انزلناه في الأولى، والتوحيد في الثانيه) لخبر علي بن راشد، قلت: لأبي الحسن (عليه السلام): جعلت فداك إنك كتبت إلى محمد بن الفرج تعلمه أن أفضل ما يقرأ في الفرائض إنا انزلناه وقل هو الله

ص: ١٥٥

١- المصدر: ص ٧٨٨ _ الباب ٤٩ ح ٢

٢- المصدر: ص ٧٩٠ ح ١٠

٣- المصدر: ص ٧٨٩ ح ٤

أحد وأن صدرى ليضيق بقراءتهما في الفجر؟ فقال (عليه السلام): «لا يضيقتن صدرك بهما فإن الفضل والله فيهما»^(١). إلى غيرها من الروايات.

وهناك مستحبات كثيرة لم يذكرها المصنف، مثل قراءة الفجر بقل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون، فعن محمد بن أبي طلحة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «قرأت في صلاة الفجر بقل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون وقد فعل ذلك رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)»^(٢).

وفي روايه ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «اقرأ في ركعتي الفجر بأى سورة أحببت، قال: أما أنا فأحب أن اقرأ فيهما بقل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون»^(٣).

وعن أبان بن عبد الملك، عن ابن كرام الخثعمي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من قرأ إذا جاء نصر الله والفتح في النافله أو فريضة نصره الله على جميع أعدائه وجاء يوم القيامة ومعه كتاب ينطق قد أخرجه الله من جوف قبره فيه أمان من جسر جهنم ومن النار ومن زفير جهنم، فلا يمرّ على شيء يوم القيامة إلا بشره وأخبره بكل خير حتى يدخل الجنة ويفتح له في الدين من أسباب الخير ما لم يتميز ولم يخطر على قلبه»^(٤). إلى غيرها من الروايات الكثيرة التي دلت على استحباب

ص: ١٥٦

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٤٨ _ الباب ١٣ من القراءه ح ١٠

٢- المصدر: ح ١١

٣- المصدر: ح ١٢

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٨٠٨ _ الباب ٦٤ من القراءه ح ١٧

بل لو عدل عن غيرهما إليهما لما فيهما من الفضل أعطى أجر السوره التي عدل عنها، مضافا إلى أجرهما

قراءه مختلف السور في مختلف الفرائض والنوافل بما تبلغ أكثر من مائه روايه، فعلى الطالب أن يرجع إلى الوسائل والمستدرک وجامع أحاديث الشيعة والبحار.

(بل لو عدل من غيرهما إليهما لما فيهما من الفضل أعطى أجر السوره التي عدل عنها، مضافا إلى أجرهما) فقد روى الاحتجاج، عن محمد بن عبد الله بن جعفر: أنه كتب إلى صاحب الزمان عجل الله فرجه: بسم الله الرحمن الرحيم أطال الله بقاءك، الى أن قال: روى في ثواب القرآن في الفرائض وغيرها أن العالم (عليه السلام) قال: «عجبا لمن لم يقرأ في صلاته إنا أنزلناه في ليله القدر، كيف تقبل صلاته»، وروى: «ما زكت صلاه من لم يقرأ فيها قل هو الله أحد، وروى: «أن من قرأ في فرائضه الهمزه أعطى من الثواب قدر الدنيا» فهل يجوز أن يقرأ الهمزه ويدع هذه السور التي ذكرناها مع ما قد روى أنه لا تقبل صلاه ولا تزكوها إلا بهما؟

التوقيع: «الثواب في السور على ما قد روى، وإذا ترك سور مما فيها الثواب وقرأ قل هو الله أحد وإنا أنزلناه لفضلهما أعطى ثواب ما قرأ وثواب السوره التي ترك، ويجوز أن يقرأ غير هاتين السورتين وتكون صلاته تامه ولكن يكون قد ترك الفضل» (١١).

ثم إنه هل يشمل ذلك ما لو قرأ بعض السوره أم لا؟ احتمالان، من الانصراف

ص: ١٥٧

١- الإحتجاج: ج ٢ ص ٣٠٢

بل ورد أنه لا تزكو صلاه إلا بهما، ويستحب في صلاه الصبح من الاثنين والخميس سوره هل أتى في الأولى، وهل أتاك في الثانيه.

ومن العله الآتيه في العدول ولو بعد قراءه بعض السوره، ثم الظاهر إنه ليس كذلك فيما عين لها سوره خاصه كيوم الجمعه ونحوه، كيف وقد ورد في بعض الروايات أنه «لا صلاه لمن لم يقرأ الجمعه والمنافقين»، وفي بعضها الأمر بإتمام الصلاه ركعتين والاستيناف، وفي بعضها بأنه إذا قرأ غيرهما فلا صلاه له، إلى غير ذلك، كما أنه لا يجوز العدول بعد النصف، وكذلك إذا قرأ الجحد، فالمصنف إنما أطلق اعتماداً على ما ذكره سابقاً.

(بل ورد أنه لا تزكو صلاه إلا بهما) كما تقدم في روايه الاحتجاج، وعن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «من مضى به يوم واحد فصلى فيه بخمس صلوات ولم يقرأ فيها بقل هو الله أحد قيل له يا عبد الله لست من المصلين»^(١). لكن المراد بأمثال هذه الروايات شده الاهتمام وكثره الفضيله لا عدم الزكاه وعدم كونه من المصلين كما لا يخفى.

(ويستحب في صلاه الصبح من الاثنين والخميس سوره هل أتى في الأولى، وهل أتاك في الثانيه) ففي روايه الفقيه^(٢): «من صحب الرضا (عليه السلام) في طريقه إلى خراسان أنه كان يقرأ في صلاه الغداه يوم الاثنين ويوم الخميس في الركعه الأولى الحمد، وهل أتى على الإنسان، وفي الثانيه الحمد وهل أتاك

ص: ١٥٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٤٢ _ الباب ٢٤ من أبواب القراءه في الصلاه ح ٢

٢- الفقيه: ج ١ ص ٢٠١ في وصف الصلاه

حديث الغاشيه فإن من قرأهما في صلاه الغداه يوم الاثنين ويوم الخميس وقاه الله شر اليومين.

وعن على بن عمر العطار قال: دخلت على أبي الحسن العسكري (عليه السلام) يوم الثلاثاء، فقال (عليه السلام): «لم أرك أمس»؟ قلت: كرهت الحركه يوم الاثنين، قال: «يا على من أحب أن يقيه الله شر يوم الاثنين فليقرأ في أول ركعه من صلاه الغداه هل أتى على الإنسان ثم قرأ أبو الحسن (عليه السلام) (فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا) (١١). (٢) إلى غيرها من الروايات.

ص: ١٥٩

١- سورة الإنسان: الآية ١١

٢- جامع الأحاديث: ج ٥ ص ١٥٥ _ الباب ١٣ من القراءه ح ٤٦

مسأله ١ كراهه ترك سوره التوحيد في جميع الفرائض الخمس

مسأله _ ١ _ يكره ترك سوره التوحيد في جميع الفرائض الخمس.

(مسأله _ ١ _ يكره ترك سوره التوحيد في جميع الفرائض الخمس) كما تقدم في خبر منصور، لكن الظاهر أن المراد شدة الفضيله في مثل يوم الجمعة حيث عين فيه سور أخرى، بل يمكن مطلقاً، لأن المنصرف من مثل هذه الروايه عدم الاعتناء لا عدم القراءة في نفسه فتأمل.

ص: ١٦٠

مسألة ٢ كراهه قراءة الحمد والسوره والتوحيد بنفس واحد

مسألة ٢ _ يكره قراءة التوحيد بنفس واحد، وكذا قراءة الحمد والسوره فى نفس واحد.

(مسألة ٢ _ يكره قراءة التوحيد بنفس واحد) فعن معاويه بن عمار قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «لا تقرأ قل هو الله أحد فى نفس واحد ولكن ترسل فى قراءتها»^(١).

وعن محمد بن الفضل قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «يكره أن يقرأ قل هو الله أحد فى نفس واحد»^(٢).

(وكذا قراءة الحمد والسوره فى نفس واحد) لأنه من مصاديق قراءة السوره بنفس واحد، ويدل عليه أيضاً ما تقدم من روايه أبى بن كعب: «كانت لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) سكتتان إذا فرغ من أم القرآن وإذا فرغ من السوره»^(٣).

بالإضافه إلى المناط، ومنه يفهم كراهه الحمد بنفس واحد.

نعم الحكم بذلك فى الجميع مكروه، للأصل، ولما رواه على بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يقرأ فى الفريضة بفاتحه الكتاب وسوره أخرى فى النفس الواحد؟ قال: «إن شاء قرأ فى نفس وإن شاء فى غيره»^(٤).

ص: ١٦١

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٨٥ _ الباب ٢٣ من القراءة ح ٣

٢- المصدر: ص ١٨٤ ح ٢

٣- المصدر: ص ١٨٥ ح ٥

٤- المصدر: ح ٤

مسألة ٣ كراهه قراءة سورة واحده في الركعتين

مسألة ٣ _ يكره أن يقرأ سورة واحده في الركعتين إلا سورة التوحيد.

(مسألة ٣ _ يكره أن يقرأ سورة واحده في الركعتين إلا سورة التوحيد) أما المستثنى منه فيدل عليه خبر علي بن جعفر (عليه السلام) عن الرجل يقرأ سورة واحده في الركعتين من الفريضة وهو يحسن غيرها، فإن فعل فما عليه؟ قال (عليه السلام): «إذا أحسن غيرها فلا يفعل، وإن لم يحسن غيرها فلا بأس» ((١)).

وأما المستثنى فيدل عليه خبر صفوان، سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «صلاه الاوابين الخمسون كلها بقل هو الله أحد» ((٢)).

وفي صحيحه عنه (عليه السلام): «قل هو الله أحد تجزى في خمسين صلاه» ((٣)).

وعن عمران بن حصين: أن النبي (صلى الله عليه وآله) بعث سريره واستعمل عليها علياً فلما رجعوا سألهم _ أي عن أميرهم _ فقالوا كل خير غير أنه قرأ بنا في كل الصلوات بقل هو الله أحد، فقال: «يا علي لم فعلت هذا» فقال: لحبى لقل هو الله أحد، فقال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ما أحببتها حتى أحبك الله عز وجل» ((٤)). إلى غيرها، لكن يشكل ما ذكره المصنف.

أولاً: إن الروايه الداله على المستثنى منه ليست مطلقه، وإنما الكراهه فيما إذا عرف غيرها، اللهم إلا أن يقال إن كلام المصنف في هذا المورد بمناسبه

ص: ١٤٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٣٩ _ الباب ٦ في القراءة ح ١، وقرب الإسناد: ص ٩٥

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٤٠ _ الباب ٧ من القراءة ح ٣

٣- المصدر: ص ٧٣٩ ح ١

٤- المصدر: ص ٧٤٠ ح ٤

الحكم والموضوع، إذ من لا يعرف غيرها ليس تكليفه إلا قراءه ما يعرف، فتأمل.

وثانياً: يمكن أن يقال بأن الروايه لا يستفاد منها الكراهه الشرعيه، بل شده الاهتمام بالتنوع فى السوره لثلا يبقى القرآن مهجوراً _
كما ورد فى بعض الروايات _ فالتقول بالكراهه محل تأمل.

ص: ١٤٣

مسألة ٤ جواز تكرار الآية في الصلاة وجواز البكاء

مسألة ٤ _ يجوز تكرار الآية في الفريضة وغيرها، والبكاء ففي الخبر كان علي بن الحسين (عليه السلام) إذا قرأ «مالك يوم الدين» يكررها حتى يكاد أن يموت، وفي آخر عن موسى بن جعفر (عليه السلام) عن الرجل يصلى له أن يقرأ في الفريضة فتمر الآية فيها التخويف فيبكي ويردد الآية؟ قال (عليه السلام): «يردد القرآن ما شاء وإن جاءه البكاء فلا بأس».

(مسألة ٤ _ : يجوز تكرار الآية في الفريضة وغيرها، والبكاء ففي الخبر) الذي رواه الكليني (رحمه الله) عن الزهري: (كان علي بن الحسين (عليه السلام) إذا قرأ مالك يوم الدين يكررها حتى يكاد أن يموت (١))، وفي خبر (آخر) رواه علي بن جعفر (عليه السلام) (عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام): عن الرجل يصلى له أن يقرأ في الفريضة فتمر الآية فيها التخويف فيبكي ويردد الآية؟ قال (عليه السلام): «يردد القرآن ما شاء وإن جاءه البكاء فلا بأس» (٢)) وعن داود بن فرقد قال: سمعته يقول: ما لا أحصى وأنا أصلى خلفه يقول: «اهدنا الصراط المستقيم» (٣)).

وعن محمد بن علي الحلبي (٤)) قال: سمعته يعني أبا عبد الله (عليه السلام) ما لا أحصى _ وذكر مثله _.

ص: ١٦٤

١- المصدر: ص ٨١٣ _ الباب ٦٨ من القراءة ح ١

٢- قرب الإسناد: ص ٩٣

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٤٣ _ الباب ١١ من القراءة ح ٢

٤- المصدر: ح ٣

وفى روايه زيد(1): «وكان (صلى الله عليه وآله وسلم) يصلى بفناء الكعبه يرفع صوته _ إلى أن قال _ : وكان (صلى الله عليه وآله وسلم) يكثر ترداد بسم الله الرحمن الرحيم». إلى غيرها من الروايات.

ص: ١٦٥

١- المصدر: ص ١٣٠ _ الباب ٨ ح ١٠

مسألة ٥ موارد استحباب إعادة الجمعة أو الظهر في يوم الجمعة

مسألة ٥ _ يستحب إعادة الجمعة أو الظهر في يوم الجمعة إذا صلاهما فقرأ غير الجمعة والمنافقين

(مسألة ٥ _ : يستحب إعادة الجمعة أو الظهر في يوم الجمعة إذا صلاهما فقرأ غير الجمعة والمنافقين) ففي صحيح عمر بن يزيد قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «من صلى الجمعة بغير الجمعة والمنافقين أعاد الصلاة في سفر أو حضر» (١).

وحيث إن في الحضر الجمعة، وفي السفر الظهر: عمم المصنف الحكم، وظاهرها أن ترك كل واحد منهما له هذا الحكم، كما أن الظاهر أن الحكم بالإعادة عام لمن تعمد قراءه غيرهما أو نسي أو جهل أو غفل، والحكم محمول على الاستحباب بقريته الروايات المجوزة لغيرهما، مثل ما رواه علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن الأول (عليه السلام) عن الرجل يقرأ في صلاة الجمعة بغير سورة الجمعة متعمداً؟ قال (عليه السلام): «لا بأس بذلك» (٢).

ومثله ما رواه (٣) محمد بن سهل الأشعري، عن أبيه، عن أبي الحسن (عليه السلام).

وعن يحيى الأزرق قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) قلت: رجل صلى الجمعة فقرأ سبح اسم ربك الأعلى وقل هو الله أحد؟ قال (عليه السلام): «أجزأه» (٤).

ص: ١٦٦

١- المصدر: ج ٦ ص ١٢٣ _ الباب ٢٣ من صلاة الجمعة ح ٣٠

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٦ ص ١٢٢ _ الباب ٢٣ من صلاة الجمعة ح ٢٥

٣- المصدر: ح ٢٦

٤- المصدر: ح ٢٧

أو نقل النية إلى النفل إذا كان في الأثناء وإتمام ركعتين ثم استئناف الفرض بالسورتين.

وعن علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الجمعة في السفر ما أقرأ فيهما؟ قال (عليه السلام): «اقرأهما بقل هو الله أحد»^(١).

(أو نقل النية إلى النفل إذا كان في الأثناء وإتمام ركعتين ثم استئناف الفرض بالسورتين) لصحيح صباح بن صبيح، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل أراد أن يصلي الجمعة فقرأ بقل هو الله أحد؟ قال (عليه السلام): «يتمها ركعتين ثم يستأنف»^(٢).

وهل يشمل ذلك العمدة؟ احتمالان، من الانصراف، بل لعله ظاهر قوله (عليه السلام): «نقرأ»، ومن المناط وأن ما في النص من باب المورد، ولو شك فالأصل عدم جواز العدول.

ص: ١٤٧

١- المصدر: ص ١٢٣ ح ٢٨

٢- المصدر: ج ٥ ص ١٨٢ _ الباب ٢١ من القراءة ح ٨

مسألة ٦ _ يجوز قراءة المعوذتين في الصلاة وهما من القرآن.

(مسألة ٦ _ يجوز قراءة المعوذتين في الصلاة وهما من القرآن) بلا إشكال ولا خلاف بل إجماعاً، ويدل عليه تواتر وجودهما في المصاحف، وبضميمه ما دل على كفايه كل سورة في الصلاة، فلا اعتبار بعدم وجود السورتين في مصحف عبد الله بن مسعود، كما لا اعتبار بعدم وجود سورة الحمد فيه، فإنه لو صحت الرواية بعدم وجودها في مصحفه وأنه كان ينفي أن تكون السورتان من القرآن، فهو شاذ مرفوض مجمع على خلافه، كما لا اعتبار بوجود ما يسمى بسوره الخلع وبسوره الحقد في مصحف أبي بن كعب، فإن صح ما ينقل من ذلك فإنه مرفوض لا اعتبار به، هذا بالإضافة إلى متواتر الروايات الداله على أنهما من القرآن.

ففي صحيح صفوان قال: «صلى بنا أبو عبد الله (عليه السلام) فقرأ بالمعوذتين في الركعتين» (١).

وخير صابر مولى بسام: أمّا أبو عبد الله (عليه السلام) في صلاه المغرب فقرأ المعوذتين ثم قال: «هما من القرآن» (٢).

وخبر حسين بن البسطام، عنه (عليه السلام): سأل عن المعوذتين أهما من القرآن؟ فقال (عليه السلام): «هما من القرآن»، فقال الرجل: إنهما ليستا من القرآن في قراءة ابن مسعود ولا في مصحفه؟ فقال (عليه السلام): «أخطأ ابن مسعود، أو قال: كذب ابن مسعود، وهما من القرآن»، فقال الرجل: أقرأ بهما في المكتوبه؟

ص: ١٦٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٨٦ _ الباب ٤٧ من القراءة ح ١

٢- المصدر: ح ٢

فقال (عليه السلام): «نعم»^(١). إلى غيرها من الروايات.

ثم لا يخفى أنه لو قرأ سورة الخلع أو الحقد في الصلاة أورثت البطلان، لأنه ليس بذكر ولا قرآن، وكذلك إذا قرأ الزوائد التي يرويها السياري ممن أجمعوا على أنه كذاب، بالإضافة إلى ما تقدم من كون ما في المصحف هو الصحيح الذي لم ينقص منه ولم يزد عليه، فإذا قرأ الزيادات الواردة في بعض الروايات فقد نقض صلاته.

ص: ١٦٩

١- المصدر: ح ٥

مسألة ٧ _ الحمد سبع آيات

(مسألة ٧ _ الحمد سبع آيات) بلا إشكال ولا خلاف، ويدل عليه القرآن المتواتر نقله، نعم هناك خلاف في أن «البسملة» آية و«صراط» إلى «الضالين» آية، أو أن البسملة ليست بآية، وإنما «صراط» إلى «عليهم» آية، والبقية آية.

لكن حيث عرفت أن «البسملة» آية _ كما تقدم _ فالقول الأول متعين، وقد ورد في متواتر الروايات: أن البسملة آية، ففي صحيح ابن مسلم، سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن السبع المثاني والقرآن العظيم أهي الفاتحة؟ قال: «نعم» قلت: بسم الله الرحمن الرحيم من السبع؟ قال: «نعم هي أفضلهن» (١).

وفي روايه العسكري (عليه السلام)، عن آبائه (عليهم السلام)، عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «بسم الله الرحمن الرحيم آية من فاتحه الكتاب وهي سبع آيات تمامها بسم الله الرحمن الرحيم» (٢).

وفي مرفوعه يونس قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قوله تعالى: «وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ» (٣)؟ قال: «هي سورة الحمد وهي سبع آيات منها بسم الله الرحمن الرحيم، وإنما سميت المثاني لأنها تنثنى في الركعتين» (٤).

وعن الحسن بن علي (عليه السلام) قال: قيل لأخيراً المؤمنين (عليه السلام): يا أمير المؤمنين أخبرنا عن بسم الله الرحمن الرحيم أهي من الكتاب؟ فقال

ص: ١٧٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٤٥ _ الباب ١١ من القراءة ح ٢

٢- المصدر: ص ٧٤٦ ح ٩

٣- سورة الحجر: الآية ٨٧

٤- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١١٥ _ الباب ٣ من القراءة ح ٤

التوحيد أربع آيات.

(عليه السلام): «نعم، كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقرأها ويعدها آية منها، ويقول: فاتحه الكتاب هي السبع المثاني»^(١). إلى غيرها من الروايات.

(والتوحيد أربع آيات) لكن الظاهر أنها خمس آيات لإثبات المصاحف لها كذلك، نعم جعلها بعض القراء أربع آيات فجعلوا السوره بلا بسمله أربع، أو جعلوا البسملة آية، ومن «لم يلد» إلى الآخر آية، وكلا القولين لا اعتبار بهما.

أما روايه أبي هارون المكفوف: «يا أبا هارون إن الحمد سبع آيات وقل هو الله أحد ثلاث آيات فهذه عشر آيات»^(٢). فلا بد من ردّ علمها إلى أهلها (عليهم السلام)، أو التأويل لها بأن المراد بالآية الجملة فبسم الله جملة، و«قل هو الله أحد الله الصمد» جملة، والبقية جملة.

ص: ١٧١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٤٧ _ الباب ١١ من القراءه ح ١٠

٢- فروع الكافي: ج ٣ ص ٣١٣ _ باب قراءه القرآن ح ١٤

مسألة ٨ _ : الأتوى جواز قصد إنشاء الخطاب بقوله: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ»، إذا قصد القرآنيه أيضاً بأن يكون قاصداً للخطاب بالقرآن

(مسألة ٨ _ : الأتوى جواز قصد إنشاء الخطاب بقوله: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» إذا قصد القرآنيه أيضاً) وذلك (بأن يكون قاصداً للخطاب بالقرآن) إذ لا منافاه بين الأمرين، كما نرى أن قاصد الإنشاء بقصيده الغير أو كلامه يقال إنه قرأ القصيده، كما يقال إنه أمر وزجر، ولذا لا يشك إنسان فى أنه إذا قرأ الحمد وقصد الإنشاء ببعض جملة كان عرفاً قارئاً للحمد.

أما من قال بعدم الجواز فقد استدل بأمرين:

الأول: إنه من قبيل الجمع بين الانشاء والإخبار كأن يقول: «أنكحت» ويقصد الإخبار بأنه أنكح فى الماضى ويقصد الإنشاء بالنكاح الآن، أو قال: «بعت» وأراد الإنشاء والإخبار، وحيث إن الجمع بينهما مستحيل كذلك الجمع بين القراءه والإنشاء.

وفيه: أولاً: لا نسلم الاستحاله المذكوره.

وثانياً: منع القياس، فليس حال القراءه حال الإخبار.

الثانى: إنه لو قصد الأمرين لم يقرأ القرآن _ وحده _ لأن المنصرف من القراءه أن تكون قراءه وحدها، فهو مثل أن يخاطب إنساناً يقول الله اثنان بـ «قل هو الله أحد» ويريد به القراءه وأمره بأن يقول: «الله أحد»، وفيه: إنه لا إشكال فى أنه قرأ القرآن، والمثال غير تام، إذ هو تكلم مع الغير وما

بل وكذا فى سائر الآيات فىجوز إنشاء الحمد بقوله: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» وإنشاء المدح فى «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وإنشاء طلب الهدايه فى «اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ»، ولا ینافى قصد القرآنیه مع ذلك.

نحن فىه تكلم مع الله، ویؤید الجواز ما ورد من أن الحمد نصفان، نصف لله سبحانه ونصف للعبد(۱)، إلى غیرها من المؤیدات، والكلام فى المقام طویل محله الأصول.

(بل وكذا فى سائر الآيات) القابله للإنشاء فى الحمد وفى غیرها (فىجوز إنشاء الحمد بقوله «الحمد لله رب العالمین» وإنشاء المدح فى «الرحمن الرحیم» وإنشاء طلب الهدايه فى «اهدنا الصراط المستقیم»، ولا ینافى قصد القرآنیه مع ذلك) أما إذا لم یقصد القرآن لم یصح، فإنه وإن صدق أنه قرأ القرآن لكن القراءه بدون النیه لا تكفى، لأن الأعمال بالنیات، كما أنه لا بد من قصد القرآن للصلاه، فإذا قرأها بقصد القرآن لكن بثواب أمواته مثلاً لم تنفع، ثم إنه إن قصد الإنشاء فیما لا یجوز مثل أن یقصد بـ «أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى»(۲) أو «إِنِّى أَنَا اللَّهُ»(۳) بطلت وأبطلت، كما أن مثل «مُيَدَّاهُمَا تَانِ»(۴) لا یمكن فىه قصد الإنشاء كما هو واضح، والله العالم.

ص: ۱۷۳

۱- أمانى الصدوق: ص ۱۴۷ المجلس ۳۳

۲- سورة النازعات: الآیه ۲۴

۳- سورة طه: الآیه ۱۴

۴- سورة الرحمن: الآیه ۶۴

مسألة ٩ _ : قد مرّ أنه يجب كون القراءة وسائر الأذكار حال الاستقرار، فلو أراد حال القراءة التقدم أو التأخر قليلاً، أو الحركة إلى أحد الجانبين، أو أن ينحني لأخذ شيء من الأرض أو نحو ذلك، يجب أن يسكت حال الحركة، وبعد الاستقرار يشرع في قراءته

(مسألة ٩ _ : قد مرّ أنه يجب كون القراءة وسائر الأذكار حال الاستقرار) في المسألة الرابعة من فصل تكبيره الإحرام (فلو أراد حال القراءة التقدم أو التأخر قليلاً، أو الحركة إلى أحد الجانبين) قليلاً، وكذا إذا أراد الصعود أو النزول. والقيّد بـ «قليلاً» لأن الحركة الكثيره توجب محو صورته الصلاه فلا- تجوز إطلاقاً (أو أن ينحني لأخذ شيء من الأرض أو نحو ذلك) مما دلّ على جوازه النص والإجماع، وسيأتي الكلام فيه في مسألة الفعل الكثير إن شاء الله تعالى.

(يجب أن يسكت حال الحركة، وبعد الاستقرار يشرع في قراءته) أو يتم قراءته، فإن كان السكوت أوجب فقد الموالاه بين الكلمات قرأ من حيث يوجب حصول الموالاه، أما لو تحرك حال القراءة أو الذكر فإن كان عمداً بطل وأبطل، لأنه من الزيادة العمديه، إلا إذا كان قاصداً بالقراءة مطلق القرآن وقصد بالذكر مطلق الذكر، إذ لا منافاه بين الحركة وبينهما، وإن كان سهواً أو بدون اختيار بطل، فاللازم إعادته القراءة أو الذكر فلو لم يعد بطلت صلاته من جهه النقيصه.

أما لو تحرك ولم يعد جهلاً أو سهواً أو نحوهما صحت الصلاه، لحديث «لا تعاد»^(١)، وفي وجوب سجده السهو احتمالان مبنيان على أنه هل تجب في

ص: ١٧٤

لكن مثل تحريك اليد أو أصابع الرجلين لا يضر، وإن كان الأولى بل الأحوط تركه أيضاً.

كل زياده ونقيصه أم لا؟ (لكن مثل تحريك اليد أو أصابع الرجلين لا يضر) لأن الأدله على لزوم الاستقرار حال القراءة والذكر لا تشمل مثل هذه الحركة، بالإضافة إلى الأدله الداله على كراهه العبث حال الصلاه فإنها تدل على عدم البطلان.

(وإن كان الأولى بل الأحوط تركه أيضاً) لشمول بعض كلمات الفقهاء وبعض الإطلاقات لمثل هذه الحركة، أما حركة المرتعش، ومن يصلى فى السفينه ونحو ذلك فلا تضر قطعاً، إذ الضرورات تبيح المحظورات.

ص: ١٧٥

مسألة _ ١٠ _ : إذا سمع اسم النبي «صلى الله عليه وآله وسلم» في أثناء القراءة يجوز بل يستحب أن يصلى عليه، ولا ينافى الموالاه كما في سائر مواضع الصلاة، كما أنه إذا سلم عليه من يجب رد سلامه يجب ولا ينافى.

(مسألة _ ١٠ _ إذا سمع اسم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في أثناء القراءة يجوز بل يستحب أن يصلى عليه) بلا إشكال، لإطلاق أدله الصلوات عليه، مع عدم دليل على ضرر ذلك بالصلوات أو الموالاه في القراءة أو الذكر، ولما رواه الخصال عن علي (عليه السلام) في حديث الأربعمائه: «إذا قرئتم إنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَيِّمُونَ عَلَى النَّبِيِّ (١) فصلوا عليه في الصلاة كنتم أو في غيرها» (٢). ولعموم صحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام): «وصلَّ على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كلما ذكرته أو ذكره ذاكر في أذان أو غيره» (٣).

(ولا ينافى الموالاه) لا- موالاه الصلاة، ولا موالاه القراءة، اللهم إلا إذا طُولها أو كانت بين الكلمات مثلاً قال: «غير» اللهم صل على محمد وآل محمد «المغضوب» (كما في سائر مواضع الصلاة) غير حال القراءة (كما أنه إذا سلّم عليه من يجب ردّ سلامه يجب ولا ينافى) القراءة ولا الموالاه في سائر الصلاة، وكذلك إذا قرأ الجمل التي وردت بعد آيات خاصه، كما ذكرها الوسائل في أبواب قراءة القرآن، وذكرنا جملة منها في بعض المسائل السابقة.

ص: ١٧٦

١- سورة الأحزاب: الآية ٥٦

٢- الخصال: ص ٦٢٩ في حديث الأربعمائه

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٦٩ _ الباب ٤٢ من أبواب الأذان والإقامة ح ١

مسأله _ ۱۱ _ : إذا تحرك حال القراءه قهراً بحيث خرج عن الاستقرار فالأحوط إعادته ما قرأه في تلك الحاله.

(مسأله _ ۱۱ _ : إذا تحرك حال القراءه قهراً بحيث خرج عن الاستقرار فالأحوط) إن لم يكن أقوى (إعادته ما قرأه في تلك الحاله) إذ الظاهر من أدله الاستقرار أنه شرط مقوم فلا مجال للتمسك بإطلاق الأمر بالقراءه، بل حاله حال طهاره الماء وإطلاقه في باب الوضوء حيث لا يمكن التمسك بالإطلاق للغسل والمسح إذا غسل ومسح بدون وجودهما.

نعم إذا شك في أصل الاشتراط كان الأصل عدم الاشتراط، ويكون المرجع إطلاق دليل القراءه، وتفصيل الكلام في ذلك في مبحث الاستقرار.

نعم إذا خرج عن حال القراءه بعد أن تحرك في أثنائها قهراً، خروجاً قهرياً بأن ركع قهراً مثلاً- لم يضر تحركه لحديث «لا تعاد»(۱).

ص: ۱۷۷

مسألة _ ١٢ _ : إذا شك في قراءة آية أو كلمة يجب إعادتها إذا لم يتجاوز، ويجوز بقصد الاحتياط مع التجاوز، ولا بأس بتكرارها مع تكرار الشك ما لم يكن عن وسوسة، ومعه يشكل الصحة إذا أعاد.

(مسألة _ ١٢ _ : إذا شك في قراءة آية أو كلمة يجب إعادتها إذا لم يتجاوز) حيث يجب عليه الامتثال اليقيني الذي لا يتحقق إلا- بإعادة تلك الآية أو الكلمة، أما إذا تجاوز شملته قاعده التجاوز، قال (عليه السلام): «إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه»^(١).

أما احتمال جريان قاعده الفراغ في الشك في قراءة آية أو كلمة كما استظهره المستمسك فلا وجه له، إذ المفروض أنه يشك في الفراغ.

(ويجوز بقصد الاحتياط مع التجاوز) إذ الاحتياط حسن على كل حال، بل يجوز بقصد التكرار المطلق لما تقدم من جواز تكرار الآية مطلق ومناطه منسحب إلى الكلمة، كما إذا قال مرتين: «إياك» ثم قال: «نعبد» مثلاً.

(ولا بأس بتكرارها مع تكرار الشك ما لم يكن عن وسوسة) لما تقدم من جواز التكرار (ومعه) أى مع كون التكرار عن وسوسة (يشكل الصحة) للصلاه (إذا أعاد) للنهي عن العمل المنبعث عن الوسوسة الظاهر في الفساد، لما حقق في محله أن النهي في العبادة يوجب فسادها.

ص: ١٧٨

مسأله ١٣ جواز الاقتصار على التسبيحه الواحده

مسأله _ ١٣ _ : فى ضيق الوقت يجب الاقتصار على المره فى التسبيحات الأربعه.

(مسأله _ ١٣ _ : فى ضيق الوقت يجب الاقتصار على المره فى التسبيحات الأربع) لأن التكرار يوجب فوات الوقت فيكون حراماً، فإذا كثر بطلت وأبطلت، بل لو قلنا بجواز كل ذكر _ كما لم نستبعده _ وجب الاقتصار على أقل ذكر، كما أن فى الضيق يجب الاقتصار على الحمد فقط، وعلى المره من الذكر فى الركوع والسجود، لذلك أيضاً.

ص: ١٧٩

مسأله _ ١٤ _ : يجوز فى «إياك نعبد وإياك نستعين» القراءه بإشباع كسر الهمزه وبلا إشباعه.

(مسأله _ ١٤ _ : يجوز فى «إياك نعبد وإياك نستعين» القراءه بإشباع كسر الهمزه وبلا إشباعه) كما عن الكشاف، لكن فيه منع، إذ اللازم القراءه المتواتره الثابته فى المصاحف وهى بالإشباع، وقول الكشاف وغيره لا يصح رفع اليد عن القرآن المتواتر _ كما ذكرناه غير مره _ ولذا قال فى المستمسك: لم يتحقق أنها قراءه يصح التعويل عليها(١)، وإن سكت على المتن الساده ابن العم والبرجرى والجمال.

ص: ١٨٠

مسأله ١٥ الشك في حركة كلمه، أو مخرج حروفها

مسأله _ ١٥ _ إذا شك في حركة كلمه أو مخرج حروفها لا- يجوز أن يقرأ بالوجهين مع فرض العلم ببطلان أحدهما بل مع الشك أيضاً كما مر

(مسأله _ ١٥ _ : إذا شك في حركة كلمه) أنها بالفتح مثلاً- أو بالكسر (أو مخرج حروفها) المخرج الذى يؤثر في صدق الحرف، لا- مطلق المخرج، لما تقدم من أنه لا يجب إخراج الحروف من المخرج المقرر له، بل اللازم صدق الحرف فقط لأنه هو المأمور به.

(لا يجوز أن يقرأ بالوجهين) لأن أحدهما ليس قرآناً فتكون من الزيادة العمديه الموجهه للبطلان، إذ لا فرق في الزيادة العمديه بين المعلومه بالتفصيل أو بالإجمال، فإذا لم يعلم أن بعد الفاتحه موضع الركوع أو السجود لم يجز له أن يركع ويسجد تحصيلاً للمعلوم بالإجمال.

أما قول المصنف: (مع فرض العلم ببطلان أحدهما) ففيه: ما سبق من القرآن بصوره واحده، لا أنه يجوز كل قراءه ولا كل وجه عربى صحيح فيه، فاللازم أن لا يتعدى عن تلك الصوره.

(بل مع الشك أيضاً كما مر) لأنه مع الشك في بطلان أحدهما يكون شكاً في كونه حراماً قراءته فلا يجوز ويكون حاله حال ما إذا شك في كونه كلام الآدمى أو قرآناً، ومعنى عدم الجواز مع الشك أنه لو كان في الواقع غير قرآن يكون موجباً للبطلان، هذا على ما اختاره المصنف، وإلا فإنه على ما اخترناه لا يجوز مطلقاً مع كونه غير قرآن.

لكن لو اختار أحد الوجهين مع البناء على إعادته الصلاة لو كان باطلاً لا بأس به.

(لكن لو اختار أحد الوجهين مع البناء على إعادته الصلاة لو كان باطلاً لا بأس به) فإن كان الوجه المقرر مطابقاً للقرآن صح، وإن لم يكن مطابقاً بطل، سواء بنى على الإعادة أم لا؟ إذ لا وجه لاحتمال البطلان في صورته عدم بنائه على الإعادة، إلا من جهه احتمال أنه لا يقصد الامتثال إذا لم يبين، وفيه: إن الإنسان إذا أتى بالمكلف به بكل شرائطه وأجزائه لم يكن وجه للبطلان، بل حاله حال ما إذا أتى بتكليف دون تكليف آخر، إذ عدم بنائه لا يتساكل تكاليف المولى لا يوجب بطلان ما أتى به.

ثم الظاهر أنه لو لم يتعلم الوجه الصحيح من القراءة لم يكن آثماً إلا إذا قلنا بوجود التعلم نفسياً أو مولوياً غيرياً، واحتمال أنه يأتي بالشىء المبطل في الصلاة _ إذ لم يأت بذلك المبطل _ لا محذور فيه إلا كونه تجريباً، وقد حقق في الأصول أن التجري لا دليل على حرمة وإن قام الدليل على كونه قبيحاً فاعلياً.

ص: ١٨٢

مسألة _ ١٦ _ : الأحوط فيما تجب قراءته جهراً أن يحافظ على الإجهار في جميع الكلمات حتى أواخر الآيات، بل جميع حروفها، وإن كان لا يبعد اغتفار الإخفات في الكلمة الأخيره من الآيه فضلاً عن حرف آخرها.

(مسألة _ ١٦ _ : الأحوط فيما تجب قراءته جهراً أن يحافظ على الإجهار في جميع الكلمات حتى أواخر الآيات بل جميع حروفها) لأنه هو معنى الإجهار بالقراءة، وكذلك العكس فيما تجب قراءته إخفاتاً يأتي بجميع الكلمات والحروف فيها إخفاتاً.

(وان كان لا يبعد اغتفار الإخفات في الكلمة الأخيره من الآيه فضلاً عن حرف آخرها) لصدق أنه قرأ جهراً عرفاً، كما في عكسه يصدق أنه قرأ إخفاتاً عرفاً، والميزان هو العرف لا الدقه العقليه، ومنه يعلم أنه لا خصوصيه للحرف الأخير، بل كذلك إذا كان الحرف في الوسط وكأنه ذكر ذلك من باب غلبه أنه يصير إخفاتاً لكن الغالب أن الصاد يكون جهراً عند كثير من الناس في القراءة الإخفاتيه، وقد أشكل على المتن المستمسك وغالب المعلقين، لكن الظاهر أن كلام المتن في الحروف ليس بعيداً عن الصواب.

ثم إنه إذا شك في كلمه أنها من القرآن أم لا، وهو في الصلاه، أتى بها إن شاء، فإن تبين كونها زائده أعاد الصلاه لأنه من الزياده العمديه في الصلاه، وإذا شك بين ثلاثه، مثلاً- شك في أنه «ولا الضالين» أو «غير الضالين» أو «الضالين» عطفاً على «المغضوب عليهم» أتى بأحدها فلا يجوز أن يقول: «غير ولا الضالين».

لأنه يعلم ببطلان كلمه حينئذ، للزياده، أما «لا» وأما «غير» إلى غير ذلك من صور الشك، والتي منها أنه لا يجوز أن يأتي بالشق الثالث إذا كان شكه بين شقين، مثلاً شك في أن الدال من «الحمد» مرفوع أو منصوب، فإنه لا يجوز أن يأتي بها مجروره (١).

ص: ١٨٤

١- إلى هنا انتهى الجزء الثالث من كتاب الصلاه حسب تجزأه المؤلف (دام ظله)

يجب فى كل ركعه من الفرائض والنوافل ركوع واحد إلا فى صلاة الآيات، ففى كل ركعه من ركعتيها خمس ركوعات كما سيأتى، وهو ركن تبطل الصلاة بتركه عمداً كان أو سهواً.

وكذا زيادته فى الفريضة إلا فى صلاة الجماعة فلا تضر

(فصل فى الركوع)

اعلم أنه (يجب فى كل ركعه من الفرائض والنوافل ركوع واحد) بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً متواتراً فى كلامهم، وصرح غير واحد بأنه من ضروريات الدين، بل لا يسمى الركعه ركعه إلا بالإتيان به أو ببدله (إلا فى صلاة الآيات ففى كل ركعه من ركعتيها خمس ركوعات كما سيأتى) فى مبحثها إن شاء الله تعالى، وصلاة الأموات فليس فيها ركوع أصلاً كما تقدم، ولعل عدم ذكر المصنف لها لعدم اعتبار كونها صلاة بل هى دعاء.

(وهو ركن تبطل الصلاة بتركه عمداً كان أو سهواً) أو جهلاً أو نسياناً أو غفلةً أو غيرها، والظاهر شمول العمد والسهو للجميع.

(وكذا زيادته فى الفريضة) دون النافلة (إلا فى صلاة الجماعة فلا تضر)

بقصد المتابعه، وواجباته أمور:

أحدها: الانحناء على الوجه المتعارف بمقدار تصل يده إلى ركبتيه وصولاً لو أراد وضع شئ منهما عليهما لوضعه

زيادته (بقصد المتابعه) مع كونه في موضع المتابعه، وسيأتي الكلام في كل ذلك إن شاء الله تعالى.

(وواجباته أمور: أحدها: الانحناء على الوجه المتعارف) بلا إشكال ولا خلاف، بل حقيقه الركوع هو الانحناء، فبدونه لا يصدق الركوع أصلاً، بالإضافة إلى تطابق النص والفتوى عليه، والظاهر أنه حقيقه عرفيه تصرّف فيه الشارع بإضافه الشرط، فليس له حقيقه شرعيه، ولذا إذا شك في شرط أو نحوه كان الأصل العدم.

(بمقدار تصل يده إلى ركبتيه وصولاً لو أراد وضع شئ منهما عليهما لوضعه) فقد اختلفوا في أنه هل الواجب قدر وضع الراحه أو قدر وضع رؤوس الأصابع وادعى الإجماع على كلا الأمرين بما لا يمكن الجمع بين الأقوال، استدلل القائل بوجوب وضع الراحه بأمور:

الأول: قاعده الاشتغال.

الثاني: الإجماع المدعى في كلام بعض.

الثالث: التأسى بعد ما رواه الجمهور عن أنس قال: قال رسول الله

ص: ١٨٤

(صلى الله عليه وآله وسلم): «إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك» (١). وبما روى من أنه (صلى الله عليه وآله) كان يمسك راحتيه على ركبتيه كالقابض عليهما (٢)، بضميمه قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «صلّوا كما رأيتموني أصلي» (٣).

الرابع: جملة من الروايات، مثل الصحيح الحاكي لفعل الصادق (عليه السلام) تعليماً لحماد: «ثم ركع وملاء كفيه من ركبتيه» إلى أن قال (عليه السلام): «يا حماد هكذا صل» (٤).

وصحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال: «إذا أردت أن ترقع فقل وأنت منتصب: الله أكبر ثم اركع» إلى أن قال: «وتمكن راحتيك من ركبتيك، وتضع يدك اليمنى على ركبتيك قبل اليسرى وبلغ بأطراف أصابعك عين الركبة» (٥).

وصحيحه الآخر عنه (عليه السلام) أيضاً قال: «إذا ركعت فصف في ركوعك بين قدميك تجعل بينهما قدر شبر وتمكن راحتيك من ركبتيك» (٦) الحديث.

ويرد على قاعده الاشتغال: أن الأصل البراء بعد صدق الركوع.

وعلى الإجماع: بأنه مقطوع بعدم كيف وقد ادعى الإجماع على خلافه، بل عن المحدث المجلسي في البحار أن مذهب الأكثر كفايه وصول رؤوس الأصابع إلى الركبتين (٧)، وعلى التأسى: بأن روايه الجمهور لا- حجه فيها، وعلى الروايات بأنها على خلاف المطلوب أدل، إذ ورد في ذيل الخبرين: «فإن وصلت أطراف أصابعك في ركوعك إلى ركبتيك أجزاءك ذلك»، وحيث لا دليل على وضع الكف

ص: ١٨٧

١- المنتهى: ج ١ ص ٢٨١ س ٣٢

٢- الذكري: ص ١٩٧ س ١١

٣- عوالي اللئالي: ج ٣ ص ٨٥ ذيل ح ٧٦

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٤ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ١

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٠ _ الباب ١ من أبواب الركوع ح ١

٦- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٥ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ٣

٧- البحار: ج ٨٢ ص ١٢٠ ذيل ح ٣١

فالإلزام القول بكفايه وصول رؤوس الأصابع، ويدل عليه صحيحه زواره السابقه وأصالة البراءه، وما عن المعتمر أنه قال: ومن طريق الأصحاب ما رواه معاوية بن عمار، وابن مسلم والحلبى قالوا: «وبلغ بأطراف أصابعك عين الركبه، فإن وصلت أطراف أصابعك فى ركوعك إلى ركبتك أجزاءك ذلك وأحب أن تمكن كفيك من ركبتك» (١) وهكذا روى العلامة فى المنتهى عن الثالثه قالوا: «وبلغ بأطراف أصابعك عين الركبه» (٢)، ومنه يظهر أن الروايات الوارده فى التلقيم أريد بها الاستحباب، كما يؤيده أو يدل عليه ذكر ذلك فى عداد المستحبات بالإضافه إلى ضعف جمله منها سنداً.

فعن الغوالى، عن أبى حميد الساعدى قال: رأيت رسول (صلى الله عليه وآله) كبر ثم قرأ فإذا ركع مكن كفيه من ركبتيه وفرج بين أصابعه ثم هصر ظهره» (٣)، الحديث.

والدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «إذا ركعت فضع كفيك على ركبتك وابسط ظهرك» (٤)، الحديث.

والرضوى (عليه السلام): «إذا ركعت فألقم ركبتك راحتك وتفرج بين أصابعك واقبض عليهما» (٥).

وفى روايه زيد: «ثم يلقم (عليه السلام) ركبتيه كفيه ويفرج بين الأصابع» (٦).

وفى روايه أبى بصير، قال (عليه السلام): «وإذا ركعت فألقم ركبتك كفيك» (٧).

ص: ١٨٨

١- المعتمر: ص ١٧٩ س ٣٠

٢- المنتهى: ج ١ ص ٢٨١ _ السطر ما قبل الأخير

٣- غوالى اللئالى: ج ١ ص ١٢٠ ح ٤٨

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٦٢ فى ذكر صفات الصلاة

٥- فقه الرضا: ص ٧ س ١٠

٦- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٦١ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ٣

٧- الوسائل: ج ٤ ص ٩٤٥ _ الباب ٢٢ من أبواب الركوع ح ١

أما روايه عمار الوارده في ناسى القنوت، عن أبى عبد الله (عليه السلام): عن الرجل ينسى القنوت في الوتر أو غير الوتر؟ قال: «ليس عليه شيء»، وقال: «وإن ذكره وقد أهوى إلى الركوع قبل أن يضع يديه على الركبتين فليرجع قائماً وليقنت ثم يركع، وإن وضع على الركبتين فليمض في صلاته»^(١)، فلا- دلالة فيها على المقصود، إذ اليد تطلق على الأصابع قال تعالى: «فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»^(٢) والمراد الأصابع، ويقال عرفاً وضع يده على الأرض إذا وضع أصابعه.

هذا بالإضافة إلى أن هذه الروايه بصدد بيان أنه يرجع ما لم يدخل في الركوع، فليس بصدد تحديد الركوع، وربما أشكل في دلاله خبرى زراره بأنهما ذكرنا وصول أطراف الأصابع وذلك لا يكون إلا بوصول الجميع التى منها الإبهام، ولا يكون هذا إلا قريباً من وصول الكف، وهذا يؤيد وجوب وصول الكف.

وفيه: إن وصول أطراف الأصابع يصدق بوصول بعض أجزائها، بل إرادته مجموع الأصابع حتى الإبهام خلاف ما ينصرف إلى الذهن من هذا التعبير، كما ذكره الفقيه الهمداني، وأضعف من هذا الإشكال ما عن جامع المقاصد من احتمال حمل أطراف الأصابع على الأطراف التى تلى الكف.

وفيه: إنه مخالف للظاهر قطعاً، وعليه فما ذكره المصنف هو المتعين، وربما يؤيد ذلك ما عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «إن المرأه إذا ركعت وضعت يديها

ص: ١٨٩

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩١٤ _ الباب ١٥ من أبواب القنوت ح ٢

٢- سورة المائدة: الآية ٣٨

ويكفي وصول مجموع أطراف الأصابع التي منها الإبهام على الوجه المذكور

فوق ركبتيها على فخذيها لثلاثاً كثيراً فترتفع عجيزتها»^(١)، ولا يخفى أن ذلك من حدود الركوع عرفاً. فلا وجه لاحتمال أن يكون الركوع مشتركاً بين الأمرين، كما لا وجه لاحتمال أن لا يصح ذلك للمرأة، لأن الخبر مقطوع، فإن زواره الراوى له لم يسنده إلى الإمام، وما في الوسائل من إسناده إلى الإمام (عليه السلام) غير واضح السند.

وفيه: أولاً: ما عرفت من صدق الركوع عرفاً.

وثانياً: إن الظاهر من الكافي أن زواره أسنده إلى الإمام (عليه السلام)، كان الكافي روى قبل ذلك عن حماد بن عيسى عن حريز عن زواره عن أبي جعفر (عليه السلام) حديثاً مشتملاً على أفعال الصلاة الواجبه والمستحبه، ثم قال: وبهذه الأسانيد، عن حماد بن عيسى عن حريز عن زواره قال: «إذا قامت المرأة في الصلاة جمعت بين قدميها ولا تفرج بينهما وتضم يديها إلى صدرها لمكان ثدييها فإذا ركعت»^(٢) إلخ، هذا خصوصاً ومن المعلوم أن زواره لا يذكر مثل هذه الأحكام إلا عن مستند وثيق.

ومنه يعلم عدم استقامه ما قاله المصنف: (ويكفي وصول مجموع أطراف الأصابع التي منها الإبهام على الوجه المذكور) إذ وصول المجموع من حيث المجموع يصدق ويكفي في حصوله وصول الواحد، ولذا قال في المستمسك:

ص: ١٩٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٤١ _ الباب ١٨ من أبواب الركوع ح ٢

٢- الكافي: ج ٣ ص ٣٣٤ _ باب القيام والقعود في الصلاة ح ١

والأحوط الانحناء بمقدار إمكان وصول الراحة إليها، فلا يكفي مسمى الانحناء والانحناء على غير الوجه المتعارف بأن ينحني على أحد جانبيه أو يخفض كفيه ويرفع ركبتيه ونحو ذلك، وغير المستوى الخلقه كطويل اليدين أو قصيرهما يرجع إلى المستوى.

وعليه يكفي وصول طرف الوسطى إلى الركبه وإن لم يصل طرف غيرها إليها(١).

(والأحوط الانحناء بمقدار إمكان وصول الراحة إليها) لما عرفت من فتوى جماعه بذلك وأنه صريح غير واحد من النصوص.

(فلا يكفي مسمى الانحناء) كما يحكى عن أبي حنيفة أنه اكتفى بذلك(٢)، وفيه: ما عرفت أنه لا يسمى ركوعاً، اللهم إلا إذا أخذ بالمعنى اللغوي العام أى الخضوع لكنه غير مراد قطعاً، إذ هو خلاف ظاهر الركوع، فإن معنى الخضوع المطلق يحتاج إلى القرينه مثل أن يقال الدوله الفلانيه ركعت للرئيس الفلاني مثلاً.

(والانحناء على غير الوجه المتعارف بأن ينحني على أحد جانبيه أو يخفض كفيه ويرفع ركبتيه ونحو ذلك) إذ كل ذلك خلاف المنصرف عن لفظ الركوع وخلاف ما عمله الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والأئمه عليهم السلام وخلاف السيره القطعيه.

(وغير المستوى الخلقه كطويل اليدين أو قصيرهما يرجع إلى المستوى) كما هو المشهور، بل لم ينقل الخلاف إلا من الأردبيلي، ولذا قال في الجواهر:

ص: ١٩١

١- المستمسك: ج ٦ ص ٢٩٥

٢- كما فى المنتهى: ج ١ ص ٢٨١ س ٣٢

ولا بأس باختلاف أفراد المستويين خلقه فلكل حكم نفسه بالنسبه إلى يديه وركبتيه.

لا- خلايف أجدده فى شىء من ذلك سوى ما فى مجمع البرهان من أنه لا- دليل واضح على انحناء قصير اليدين أو طويلهما كالمستوى) إلى أن قال: (نعم لو وصل بغير الانحناء يمكن اعتبار ذلك) (1) إلى آخره، وفيه: إن اليد لا اعتبار بها فى صدق الركوع فالمعيار الانحناء، والمستوى وغيره مستويان فى هذه الجبهه، وإنما جعل اليد معرفه لحد الركوع ولذا لا يشترط وضعهما على الركبتين كما سيأتى الكلام فيه فى المسأله الأولى.

(ولا بأس باختلاف أفراد المستويين خلقه فلكل حكم نفسه بالنسبه إلى يديه وركبتيه) كما أنه كذلك فى كل الأحكام كالوجه واليدين فى باب الوضوء، وذلك لأنه المنساق إلى الذهن والموافق لغرض التحديد كما فى الجواهر وغيره، وما فى المستمسك من الإشكال فى ذلك، بل جعل المناط متوسط المتعارف، لا وجه له بعد ما عرفت من الانصراف، ولأنه لو قيل بذلك هنا لزم القول باستحباب المتوسط فى إملاء الكف من الركبه أيضاً. فاللازم الانحناء الأكثر تاره والأقل أخرى حتى تكون أخير الراحة على الركبه تاره وأولها عليها أخرى، وهذا ما لا يمكن الالتزام به، والفرق بين الواجب والمستحب خلاف وحده السياق.

نعم ربما يقال بذلك فى مثل تحديد الكر بالأشبار، إذ لا يمكن أن يكون مقدار لكل متوسط الخلقه، المختلفين بسعه الشبر وضيقة، قدرأ خاصاً، لكن فيه: إن الظاهر كفايه الأضيق شبرأ لكل أحد للصدق، وقد حررنا المسأله فى كتاب الطهاره.

ومما تقدم يعلم أن ليس المناط يد من يجب عليه انحناء كثير للاحتياط ولا يد

ص: ١٩٢

١- الجواهر: ج ١٠ ص ٧٥

الثانى: الذكر والأحوط اختيار التسييح من أفراده.

من يجب عليه انحناء قليل لأصالة البراءة عن زياده الانحناء إذ الانصراف حاكم على كلا الاحتمالين.

(الثانى) من واجبات الركوع: (الذكر) بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً متواتراً فى كلماتهم. ويدل عليه متواتر النصوص.

(والأحوط اختيار التسييح من أفراده) فقد اختلفوا فى الذكر الواجب إلى قولين:

الاول: الاكتفاء بمطلق الذكر، وهذا هو المحكى عن الجمل والمبسوط والسرائر والمنتهى والتذكرة والإيضاح وشرح القواعد والمدارك والشهيد الثانى والنراقيين، بل فى المستند: لعله الأشهر بين المتأخرين، وعن السرائر نفى الخلاف فيه (١).

الثانى: لزوم التسييح وهو المنقول عن السيد وابنى بابويه والمفيد والعمانى والإسكافى والتهذيب والخلاف والنهايه والجامع والحلبى والقاضى والديلمى وابن حمزه والنافع والشرائع والدروس، بل عن الخلاف والغنيه والوسيله: الإجماع عليه، ثم القائلون بالتسييح بين من أجاز مطلق التسييح كما عن الانتصار والغنيه، وبين من عين التسييح الكبرى كما عن نهايه الشيخ، وبين من خير بينها وبين الثلاث الصغرى كما عن ابنى بابويه، وبين من عين ثلاث كبريات كما نسبه التذكرة إلى بعض علمائنا.

والأقوى هو القول الأول، لجمله من الروايات الصحيحه فى كفايه مطلق الذكر ولو كان تكبيراً أو تهليلاً أو غير ذلك مما يتضمن الثناء على الله تعالى.

كصحيحه هشام بن سالم، سأل أبا عبد الله (عليه السلام): يجرى عنى أن أقول مكان

ص: ١٩٣

التسييح فى الركوع والسجود: لا إله إلا الله والحمد لله والله أكبر؟ قال: «نعم كل هذا ذكر الله» (١).

أقول: لفظ الحمد لله ليس فى روايه الكافى (٢)، وإنما ذكر فى روايه التهذيب على ما نقل عنهما.

وصحيحه هشام بن الحكم عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له أيجزى أن أقول مكان التسييح (٣) فى الركوع والسجود: لا إله إلا الله والحمد لله والله أكبر؟ قال: «نعم كل هذا ذكر». كذا رواه التهذيب.

وفى الكافى فى الصحيح أو الحسن نحوه إلا أنه قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «ما من كلمه أخف على اللسان منها، ولا أبلغ من سبحان الله». قال: قلت: يجزى فى الركوع أن أقول مكان التسييح (٤)، الحديث.

وحسن مسمع أبى سيار، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «يجزيك من القول فى الركوع والسجود ثلاث تسييحات أو قدرهن مترسلاً» (٥)، ومثله حسنته الأخرى عنه (عليه السلام) (٦).

وهذه الروايات توجب صرف روايات الظاهره فى تعيين التسييح عن ظاهرها، فقد استدل للقول الثانى بمتواتر الروايات والتى منها، ما رواه عقبه قال:

ص: ١٩٤

١- التهذيب: ج ٢ ص ٣٠٢ _ الباب ١٥ فى كيفية الصلاة ح ٧٤

٢- الكافى: ج ٣ ص ٣٢١ _ باب الركوع وما يقال فيه ح ٨

٣- التهذيب: ج ٢ ص ٣٠٢ _ الباب ١٥ فى كيفية الصلاة ح ٧٣

٤- الكافى: ج ٣ ص ٣٢٩ _ باب أدنى ما يجزى من التسييح ح ٥

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٥ _ الباب ٥ من أبواب الركوع ح ١

٦- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٦ _ الباب ٥ من أبواب الركوع ح ٤

لما نزلت فسيح باسم ربك العظيم، قال لنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): اجعلوها في ركوعكم، فلما نزلت سيح باسم ربك الأعلى، قال لنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) اجعلوها في سجودكم» (١).

وعن الهدايه إرساله عن الصادق (عليه السلام) مع زياده: «فإن قلت: سبحان الله سبحان الله سبحان الله أجزأك، وتسيحه واحده تجزى للمعتل والمريض والمستعجل» (٢).

وخير هشام بن الحكم، عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) قال: قلت له: لأى عله يقال فى الركوع سبحان ربي العظيم وبحمده، ويقال فى السجود: سبحان ربي الأعلى وبحمده، قال: «يا هشام إن الله تبارك وتعالى لما أسرى بالنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وكان من ربه كقصاب قوسين أو أدنى، رفع له حجاب من حجبه، فكبر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى أن قال: فلما ذكر ما رأى من عظمه الله ارتعدت فرائضه فابترك على ركبتيه وجعل يقول: سبحان ربي العظيم وبحمده، فلما اعتدل من ركوعه قائماً نظر إليه _ أى إلى ما شاهد من عظمه خلق الله سبحانه _ فى موضع أعلى من ذلك الموضع خرّ على وجهه وهو يقول سبحان ربي الأعلى وبحمده، فلما قالها سبع مرات سكن ذلك الرعب، فكذلك جرت به السنه» (٣).

وروى الحضرمي، عن الباقر (عليه السلام): «أتدرى أى شىء حد الركوع والسجود؟ فقلت: لا، قال (عليه السلام): «سيح فى الركوع ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وبحمده، وفى السجود سبحان ربي الأعلى وبحمده ثلاث مرات، فمن

ص: ١٩٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٤٤ _ الباب ٢١ من أبواب الركوع ح ١

٢- الجوامع الفقيهيه، كتاب الهدايه: ص ٥٢ س ١١

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٦١ _ الباب ٨ من أبواب كيفيه الصلاه ح ٦

مخيراً بين الثلاث من الصغرى، وهى سبحان الله،

نقص واحده نقص ثلث صلاته، ومن نقص ثنتين نقص ثلثى صلاته، ومن لم يسبح فلا صلاه له»(١).

وروايه عبايه قال: كتب أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى محمد بن أبي بكر: انظر ركوعك وسجودك فإن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان أتم الناس صلاه وأحفظهم لها وكان إذا ركع قال: سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاث مرات، وإذا رفع صلبه قال: سمع الله لمن حمده، اللهم لك الحمد ملء سماواتك وملء أرضك وملء ما شئت من شىء»(٢)، فإذا سجد قال: سبحان ربي الأعلى وبحمده ثلاث مرات»(٣). إلى غيرها من الروايات الكثيره التى لا بد من صرفها عن ظاهرها بقريته الروايات السابقه.

أما من احتياط فهو من جهه ذهاب جمع من الفقهاء إلى اللزوم، وأنه مجز قطعاً بالإجماع دون ما سواه ففى إجزائه اختلاف. لكن هذا المقدار لا يوجب الاحتياط المطلق كما لا يخفى، ولذا كان المشهور بين المتأخرين على ما نسب إليهم كفايه مطلق الذكر.

(مخيراً بين الثلاث من الصغرى، وهى سبحان الله) كما فى موثقه سماعه: «أما ما يجزيك من الركوع فثلاث تسيحات تقول: سبحان الله سبحان الله ثلاثاً»(٤).

وصحيح عمار: «ثلاث تسيحات مترسلاً سبحان الله سبحان الله سبحان الله»(٥).

ص: ١٩٦

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٤ _ الباب ٤ من أبواب الركوع ح ٧

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٣ _ الباب ١٣ من أبواب الركوع ح ١

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٤ _ الباب ١٦ من أبواب الركوع ح ١

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٦ _ الباب ٥ من أبواب الركوع ح ٣

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٥ _ الباب ٥ من أبواب الركوع ح ٢

وبين التسيحه الكبرى، وهى سبحان ربى العظيم وبحمده

وخبر أبى بصير: «أدنى ما يجزى من التسيح فى الركوع والسجود قال: ثلاث تسيحات» (١).

(وبين التسيحه الكبرى، وهى سبحان ربى العظيم وبحمده) كما تقدم فى جملة من الروايات وغيرها، لكن فى بعض الروايات بدون «وبحمده».

مثل صحيح هشام، تقول فى الركوع: «سبحان ربى العظيم وفى السجود سبحان ربى الأعلى» (٢).

وعن الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليه السلام) أنه قال: «وقل فى الركوع: سبحان ربى العظيم ثلاث مرات» (٣).

وفى الأصل من صحيحه الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) فى السجود: «ثم قل سبحان ربى الأعلى ثلاث مرات» (٤).

نعم زاد فى نسخه بدل: «وبحمده» (٥).

وفى روايه حسن بن زياد وحمزه أنهما قالوا: دخلنا على أبى عبد الله (عليه السلام) وعنده قوم يصلون بهم العصر فعددنا له فى ركوعه سبحان ربى العظيم أربعاً أو ثلاثاً وثلاثين مره، وقال أحدهما فى حديثه: وبحمده فى الركوع والسجود (٦)، وفى نسخه من الاستبصار «ومجده» بدل «وبحمده» (٧).

ص: ١٩٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٦ _ الباب ٥ من أبواب الركوع ح ٦

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٣ _ الباب ٤ من أبواب الركوع ح ١

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٦٢ _ فى ذكر صفات الصلاة

٤- الوافى: المجلد الثانى: ج ٥ ص ٩٦ كتاب الصلاة باب السجدين س ٣٧

٥- التهذيب: ج ٢ ص ٧٩ _ الباب ٨ فى كيفية الصلاة ح ٦٣

٦- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٧ _ الباب ٦ من أبواب الركوع ح ٢

٧- الاستبصار: ج ١ ص ٣٢٥ _ الباب ١٨١ فى أقل ما يجزئ من التسيح ح ١١ _ الهامش

وإن كان الأقوى كفايه مطلق الذكر من التسييح أو التحميد أو التهليل أو التكبير، بل وغيرها بشرط أن يكون بقدر الثلاث الصغريات.

وفى آخر السرائر عنهما نحوه إلا أنه قال: «سبحان الله ربي العظيم ثلاثاً وثلاثين مره»^(١).

وفى روايه ابن أذنيه: «فأوحى الله عز وجل إليه (صلى الله عليه وآله) قل فى الركوع سبحان ربي العظيم، ففعل ذلك ثلاثاً»^(٢) إلى غيرها.

فهذه الروايات توجب حمل «وبحمده» على الاستحباب، إن قيل بلزوم تسييح خاص. أما القول بأنها إشاره إلى التسييح، لا أنها لبيان التسييح الكامل، فمثلها مثل ما يقال عليك أن تقرأ «قل هو الله» حيث إنه إشاره إلى السوره الكامله، ففيه: إنه خلاف الظاهر.

ومما ذكرنا تعرف وجه الأقوال المختلفه فى القول الثانى المشترط لتسييح خاص فلا حاجه إلى الإطاله بذكر الروايات المتعلقه بكل قول قول، وكيف كان فالأحوط أحد الأمرين من الصغرى ثلاثاً أو الكبرى مره.

(وإن كان الأقوى كفايه مطلق الذكر من التسييح أو التحميد أو التهليل أو التكبير بل وغيرها) مثل المجد لله، والله الكريم، لما صرح به فى الروايات من كون المناط الذكر الشامل لكل ذلك (بشرط أن يكون بقدر الثلاث الصغريات) كما عن

ص: ١٩٨

١- السرائر: ص ٤٧٣ س ١٠ _ المستطرفات

٢- الكافي: ج ٣ ص ٤٨٦ باب النوادر ح ١

فيجزى أن يقول: الحمد لله ثلاثاً، أو الله أكبر كذلك، أو نحو ذلك.

الثالث الطمأنينه فيه:

ظاهر أمالي الصدوق والرياض، وأختاره الجواهر لما تقدم في حسنه مسمع ثلاث تسييحات أو قدرهن، وسائر الروايات الداله على كفايه مطلق الذكر تحمل عليها، لكن فيه: إن ظاهر صحيحه هشام من أن اعتبار ذلك من باب الذكر يوجب حمل الثلاث أو قدرها على الاستحباب، لأنها أقوى من ظهور الحسنه في التقييد خصوصاً بعد أن كثرت الروايات المختلفه فإنها من شواهد استحباب الخصوصيات.

(فيجزى أن يقول: الحمد لله ثلاثاً، أو الله أكبر كذلك، أو نحو ذلك) وعلى تقدير اعتبار القدر، فالمراد القدر العرفي وإن كان أقل حروفاً كأن يقول ثلاث مرات «هو العفو» أو «أنت الغنى» أو ما أشبه.

(الثالث) من واجبات الركوع (الطمأنينه فيه) بلا إشكال ولا خلاف، بل عن الناصريات والغنيه والمعتبر والمنتهى وجامع المقاصد الإجماع عليه، بل عن الخلاف الإجماع على ركنيتها، واستدل لذلك بجمله من الروايات:

كالمروى عن الأزدي، عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا ركع فليتمكن»^(١).

وما رواه الذكري، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «ثم اركع حتى تطمئن راعك»^(٢). وضعفهما مجبور بالعمل، واستدل له في محكى المنتهى بأنه المنقول من فعل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمه (عليهم السلام) بضميمه «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٣)، هذا بالإضافة إلى جملة من الروايات الداله أو المؤيده للمطلوب. مثل

ص: ١٩٩

١- قرب الإسناد: ص ١٨

٢- الذكري: ص ١٩٧ س ١

٣- عوالي اللئالي: ج ٣ ص ٨٥ ذيل ح ٧٦

مصصح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «بيننا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) جالس في المسجد إذ دخل رجل فقام يصلى فلم يتم ركوعه ولا سجوده فقال (صلى الله عليه وآله): نقر كنقر الغراب، لئن مات هذا وهذه صلاته ليموتن على غير ديني» (١).

وخبر عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أبصر على بن أبي طالب (عليه السلام) رجلاً ينقر صلاته، فقال: منذ كم صليت بهذه الصلاة؟ فقال له الرجل منذ كذا وكذا، فقال: مثلك عند الله كمثل الغراب إذا ما نقر، لو مت مت على غير مله أبي القاسم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم قال: أسرق الناس من سرق من صلاته» (٢).

والنبوي المحكي عن الذكرى: «لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود» (٣).

لكن يرد على هذه الروايات، لولا الأسوه والإجماع، بأنها لا تدل على أزيد من وجوب الطمأنينه في الجملة، وعدم جواز الإتيان به كنقر الغراب، أما الطمأنينه حاله الذكر وأن لا يتحرك نحو اليمين واليسار فلا دلالة في الروايات عليه، والقول بتوقف صدق الركوع على الطمأنينه، لا يخفى ما فيه، ومثله القول بالمناط، لأن كل قراءه في الصلاة يجب فيها الطمأنينه، ومما يصلح مؤيداً لاعتبار الاطمينان في الجملة، ما رواه كميل قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «يا كميل عند الركوع والسجود وما بينهما

ص: ٢٠٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٢ _ الباب ٣ من أبواب الركوع ح ١

٢- المحاسن: ص ٨٢ كتاب عقاب الأعمال ذيل ح ١١

٣- الذكرى: ص ١٩٧ س ٢٤

بمقدار الذكر الواجب.

بل الأحوط ذلك في الذكر المندوب أيضاً إذا جاء به بقصد الخصوصية، فلو تركها عمداً بطلت صلاته بخلاف السهو على الأصح، وإن كان الأحوط الاستيناف إذا تركها فيه أصلاً ولو سهواً.

تبتلت العروق والمفاصل حتى تستوفى سكنه للعروق ولا أن ما تأتي به من جميع صلاتك» (١).

والرضوى: «إياك أن _ إلى أن قال _ : أو تنقرها نقر الديك» (٢).

ورواه الزرقى: «ثم اركع حتى تطمئن راکعاً» (٣).

ومما تقدم تعرف وجه قوله: (بمقدار الذكر الواجب) أما قوله:

(بل الأحوط ذلك في الذكر المندوب أيضاً إذا جاء به بقصد الخصوصية) لما تقدم من الإجماع على وجوب الطمأنينه في جميع الأفعال الصلواتية فراجع المسألة التاسعة والعشرين من فصل القيام.

نعم إذا جاء به بقصد الذكر المطلق لم يلزم الطمأنينه بلا إشكال.

(فلو تركها عمداً بطلت صلاته) لفقد الركوع للشرط الذي يوجب عدم الامتثال (بخلاف السهو على الأصح) فإنه لا يوجب البطلان، لحديث «لا تعاد» (٤) بعد وضوح أنها لا تدخل في مفهوم الركوع حتى يوجب فقدها فقد الركوع.

(وإن كان الأحوط الاستيناف إذا تركها فيه أصلاً ولو سهواً) لاحتمال الخلل

ص: ٢٠١

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢١ _ الباب ٣ من أبواب الركوع ح ٤

٢- فقه الرضا: ص ٦ _ السطر الأخير

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٦٢ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه ح ٩

٤- الوسائل: ج ١ ص ٢٦٠ _ الباب ٣ من أبواب الوضوء ح ٨

بل وكذلك إذا تركها في الذكر الواجب.

الرابع: رفع الرأس منه حتى ينتصب قائماً

في الركوع بسبب تركها فيدخل في مستثنى حديث «لا تعاد»، بل ولما عرفت من دعوى الخلاف: الإجماع على ركنيه الطمأنينه.

(بل وكذلك إذا تركها في الذكر الواجب) بأن جاء بالركوع مطمئناً بدون الذكر وجاء فيه بالذكر الواجب بدون الطمأنينه، فإنه تبطل الصلاة إذا فعل ذلك عمداً للإخلال بالامتثال، بخلاف ما إذا فعل ذلك سهواً فإنه لا تبطل الصلاة وإن كان الأحوط الاستيناف لاحتمال ركنيه الطمأنينه في الذكر، لكن هذا الاحتياط في غايه الوهن.

ثم إنه لو قرأ الذكر الواجب في حاله عدم الاطمينان عمداً تُشكل صحه صلاته، إذ يكون ذلك من الزيادة العمديه فلا تنفع إعادته الذكر كما تقدم شبه هذا المسأله في باب القراءه، والإنسان المرتعش لا طمأنينه عليه فيما هو مضطر إلى عدمها، كما أنه كذلك بالنسبه إلى راكب السفينه ونحوها، ولا فرق فيما ذكر بين الركوع عن قيام أو عن جلوس أو ما إذا كان إشاره بالرأس فإن اللازم أن لا يحرك رأسه في حاله الإيماء للركوع.

(الرابع: رفع الرأس منه حتى ينتصب قائماً) بلا- إشكال ولا- خلاف، بل إجماعاً متواتراً في كلماتهم، ويدل عليه الأسوه والسيره القطعيه وجمله من الروايات.

كصحيح حماد: «ثم استوى قائماً فلما استمكن من القيام قال: سمع الله لمن حمده»(1).

وخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا رفعت رأسك من الركوع فأقم

ص: ٢٠٢

فلو سجد قبل ذلك عامداً بطلت الصلاة.

الخامس: الطمأنينه حال القيام بعد الرفع

صليبك فإنه لا صلاه لمن لا يقيم صلبه» (١).

والنبوي: «ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائماً» (٢).

والرضوي: «وإذا رفعت رأسك من الركوع والسجود فانصب قائماً حتى ترجع مفاصلك كلها إلى المكان» (٣)، وقال في موضع آخر: «ثم اعتدل حتى يرجع كل عضو منك إلى موضعه» (٤).

وفي روايه الأزدي: «وإذا رفع رأسه فليعتدل» (٥).

وفي روايه ابن أذينه: «قال تعالى: ارفع رأسك يا محمد، ففعل رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقام منتصباً» (٦)، إلى غيرها من الروايات.

فلو سجد قبل ذلك عامداً بطلت الصلاة) بلا إشكال، لمخالفته الامتثال الموجبه للبطلان، نعم إذا سها لم يضر لحديث «لا تعاد»، ولا يتوقف صدق الركوع عليه حتى يدخل في المستثنى.

(الخامس: الطمأنينه حال القيام بعد الرفع) بلا إشكال ولا خلاف، بل عليه دعوى الإجماع المتواتر وتأييده الأخبار المتقدمه، بل أخبار نقر الغراب.

ص: ٢٠٣

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٣٩ _ الباب ١٦ من أبواب الركوع ح ٢

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٦٢ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ٩

٣- فقه الرضا: ص ٧ س ١١

٤- فقه الرضا: ص ٨ س ٤

٥- قرب الإسناد: ص ١٨

٦- الكافي: ج ٣ ص ٤٨٦ _ باب النوادر ح ١

فتركها عمداً مبطل للصلاه.

(فتركها عمداً مبطل للصلاه) لعدم حصول الامتثال، بل قد عرفت أن الشيخ قال: بأنها ركن، لكن لا دليل على ذلك، واحتمال مدخليتها في القيام لا وجه له، وإذا تركها سهواً لم يضر لحديث الرفع وغيره (1).

ص: ٢٠٤

١- الخصال: ص ٤١٧ _ باب التسعه ح ٩

مسألة ١ عدم وجوب وضع اليدين على الركبتين حال الركوع

مسألة ١ _ لا يجب وضع اليدين على الركبتين حال الركوع، بل يكفي الانحناء بمقدار إمكان الوضع كما مر.

(مسألة ١ _ لا يجب وضع اليدين على الركبتين حال الركوع، بل يكفي الانحناء بمقدار إمكان الوضع كما مر) بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً متواتراً في كلماتهم مع استحباب الوضع، أما عدم وجوب الوضع فلإجماع في جميع الطبقات من غير منازع وإن أشكل فيه في الحدائق بدعوى أن ظاهر الأخبار وجوب الوضع، ولظهور قوله (عليه السلام) في الصحيحين لزاره: «فإن وصلت أطراف أصابعك في ركوعك إلى ركبتيك أجزاءك ذلك»^(١)، في أن المعيار الوصول لا الوضع، والقول بأن هذا معيار تحقق الركوع فلا ينافي وجوب الوضع أيضاً، غير مستقيم، إذ الكلام في ظهور الصحيحين في كفايه الوصول مطلقاً، ولولا هذين الأمرين كان اللازم القول بوجوب الوضع، فأشكال مصباح الفقيه بعدم دلالة الروايات على الوجوب أصلاً، محل نظر.

وأما ما ذكرناه من استحباب الوضع فلظهور الروايات في ذلك بعد صرفها عن ظاهرها الوجوبى بقريته الإجماع والصحيحين.

ص: ٢٠٥

مسألة ٢ _ إذا لم يتمكن من الانحناء على الوجه المذكور ولو بالاعتماد على شىء أتى بالقدر الممكن، ولا- ينتقل إلى الجلوس وإن تمكن من الركوع منه.

(مسألة ٢ _ إذا لم يتمكن من الانحناء على الوجه المذكور ولو بالاعتماد على شىء) فإنه لو قدر بالاعتماد وجب لدليل الميسور (أتى بالقدر الممكن) بلا- إشكال ولا- خلاف، وفي الجواهر اعترف بعدم الخلاف فيه، بل عن المعبر الإجماع عليه، ويدل عليه دليل الميسور، وإشكال المستمسك في قاعده الميسور لضعف النصوص المستدل بها عليها مع عدم الجبر ليس في محله، كيف والنصوص معمول بها في غالب أبواب العبادات كما لا- يخفى لمن راجع كتب الفقهاء، لكن اللازم أن يصدق الميسور على القدر الممكن، فلو تمكن من الانحناء مثلاً لم يجب لعدم صدق كونه ميسور الركوع.

ثم إنه يمكن أن يستفاد وجوب الميسور أيضاً مما دل على وجوب الإشارة عند التعذر، فإن المفهوم منه ولو بالمناط وجوب أية مرتبه تمكن منها.

(ولا- ينتقل إلى الجلوس) إذ الجلوس بدل القيام، فإذا لم يتعذر القيام لم ينتقل إلى البدل (وإن تمكن من الركوع منه) أى من الركوع الجلوسى، أو من الركوع القيامى بأن يقوم من الجلوس منحنيًا حتى يصل إلى الركوع بدون حصول القيام من الركوع.

وعلى أى حال فالحكم كما ذكره، إذ لا وجه لإبطال القيام الواجب سابقاً على وجوب الركوع كما تقدم فى بعض مباحث القيام من أنه لو دار بين واجب سابق وواجب لاحق لا وجه لترك الواجب السابق لحفظ قدره للواجب اللاحق إلا إذا

وإن لم يتمكن من الانحناء أصلاً وتمكن منه جالساً أتى به جالساً، والأحوط صلاة أخرى بالإيماء قائماً، وإن لم يتمكن منه جالساً أيضاً أوماً له وهو قائم برأسه إن أمكن، وإلا فبالعينين تغميضاً له، وفتحاً للرفع منه، وإن لم يتمكن علم أهميه اللاحق، وليس المقام منه.

(وإن لم يتمكن منه الانحناء أصلاً وتمكن منه جالساً) أى الركوع الجلوسى (أتى به جالساً) فيقف للقراءة فإذا أتم جلس ليركع ركوعاً جلوسياً، وذلك لأن الركوع الجلوسى بدل عن الركوع القيامى فإذا لم يقدر على المبدل منه أتى بالمبدل، لأن البدل ميسور المبدل منه.

(والأحوط صلاة أخرى بالإيماء) للركوع (قائماً) إذ من المحتمل أن يكون الإيماء فى هذا الحال بدلاً عن الركوع، لا أن يكون الركوع الجلوسى بدلاً عن الركوع القيامى فيحتاط بين صلاتين، وهل له أن يأتى بصلاة واحده ويأتى فيها بهما ويقصد بأحدهما غير المعين عنده المعين عند الله تعالى الركوع وبالأخر مجرد حركه جائزه فى الصلاة، احتمالان: من أن أحدهما ليس ركوعاً فلا زياده فى الفريضه، ومن أنه فى هذا الحال بدل وحكم البدل حكم المبدل منه، فتأمل.

(وإن لم يتمكن منه جالساً أوماً له وهو قائم برأسه أن أمكن) لأنه بدل فى هذا الحال، وقد ادعى الإجماع عليه، وقد تقدم بعض الكلام فى ذلك، وفى بعض الفروع الأخر فى مبحث القيام، فراجع.

(وإلا فبالعينين تغميضاً له، وفتحاً للرفع منه) لأنه بدل كما تقدم (وإن لم يتمكن

من ذلك أيضاً نواه بقلبه وأتى بالذكر الواجب.

من ذلك أيضاً نواه بقلبه) إذ الركوع والسجود ونحوهما أمران: أمر قلبي، وأمر خارجي، فإذا تعذر الأمر الخارجي بقى الأمر القلبي (وأتى بالذكر الواجب) بعد النيه وإن لم يتمكن من لفظ الذكر لمرض في لسانه عقد به قلبه أيضاً كما تقدم مثله في صلاه الأخرس.

ص: ٢٠٨

مسأله ٣ الدوران بين أبدال الركوع الاضطرابيه

مسأله ٣ _ إذا دار الأمر بين الركوع جالساً مع الانحناء فى الجملة، وقائماً مؤمياً لا يبعد تقديم الثانى والأحوط تكرار الصلاه.

(مسأله ٣ _ إذ دار الأمر بين الركوع جالساً مع الانحناء فى الجملة وقائماً مؤمياً لا يبعد تقديم الثانى) لإطلاق ما دل على بدليه الإيماء عن الركوع عند تعذره، والإطلاق مقدم على قاعده الميسور الجارىه فى الانحناء الجلوسى، وإن قيل بأن كليهما ميسور فقول الإطلاق قدم ميسور القيام على ميسور الجلوس.

(والأحوط تكرار الصلاه) لاحتمال انصراف الإطلاق إلى صوره عدم إمكان غير الإيماء، وحينئذ كان مقتضى العلم الإجمالى الإتيان بكليهما، ويأتى هنا أيضاً الكلام السابق فى الجمع بين الأمرين فى صلاه واحده، لكن الأقوى هو الأول وهو الإتيان بالإيماء عن قيام لقوه الإطلاق ولا وجه لدعوى الانصراف.

ص: ٢٠٩

مسألة ٤ حصول التمكن من الركوع الاختياري

مسألة ٤ _ لو أتى بالركوع جالساً ورفع رأسه منه ثم حصل له التمكن من القيام لا يجب، بل لا يجوز له إعادته قائماً، بل لا يجب عليه القيام للسجود خصوصاً إذا كان بعد السمعلة، وإن كان أحوط، وكذا لا يجب إعادته بعد إتمامه بالانحناء غير التام.

(مسألة ٤ _ لو أتى بالركوع جالساً ورفع رأسه منه ثم حصل له التمكن من القيام لا يجب، بل لا يجوز له إعادته قائماً) لأنه إذا أعاده كان من الزيادة المبطله وقد سبق جواز البدار لذوى الأعذار، فلا يقال بأن تمكنه كاشف عن بطلان صلاته فاللزام إعادتها من جديد.

(بل لا يجب عليه القيام للسجود) لأن انتصابه الجلوسى بدل عن الانتصاب القيامى فلا موقع له بعد أن حصل بدله (خصوصاً إذا كان) التمكن (بعد السمعلة) إذ قد تم بدل القيام بذلك، بخلاف ما قبلها، إذ يشرع القيام حال السمعلة، فله أن يقوم ليأتي بالسمعلة، لكن فيه أنه إذا حصل بدل القيام فقد سقط، وتشريع القيام حال السمعلة إنما هو فيما إذا لم يكن أتى ببدل القيام.

(وإن كان أحوط) لاحتمال وجوبه وعدم ضرره على تقدير عدم الوجوب إذا أتى به برجاء المطلوبيه.

(وكذا لا- يجب إعادته بعد إتمامه بالانحناء غير التام) فإذا ركع ركوعاً غير تام لعجزه عن الركوع التام، ثم تجددت له قدره، بعد أن أتم الركوع غير التام، لا يجب بل لا يجوز أن يعيد الركوع بالنحو الاختياري، إذ الناقص كان بدلاً، ولا مجال للمبدل منه بعد أن أتى بالبدل، فلو أتى به كان زياده موجه للبطلان.

وأما لو حصل له التمكن فى أثناء الركوع جالساً فإن كان بعد تمام الذكر الواجب يجترئ به لكن يجب عليه الانتصاب للقيام بعد الرفع، وإن حصل قبل الشروع فيه أو قبل تمام الذكر يجب عليه أن يقوم منحياً إلى حد الركوع القيامى، ثم إتمام الذكر والقيام بعده، والأحوط مع ذلك إعادة الصلاة

(وأما لو حصل له التمكن فى أثناء الركوع جالساً فإن كان بعد تمام الذكر الواجب يجترئ به) ولا يجوز له أن يأتى بالتام لأنه زياده، بعد أن سد البدل مسده، كما تقدم مثل هذا المسألة.

(لكن يجب عليه الانتصاب للقيام بعد الرفع) لوجوبه بعد أن قدر عليه ولم يحصل بدل له حتى يكون مسقطاً للانتصاب.

(وإن حصل) التمكن (قبل الشروع فيه أو قبل تمام الذكر يجب عليه أن يقوم منحياً إلى حد الركوع القيامى، ثم إتمام الذكر والقيام بعده) لأنه حين قدر كان مكلفاً به والبدل لم يتم حتى يكون مسقطاً للمبدل منه.

(والأحوط مع ذلك إعادة الصلاة) لاحتمال أن يكون قد حصل البدل بمجرد الركوع الجلوسى فىكون الاتيان بالركوع التام عن انحناء زياده فى الركن الموجه لبطلان الصلاة. لكن فيه: إن الكل شىء واحد بعضه اختيارى وبعضه اضطرارى، مثل ما إذا قرأ بعض الحمد جهراً وبعضه سراً، لعدم تمكنه من إتيان جميعه حسب التكليف الأول فالاحتياط بالإعادة استحبابى، ولذا قال المستمسك^(١): إن الاحتياط بذلك ضعيف، إذ الاختلاف بالجلوس والقيام لا يوجب تعدد الركوع لا عرفاً ولا حقيقه.

ص: ٢١١

١- المستمسك: ج ٦ ص ٣١١

وإن حصل فى أثناء الركوع بالانحناء غير التام أو فى أثناء الركوع الإيمائى فالأحوط الانحناء إلى حد الركوع وإعادته الصلاة.

(وإن حصل) التمكن (فى أثناء الركوع بالانحناء غير التام أو فى أثناء الركوع الإيمائى فـ) الظاهر أنه يركع ركوعاً اختيارياً لما تقدم من أن ذلك لا يوجب زياده، فاللازم حين قدره إتمامه تماماً.

أما قوله: (الأحوط الانحناء إلى حد الركوع وإعادته الصلاة) فكأنه لأجل أن الإيماء والانحناء فى الجملة لا يكون جزءاً من الركوع فإذا حصل ثم ركع ركوعاً تماماً كان من الزيادة العمديه الموجبه للبطلان، فحيث يتأتى هذا الاحتمال، إلى جانب احتمال وجوب الإتيان ببقية الركوع اختيارياً كان اللازم الجمع بين الإتيان الاختيارى وإعادته الصلاة، لكن الظاهر ما ذكرناه من كفايه الصلاة الأولى ولزوم أن ينحنى إلى حد الركوع التام سواء كان من الإيماء أو من الانحناء غير التام.

مسأله ٥ زياده الركوع الجلوسى والإيمائى

مسأله ٥ _ زياده الركوع الجلوسى والإيمائى مبطله ولو سهواً كنجيسته.

(مسأله ٥ _ زياده الركوع الجلوسى والإيمائى مبطله ولو سهواً كنجيسته) لظهور أدله البدليه فى كونه كالمبدل منه فى كل الأحكام، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون دليل البدل من قبيل الأدله الخاصه، أو من قبيل دليل الميسور، فإنه إذا ثبت البدل ثبت له حكم المبدل منه.

ص: ٢١٣

مسألة ٦ كيفية ركوع من يكون كالراكع

مسألة ٦ _ إذا كان كالراكع خلقه أو لعارض فإن تمكن من الانتصاب ولو بالاعتماد على شيء وجب عليه ذلك لتحصيل القيام الواجب حال القراءة وللركوع وإلا- فللركوع فقط فيقوم وينحنى، وإن لم يتمكن من ذلك لكن تمكن من الانتصاب في الجملة فكذلك، وإن لم يتمكن أصلاً فإن تمكن من الانحناء أزيد من المقدار الحاصل بحيث لا يخرج عن حد الركوع وجب

(مسألة ٦ _ إذا كان كالراكع خلقه أو لعارض فإن تمكن من الانتصاب ولو بالاعتماد على شيء وجب عليه ذلك لتحصيل القيام الواجب) حال تكبيره الإحرام و(حال القراءة وللركوع) فإنه يجب أن يكون الركوع عن قيام للأسوه وسائر الأدلة المتقدمة في حال القيام، فإذا تمكن من القيام حال الأمور المذكورة توقف الامتثال عليه، فإن تمكن بالاستقلال وجب، وإلا فبالاعتماد لدليل الميسور.

(وإلا- فللركوع فقط) إذا الميسور لا- يسقط بالمعسور (فيقوم وينحنى) وإذا دار الأمر بين القيام حال القراءة أو حال الركوع قدم الأول لما سبق من أن اللازم الإتيان بالمقدور أو لا فلا يحفظ قدره للأمر المتأخر (وإن لم يتمكن من ذلك لكن تمكن من الانتصاب في الجملة) بحيث يكون أقرب إلى القيام (فكذلك) يجب لقاعده الميسور (وإن لم يتمكن أصلاً، فإن تمكن من الانحناء) للركوع (أزيد من المقدار الحاصل بحيث لا يخرج عن حد الركوع وجب) كما ذهب إليه غير واحد، واستدلوا له بأمور:

الأول: يكون فرق بينه وبين القيام (١).

الثاني: المناط في المومي حيث ورد أنه يجعل سجوده أخفض من ركوعه.

الثالث: أن الانحناء الحاصل بهيئة الركوع ليس ركوعاً له بل هو قيام، فركوعه أن ينحني أكثر، والتحديد للركوع بما تقدم إنما هو للمختار، ولذا نرى أن المنحني يعظم من يريد تعظيمه بأن ينحني أكثر.

الرابع: إن الواجب من الركوع حدوثه، فإذا انحني أكثر حدث فرد من الركوع، بخلاف ما إذا بقى على حاله.

الخامس: الاشتغال.

السادس: إن الركوع عبارته عن مطلق الهوى فإذا تعذر منه فرد لزم الإتيان بالممكن، ولذا كان المحكى عن العلامة والمحقق والشهيد والعلين في جملة من كتبهم هو هذا القول، خلافاً للمبسوط والمعتبر والمنتهى والمدارك والطباطبائي والجواهر والمستند وغيرهم، فقالوا بعدم الوجوب، إذ لا دليل على وجوب الفرق، والمناط غير قطعي، وكون الانحناء بحد الركوع ليس ركوعاً، غير تام بل هو مثل الساجد لعارض حيث يصدق عليه أنه ساجد، وكون الانحناء أكثر فرد جديد للركوع غير مسلم وإلا لزم أن الراكع اختياراً لو زاد في انحنائه كان آتياً بركوعين، والاشتغال محكوم بالبراءة، والركوع حاله وليس مطلق الهوى، والظاهر هو هذا القول وإن كان القول الأول أقرب إلى الاحتياط.

ص: ٢١٥

١- الوسائل: ج ٥ ص ٤٨٤ _ الباب ٣ من أبواب صلاة الخوف ح ٨

وإن لم يتمكن من الزيادة أو كان على أقصى مراتب الركوع بحيث لو انحنى أزيد خرج عن حده فالأحوط له الإيماء بالرأس، وإن لم يتمكن فبالعينين له تغميضا وللرفع منه فتحا، وإلا فينوى به قلبا ويأتي بالذكر.

(وإن لم يتمكن من الزيادة أو كان على أقصى مراتب الركوع بحيث لو انحنى أزيد خرج عن حده فالأحوط له الإيماء بالرأس) أما إذا لم يتمكن من الزيادة فإنه لا يجب عليه الزيادة، إذ لا تكليف بغير المقدور، وأما إذا كان على أقصى مراتب الركوع أو كان أزيد من ذلك فإنه لا- يجب عليه الزيادة لأنها خارجه عن كونها ركوعاً فلا يشملها دليل الركوع ولا يمكن أن يقال إن الركوع خضوع والزيادة خضوع، إذ الركوع خضوع خاص لا- مطلق الخضوع، أما احتياطه بالإيماء فلبعض الأدلة المتقدمة في المسألة السابقة لكنك قد عرفت ضعفها فالاحتياط استحبابي.

ومنه يعلم حال ما ذكره بقوله: (وإن لم يتمكن فبالعينين له) أي للركوع (تغميضا وللرفع منه فتحا وإلا) يمكن هذا أيضاً (فينوى به قلباً ويأتي بالذكر) ووجه النية في القلب تقدم سابقا، وعلى كل حال لا يجب الإيماء باليد وإن ذكره بعض وقد تقدمت المسألة فراجع.

مسألة ٧ _ يعتبر فى الانحناء أن يكون بقصد الركوع ولو إجمالاً بالبقاء على نيه أول الصلاة، بأن لا ينوى الخلاف، فلو انحنى بقصد وضع شىء على الأرض أو رفعه أو قتل عقرب أو حيه أو نحو ذلك لا- يكفى فى جعله ركوعاً بل لا بد من القيام، ثم الانحناء للركوع

(مسألة ٧ _ يعتبر فى الانحناء أن يكون بقصد الركوع) لأن الأعمال بالنيات، فبدون النيه لا يتحقق الركوع وإن هوى حتى صار بصورته (ولو إجمالاً بالبقاء على نيته أول الصلاة) والنيه الإجمالية هى أن يكون قصد الشىء فى الحافظه وإن لم يكن حال الفعل أمام الفكر، وكفايه ذلك لما سبق فى مبحث النيه.

أما قوله: (بأن لا- ينوى الخلاف) ففيه نظر، إذ عدم نيه الخلاف غير نيه الوفاق، وكأنه أراد أنه إذا لم ينو الخلاف كان باقياً على نيته السابقة، وكأن الشراح والمعلقين فهموا هذا المعنى من المصنف ولذا سكتوا عليه.

(فلو انحنى بقصد وضع شىء على الأرض أو رفعه أو قتل عقرب أو حيه أو نحو ذلك) أو عبثاً أو بدون اختيار (لا يكفى فى جعله ركوعاً) ويؤيده ما دل على فعل بعض هذه الأمور فى الصلاة، فإنه لو حصل بذلك الركوع _ ومع أن من الطبيعى أن يحصل حاله الركوع عند الوصول إلى حده غالباً _ لزم أن يكون زياده فى الفريضة موجباً للبطلان.

(بل لا بد من القيام، ثم الانحناء للركوع) كما هو المشهور المحكى عن التذكرة والنهايه والذكرة والدروس والبيان والموجز الحاوى وكشف الالتباس والجعفرية وشرحها وغيرهم، وذلك لأن المنصرف من الأدله إحداث الركوع لا البقاء فيه، فما لم يستبعده صاحب الجواهر من الاجتزاء بالاستداه بعد تجدد القصد

ولا يلزم منه زياده الركن.

غير ظاهر الوجه، وإن قيل في وجهه: إن الإكوان متجدده فكل آن ركوع، إذ فيه: إنه لو كان كذلك لزم أن يكون الآتى بالركوع الممتد آتياً بركوعات متعدده وهو باطل قطعاً، بالإضافة إلى ما عرفت من انصراف الأدله إلى التجديد لا الاستمرار، ومنه يعلم أن احتمال ابتناء المسأله على تجدد الأكوان فيكفي الاستمرار وعلى عدمه فلا يكفي، لا وجه له، أما النقض بالغسل المتعدد الذي قال المصنف في كتاب الطهاره بكفايه صب الماء مستمراً حيث يتحقق بذلك التعدد فغير تام، إذ ذلك لفهم المناط وهو غير آت هنا.

(ولا يلزم منه زياده الركن) إذ ما فعله سابقاً لم يكن ركناً.

ص: ٢١٨

مسألة ٨ _ إذا نسى الركوع فهوى إلى السجود وتذكر قبل وضع جبهته على الأرض رجع إلى القيام ثم ركع ولا يكفي أن يقوم منحنيًا إلى حد الركوع من دون أن ينتصب.

وكذا لو تذكر بعد الدخول في السجود أو بعد رفع الرأس من السجده الأولى قبل الدخول في الثانية

(مسألة ٨ _ إذا نسى الركوع فهوى إلى السجود وتذكر قبل وضع جبهته على الأرض رجع إلى القيام ثم ركع) بلا إشكال، وذلك لأنه لم تبطل صلاته بالهوى المذكور لحديث «لا تعاد» وغيره، وحيث لم يفت محل الركوع فاللازم الإتيان به من جهه الامتثال، وإنما يقوم ليتحقق القيام المتصل بالركوع، وقد عرفت أنه لا يصدق الركوع إلا إذا كان عن قيام، وعدم الصدق إما من جهه أنه داخل في مفهوم الركوع، وأما من جهه انصراف الأمر بالركوع إليه، هذا بالإضافة إلى أن القيام ركن عند غير واحد من الفقهاء كما تقدم الكلام حوله في مباحث القيام.

ومنه يعلم الوجه لقوله: (ولا- يكفي أن يقوم منحنيًا إلى حد الركوع من دون أن ينتصب) فلو فعل كذلك بطلت صلاته لأنه لم يمثل أمر الركوع، أو أمر القيام المتصل بالركوع.

نعم لو قلنا بأن القيام المتصل ليس ركنًا ولم يكن داخلًا في حقيقه الركوع، وإن وجبا، لم تبطل صلاته، إذ كان ركوعه عن انحناء بدون عمد وذلك لحديث «لا تعاد».

(وكذا لو تذكر بعد الدخول في السجود أو بعد رفع الرأس من السجده الأولى قبل الدخول في الثانية على الأقوى) فإنه يرجع ويركع ويأتي بالسجدتين، لأن

وإن كان الأحوط في هذه الصورة إعادة الصلاة أيضاً بعد إتمامها وإتيان سجدة السهو لزيادة السجده.

السجده الزائده قبل الركوع ليست بركن حتى توجب البطلان، بل هي زياده توجب سجده السهو.

(وإن كان الأحوط في هذه الصورة إعادة الصلاة أيضاً بعد إتمامها) لاحتمال أنه بمجرد السجود يكون دخل في الركن، وحيث ترك ركناً وهو الركوع بطلت الصلاة ووجب استينافها (وإتيان سجدة السهو لزيادة السجده) وحيث إن هذه المسأله المذكوره في باب الخلل أرجئنا شرحها إلى هناك.

ص: ٢٢٠

مسألة ٩ الانحناء بقصد الركوع، فالنسيان في الأثناء، والهوى إلى السجود

مسألة ٩ _ لو انحنى بقصد الركوع فنسى في الأثناء وهوى إلى السجود فإن كان النسيان قبل الوصول إلى حد الركوع انتصب قائماً ثم ركع، ولا يكفي الانتصاب إلى الحد الذي عرض له النسيان ثم الركوع.

وإن كان بعد الوصول إلى حده فإن لم يخرج عن حده وجب عليه البقاء مطمئناً والإتيان بالذكر، وإن خرج

(مسألة ٩ _ لو انحنى بقصد الركوع فنسى في الأثناء وهوى إلى السجود فإن كان النسيان قبل الوصول إلى حد الركوع انتصب قائماً ثم ركع) وذلك لتحصيل القيام المتصل بالركوع ولإحداث الركوع الصحيح، إذ قد عرفت أن المنصرف من أدله الركوع أن يكون عن قيام.

(ولا يكفي الانتصاب إلى الحد الذي عرض له النسيان ثم الركوع) لا يقال: يكفي هذا القدر لأن المجموع من الانحنائين يحققان القيام المتصل بالركوع.

لأنه يقال: حيث إنه بالهوى انخرم القيام المتصل بالركوع لم يحقق الانحناء الثاني بقيه القيام حتى يتحقق القيام المتصل بالركوع، ومنه يعلم فساد احتمال أنه لو قام فقد تحققت الزيادة العمديه لأنه حصل قيامان.

(وإن كان بعد الوصول إلى حده) أي حد الركوع (فإن لم يخرج عن حده وجب عليه البقاء مطمئناً والإتيان بالذكر) وذلك لأنه بقصده الركوع ووصوله إلى حده حصل الواجب من القيام ومن الركوع، فإذا أتى بالذكر في حال الاطمينان فقد عمل بالواجب عليه، ونسيانه في الأثناء لا دليل على ضرره، بل حديث «لا تعاد»،

عن حده فالأحوط إعادة الصلاة بعد إتمامها بأحد الوجهين من العود إلى القيام ثم الهوى للركوع، أو القيام بقصد الرفع منه ثم الهوى للسجود، وذلك لاحتمال كون الفرض من باب نسيان الركوع فيتعين الأول.

ويحتمل كونه من باب نسيان الذكر والطمأنينه في الركوع بعد تحققه، وعليه فيتعين الثاني، فالأحوط أن يتمها بأحد الوجهين ثم يعيدها.

البراءة قاضيان بصحة الصلاة وعدم ضرر النسيان.

(وإن خرج عن حده فـ) الظاهر صحة الصلاة ولزوم سجده السهو _ احتياطاً _ لعدم الذكر لفرض أنه ركع وإن لم يأت بالذكر في حال الاطمينان وكلاهما ليسا ركناً.

نعم على رأى الشيخ القائل بأن الاطمينان ركن تبطل الصلاة لأنه لا- يمكن تدارك الركوع فإنه موجب للزيادة عمداً. نعم (الأحوط إعادة الصلاة بعد إتمامها) بأن يقوم بقصد الرفع ثم الهوى للسجود وإتمامها.

أما ما ذكره المصنف بقوله: يتم الصلاة (بأحد الوجهين من العود إلى القيام ثم الهوى للركوع، أو القيام بقصد الرفع منه ثم الهوى للسجود، وذلك لاحتمال كون الفرض من باب نسيان الركوع فيتعين الأول) لأن الركوع يتوقف على الانتهاء فيه فلا يصدق الركوع إذا لم ينته.

(ويحتمل كونه من باب نسيان الذكر والطمأنينه في الركوع بعد تحققه) إذ لا دليل على اشتراط الانتهاء، ولذا إذا وصل إلى حد الركوع ثم سقط بدون توقف لم يصدق عرفاً وشرعاً أنه ركع.

(وعليه فيتعين الثاني فالأحوط أن يتمها بأحد الوجهين ثم يعيدها) ففيه: إن

الوجه الأول محل نظر لما عرفت من أنه لا يشترط في مفهوم الركوع الانتهاء، فإن الركوع لغه هو الانحناء تواضعاً، وهذا يتحقق سواء حصل التوقف أم لا، ولم يدل دليل على أن الشارع زاد في المفهوم اللغوي، ومنه يعرف أن ما ذكره المستمسك بقوله: الذى يقتضيه التأمل في مفهوم الركوع لغه وعرفاً هو اعتبار الانتهاء فيه، فالهاوى إلى السجود ليس براكع (1) الخ، محل نظر، فإن الركوع أمر قصدي مع الهوى، فإذا عرف العرف أنه قصد التعظيم ثم نسي قالوا بأنه ركع كما تقدم في مثال من سقط بعد وصوله إلى حد الركوع، وعليه فاللازم أن يقوم ويتم الصلاة وتكفي صلاته تلك، فإذا أراد الاحتياط استحباباً أعادها، ولذا رجح الساده البروجردى والجمال والاصطهباناتى بأن مفروض المسألة من باب نسيان الذكر والطمأنينه، نعم السيد ابن العم سكت على المتن.

ص: ٢٢٣

١- المستمسك: ج ٦ ص ٣١٩

مسألة ١٠ _ ذكر بعض العلماء أنه يكفي في ركوع المرأة الانحناء بمقدار يمكن معه إيصال يديها إلى فخذيها فوق ركبتيها، والأحوط كونها كالرجل في المقدار الواجب من الانحناء، نعم الأولى لها عدم الزيادة في الانحناء لثلاثاً ترتفع عجيزتها.

(مسألة ١٠ _ ذكر بعض العلماء) وهم المقنعه والنهائيه والوسيله والسراير وأكثر المتأخرين.

(إنه يكفي في ركوع المرأة الانحناء بمقدار يمكن معه إيصال يديها إلى فخذيها فوق ركبتيها) بل قيل استحباب ذلك كما في المستند وغيره، وذلك لصحيح زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إذا قامت المرأة في الصلاة» إلى أن قال: «فإذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذيها لثلاثاً تطأ كثيراً فترتفع عجيزتها» (١).

وهذا الخبر اعتمد الأصحاب عليه، كما عن الذكرى وجامع المقاصد، بالإضافة إلى أن الشيء المقدر فيه ليس أقل من الركوع لما سبق من تحقق الركوع بوصول شيء من الأصابع إلى الركبة، فلا بأس من العمل به، أما احتمال أن تضع يدها على فوق الركبة مع الانحناء بمقدار الرجل، فهو خلاف صريح قوله (عليه السلام): «لثلاثاً تطأاً».

ولذا كان قوله: (والأحوط كونها كالرجل في المقدار الواجب من الانحناء) محل نظر (نعم الأولى لها عدم الزيادة في الانحناء لثلاثاً ترتفع عجيزتها) فالمستحب لها على رأى المصنف أن لا تصل كل الكف إلى عين الركبة.

ص: ٢٢٤

ثم إن الاستحباب المذكور سار في غير البالغه، إذ الظاهر أن الحكم في الأنثى واحد، كما أن الظاهر أن كون تلك الكيفيه مستحبه ليس خاصاً بمكان وجود الرجل، بل جار حتى في مكان وجود المرأه، بل إذا لم يكن أحد، إذ المستفاد من روايات العلل أنها حَكَم فلا يدور الحُكْم مدارها. اللهم إلا إذا كان هناك قرينه قطعيه على عدم عموم الحكم.

مسأله ۱۱ _ یکفی فی ذکر الركوع التسبیحه الكبرى مره واحده كما مر.

وأما الصغرى إذا اختارها فالأقوى وجوب تكرارها ثلاثاً بل الأحوط والأفضل فى الكبرى أيضاً التكرار ثلاثاً

(مسأله ۱۱ _ یکفی فی ذکر الركوع التسبیحه الكبرى مره واحده كما مر) والظاهر لزوم التحفظ بالصوره الوارده فلا يقول: سبحان الله ربى الكبير الأعلى وبحمده _ مثلاً _ بناءً على وجوب الذكر الخاص.

(وأما الصغرى إذا اختارها فالأقوى وجوب تكرارها ثلاثاً) كما مر الكلام فى ذلك، ويلزم أيضاً الاحتفاظ بالكيفيه، فلا يقول: سبحان الرحمن الله، مثلاً.

(بل الأحوط والأفضل فى الكبرى أيضاً التكرار ثلاثاً) وذلك لبعض الروايات بذلك، وقد تقدم أنه مفتى به عند بعض الفقهاء.

ففى روايه الحضرمى قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): «تدرى أى شىء حد الركوع والسجود؟ قلت: لا، قال: تسبح فى الركوع ثلاث مرات: سبحان ربى العظيم وبحمده، وفى السجود: سبحان ربى الأعلى وبحمده ثلاث مرات، فمن نقض واحده نقض ثلث صلاته، ومن نقض ثنتين نقض ثلثى صلاته، ومن لم يسبح فلا صلاه له» (۱).

وفى روايه الهدايه عن الصادق (عليه السلام): «سبح فى ركوعك ثلاثاً تقول: سبحان ربى العظيم وبحمده ثلاث مرات» (۲). إلى غيرهما من الروايات.

ص: ۲۲۶

۱- الوسائل: ج ۴ ص ۹۲۴ _ الباب ۴ من أبواب الركوع ح ۷

۲- الجوامع الفقهيه: كتاب الهدايه: س ۹

كما أن الأحوط في مطلق الذكر غير التسيحه أيضاً الثلاث، وإن كان كل واحد منه بقدر الثلاث من الصغرى ويجوز الزيادة على الثلاث.

(كما أن الأحوط في مطلق الذكر غير التسيحه أيضاً ثلاث) وذلك لحمل قوله (عليه السلام) في حسنه مسمع: «لا يجزى الرجل في صلاته أقل من ثلاث تسيحات أو قدرهن»^(١). على أن المراد العدد بالإضافه إلى المقدار، لكن هذا غير ظاهر، إذ المنصرف من المقدر غير العدد، نعم العدد لعله أولى.

(وإن كان كل واحد منه بقدر الثلاث من الصغرى) كما إذا قال: إن الله عظمت قدرته غفار الخطايا.

(ويجوز الزيادة على الثلاث) بلا إشكال ولا خلاف، وهناك روايات متواتره على التأكيد على طول الركوع والسجود، وكان ذلك من عملهم (عليهم السلام) وعمل الخالص المخلصين من أصحابهم (عليهم السلام) حتى ورد أن أويس القرني كان يخصص بعض لياليه للركوع من أول الليل إلى الصباح.

وعن أبي الصباح، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كان علي (عليه السلام) يركع فيسيل عرقه حتى يطاء في عرقه من طول قيامه»^(٢).

وعن الرضا (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «أمركم بالورع والاجتهاد وأداء الأمانة وصدق الحديث وطول السجود والركوع والتهجد بالليل وإطعام الطعام وإفشاء السلام»^(٣).

ص: ٢٢٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٦ _ الباب ٥ من أبواب الركوع ح ٤

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٢ _ الباب ٦ من أبواب الركوع ح ١

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٢ _ الباب ٦ من أبواب الركوع ح ٢

ولو بقصد الخصوصية والجزئية، والأولى أن يختم على وتر كالثلاث والخمس والسبع

وعن زراره قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «ثلاثة إن يعلمهن المؤمن كانت زياده في عمره وبقاء النعمه عليه، فقلت: وما هن؟ قال: تطويله في ركوعه وسجوده في صلاته، وتطويله لجلوسه على طعامه إذا طعم على مائدته، واصطناعه المعروف إلى أهله» (١). إلى غيرها من الروايات.

(ولو بقصد الخصوصية والجزئية) الظاهر أنه لا بأس بقصد الجزئية، فإن من التخيير بين الأقل والأكثر الذي مر سابقاً صحته عقلاً وشرعاً، وظاهر الروايات الداله على الزيادة على قدر أقل الواجب أنه يأتي بالجميع على نسق واحد فلا وجه للقول بأن القدر الزائد على الواجب مستحب مطلقاً، بل اللازم القول بأنه إن شاء جعله مستحباً وإن شاء جعله واجباً.

(والأولى أن يختم على وتر كالثلاث والخمس والسبع) كما قاله الذكرى وغيره، وذلك لعمومات «إن الله وتر ويحب الوتر»، ولخصوص جملة من الروايات في المقام، مثل خبر هشام بن سالم: «الفريضة من ذلك تسيححه، والسنة ثلاث والفضل في سبع» (٢).

وفي الرضوى: «سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاث مرات، وإن شئت خمس مرات، وإن شئت سبع مرات، وإن شئت التسع فهو أفضل» (٣).

وفي روايه السرائر، عن حسن بن زياد قال: «دخلنا على أبي عبد الله (عليه السلام)

ص: ٢٢٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٨ _ الباب ٦ من أبواب الركوع ح ٥

٢- التهذيب: ج ٢ ص ٧٦ _ الباب ٨ في كيفية الصلاة ح ٥٠

٣- فقه الرضا: ص ٨ س ٣

وهكذا.

وقد سمع من الصادق صلوات الله عليه ستون تسبيحه في ركوعه وسجوده.

وعنده قوم فصلى بهم العصر وقد كنا صلينا فعددتنا له في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثاً وثلاثين مرة»(١).

(وهكذا) فإن الوتر في هذه الروايات يدل على أفضليه الوتر.

(وقد سمع من الصادق صلوات الله عليه) في صحيحه أبان بن تغلب (ستون تسبيحه في ركوعه وسجوده) ولا منافاه، إذ في هذه الصحيحه قال: «دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) وهو يصلى فعددت له في الركوع والسجود ستين تسبيحه»(٢). ولعل الإمام قال أكثر، لكن عدّ هذا الراوى كان لهذا المقدار، ولذا قال الشهيد (رحمه الله) وعدّ الزيادة لا ينافى الزيادة عليه.

ص: ٢٢٩

١- السرائر: ص ٢٧٣ س ٩ _ المستطرفات

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٦ _ الباب ٦ من أبواب الركوع ح ١

مسألة _ ١٢ _ إذا أتى بالذكر أزيد من مره لا يجب تعيين الواجب منه بل الأحوط عدمه.

خصوصاً إذا عينه في غير الأول لاحتمال كون الواجب هو الأول مطلقاً

(مسألة _ ١٢ _ إذا أتى بالذكر أزيد من مره لا يجب تعيين الواجب منه) إذ لا دليل على ذلك، بل الظاهر أنه لا يلزم أن يعرف أن بعضه واجب وبعضه مستحب، بل يكفي قصد الامتثال في صدق الطاعه عقلاً، ولم يزد على ذلك الشارع بنحو نتيجة التقييد، وكذلك في كل العبادات، ولذا نرى أغلب المتدينين لا يميزون بين الخصوصيات الواجبه والمستحبه في العبادات.

(بل الأحوط عدمه) لاحتمال أن يكون الجميع واجباً، فحاله حال ما إذا أمره المولى بخط الخط، فإنه إذا خط مقدار ذراع كان الجميع واجباً، فليس له أن يعين أن نصفه الأول أو الأخير واجب والبقية مستحب، لكن هذا الاحتياط لا وجه له بعد تصريح النصوص بأن الواجب واحده.

كروايه على بن يقطين، عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) قال: سألته عن الركوع والسجود كم يجزى فيه من التسبيح؟ فقال: «ثلاثة وتجزيك واحده إذا أمكنت جبهتك من الأرض» (١).

(خصوصاً إذا عينه في غير الأول لاحتمال كون الواجب هو الأول مطلقاً) لأن المطلوب منه الطبعه، فإذا جاء بها كانت موافقه للمأمور به فيقع واجباً، لكن هذا الاحتمال ضعيف، لأن الأعمال بالنيات، فله أن يجعلها الأولى أو الأخير أو غيرهما.

ص: ٢٣٠

بل احتمال كون الواجب هو المجموع فيكون من باب التخيير بين المره والثلاث والخمس مثلاً.

(بل احتمال كون الواجب هو المجموع فيكون من باب التخيير بين المره والثلاث والخمس مثلاً) ولذا كان الأحوط عدم التعيين، وهذا الاحتمال أيضاً ضعيف، وعليه فله أن يجعل الواجب المجموع، أو بقدر الواجب أولاً أو أخيراً أو غيرهما.

أو أزيد من الواجب، لا-المجموع، كذلك أيضاً أى أولاً- أو أخيراً أو غيرهما، بل أو متفرقا، كأن يجعل الأولى والأخيره مثلاً، فحاله حال ما إذا أمر المولى بإعطاء الصدقه، فدفع عشره دنانير، فإن له أن يجعل الأول، أو مع الثاني، أو مع الأخير، أو التاسع والعاشر، أو المجموع، أو الثاني والثالث، أو الثامن والتاسع، أو غير هذه الصور واجباً وغيره مستحباً.

ص: ٢٣١

مسألة ١٣ جواز الاقتصار على الصغرى في حال الضرورة

مسألة ١٣ _ يجوز في حال الضرورة وضيق الوقت الاقتصار على الصغرى مره واحده، فيجزى سبحان الله مره.

(مسألة ١٣ _ يجوز في حال الضرورة وضيق الوقت الاقتصار على الصغرى مره واحده) عند من يرى وجوب الثلاث في الاختيار، وادعى عليه غير واحد الإجماع (فيجزى سبحان الله مره) ويدل عليه جملة من الروايات:

كصحيح معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قلت له: أدنى ما يجزى المريض من التسبيح؟ قال (عليه السلام): «تسبيحه واحده»^(١).

وما رواه الهدايه، عن الصادق (عليه السلام) في حديث: «إن قلت سبحان الله، سبحان الله، سبحان الله، أجزأك، وتسبيحه واحده تجزى للمعتل والمريض والمستعجل»^(٢).

وروايه الحميرى، وفيها قال (عليه السلام): «إذا لحق مع الإمام من تسبيح الركوع تسبيحه واحده اعتد بتلك الركعه»^(٣).

وروايه ابن أبي حمزه: ما الذى يجزيه _ أى المستعجل _؟ قال (عليه السلام): «ثلاث تسبيحات فى القراءة، وتسبيحه فى الركوع وتسبيحه فى السجود»^(٤). بل ومطلقات التسبيح المحموله على ذلك جمعاً، إذا لم نقل بأنها لمطلق المصلى ولو مختاراً، ودلاله هذه الروايات للكفايه حال الضروره أيه ضروره كانت واضحه، إذ اختلافها فى ذكر الضرورات شاهد لذلك عرفاً، ولذا فهم الفقهاء ذلك، فأشكال بعض فى الإجماع بأنه محتمل الاستناد، وفى النص بعدم الدلاله على الكليه المذكوره، فى غير مورده.

ص: ٢٣٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٥ _ الباب ٤ من أبواب الركوع ح ٨

٢- الجوامع الفقيهيه، كتاب الهدايه: ص ٥٢ س ١١

٣- الوسائل: ج ٥ ص ٤٤٢ _ الباب ٤٥ من أبواب صلاه الجماعه ح ٥

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٥ _ الباب ٤ من أبواب الركوع ح ٩

مسأله _ ١٤ _ لا- يجوز الشروع فى الذكر قبل الوصول إلى حد الركوع، وكذا بعد الوصول وقبل الاطمينان والاستقرار، ولا النهوض قبل تمامه والإتمام حال الحركة للنهوض فلو أتى به كذلك بطل وإن كان بحرف واحد منه.

ويجب إعادته أن كان سهواً ولم يخرج عن حد الركوع.

وبطلت الصلاة مع العمد وإن أتى به ثانياً مع الاستقرار إلا إذا لم يكن ما أتى به حال عدم الاستقرار بقصد الجزئية

(مسأله _ ١٤ _ لا يجوز الشروع فى الذكر قبل الوصول إلى حد الركوع، وكذا بعد الوصول وقبل الاطمينان والاستقرار، ولا النهوض قبل تمامه والإتمام حال الحركة للنهوض) لأنه يوجب كون الذكر فى غير حال الاطمينان، أو فى غير حال الركوع، وكلاهما موجبان لبطلان الذكر الموجب لبطلان الصلاة، لأنه زياده.

(فلو أتى به كذلك بطل) وأبطل (وإن كان بحرف واحد منه) هذا إذا كان ذلك من الذكر الواجب، أما إذا كان من غيره، كما إذا قلنا: إن «وبحمده» ليس من الواجب، وذكره فى طريق النهوض لم يوجب بطلاناً.

(ويجب إعادته إن كان سهواً ولم يخرج عن حد الركوع) لأن المستفاد من النص والفتوى وجوب الذكر مطمئناً، فإذا لم يحصل وكان المحل باقياً وجب الاتيان به امثالاً بخلاف ما إذا خرج عن الركوع فإنه لم يبق محله.

(وبطلت الصلاة مع العمد وإن أتى به ثانياً مع الاستقرار) لما عرفت من أنه يوجب الزيادة العمديه (إلا إذا لم يكن ما أتى به حال عدم الاستقرار بقصد الجزئية

بل بقصد الذكر المطلق.

بل بقصد الذكر المطلق) فإنه لا يبطل ولا يُبطل، إذ الذكر المطلق جائز في كل حال من أحوال الصلاة، بل هو ظاهر ما تقدم من روايه ابن يقطين، فإن قوله (عليه السلام): «وتجزيك واحده إذا أمكنت جبهتك من الأرض» ظاهر في أن التسبيحين الآخرين الذين قالهما في طريق الهوى والنهوض لا يضران، بل يمكن أن يستفاد منه عدم ضررهما وإن جاء بهما بقصد الوظيفه، ولعل وجهه أن قصد كونه الذكر الواجب مع أنه ليس محل الذكر الواجب لا- يجعله إلا- ذكراً مطلقاً، إذا لم يكن على وجه التقييد، وهذا غير بعيد.

ص: ٢٣٤

مسأله ١٥ مع عدم التمكن من الطمأنينه لمرض أو غيره

مسأله _ ١٥ _ لو لم يتمكن من الطمأنينه لمرض أو غيره سقطت، لكن يجب عليه إكمال الذكر الواجب قبل الخروج عن مسمى الركوع، وإذا لم يتمكن من البقاء في حد الركوع إلى تمام الذكر يجوز له الشروع قبل الوصول أو الإتمام حال النهوض.

(مسأله _ ١٥ _ لو لم يتمكن من الطمأنينه لمرض أو غيره سقطت) بلا- إشكال كما لا ينبغي الخلاف فيه، إذ الصلاة لا تترك بحال، وما تعذر أو تعسر لا يكلف به، بالإضافة إلى قاعده الميسور وغيرها.

(لكن يجب عليه إكمال الذكر الواجب قبل الخروج عن مسمى الركوع) بلا- إشكال، إذ هو الواجب ولا- وجه لسقوطه بعدم التمكن من الذكر، كما أن اللازم عدم الشروع فيه قبل الوصول إلى مسمى الركوع.

(وإذا لم يتمكن من البقاء في حد الركوع إلى تمام الذكر يجوز له الشروع قبل الوصول أو الإتمام حال النهوض) لأن المقدار الميسور من الذكر في حال الركوع لا- يسقط بمعسوره، ولا- فرق بين كون أوله في غير حال الركوع أو آخره، لكن ربما يقال بترجيح كون أوله مع الهوى، لأنه أقرب إلى التعظيم من الآخر الذي يكون في حال النهوض، وربما يقال بالعكس لأنه من قبيل دوران الأمر بين غير اختياريين أحدهما بعد الآخر حيث يلزم تقديم الاختياري، وهذا الاحتمال أولى إن لم يكن أحوط.

مسأله ١٦ ترك الطمأنينه فى الركوع أصلا

مسأله _ ١٦ _ لو ترك الطمأنينه فى الركوع أصلا بأن لم يبق فى حده بل رفع رأسه بمجرد الوصول سهواً فالأحوط إعادة الصلاة، لاحتمال توقف صدق الركوع على الطمأنينه فى الجملة، لكن الأقوى الصحه.

(مسأله _ ١٦ _ لو ترك الطمأنينه فى الركوع أصلا بأن لم يبق فى حده بل رفع رأسه بمجرد الوصول سهواً) أو بغير اختيار (فالأحوط إعادة الصلاة) لما تقدم من جعل الشيخ إياها ركناً و(لاحتمال توقف صدق الركوع على الطمأنينه فى الجملة) فإذا لم يطمئن فلا ركوع.

(لكن الأقوى الصحه) إذ كون الاطمينان ركناً لا وجه له كما سبق، والاحتمال المذكور مخالف لمفهوم الركوع لغه وعرفاً، فإنه هو الخضوع الخاص المحقق بمجرد الوصول إلى الحد الخاص.

مسأله ١٧ جواز الجمع بين التسيحه الكبرى والصغرى

مسأله _ ١٧ _ يجوز الجمع بين التسيحه الكبرى والصغرى وكذا بينهما وبين غيرهما من الأذكار.

(مسأله _ ١٧ _ يجوز الجمع بين التسيحه الكبرى والصغرى) بلا- إشكال كما لا ينبغي الخلاف فيه، لكون الجميع ذكراً ومدلولاً للنص وللفتوى وأدله أحدهما ليست مقيده بعدم الآخر.

(وكذا بينهما وبين غيرهما من الأذكار) فقد ورد روايات متعددة باستحباب أذكار وأدعيه خاصه فى الركوع، مما يدل على استحباب مطلق الذكر فى الركوع، بعد فهم عدم الخصوصية، وإذا أراد الجمع جاز أن يقدم الكبرى أو الصغرى لإطلاق الأدله.

ص: ٢٣٧

مسألة ١٨ الشروع في التسبيح بقصد الصغرى والعدول إلى الكبرى

مسألة _ ١٨ _ إذا شرع في التسبيح بقصد الصغرى يجوز له أن يعدل في الأثناء إلى الكبرى مثلاً إذا قال «سبحان» بقصد أن يقول: «سبحان الله» فعدل وذكر بعده «ربي العظيم» جاز وكذا العكس.

وكذا إذا قال «سبحان الله» بقصد الصغرى، ثم ضم إليه «والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» وبالعكس.

(مسألة _ ١٨ _ إذا شرع في التسبيح بقصد الصغرى يجوز له أن يعدل في الأثناء إلى الكبرى) لصدق الامتثال بذلك، ولا دليل على أنه يلزم قصد أحدهما من الأول، وأنه إذا قصد أحدهما من الأول لم يجز له العدول (مثلاً إذا قال: «سبحان» بقصد أن يقول «سبحان الله» فعدل وذكر بعده «ربي العظيم» جاز وكذا العكس) بأن قال: «سبحان» بقصد أن يقول: «سبحان ربي العظيم» لكن ذكر بعده «الله» جاز.

(وكذا إذا قال «سبحان الله بقصد» الصغرى، ثم ضم إليه «والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» جاز بناءً على كفايه كل ذكر (وبالعكس) وهكذا أتى الركعة الثالثة والرابعة إذا قلنا بكفايه كل ذكر، كما تقدم الكلام في ذلك).

مسأله _ ١٩ _ يشترط فى ذكر الركوع العربيه والموالاه وأداء الحروف من مخارجها الطبيعيه وعدم المخالفه فى الحركات الإعرابيه والبنائيه.

(مسأله _ ١٩ _ يشترط فى ذكر الركوع العربيه) لما سبق فى تكبيره الإحرام (والموالاه وأداء الحروف من مخارجها الطبيعيه) تقدم الوجه فى هذين، كما تقدم أنه لا- دليل على إخراج الحرف من مخرجه وإنما اللانزم صدق الحرف وإن لم يخرج من المخرج المعين فى علم التجويد.

(وعدم المخالفه فى الحركات الإعرابيه والبنائيه) وذلك لانصراف الدليل إلى الوجه الوارد عنهم (عليهم السلام) بضميمه قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «صلّوا كما رأيتمنى أصلى»^(١)، لكن تقدم أنه لا يستبعد كفايه ما صدق عليه وإن كان مخالفاً فى الإعراب والبناء، فراجع ما ذكرناه فى باب القراءه.

ص: ٢٣٩

مسألة ٢٠ _ يجوز في لفظه «ربى العظيم» أن يقرأ بإشباع كسر الباء من «ربى» وعدم إشباعه.

(مسألة ٢٠ _ يجوز في لفظه ربى العظيم) وكذا في «ربى الأعلى» في السجود (أن يقرأ بإشباع كسر الباء من ربى) بأن يأتى بالياء (وعدم إشباعه) فيقرأ «رب العظيم» وذلك لأنه يجوز فى ياء المتكلم الوجهان، ولذا قال سبحانه: «إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّىَ الَّذِى يُحْيِى وَيُمِيتُ» (١) وقال: «يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ» (٢) بل قال بعضهم بجواز ذلك فى اليائى أيضاً مثل «نوم» و«نومى» ولذا قال سبحانه: «ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ» (٣) وأصله «نبغى» أما فى مثل «يا ربى» فيجوز خمسة أوجه. قال ابن مالك:

واجعل منادى صح أن يصف ليا

كعبد عبدى عبدًا عبدًا(٤)

ص: ٢٤٠

١- سورة البقره: الآيه ٢٥٨

٢- سورة يس: الآيه ٢٠

٣- سورة الكهف: الآيه ٦٤

٤- شرح الألفيه لأبن الناظم: ص ٢٢٥

مسأله ٢١ التحرك في حال الذكر بسبب قهري

مسأله _ ٢١ _ إذا تحرك في حال الذكر الواجب بسبب قهري بحيث خرج عن الاستقرار، وجب إعادته بخلاف الذكر المندوب.

(مسأله _ ٢١ _ إذا تحرك في حال الذكر الواجب بسبب قهري بحيث خرج عن الاستقرار) ولم يكن ملتفتاً حتى يحفظ لسانه فلا يذكر، صحت صلاته، لحديث «لا تعاد» وغيره، و(وجب إعادته) لأنه لم يأت بالمأمور به من الذكر حال الاطمينان، أما إذا رفع رأسه عن الركوع قهراً بعد الذكر في حال الاضطراب فلا شيء عليه إلا سجده السهو عند من يرى أنها لكل زياده ونقيصه فإنه نقص الذكر فتأمل.

(بخلاف الذكر المندوب) إذ يجوز ذلك في حال عدم الاطمينان سواء كان عدم الاطمينان اختياراً أو اضطراراً أو إكراهاً.

ص: ٢٤١

مسأله ٢٢ جواز الحركة اليسيره التي لا تنافى الاستقرار

مسأله _ ٢٢ _ لا بأس بالحركة اليسيره التي لا تنافى صدق الاستقرار، وكذا بحركة أصابع اليد أو الرجل بعد كون البدن مستقراً.

(مسأله _ ٢٢ _ لا بأس بالحركة اليسيره) للجسم، أما لليد فلا بأس حتى بالكثيره منها، إذ المنصرف من أدله الاطمينان في النص والفتوى حركة الجسم لا حركة اليد (التي لا تنافى صدق الاستقرار) للأصل بعدم عدم شمول الدليل لمثلها.

(وكذا بحركة أصابع اليد أو الرجل بعد كون البدن مستقراً) لما عرفت، ويؤيده بل يدل عليه ما دل على عدم القادحيه بالعبث في الصلاه، هذا في حال الذكر الواجب، أما في حال السكوت أو حال الذكر غير الواجب فلا بأس بالحركة وإن كانت كثيره إذا لم تكن ماحيه للصلاه لأصالة الجواز كما سيأتي.

ص: ٢٤٢

مسأله ۲۳ _ إذا وصل فى الانحناء إلى أول حد الركوع فاستقر وأتى بالذكر أو لم يأت به ثم انحنى أزيد بحيث وصل إلى آخر الحد لا بأس به، وكذا العكس.

ولا يعد من زياده الركوع، بخلاف ما إذا وصل إلى أقصى الحد ثم نزل أزيد ثم رجع فإنه يوجب زيادته فما دام فى حده يعد ركوعاً واحداً وإن تبدلت الدرجات منه.

(مسأله ۲۳ _ إذا وصل فى الانحناء إلى أول حد الركوع فاستقر وأتى بالذكر أو لم يأت به ثم انحنى أزيد بحيث وصل إلى آخر الحد لا بأس به) لأن كل ركوع ولا دليل على الإشكال فى الانتقال من حاله إلى حاله (وكذا العكس) نعم لا يصح أن يذكر الذكر الواجب فى حاله الانتقال إذا كان تحركاً كثيراً ينافى الاطمينان الواجب (ولا يعد من زياده الركوع) لأن الجميع ركوع واحد.

(بخلاف ما إذا وصل إلى أقصى الحد ثم نزل أزيد) بما أخرجه عن كونه راکعاً (ثم رجع فإنه يوجب زيادته) لأنه ركوع جديد وصدق الركوع يتحقق بالركوع من الانحناء وإن كان اللازم فى الركوع الصلاتى أن يكون عن قيام للنص والفتوى.

وكيف كان (فما دام فى حده يعد ركوعاً واحداً، وإن تبدلت الدرجات منه) المراد بالدرجات المصاديق كما هو واضح.

مسألة _ ٢٤ _ إذا شك في لفظ العظيم مثلاً أنه بالضاد أو بالطاء يجب عليه ترك الكبرى، والإتيان بالصغرى ثلاثاً أو غيرها من الأذكار، ولا يجوز له أن يقرأ بالوجهين، وإذا شك في أن العظيم بالكسر أو بالفتح يتعين عليه أن يقف عليه

(مسألة _ ٢٤ _ إذا شك في لفظ «العظيم» مثلاً أنه بالضاد أو بالطاء يجب عليه ترك الكبرى) لأنه لا يقدر أن يأتي بهما فإنه يوجب علمه بالزيادة، ولا بأحدهما، لأنه لا يعلم بأنه أتى بالمأمور به، بالإضافة إلى أنه لو كان خلاف الواقع كان من الزيادة العمديه.

نعم لو أتى بأحدهما رجاءً ثم تبين أنه كان الواقع صحت صلاته، إذ لا يشترط العلم بالصحة حين الإتيان، بل ولا بعده إلا من جهه العلم بالامثال، هذا ولكن قد تقدم في باب القراءة أن رعايه مثل الضاد والطاء غير معلوم الوجوب، فإن من يفرق بينهما عند النطق نادر جداً، ومثله لو كان مكلفاً به لزم التنبيه الأكيد عليه، بل يقال إنه لو أتى بهما لم يضر، إذ غلطيه أحدهما لا توجب البطلان بعد أن كان ذكراً مطلقاً ولا يشترط في الذكر المطلق العرييه، كما سيأتي في مسألة الدعاء بالفارسيه فتأمل. (و) لا شك أن الاحتياط حينئذ (الإتيان بالصغرى ثلاثاً أو غيرها من الأذكار) حيث تقدم صحه كل ذكر في الركوع ولا خصوصيه للتسييح الكبير أو الصغير.

(ولا يجوز له) احتياطاً (أن يقرأ بالوجهين) وكذا في سائر موارد الشك في الصلاه مما كان له وجه صحيح قطعي ووجهان أحدهما باطل.

(وإذا شك في أن «العظيم» بالكسر أو بالفتح يتعين عليه أن يقف عليه) لأنه

ولا يبعد عليه جواز قراءته وصلاً بالوجهين لإمكان أن يجعل «العظيم» مفعولاً لأعنى مقدرًا.

صحيح على أى حال بخلاف ما إذا قرأ بأحدهما لأنه يشك في أنه أتى بالقراءة الصحيحة (ولا يبعد عليه جواز قراءته وصلاً بالوجهين) بل بإضافه الرفع أيضاً (لإمكان أن يجعل «العظيم» مفعولاً لأعنى مقدرًا) أو خبراً لحد المقدر.

قال ابن مالك:

واقطع أو اتبع أن يكن مقدرًا

بدونها أو بعضها اقطع معلنا

وارفع أو انصب أن قطعت مضمرًا

مبتدئاً أو ناصباً لن يظهر (١)

أما إذا كان القارئ أهل العلم، فإنه لا شك في جوازه، إذ لا دليل على لزوم الأسوه في الأذكار، بل اللازم القراءة الصحيحة لانصراف أدله الأسوه عن امتثال هذه الأمور كأنصرافها عن الوصل والوقف فلا يلزم الاتباع في ما وصل (صلى الله عليه وآله وسلم) وفيما قطع (صلى الله عليه وآله وسلم).

وأما إذا لم يكن القارئ من أهل العلم فلا ين معنى كون الوجه الفلاني صحيحاً أنه صحيح في نفسه، لأنه صحيح إذا قصده القارئ، فإذا قرأ أهل الأدب صحه أوجه في إعراب كلمه جاز للإنسان أن يقرأ بها وإن لم يعلم وجه الصحه، فقول المستمسك: "لو لم يلاحظ ذلك _ القطع عن الصحه _ وقطعها في اللفظ كان غلطاً" (٢)، انتهى. محل إشكال، ولذا لا يلزم معرفه وجه الصحه في الصحيح، فلو قرأ صوره أخرى لم يكن غلطاً، مثلاً ظن أن العظيم صفه «سبحان» لا صفه «ربى» وكذلك إذا ظن أن «اللام» في «العظيم» للجنس مثلاً.

ص: ٢٤٥

١- شرح الألفيه: ص ١٩٤

٢- المستمسك: ج ٦ ص ٣٣٠

مسألة _ ٢٥ _ يشترط فى تحقق الركوع الجلوسى أن ينحنى بحيث يساوى وجهه ركبتيه والأفضل الزيادة على ذلك بحيث يساوى مسجده

(مسألة _ ٢٥ _ لا-) (يشترط فى تحقق الركوع الجلوسى أن ينحنى بحيث يساوى وجهه ركبتيه) بل اللازم مراجعه العرف، إذ الواجب الركوع وحيث لم يبينه الشارع كان المرجع فيه العرف وهم يرون صدقه مع كل من المذكور فى المتن، والأقل من ذلك والأكثر الذى قال عنه المصنف: (والأفضل الزيادة على ذلك بحيث يساوى مسجده) وهذا هو الذى اختاره بعض أعظم الفقهاء، أما ما ذكره المصنف من الاشتراط فلم يظهر وجهه إلا ادعاء أن ما دون ذلك لا يسمى ركوعاً، وفيه: إن العرف شاهد على التسميه، بل العرف شاهد على أن ما فوق ذلك أيضاً يسمى ركوعاً، ولم يظهر وجه ما ذكره بأنه أفضل، إذ الأفضليه حكم شرعى لا- يثبت بالوجوه الاعتباريه، ثم إن قوله: «ركبتيه» يراد به التقدير لا- التحقيق، إذ للجالس فى صلاته أن يجلس مربعاً أو رافعاً ساقيه أو غير ذلك.

أما ما ذكره المستمسك من أن ظاهر الأدله أن الجالس يركع الركوع الواجب على القائم بجميع خصوصياته المحفوظه فيه وكان ركوع القائم يلزم فيه الانحناء الخاص فلا بد فى ركوع الجالس من حصول ذلك المقدر من الانحناء ولا مجال للرجوع فيه إلى العرف كما عن الأردبيلى وتبعه فى الجواهر(١١))، انتهى. فليس له وجه ظاهر، إذ الركوع لغه انحناء خاص سواء كان قائماً أو جالساً وهذا هو الذى يراه العرف فكون أحدهما تبعاً للآخر غير ظاهر، أما عدم صحه الميل فى الانحناء إلى اليمين واليسار وما أشبه فلأن العرف يرى أن ذلك خلاف ركوع القاعد، لا

ص: ٢٤٦

ولا يجب فيه على الأصح الانتصاب على الركبتين شبه القائم ثم الانحناء وإن كان هو الأحوط.

لأنه تبع للقائم فكما لا يصلح في ركوع القائم ذلك لا يصح في ركوع الجالس.

(ولا- يجب فيه على الأصح الانتصاب على الركبتين شبه القائم ثم الانحناء) وذلك لصدق الركوع بدون ذلك (وإن كان هو الأحوط) تبعاً لجماعه منهم الشهيدان والمحقق الثاني، وعلوه بأنه كان واجباً حال القيام والأصل بقاؤه، والظاهر أن هذا الاحتياط لا وجه له، لأن ما ذكره مبنى على الدليل السابق _ أي البدليه _ الذى قد عرفت عدم استقامته.

ثم إنه قال فى المستند: الظاهر الاتفاق على عدم الفرق بين الفريضة والنافله فى أقل الواجب من الانحناء فى الركوع، وكذا فى وجوب طمأنينه الركوع (١١)، انتهى. وهو كذلك لكن الظاهر أنه إذا كان ماشياً فى صلاه النافله جاز له أن يمشى فى ركوعه أيضاً، كما أنه قال أيضاً هل يجوز وضع اليد والاعتماد حال الركوع على شىء كعصا ونحوه لا ريب فيه مع الضروره، وكذا بدونها للأصل (٢).

وفيه: إن المنصرف الاستقلال فلا مجال للأصل، وقد تقدم فى القيام ما ينفع المقام فراجع.

ثم إنه سيأتى جواز المشى للراعى إذا أراد لحوق الجماعة، كما أنه يجوز له المشى إذا كان فى أرض غصبيه وخاف فوت الصلاه، كما تقدم الكلام فيه فى مكان المصلى، ثم إنه حيث لا دليل على مكان اليد فى ركوع الجالس فله أن يضعها حيث شاء، واحتمال أنه بدل عن ركوع القائم فيضع يده على ركبته قد عرفت ما فيه.

ص: ٢٤٧

١- المستند: ج ١ ص ٣٥٦ س ٧

٢- المستند: ج ١ ص ٣٥٦ س ٨

مسأله ٢٦ _ مستحبات الركوع أمور:

أحدها: التكبير له وهو قائم منتصب.

(مسأله ٢٦ _ مستحبات الركوع أمور: أحدها: التكبير له وهو قائم منتصب) أما كون التكبير مستحباً فهو المشهور كما في المستند وغيره، وعليه أكثر أهل العلم كما عن المنتهى، وعن المدارك أنه المعروف عن مذهب الأصحاب، وعن الحدائق أن عليه اتفاق غير ابن أبي عقيل، وعن المبسوط أن عليه المذهب، وعن الذكري أنه إجماعى، خلافاً لما عن العماني والديلمي، وظاهر السيد المرتضى فقالوا بوجوبه.

وأما كونه في حال الانتصاب فهو المشهور، وعن الشيخ والذكري وغيرهما أنه يجوز أن يكبر في حال الهوى، خلافاً لجامع المقاصد حيث ذهب إلى أنه لو كبر هاوياً وقصد استحبابه أثم وبطلت صلاته.

وقال في المستند: وهل يشترط فيه القيام حتى لو كبر حين الهوى لم يأت بالمستحب الظاهر لا، وفاقاً للخلاف والمنتهى والتذكرة وشرح القواعد والشرائع والمدارك والأردبيلي فهو مستحب في المستحب، لا أن مجموع التكبير قائماً مستحب واحداً (١)، انتهى.

وهل أنه جزء من الصلاة أو مستحب خارج مكانه هنا كما في أدعيه شهر رمضان، حيث إنها مستحبات في شهر رمضان لا أنها مرتبطة بالصيام، الظاهر الأول وربما يقال بالثاني.

أقول: أما أصل استحبابه في قبال القول بالوجوب فيدل عليه الجمع بين

ص: ٢٤٨

ما دل على الأمر به وبين ما دل على عدم وجوبه.

فمن الأول: صحيح زراره: «إذا أردت أن ترقع فقل وأنت منتصب لله أكبر ثم ارقع» (١).

وصحيح حماد: «وضع يديه حيال وجهه وقال: الله أكبر، وهو قائم ثم رقع» (٢).

وصحيح زراره أيضاً: «إذا أردت أن ترقع وتسجد فارفع يديك وكبر ثم ارقع واسجد» (٣).

ومن الثاني: خبر أبي بصير: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أدنى ما يجزى من التكبير في الصلاة؟ قال (عليه السلام): «تكبيره واحده» (٤).

وخبر الفضل، عن الرضا (عليه السلام) المعلل رفع اليدين في جميع التكبير، قال (عليه السلام): «فلما أن كان في الاستفتاح الذي هو الفرض رفع اليدين أحب الله تعالى أن يؤديوا السنه على جهه ما يؤدي الفرض» فتأمل (٥).

وخبره الآخر (٦): أن التكبير المفروض في الصلاة ليس إلا- واحده. هذا بالإضافة إلى الإجماع إلا عمن عرفت وهم لشذوذ قولهم لا يضرون بالإجماع.

وأما جوازه في حال الهوى في قبال من أبطل الصلاة به فلا إطلاق بعض من الروايات.

ص: ٢٤٩

- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٠ _ الباب ١ من أبواب الركوع ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٤ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ١ و ٢
- ٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢١ _ الباب ٢ من أبواب الركوع ح ١
- ٤- التهذيب: ج ٢ ص ٦٦ _ الباب ٨ في كيفية الصلاة ح ٦
- ٥- الوسائل: ج ٤ ص ٧٢٧ _ الباب ٩ من أبواب تكبيره الإحرام ح ١١
- ٦- الوسائل: ج ٤ ص ٧١٤ _ الباب ١ من أبواب تكبيره الإحرام ح ٩

والأحوط عدم تركه، كما أن الأحوط عدم قصد الخصوصية إذا كبر في حال الهوى أو مع عدم الاستقرار.

مثل ما رواه زيد النرسى، عن أبي الحسن الأول، «أنه رآه يصلى فإذا ركع كبر» (١).

وصحيح زراره قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): ما يجزى من القول في الركعتين الأخيرتين؟ قال: «أن تقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، وتكبر وتركع» (٢).

لكن استشكل في الأول بأنه حكاية فعل فلا- إطلاق له، وفي الثانى: بما فى مصباح الفقيه (٣) بأن الخبر ليس مسوقاً لأجل الإطلاق من هذه الجهة.

أقول: وربما يقال بأن ظاهر «تكبر وتركع» أن الركوع بجميع مقدماته بعد التكبير.

أقول: الظاهر أنه لا بأس بإطلاق الصحيحه، ولا يستفاد عرفاً منها الدقه فى بعده الركوع بجميع مقدماته.

نعم لا بد وأن لا يقع كله أو بعضه فى الركوع، للإجماع المدعى فى المستند، ولأنه خلاف ظاهر الدليل، ويؤيده فهم المشهور، بل فى المستمسك (٤) أنه لم يجد فى جامع المقاصد القول بالبطلان والإثم إذا كبر حال الهوى.

ومما تقدم تعرف وجه قوله: (والأحوط عدم تركه، كما أن الأحوط عدم قصد الخصوصية إذا كبر فى حال الهوى، أو مع عدم الاستقرار) وأما أنه فلظاهر النص والفتوى، وأما أشكال فى الجزئية، فانه تابع للإشكال فى جزئية كل مستحب

ص: ٢٥٠

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٤ _ الباب ١٧ من أبواب الركوع ح ١

٢- التهذيب: ج ٢ ص ٩٨ _ الباب ٨ فى كيفية الصلاة ح ١٣٥

٣- مصباح الفقيه، كتاب الصلاة: ص ٣١٧ س ٢٧

٤- المستمسك: ج ٦ ص ٣٣٣

الثانى: رفع اليدين حال التكبير على نحو ما مر فى تكبيره الإحرام.

بيان أن الجزء يوجب انتفاؤه انتفاء الكل، والمستحب ليس كذلك فليس جزءاً.

وفيه: إن الجزء الواجب يوجب انتفاؤه انتفاء الكل وليس كذلك الجزء المستحب، ومن الممكن أن يكون شىء جزءاً للمهيه الكامله، لا لأصل المهيه فانتفاؤه يوجب انتفاء الكل لا انتفاء أصل المهيه.

(الثانى: رفع اليدين حال التكبير على نحو ما مر فى تكبيره الإحرام) بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً كما ادعوه، نعم عن السيد وجوبه لدعواه الإجماع على ذلك، ولظاهر الأمر، وفيهما نظر، إذ لا إجماع قطعاً، والأمر محمول على الاستحباب لإطلاق دليل التكبير وعدم التقييد فى باب المستحبات، بالإضافة إلى ظاهر بعض العلل، مثل ما رواه زراره وابن مسكان فى صحاحهما فى الرجل يرفع يده كلما أهوى للركوع والسجود، وكلما رفع رأسه من ركوع أو سجود، قال (عليه السلام): «هى العبوديه»^(١).

والأفضل أن يرفع اليدين بقدر واحد، وإن جاز الاختلاف بينهما فى مقدار الرفع، كما يجوز أن يرفع إحدهما فقط وأن يرفع بدون تكبير لأنه نوع من التعظيم والعبوديه والتحيه، ولا دليل على تقييد بعض المستحبات ببعض، ولعل الأولى أن يكون الشروع فى الركوع بعد إرسال اليدين، قال فى المستند: ينبغى أن يكون الركوع بعد إرسال اليدين^(٢).

ص: ٢٥١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢١ _ الباب ٢ من أبواب الركوع ح ٣

٢- المستند: ج ١ ص ٣٥٩ س ٢٢

الثالث: وضع الكفين على الركبتين مفرجات الأصابع ممكناً لهما من عينيهما واضعاً اليمنى على اليمنى، واليسرى على اليسرى.

(الثالث: وضع الكفين على الركبتين مفرجات الأصابع ممكناً لهما من عينيهما، واضعاً اليمنى على اليمنى، واليسرى على اليسرى) ففي صحيح حماد، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «ثم ركع وملاً كفيه من ركبتيه مفرجات وردّ ركبتيه إلى خلفه حتى استوى ظهره حتى لو صب عليه قطره ماء أو دهن لم تزل لاستواء ظهره وردّ ركبتيه إلى خلفه ومدّ عنقه وغمض عينيه ثم سبح ثلاثاً بترتيل، وقال: سبحان ربي العظيم وبحمده، ثم استوى قائماً فلما استمكن من القيام قال: سمع الله لمن حمده، ثم كبر وهو قائم ورفع يديه حيال وجهه وسجد» (١).

وصحيح زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام): «ثم اركع وقل: اللهم لك ركعت ولك أسلمت وعليك توكلت وأنت ربي، خشع لك قلبي وسمعي وبصري وشعري وبشري ولحمي ودمي ومخي وعصبي وعظامي وما أقلتة قدماي، غير مستكف ولا مستكبر ولا مستحسر، سبحان ربي العظيم وبحمده، ثلاث مرات في ترسل، وتصفّ في ركوعك بين قدميك تجعل بينهما قدر شبر، وتمكن راحتيك من ركبتيك، وتضع يدك اليمنى على ركبتيك اليمنى قبل اليسرى وبلغ بأطراف أصابعك عين الركبة وفرج أصابعك إذا وضعتها على ركبتيك وأقم صلبك ومد عنقك، وليكن نظرك بين قدميك، ثم قل: سمع الله لمن حمده، وأنت منتصب قائم: الحمد لله رب العالمين أهل الجبروت والكبرياء والعظمة، الحمد لله رب العالمين، تجر بها صوتك، ثم ترفع يديك بالتكبير وتخّر ساجداً» (٢).

ص: ٢٥٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٤ _ الباب ١ من أبواب الأذان والإقامة ح ١

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٠ _ الباب ١ من أبواب الركوع ح ١

الرابع: رد الركبتين إلى الخلف.

الخامس: تسوية الظهر بحيث لو صب عليه قطره من ماء استقر في مكانه لم يزل.

السادس: مد العنق موازياً للظهر.

ويدل على كون التفريج مستحباً، ما رواه علي بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن تفريج الأصابع في الركوع أسنه هو؟ قال (عليه السلام): «من شاء فعل ومن شاء ترك»^(١). فإن المراد ليس سنه واجبه، وإذا وضع إحداهما على إحداهما أو وضع بدون التفريج أتى ببعض السنه.

(الرابع: رد الركبتين إلى الخلف) كما في الصحيحه المتقدمه.

(الخامس: تسوية الظهر بحيث لو صب عليه قطره من ماء استقر في مكانه لم يزل) لا لمكان نقره الظهر، بل لكونه مستوى الظهر كما تقدم في الصحيحه المتقدمه، أو كان عليه أن يذكر مد الظهر غير مائل به عن الموقف، ويدل عليه ما رواه الساعدي قال: رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا قام إلى الصلاة كبر ثم قرأ فإذا ركع مكن كفيه من ركبتيه وفرج بين أصابعه ثم هصر ظهره غير مقبوع ولا قابع»^(٢).

وروى: «ولا صافح فإذا رفع رأسه اعتدل قائماً حتى يعود كل عضو منه مكانه»^(٣)، الخبر.

(السادس: مد العنق موازياً للظهر) كما في الصحيحه المتقدمه، وفي الفقيه،

ص: ٢٥٣

١- قرب الإسناد: ص ٩٣

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٤ _ الباب ١٥ من أبواب الركوع ح ٥

٣- المصدر: ذيل ح ٥

السابع: أن يكون نظره بين قدميه.

الثامن: التجنيح بالمرفقين.

سأل رجل أمير المؤمنين (عليه السلام)، فقال: يا بن عم خير خلق الله ما معنى مدّ عنقك في الركوع؟ فقال: «تأويله آمنت بالله ولو ضربت عنقي»^(١). ومثله غيره.

(السابع: أن يكون نظره بين قدميه) كما في صحيح زراره السابق، لكن في صحيح حماد: أنه (عليه السلام) غمض عينيه، وقد يقال إن حماداً ظن أنه (عليه السلام) غمض عينيه مع أنه لم يغمضهما، لأن الإمام (عليه السلام) لا يفعل المكروه، فقد ورد في خبر مسمع عن أبي عبد الله (عليه السلام): «أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) نهى أن يغمض الرجل عينيه في الصلاة»^(٢).

وفيه أولاً: إذا كان الإمام غمض عينيه كما هو ظاهر الصحيح، لبعد اشتباه حماد فلم يكن مكروهاً، ولا منافاه بين تغميضه وبين روايه مسمع، لأن خبر مسمع مطلق والصحيح أخص منه.

وثانياً: إن مقتضى الجمع بين الصحيحين جواز كليهما، أما ما عن النهايه من استحباب التغميض فإن لم يفعل نظر ما بين رجليه، فهو جمع تبرعى كما لا يخفى، بل الظاهر أن التغميض خلاف الأولى، لأن الأولى بمقام الملوك الخشوع لا التغميض، بالإضافة إلى أن في التغميض إشغال للذهن بأشياء خارجه بخلاف الغض، والمقصود من هذا الكلام أن جعل التغميض الأصل خلاف الجمع العرفي، كما أنه خلاف الخشوع في الجملة.

(الثامن: التجنيح بالمرفقين) كما هو المشهور، بل عن المنتهى أنه لا خلاف

ص: ٢٥٤

١- الفقيه: ج ١ ص ٢٠٤ _ الباب ٤٥ في وصف الصلاة ح ١٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٥٢ _ الباب ٦ من أبواب قواطع الصلاة ح ١

التاسع: وضع يد اليمنى على الركبة قبل اليسرى.

العاشر: أن تضع المرأه يديها على فخذيها فوق الركبتين.

فيه، وعن جامع المقاصد الإجماع على استحباب التجافى فيه.

واستدل له بما رواه حماد عن أبي عبد الله (عليه السلام) من أنه (عليه السلام) «لم يضع شيئاً من بدنه على شيء في ركوع ولا سجود، وكان متجنباً»^(١).

وبما رواه ابن بزيع: رأيت أبا الحسن (عليه السلام) يركع ركوعاً أخفض من ركوع كل من رأيت يركع وكان إذا ركع جنح بيديه»^(٢).

لكن في روايه زيد النرسى عن أبي الحسن (عليه السلام) أنه رآه يصلى _ وساق صفه صلاته إلى السجود _ قال: «ويجنح بيده ولا يجنح في الركوع فرأيتَه كذلك يفعل»^(٣).

أقول: عدم الفعل في بعض صلاته (عليه السلام) كما رآه زيد لا يدل على عدم الاستحباب، فالمذكور في المتن هو المتعين، بالإضافة إلى أنه أنسب إلى مقام التعظيم، نعم الظاهر أن هذا المستحب خاص بالرجال لما سبق في استحباب عدم تطأؤ المرأه والتجنح ملازم للتطأؤ الكثير كما لا يخفى.

(التاسع: وضع يد اليمنى على الركبة قبل اليسرى) كما تقدم.

(العاشر: أن تضع المرأه يديها على فخذيها فوق الركبتين) لما رواه زراره عن الباقر (عليه السلام) كما هو الظاهر، قال: «إذا قامت المرأه في الصلاه جمعت بين قدميها ولا تفرج بينهما وتضم يدها إلى صدرها لمكان ثديها، فإذا ركعت وضعت

ص: ٢٥٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٤ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه ح ١

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٤١ _ الباب ١٨ من أبواب الركوع ح ١

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٣ _ الباب ١٤ من أبواب الركوع ح ٢

الحادى عشر: تكرار التسييح ثلاثاً أو خمسا أو سبعا، بل أزيد.

الثانى عشر: أن يختم الذكر على وتر.

الثالث عشر: أن يقول قبل قوله: «سبحان ربي العظيم وبحمده»: «اللهم لك ركعتُ ولك أسلمتُ وبك آمنتُ،

يديها فوق ركبتيها على فخذيها لثلاثاً- تطأطأ كثيراً فترتفع عجيزتها، فإذا جلست فعلى أليتيها كما يجلس الرجل، وإذا سقطت للسجود بدأت بالقعود وبالركبتين قبل اليدين ثم تسجد لاطئه بالأرض، فإذا كانت فى جلوسها ضمت فخذيها ورفعت ركبتيها من الأرض، وإذا نهضت انسلت انسلالاً لا ترفع عجيزتها أولاً» (١).

ثم إن الظاهر استحباب الوضع بالإضافة إلى استحباب كون الانحناء بهذا القدر، وهل المستحب لها تفريج الأصابع أم ذلك خاص بالرجل؟ الظاهر الأول: لإطلاق أدله التفريج.

(الحادى عشر: تكرار التسييح ثلاثاً أو خمسا أو سبعا، بل أزيد) كما تقدم فى جملة من الروايات، بل ورد إلى الخمسمائة، والظاهر أن استحباب الزائد إنما هو لغير الإمام، أما الإمام الذى لا يريد مأمومه ذلك فالأفضل له التخفيف.

(الثانى عشر: أن يختم الذكر على وتر) كما تقدم فى المسألة الحاديه عشره.

(الثالث عشر: أن يقول قبل قوله: سبحان ربي العظيم وبحمده) بل الظاهر استحبابه وإن قال ذكراً آخر: (اللهم لك ركعت، ولك أسلمت، وبك آمنت،

ص: ٢٥٦

وعليك توكلت وأنت ربي، خشع لك سمعي وبصري وشعري وبشري ولحمي ودمي ومخي وعصبي وعظامي وما أقلت قدماي، غير مستنكف ولا مستكبر ولا مستحسر.

الرابع عشر: أن يقول بعد الانتصاب: «سمع الله لمن حمده» بل يستحب أن يضم إليه قوله «الحمد لله رب العالمين، أهل الجبروت والكبرياء والعظمة، الحمد لله رب العالمين»

وعليك توكلت، وأنت ربي، خشع لك سمعي وبصري وشعري وبشري ولحمي ودمي ومخي وعصبي وعظامي وما أقلت قدماي، غير مستنكف ولا مستكبر ولا مستحسر) فقد ورد ذلك في صحيح زراره السابق، وإن كان في نسخه اختلاف يسير، والمراد بخشوع الشعر والبشر إلخ، الخشوع التكويني، أو أن لها نوعاً من الخشوع الإدراكي، ثم الظاهر أنه لو قرأ بعض هذا الدعاء كان مستحباً أيضاً، ثم إن هناك أدعية أخر مذكوره في الفقيه والدعائم وغيرهما يستحب قراءتهما أيضاً في الركوع أيضاً، وبعضها يشبه دعاء صحيح زراره فمن شاء فليرجع إلى مظانها.

(الرابع عشر: أن يقول بعد الانتصاب: سمع الله لمن حمده) كما في صحيح حماد: «فلما استمكن من القيام قال: سمع الله لمن حمده، ثم كبر وهو قائم ورفع يديه حيال وجهه ثم سجد»^(١).

وصحيحه زراره: «قل سمع الله لمن حمده وأنت منتصب قائم»^(٢).

(بل يستحب أن يضم إليه قوله) الوارد في صحيح زراره: (الحمد لله رب العالمين أهل الجبروت والكبرياء والعظمة، الحمد لله رب العالمين) تجهر بها

ص: ٢٥٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٤ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ١

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٠ _ الباب ١ من أبواب الركوع ح ١

إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً.

صوتك، ثم ترفع يديه بالتكبير، ثم تخر ساجداً» (١).

ثم إن المشهور _ كما في المستند (٢) _ استحباب السمع له بعد الانتصاب في حال الاستقرار.

وعن ظاهر العماني وصريح الحلين استحبابها حال الارتفاع وباقي الأذكار بعد الانتصاب، ولم يعلم مستندهم، ومعنى «سمع الله لمن حمده» الدعاء أى اللهم اسمع حمد من يحمدك.

وفي روايه ابن اذينه قال (عليه السلام): «لأن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) سمع ضجه الملائكه بالتسبيح والتحميد والتهليل فمن أجل ذلك قال: سمع الله لمن حمده» (٣). وهناك أدعيه كثيره مذكوره فى الروايات فمن شاءها فليرجع إلى جامع أحاديث الشيعة وغيره.

ثم إنه لو قال السمع له بقصد الذكر المطلق فى طريق النهوض لم يكن بذلك بأس، بل لا يبعد قصد الورود لفتوى الفقيه من باب التسامح.

(إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً) كما هو المشهور، بل عن الخلاف والمعتبر والمنتهى الإجماع عليه، وهناك قول آخر بأن المأموم لا يسمع بل يقول: الحمد لله رب العالمين.

استدل للقول الاول: بالإطلاقات الكثيره التى تقدمت جملة منها.

وللقول الثانى: بجملة من الروايات، مثل صحيحه جميل بن دراج قال: سألت

ص: ٢٥٨

١- المصدر

٢- المستند: ج ١ ص ٣٦٠ س ٣٢

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٨٠ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ١٠

الخامس عشر: رفع اليدين للانتصاب منه، وهذا غير رفع اليدين حال التكبير للسجود.

أبا عبد الله (عليه السلام) ما يقول الرجل خلف الإمام إذا قال سمع الله لمن حمده؟ قال: «يقول الحمد لله رب العالمين ويخفض من صوته» (١).

وروايه الفقيه قال: «وإذا قال الإمام سمع الله لمن حمده، قال الذين خلفه الحمد لله رب العالمين ويخفضون أصواتهم، وإن كان معهم قال ربنا لك الحمد» (٢).

وروايه محمد بن مسلم عن الصادق (عليه السلام): «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده، قال من خلفه ربنا لك الحمد، وإن كان وحده إماماً أو غيره قال سمع الله لمن حمده الحمد لله رب العالمين» (٣). هذا بالإضافة إلى أن ما ذكر في بعض روايات السمعلة من أنه يجهر بها صوته قرينه على أنه ليس للمأموم.

لكن الظاهر استحباب كلا الأمرين للمأموم، فإن هذه الأخبار لا تسقط أخبار المشهور عن الدلالة خصوصاً بعد دعاوى الإجماع المتقدمة، وقوه الإطلاق في بعض الروايات: مثل ما رواه الكافي عن المفضل قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): جعلت فداك علمنى دعاءً جامعاً؟ فقال لى: احمد الله فإنه لا يبقى أحد يصلى إلا دعا لك يقول سمع الله لمن حمده» (٤).

(الخامس عشر: رفع اليدين للانتصاب منه، وهذا غير رفع اليدين حال التكبير للسجود) كما هو المحكى عن الصدوقين والفاخر والذكرى وجماعه من

ص: ٢٥٩

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٤٠ _ الباب ١٧ من أبواب الركوع ح ١

٢- الفقيه: ج ١ ص ٢٦٠ _ الباب ٥٦ فى الجماعه وفضلها ذيل ح ٩٥

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٤٠ _ الباب ١٧ من أبواب الركوع ح ٤

٤- الكافي: ج ٢ ص ٥٠٣ _ باب التحميد والتمجيد ح ١

متأخرى المتأخرين، ويدل عليه صحيحه معاوية بن عمار: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يرفع يديه وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع وإذا سجد وإذا رفع رأسه من السجود(١).

وصحيح ابن مسكان عنه (عليه السلام): في الرجل يرفع يده كلما أهوى للركوع والسجود وكلما رفع رأسه من ركوع أو سجود؟ قال (عليه السلام): «هي العبودية»(٢). ويكبر عند رفع اليد كما عن تحفه الجزائري وغيرها، لأن الظاهر من الصحيحين أن الرفع لأجل التكبير فإنه المنصرف من رفع اليدين في الصلاة.

ولروايه أصبغ بن نباته عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في تفسير قوله تعالى: «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحِزْ»(٣)، أنه قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لجبرئيل: «ما هذه النحيه التي أمرني بها ربي؟ قال: ليست بنحيه ولكنه يأمرك إذا تحرمت للصلاه أن ترفع يديك إذا كبرت وإذا ركعت وإذا رفعت رأسك من الركوع وإذا سجدت فإنه صلاتنا وصلاه الملائكة في السماوات السبع فإن لكل شيء زينه وإن زينه الصلاه رفع الأيدي عند كل تكبيره»(٤).

هذا ولكن المشهور نفوا استحباب رفع اليدين، واستحباب التكبير، بل عن المعتمد أن عدم مذهب علمائنا، وكأنه لاستضعاف دلالة الأخبار حيث يمكن أن يراد بها من «إذا سجد» السجده الثانيه، ولضعف خبر أصبغ سنداً، ولادعاء

ص: ٢٦٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢١ _ الباب ٢ من أبواب الركوع ح ٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢١ _ الباب ٢ من أبواب الركوع ح ٣

٣- سوره الكوثر: الآيه ٢

٤- مجمع البيان: ج ١٠ ص ٥٥٠

السادس عشر: أن يصلى على النبي وآله بعد الذكر أو قبله.

إعراض الأصحاب عن هذه الأخبار.

وفى الجميع ما لا يخفى، إذ الدلالة ظاهره، والإعراض غير محقق، وضعف سند الرواية لا يضر بعد التعاضد بغيرها والتسامح، ويؤيد ما ذكرناه ما ورد من استحباب التكبير إذا انتقل من حاله إلى حاله.

ثم لا يخفى أن الكلام فى هذه التكبيرات هو الكلام فى تكبيره الإحرام، لاتحاد الجميع فى المساق وإن كان الدليل فى بعض الخصوصيات خاص ببعض التكبيرات، قال فى المستند: إنه يظهر من استحباب التكبير قائماً وانتهاء الرفع بانتهاء التكبير أنه ينبغى أن يكون الركوع بعد إرسال اليدين (١).

(السادس عشر: أن يصلى على النبي وآله بعد الذكر أو قبله) لخبر أبى حمزه قال أبو جعفر (عليه السلام): «من قال فى ركوعه وسجوده وقيامه: صلى الله على محمد وآل محمد كتب الله تعالى له بمثل الركوع والسجود والقيام» (٢). ويظهر منه استحبابه حال القيام أيضاً فيذكرها فى أى مكان من القيام، كما أن الظاهر عدم الخصوصية بلفظه الوارد فى الخبر، مثل «اللهم صل على محمد وآل محمد» أيضاً له نفس ذلك الحكم.

ويؤيده ما رواه مسعده قال: سمعت جعفر بن محمد (عليهما السلام) يقول: «كان أبى ذر رضى الله عنه يقول فى سجوده: اللهم إن ظن الناس بى حسن فاغفر لى ما لا يعلمون ولا تؤاخذنى بما يقولون وأنت علام الغيوب»، إلى أن قال: «وسمعت أبى (عليه السلام) يقول وهو ساجد: يا ثقتى ورجائى فى شدتى ورجائى صل على محمد وآل محمد

ص: ٢٤١

١- المستند: ج ١ ص ٣٥٩ س ٢٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٤٣ _ الباب ٢٠ من أبواب الركوع ح ٣

والطف بى فى جميع أحوالى فإنك تلتطف لمن تشاء والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد النبى وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً كثيراً»(١).

وصحيح ابن سنان: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يذكر النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهو فى الصلاة المكتوبة إما راعياً وإما ساجداً فيصلى عليه وهو على تلك الحال؟ فقال (عليه السلام): «نعم إن الصلاة على نبى الله كهيئته التكبير والتسبيح وهى عشر حسنات يبتدورها ثمانية عشر ملكاً أيهم يبلغها إياه»(٢). إلى غيرها من الروايات المذكورة فى الوسائل والمستدرک وجامع أحاديث الشيعة، بل لا يبعد كفايه الصلوات عن الذكر بناءً على كفايه مطلق الذكر فى الركوع والسجود على ما تقدم.

ويدل عليه أنه ذكر فإن الدعاء نوع من الذكر بالإضافة إلى ما رواه التهذيب عن أبى بصير قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أصلى على النبى صلى الله عليه وآله وأنا ساجد؟ قال: «نعم هو مثل سبحان الله والله أكبر»(٣).

ص: ٢٦٢

١- قرب الإسناد: ص ٥

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٤٣ _ الباب ٢٠ من أبواب الركوع ح ١

٣- التهذيب: ج ٢ ص ٤١٣ _ الباب ١٥ فى كيفية الصلاة ح ١٣٥

مسألة ٢٧ _ يكره فى الركوع أمور:

أحدها: أن يطأ رأسه بحيث لا يساوى ظهره أو يرفعه إلى فوق كذلك.

(مسألة ٢٧ _ يكره فى الركوع أمور: أحدها: أن يطأ رأسه بحيث لا يساوى ظهره أو يرفعه إلى فوق كذلك) بل أو يميل به نحو اليمين واليسار.

فعن الدعائم عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنه قال: «إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك وابسط ظهرك ولا تقنع رأسك ولا تصوبه. وقال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا ركع لو صب على ظهره ماء لاستقر» (١).

وعن معانى الأخبار بسنده إلى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): «ونهى أن يدبج الرجل فى الصلاة كما يدبج الحمار» قال: «ومعناه أن يطأ الرجل رأسه فى الركوع حتى يكون أخفض من ظهره» قال: «وكان (عليه السلام) إذا ركع لم يصب رأسه ولم يقنعه» قال: ومعناه أنه لم يرفعه حتى يكون أعلى من جسده، ولكن بين ذلك والإقناع رفع الرأس وإشخاصه قال الله تعالى: «مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُؤُسِهِمْ» (٢)، (٣).

وقال الشهيد بعد روايته: نهى النبى صلى الله عليه وآله وسلم: أن يدبج الرجل فى الصلاة... يروى بالبدال والذال والمهملة أعرف (٤).

وروى عن أبى عبد الله (عليه السلام) _ بطريق إسحاق _ «إن علياً (عليه السلام) كان يكره أن يحد ورأسه ومنكبيه فى الركوع ولكن يعتدل» (٥).

ص: ٢٦٣

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٦٢ فى ذكر صفات الصلاة

٢- سورة إبراهيم: الآية ٤٣

٣- معانى الأخبار: ص ٢٨٠ باب معنى المحاقلهواالمزابله

٤- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٣ _ الباب ١٤ من أبواب الركوع ح ١

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٩٤٣ _ الباب ١٩ من أبواب الركوع ح ٣

الثانى: أن يضم يديه إلى جنبه.

الثالث: أن يضع إحدى الكفين على الأخرى ويدخلهما بين ركبتيه بل الأحوط اجتنابه.

وعن على بن عقبه _ كما فى الكافى _ قال: رأى أبو الحسن (عليه السلام) بالمدينه وأنا أصلى وأنكس برأسى وأتمدد فى ركوعى، فأرسل إلى: «لا تفعل»^(١).

(الثانى: أن يضم يديه إلى جنبه) قال فى المستمسك: لم أقف على نص يدل عليه، وكأنه مستفاد مما دل على استحباب التجنيح^(٢).

أقول: خصوصاً ما فى روايه حماد فى ما علمه الصادق (عليه السلام) من الصلاه، قال: «ولم يضع شيئاً من بدنه على شىء منه فى ركوع ولا سجود وكان متجنحاً»^(٣).

(الثالث: أن يضع إحدى الكفين على الأخرى ويدخلهما بين ركبتيه) لما عن أبى الصلاح والشهيد والعلامه فى المختلف من كراهته.

(بل الأحوط اجتنابه) لما عن ابن الجنيد والمحقق والعلامه فى بعض كتبهما من تحريمه.

أقول: ولعلمهم أخذوا ذلك من الإطلاقات الواردة فى باب التكفير، مثل ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: قلت: الرجل يضع يده فى الصلاه وحكى اليمنى على اليسرى؟ فقال: «ذلك التكفير لا تفعل»^(٤).

ص: ٢٦٤

١- الكافى: ج ٣ ص ٣٢١ _ باب الركوع وما يقال فيه ح ٩

٢- المستمسك: ج ٦ ص ٣٤١

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٤ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه ح ١

٤- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٦٤ _ الباب ١٥ من أبواب قواطع الصلاه ح ١

الرابع: قراءه القرآن فيه.

وقال على بن جعفر (عليه السلام) قال: أخى (عليه السلام) قال على بن الحسين (عليه السلام): «وضع الرجل إحدى يديه على الأخرى فى الصلاة عمل وليس فى الصلاة عمل» (١). هذا بالإضافة إلى كفايه الفتوى بالكراهه للتسامح.

(الرابع: قراءه القرآن فيه) كما نسب إلى الشيخ وأفتى به جملة من المتأخرين وذلك لجملة من الروايات:

كخبر أبى البخترى عن على (عليه السلام): «لا قراءه فى ركوع ولا سجود إنما فيهما المدحه لله عز وجل، ثم المسأله فابتدأوا قبل المسأله بالمدحه لله عز وجل ثم أسألوا بعدها» (٢).

وخبر السكونى عنه (عليه السلام): «سبعه لا- يقرأون القرآن الراكع والساجد وفى الكنيف وفى الحمام والجنب والنفساء والحائض» (٣). إلى غيرهما.

لكن استفاده الكراهه من هذه الروايات، محل تأمل، إذ من المحتمل قريباً أن لا تكون القراءه مكروهه، بل المراد عدم الاكتفاء بالقرآن عن التسبيح، وذلك لدلاله جملة من الروايات على ذلك، مثل ما رواه الصدوق فى المعانى عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): «إنى قد نهيت عن القراءه فى الركوع والسجود، فأما الركوع فعظموا الله فيه، وأما السجود فأكثروا فيه من الدعاء فإنه قمن أن يستجاب لكم» (٤).

وما رواه الراوندى عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: أمرنى جبرئيل

ص: ٢٤٥

١- قرب الإسناد: ص ٩٥

٢- قرب الإسناد: ص ٦٦

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٥ _ الباب ٤٧ من أبواب قراءه القرآن ح ١

٤- معانى الأخبار: ص ٢٧٩ باب معنى المحاقله والمزابله

الخامس: أن يجعل يديه تحت ثيابه ملاصقاً لجسده.

أن أقرء القرآن قائماً وأن أحمده راکعاً وأن أسبحه ساجداً» (١). وهناك روايات أخر ظاهرها الفرق بين الركوع فلا يصلح القرآن فيه، وبين السجود فيصلح فيه القرآن مما يوجب ضعف دلالة روايات النهي على الكراهه، وأن النهي إنما ورد لما ذكرناه، وكأنه للتردد في مسأله الكراهه عنون جامع الأحاديث هذا الباب بقوله: إنه لا قراءة في ركوع ولا في سجود (٢)، ولم يعنونه بالكراهه، فإن ظاهر كلامه أنه لم يجعل لا أنه مكروه.

ويؤيد ذلك إطلاقات قراءة القرآن على كل حال مثل ما رواه الكليني عن الصادق (عليه السلام) في وصيه النبي (صلى الله عليه وآله) لعلي (عليه السلام): «وعليك بتلاوه القرآن على كل حال» (٣). ومثله ما رواه البرقي (٤)، إلى غير ذلك.

أما الحائض والنفساء والجنب ومن في الكنيف وفي الحمام عارياً كما ورد في النص بأنه هو المكروه له قراءة القرآن، لا مطلقاً، فالكراهه فيها لأجل عدم التناسب بين تلك الأحوال وبين حاله تكلم الله مع الإنسان، كما ورد في الحديث أن قراءة القرآن تكلم الله مع الإنسان.

وعلى أي حال فالحكم بالكراهه مشكل، والمسأله تحتاج إلى التأمل والتتبع، والله العالم.

(الخامس: أن يجعل يديه تحت ثيابه ملاصقاً لجسده) ذكره غير واحد بل

ص: ٢٦٦

- ١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٢ _ الباب ٧ من أبواب الركوع ح ٢
- ٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٢١٩ _ الباب ٥ من أبواب الركوع
- ٣- الكافي: ج ٨ ص ٧٩ ح ٣٣ في وصيه النبي ص لأمير المؤمنين ع
- ٤- المحاسن: ص ١٧ كتاب الإشكال والقرائن ح ٤٨

عن المسالك وغيره نسبته إلى الأصحاب، وهذا القدر كاف في الحكم بالكراهه المذكوره، للتسامح في أدله السنن بفتوى الفقيه.

يؤيده موثقه عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصلى فيدخل يده في ثوبه؟ قال (عليه السلام): «إن كان عليه ثوب آخر إزاراً وسراويل فلا بأس، وإن لم يكن فلا يجوز له ذلك فإن أدخل يداً واحده ولم يدخل الأخرى فلا بأس» (١)؟؟؟. وهذا الحديث محمول على الكراهه بقريته الإجماع.

وروايه ابن فضال عن رجل قلت: لأبي عبد الله (عليه السلام): إن الناس يقولون إن الرجل إذا صلى وأزراره محلولة ويده داخله في القميص، إنما يصلى عرياناً؟ قال (عليه السلام): «لا بأس» (٢).

بل يدل على الجواز أيضاً. صحيح ابن مسلم: عن الرجل يصلى ولا يخرج يديه من ثوبه، قال (عليه السلام): «إن أخرج يديه فحسن، وإن لم يخرج فلا بأس» (٣).

إذ الظاهر أن المراد بالثوب الجنس فيشمل الواحد، والتقييد وإن كان ممكناً إلا أن ظاهر مفاد الخبرين واحد، والموثقه وإن كانت أعم من الركوع إلا- أن فهم الأصحاب الركوع يوجب الحكم بالكراهه في الركوع قطعاً، أما غير الركوع فلا بأس بالفتوى بالكراهه أيضاً فيه، وهل الحكم خاص بالرجل كما هو النص أم أعم منه ومن المرأه للاشتراك؟ ظاهرهم الثانى.

وقد عرفت أن الكراهه إنما هي فيما أدخل اليدين لا اليد الواحده، ولعل

ص: ٢٦٧

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٤ _ الباب ٤٠ من أبواب لباس المصلى ح ٤

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٤ _ الباب ٤٠ من أبواب لباس المصلى ح ٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٣ _ الباب ٤٠ من أبواب لباس المصلى ح ١

الحكمه فى هذه الكراهه أن المصلى إذا كان يدها تحت ثيابه لاصقه بالجسد كان أقرب إلى أن يلعب بهما بخلاف اليد الواحده، وبخلاف ما إذا كان على جسمه ثوب فإن ملامسه الجسد يوجب التهيج للعب به، وهل تعم الكراهه ما إذا كان لايساً للقفاز؟ احتمالان.

ص: ٢٤٨

مسألة ٢٨ عدم الفرق بين الفريضة والنافله في واجبات الركوع

مسألة ٢٨ _ لا فرق بين الفريضة والنافله في واجبات الركوع ومستحباته ومكروهاته،

وكون نقصانه موجباً للبطلان، نعم الأقوى عدم بطلان النافله بزيادته سهواً.

(مسألة ٢٨ _ لا- فرق بين الفريضة والنافله في واجبات الركوع ومستحباته ومكروهاته) كما صرح بذلك المستند وغيره، وذلك لإطلاق الأدله، ولما ذكره الفقيه الهمداني (١) من كون أحكام الواجب تنسحب إلى المستحب إذا لم يكن دليل على الفرق.

نعم بعض الأحكام لا تنسحب في المستحب من باب السالبه بانتفاء الموضوع، مثل المشى في الركوع للالتحاق بالجماعه بالنسبه إلى المستحبات التي لا جماعه فيها، كما أن الطمأنينه ونحوها لا تنسحب إلى النافله التي يصلحها في حال المشى.

(وكون نقصانه موجباً للبطلان) فإذا لم يركع ولو سهواً أو نسياناً بطلت النافله إذا فات محل الركوع، فتأمل.

(نعم الأقوى عدم بطلان النافله بزيادته سهواً) كما عن جماعه منهم الموجز والدروس وغيرهما، وذلك لجمله من الروايات العامه والخاصه.

فعن الأول: صحيح ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) عن السهو في النافله؟ فقال (عليه السلام): «ليس عليك شيء» (٢).

ومرسله الكافي قال: «روى أنه إذا سها في النافله بنى على الأقل» (٣).

ص: ٢٦٩

١- مصباح الفقيه، كتاب الصلاه: ص ٣٣٠ س ١١

٢- الكافي: ج ٣ ص ٣٥٩ باب من شك في صلاته كلها... ح ٦

٣- الكافي: ج ٣ ص ٣٥٩ باب من شك في صلاته كلها .. ذيل ح ٩

وروايه يونس فى شك الإمام والمأموم قال (عليه السلام): «ولا سهو فى نافله»^(١) إلى غيرها. فإن إطلاقها يشمل المقام.

ومن الثانى: خبر الصيقل عن أبى عبد الله (عليه السلام) قلت له: الرجل يصلى الركعتين من الوتر ثم يقوم فينسى التشهد حتى يركع فيذكر وهو راکع؟ قال (عليه السلام): «يجلس من ركوعه يتشهد ثم يقوم فيتم. قال: قلت: أليس قلت فى الفريضة إذا ذكره بعد ما ركع مضى فى صلاته ثم سجد سجدة السهو بعد ما ينصرف يتشهد فيهما؟ قال (عليه السلام): ليس النافله مثل الفريضة»^(٢).

وحسن الحلبي: عن الرجل سها فى الركعتين من النافله لم يجلس بينهما حتى قام فركع فى الثالثه؟ فقال (عليه السلام): «يدع ركعه ويجلس ويتشهد ويسلم ثم يستأنف الصلاة بعد»^(٣).

وكان المصنف وغيره من القائلين بالفرق بين الزيادة فلا تبطل، وبين النقيصه فتبطل، نظروا إلى أدله الخاصه.

أما الأدله العامه فظاهرها عدم الفرق فى عدم الإبطال بين الزيادة والنقيصه، وموضع الكلام فى المسأله مبحث الخلل.

ص: ٢٧٠

١- الكافى: ج ٣ ص ٣٥٨ باب من شك فى صلاته كلها ح ٥

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٦٣١ _ الباب ٤٤ من أبواب الخلل ح ٢

٣- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٦٣١ _ الباب ٤٤ من أبواب الخلل ح ١

وحقيقته وضع الجبهه على الأرض بقصد التعظيم.

(فصل فى السجود)

(وحقيقته وضع الجبهه على الأرض بقصد التعظيم) لا إشكال فى أن هذا يسمى سجوداً، كما لا إشكال فى أنه يستعمل السجود فى مطلق الخضوع ومنه: «وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَظُلُمًا لَّهُمْ بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ» (١)، كما أنه لا ينبغى الإشكال فى استعماله فى مطلق وضع الوجه على الأرض بقصد التعظيم كوضع الذقن، وكذلك لا ينبغى الإشكال فى أن الانحناء لأجل التقبيل ليس سجوداً، سواء كان بقصد التعظيم مثل الانحناء لتقبيل الحجر الأسود والعتبه المقدسه، أو بقصد الحب مثل تقبيل الزوجه والولد يد الأب والعالم وما أشبه، ولو استلزم ذلك السقوط على الأرض، ولذا ورد فى الأحاديث تقبيل عتبه الإمام (٢)، وورد أن الراوى استجاز الإمام الرضا (عليه السلام) فى أن يقبل بساطه، فأجازه (عليه السلام) (٣). وورد تقبيل بعض الصحابه

ص: ٢٧١

١- سوره الرعد: الآيه ١٥

٢- البحار: ج ٩٩ ص ١١ ح ٧

٣- البحار: ج ١٠ ص ٣٤١ ح ٣

رجل الرسول وتقبيلاً لبعض الشهداء رجل الإمام الحسين (عليه السلام).

نعم لا شك في أن وضع الجبهة على الأرض أو نحوها بقصد التعظيم خاص بالله سبحانه لا يجوز لغيره، وذلك ليس لأمر عقلي بل لأمر شرعي فلا حاجة إلى تأويل قوله تعالى للملائكة: «اسْجُدُوا لِآدَمَ» (١)، وقوله تعالى: «خَرُّوا لَهُ سُجَّدًا» (٢) وما أشبهه، لإمكان اختلاف الشرائع، وما يقال في وجه كون السجود عقلاً لا يجوز لغير الله تعالى من الوجوه الاستحسانية لا تكون حجة عقلية.

وكيف كان فلا يجوز السجود لغير الله تعالى شرعاً بالضرورة والإجماع ومتواتر الروايات.

أما إذا كان ذلك بقصد العبودية واتخاذ المسجد له رباً، فذلك بالإضافة إلى حرمة شرعاً ممنوع عقلاً.

فعن عبد الرحمان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يوماً قاعداً في أصحابه إذ مر به بغير فجاء حتى ضرب بجرانه (٣) الأرض ورغاً (٤)، فقال رجل: يا رسول الله أَسجد لك هذا البعير فنحن أحق أن نفعل؟ فقال: لا بل اسجدوا لله، ثم قال: لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» (٥).

ص: ٢٧٢

١- سورة البقرة: الآية ٣٤

٢- سورة يوسف: الآية ١٠٠

٣- الجران، بالكسر: مقدم عنق البعير عن مذبحه إلى منحره

٤- رغاً: أى ضج

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٩٨٤ _ الباب ٢٧ من أبواب السجود ح ١

أقول: المرأه زیدت عاطفتها على عقلها، لأجل دورها الأنوثی والتربوی، والرجل زید عقله على عاطفته لأجل دوره الإداری والعملی، ولذا جعل الرجل قوَّاماً علیها، وليس معنى ذلك نقصاً فی حقها أو تقلیلاً لشأنها، وما ورد فی الروایات من أنها ناقصه، أو أنها شرّ، یراد به بیان هذه الحقیقه، كما إذا قیل السیاره التي وضعت للمسافر، أنقص من السیاره التي وضعت للشحن، والمراد بكونها شرّاً مثل المراد به فی قوله تعالى: «وَنَبَلُوكُمْ بِالْأَشْرِّ وَالْأَخْيَرِ فِئْتَنَةً» (١١)، ولهذا السبب جعل لكل واحد من الحقوق والواجبات بمقدار بنیته الخلقیه، فلا- مجافات للعدل فی ما جعل لكل منهما تشريعاً، فإنه جعل على طبق التكوين، ومحل الكلام غير هذا الموضوع.

وفی روايه أخرى عن الصادق (عليه السلام): إن زنديقا قال له: أ يصلح السجود لغير الله؟ قال (عليه السلام): «لا» قال: فكيف أمر الله الملائكة بالسجود لآدم؟ فقال (عليه السلام): «إن من سجد بأمر الله فقد سجد لله، فكان سجوده لله إذا كان من أمر الله» (٢).

وفی أسئلته موسى بن محمد عن أبي الحسن على بن محمد (عليهما السلام): أخبرني عن يعقوب وولده أ سجدوا ليوסף وهم أنبياء؟ فأجاب أبو الحسن (عليه السلام): أما سجود يعقوب وولده فإنه لم يكن ليوסף، إنما كان ذلك منهم طاعه لله وتحية ليوסף، كما أن السجود من الملائكة لآدم لم يكن لآدم إنما كان ذلك منهم طاعه لله وتحية لآدم عليه السلام» (٣)، الحديث. إلى غيرها من الأحاديث الكثيره الوارده في هذا الباب.

ص: ٢٧٣

١- سورة الأنبياء: الآية ٣٥

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٨٥ _ الباب ٢٧ من أبواب السجود ح ٤

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٨٦ _ الباب ٢٧ من أبواب التشهد ح ٦.؟؟؟

وهو أقسام: السجود للصلاه، ومنه قضاء السجده المنسيه، وللسهو، وللتلاوه، وللشكر، وللتذلل والتعظيم، أما سجود الصلاه فيجب في كل ركعه من الفريضة والنافله سجدتان وهما معاً من الأركان، فتبطل بالإخلال بهما معاً، وكذا زيادتهما معاً.

(وهو أقسام: السجود للصلاه، ومنه قضاء السجده المنسيه) لأنها نفس سجده الصلاه خارجها.

(وللسهو) لزياده أو نقيصه (وللتلاوه) واجبه أو مستحبه (وللشكر) لنعمه أو دفع نقمه (وللتذلل والتعظيم) وهما وجهاً شياً واحداً، فالتذلل يلاحظ فيه ذله الساجد، والتعظيم يلاحظ فيه عظمه المسجود له.

(أما سجود الصلاه فيجب في كل ركعه من الفريضة والنافله سجدتان) بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً متواتراً في كلماتهم، وضروره، ويدل عليه متواتر الروايات كما سيأتي جملة منها.

(وهما معاً من الأركان، فتبطل بالإخلال بهما معاً، وكذا زيادتهما معاً) مطلقاً، كما أنه مقتضى كون الشىء ركناً، ويأتى وجه ذلك في مبحث الخلل، إن شاء الله تعالى.

وفى المقام إشكال مشهور ذكره جملة من العلماء وهو ناشئ من الجمع بين قول المشهور وغيره.

الأول: أن السجدتين معاً ركن.

الثانى: أن الركن ما كان زيادته ونقيصته عمداً وسهواً مبطلاً، فإنه إن جعل الركن مجموع السجدتين، فتركه يتحقق بترك واحده منهما مع أنه سهواً غير

فى الفريضة عمدأً كان أو سهوآً أو جهلاً كما أنها تبطل بالإخلال بإحدهما عمدأً، وكذا بزيادتها، ولا تبطل _ على الأقوى _ بنقصان واحده ولا بزيادتها سهوآً

مخل لى المشهور، ويدل عليه جملة من الأخبار، وإن جعل الركن مهية السجود التى يتحقق فى ضمن الواحده، فيلزم أن يكون زياده سجده واحده سهوآً مبطله مع أن المشهور لا يقولون به.

والجواب: إنا نختار الشق الأول ونقول: مجموع السجدين ركن، لكن لا نسلم أن تركه يتحقق بترك واحده منهما، إذ ليس حال المقام حال المركب الحقيقى الذى إذا انتفى جزئه انتفى الكل، بل حاله حال المركب الاعتبارى، كما إذا قال أعط خمس مالك دينارين، فإنه إذا انتفى جزئه انتفى كمال المأمور به، لا- أنه انتفى المأمور به رأساً، وعليه فتركه يتحقق بترك الاثنين معاً، لا بترك واحد منهما.

وقد ذكر الإشكال والجواب مفصلاً الجواهر ومصباح الفقيه وغيرهما، فمن شاء التفصيل فليرجع إليهم.

ثم إن المبطل المطلق زيادتهما أو نقيصتهما (فى الفريضة عمدأً كان أو سهوآً أو جهلاً) أو غفلةً أو ما أشبهه (كما أنها) أى الفريضة (تبطل بالإخلال بإحدهما عمدأً وكذا بزيادتها).

أما النافله فقد عرفت الكلام فيها فى بحث الركوع. (ولا تبطل _ على الأقوى _ بنقصان واحده ولا بزيادتها سهوآً) وسيأتى الكلام فى تفصيل كل ذلك فى مبحث الخلل إن شاء الله تعالى، ثم لا يخفى أن لفظ «الركن» لم يأت فى الروايات وإنما ذكره الفقهاء عنواناً لكل ما تكون زيادته ونقصانه موجباً للبطلان مطلقاً وقد كثر الكلام

أحدها: وضع المساجد السبعة على الأرض، وهي الجبهة والكفان والركبتان والإبهامان من الرجلين.

حول ذلك في مختلف الأركان.

(وواجباته أمور: أحدها: وضع المساجد) والمراد بها آله السجود، فإنه اسم زمان ومكان وآله ومصدر ميمي (السبعة على الأرض، وهي الجبهة والكفان والركبتان والإبهامان من الرجلين) ادعى جملة من الفقهاء الإجماع على ذلك، مع أنه نقل عن السيد والحلى والإسكافى القول بتعين السجود على مفصل الزندين، ولعل مدعى الإجماع كالخلاف والتذكرة والذكري وشرح القواعد وغيرهم لم يفهموا منافاه ما نقل عن السيد وأتباعه لما اختاروه فمرادهم بالمفصل منتهى محل السجود لا أنه الواجب في قبال الكف، ولعل وجه تعبيرهم بذلك ما ورد من لفظ «الأعظم» في النص والفتوى، والكف لا تسمى عظماً.

وكيف كان فدلليل المشهور متواتر الروايات، كصحيحه زراره قال أبو جعفر (عليه السلام): قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «السجود على سبعة أعظم الجبهة واليدين والركبتين والإبهامين من الرجلين، وترغم بأنفك إرغاماً، أما الفرض فهذه السبعة، وأما الإرغام بالأنف فسنه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم» (١).

وعن الصدوق بإسناده إلى زراره مثله إلا أنه قال: «والكفين» مكان «اليدين» (٢). وصحيحه حماد الوارده في تعليم الصادق (عليه السلام) له كيفية الصلاة قال: «وسجد على ثمانية أعظم الكفين والركبتين وأنامل إبهامى الرجلين والجبهة والأنف، وقال

ص: ٢٧٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٤ _ الباب ٤ من أبواب السجود ح ٢

٢- الخصال: ص ٣٤٩ باب السبعة ح ٢٣

(عليه السلام): سبعة منها فرض يسجد عليها وهي التي ذكرها الله في كتابه، وقال: (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) (١١)، وهي الجبهة والكفان والركبتان والإبهامان، ووضع الأنف على الأرض سنة» (٢٢).

وخبر القداح عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) قال: «يسجد ابن آدم على سبعة أعظم يديه ورجليه وركبتيه وجبهته» (٢٣).

وفى روايه العياشى عن أبى جعفر الجواد (عليه السلام)، أنه سئل المعتصم عن السارق من أى موضع يجب أن يقطع؟ فقال: إن القطع يجب أن يكون من مفصل أصابع فيترك الكف، قال: وما الحجه فى ذلك؟ قال (عليه السلام): «قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: السجود على سبعة أعضاء الوجه واليدين والركبتين والرجلين، فإذا قطعت يده من الكرسوع أو المرافق لم يبق له يد يسجد عليها، وقال الله تبارك وتعالى: (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ) يعنى بها الأعضاء السبعة التى يسجد عليها، (فلا تدعو مع الله أحداً)، وما كان لله لا يقطع» (٢٤).

وعن الفقيه فى وصيه أمير المؤمنين (عليه السلام) لابنه محمد بن الحنفية: «قال الله: (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ) يعنى بالمساجد الوجه واليدين والركبتين والإبهامين» (٢٥).

وعن فقه الرضا (عليه السلام): «والسجود على سبعة أعضاء على الجبهة واليدين

ص: ٢٧٧

١- سورة الجن: الآية ١٨

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٤ و٦٧٥ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ١ و ٢

٣- قرب الإسناد: ص ١٢

٤- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٦ _ الباب ٤ من أبواب السجود ح ١

٥- الفقيه: ج ٢ ص ٣٨١ _ الباب ٢٢٧ فى الفروض على الجوار ح ١

والركنيه تدور مدار وضع الجبهه، فتحصل الزيادة والنقيصه به دون

والركبتين والإبهامين من القدمين وليس على الأنف سجود وإنما هو الإرغام»(١١).

وعن الغوالي عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «أمرت أن أسجد على سبعة أطراف الجبهه واليدين والركبتين والقدمين»(٢٢)، وقال (صلى الله عليه وآله وسلم): «إذا سجد العبد سجد معه سبعة وجهه وكفاه وركبته وقدماه»(٣٢). إلى غيرها من الروايات.

ثم إن ما ورد في الروايات من ذكر «اليد» يراد به «الكف» حملاً- للظاهر على الأظهر أو المطلق على المقيد، كما أن ما ذكره السيد وأتباعه إن أرادوا خصوص المفصل فلا دليل عليه، وإن أرادوا ما ذكره غيرهم فنعم الوفاق، وأما ما في روايه الجواد (عليه السلام) فمن المحتمل أن يكون ذلك على وجه الإلزام لا- على وجه البرهان، كما يحتمل أن يكون على وجه البرهان ولا يستشكل بقطع أصابع الرجل، إذ من المحتمل أن كل القدم مسجداً، ولا بقطع يد الجاني قصاصاً ورجله كذلك، إذ ذلك حق الناس، وأما قطع السارق فهو حق الله، فإن حق الناس في السرقة رد العين أو المثل، وحيث كان القطع حق الله يقدم أهم الحقين وهو السجود، وسيأتي الكلام في تفصيل هذه المواضع السبعه في المسائل الآتية.

(والركنيه تدور مدار وضع الجبهه، فتحصل الزيادة والنقيصه به دون

ص: ٢٧٨

١- فقه الرضا: ص ٨ س ٥

٢- غوالي اللثالي: ج ٢ ص ٢١٩ ح ١٦

٣- غوالي اللثالي: ج ١ ص ١٩٧ ح ٦

سائر المساجد فلو وضع الجبهه دون سائرهما تحصل الزيادة.

كما أنه لو وضع سائرهما ولم يضعها يصدق تركه.

سائر المساجد) كما عن الشهيد والمحقق الثانيين، وكذلك العلامه الطباطبائي في منظومته.

وفى الجواهر أنه لا ريب فيه، ووجهه أن السجود عرفاً هو وضع الجبهه، وأما وضع سائر الأعضاء فهو واجب لا دخل له فى حقيقه السجود، ولا دليل على أن الشارع اخترع مفهوماً جديداً فالأصل عدمه.

أما ما ورد فى الروايات على أن السجود على سبعة أعظم، وأن هذه السبعة فرض فلا- دلالة فيه على خلاف المعنى العرفى واللغوى، قال فى مجمع البحرين: وكل شىء ذل فقد سجد، ومنه سجد البعير إذا خفض رأسه عند ركوعه، وسجد الرجل إذا وضع جبهته على الأرض (١) - انتهى.

ويؤيد ذلك ما ورد فى باب سجده المريض حيث إن ظاهره أنه وضع الجبهه، ففى صحيحه زواره الوارده فى أن المريض كيف يسجد؟ «فاسجدوا على المروحه والسواك» (٢) وكيف كان فلا ينبغى الارتباب فى ذلك.

(فلو وضع الجبهه دون سائرهما تحصل الزيادة) ولذا ورد أنها للتلاوه فى المكتوبه مع أن وضع سائر الأعضاء فى سجده التلاوه غير معلوم الوجوب، كما سيأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى، وهذا مؤيد آخر لكون المدار فى الركنيه وضع الجبهه.

(كما أنه لو وضع سائرهما ولم يضعها يصدق تركه) لغه وعرفاً وعند المتشرعه

ص: ٢٧٩

١- مجمع البحرين: ج ٣ ص ٦٣

٢- الفقيه: ج ١ ص ٢٣٦ - الباب ٥٠ فى صلاه المريض ح ٧

الثانى: الذكر، والأقوى كفايه مطلقه، إلا أن فى التسيحه الكبرى بيدل العظيم بالأعلى.

الثالث: الطمأنينه فيه بمقدار الذكر الواجب.

فصحه السلب تدل أيضاً على كون المدار وضع الجبهه.

(الثانى) من واجبات السجود: (الذكر، والأقوى كفايه مطلقه) قال الفقيه الهمدانى: يتحد البحث فى الركوع والسجود خلافاً واستدلالاً ومختاراً كما صرح به فى المدارك وغيره (١) (إلا أن فى التسيحه الكبرى بيدل العظيم بالأعلى) إن أراد الفضيله، وإلا فمقتضى كفايه مطلق الذكر أنه يجوز أن يقول فى السجود بالعظيم، كما يجوز أن يقول فى الركوع بالأعلى.

(الثالث: الطمأنينه فيه بمقدار الذكر الواجب) بلا إشكال ولا خلاف، وعن الغنيه والمعتبر والمدارك والذخيره والمفاتيح وغيرهم الإجماع عليه، بل عن الشيخ فى الخلاف دعوى الإجماع على ركنيتها _ كما تقدم مثلها عنه فى الركوع _ إلا- أنها خلاف الإجماع، ولذا احتمل فى الذكرى أن يكون مراد الشيخ بالركن خلاف معناه المصطلح.

وكيف كان فيدل على وجوب الطمأنينه فى السجود جمله من الروايات: كصحيحه على بن يقطين: عن الركوع والسجود كم يجزى فيه من التسيح؟ فقال (عليه السلام): «ثلاث، وتجزيك واحده إذا أمكنت جبهتك من الأرض» (٢).

وصحيحه على بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه: عن الرجل يسجد على الحصى

ص: ٢٨٠

١- مصباح الفقيه، كتاب الصلاه: ص ٣٤٧ س ٢١

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٣ _ الباب ٤ من أبواب الركوع ح ٣

بل المستحب أيضاً إذا أتى به بقصد الخصوصية

فلا يمكن جبهته من الأرض قال (عليه السلام): «يحرك جبهته حتى يتمكن فينحى الحصى عن جبهته ولا يرفع رأسه» (١).

وصحيح الهدلى عن السجاد (عليه السلام): «إذا سجدت فمكّن جبهتك من الأرض ولا تنقر كنقر الديك» (٢).

ورواه الزرقى: «ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن قاعداً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً» (٣). إلى غيرها من الروايات.

ومنه يعلم أن الإشكال في دلالة الروايات على ذلك، وجعل العمده الإجماع كما في المستمسك غير ظاهر الوجه.

نعم يمكن دعوى عدم دلالة الروايات على وجوب الاطمينان بقدر الذكر، لكن الظاهر الملازمه في الفهم عرفاً بين الأمرين، فإذا قيل للخطيب اطمئن فوق المنبر، وقرأ الخطاب، فهم عرفاً منه لزوم كون الخطابه في حاله الاطمينان، ولا منافاه بين فهم التلازم وبين لزوم الذكر بدون الاطمينان أو الاطمينان بدون الذكر إذا لم يقدر على أحدهما، لإطلاق كل من الدليلين.

(بل المستحب أيضاً إذا أتى به بقصد الخصوصية) لا الذكر المطلق، لكن قد تقدم في الركوع إشكال المصنف في ذلك، وحيث إن البابين من دليل واحد فالفرق بينهما غير ظاهر الوجه.

ص: ٢٨١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦١ _ الباب ٨ من أبواب السجود ح ٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٨٤ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه ح ١٨

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٦٢ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه ح ٩

فلو شرع فى الذكر قبل الوضع أو الاستقرار عمداً بطل وأبطل، وإن كان سهواً وجب التدارك إن تذكر قبل رفع الرأس، وكذا لو أتى به حال الرفع أو بعده، ولو كان بحرف واحد منه فإنه مبطل إن كان عمداً ولا يمكن التدارك إن كان سهواً إلا إذا ترك الاستقرار وتذكر قبل رفع الرأس.

الرابع: رفع الرأس منه.

(فلو شرع فى الذكر قبل الوضع أو الاستقرار عمداً بطل وأبطل) على إشكال فى ذلك تقدم فى باب الركوع، بل صحيحه على بن يقطين ظاهره فى عدم البطلان، ويؤيدها صحيح على بن جعفر. (وإن كان سهواً وجب التدارك إن تذكر قبل رفع الرأس) وذلك تحصيلاً للامتنان، ولا يضر ما فعله سهواً لحديث «لا تعاد» وغيره.

(وكذا لو أتى به حال الرفع أو بعده، ولو كان بحرف واحد منه فإنه مبطل إن كان عمداً) لعدم حصول الامتنان الموجب للبطلان.

(ولا يمكن التدارك إن كان سهواً) إذ لا محل للذكر بعد رفع الرأس (إلا إذا ترك الاستقرار وتذكر قبل رفع الرأس) فإنه يمكنه التدارك ويجب ذلك عليه، فإن لم يتدارك عمداً بطل وأبطل، لعدم الامتنان الموجب للبطلان.

(الرابع:) من واجبات السجود (رفع الرأس منه) بلا- إشكال ولا- خلاف، بل إجماعاً متواتراً فى كلماتهم، ويدل عليه متواتر النصوص، ومنه يعلم أن الشبهه فى إمكان أن يبقى فى السجده مقدار سجدتين فيكون كما إذا صب الماء على النجس مقدار غسلتين، حيث تقدم فى كتاب الطهاره كفايته، لا ينبغي أن يعتنى بها.

الخامس: الجلوس بعده مطمئناً ثم الانحناء للسجده الثانيه.

(الخامس: الجلوس بعده) بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً متواتراً فى كلماتهم، ويدل عليه جملة من الروايات: مثل صحيحه أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام): «وإذا رفعت رأسك من الركوع فأقم صلبك حتى يرجع مفاصلك، وإذا سجدت فاقعد مثل ذلك، وإذا كنت فى الركعه الأولى والثانيه فرفعت رأسك من السجود فاستقم جالساً حتى ترجع مفاصلك» (١).

وفى خبر إسحاق بن عمار الحاكي لأول صلاه صلاها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن أبى الحسن موسى (عليه السلام) ثم قال له: «يا محمد اسجد لربك، فخر رسول الله (صلى الله عليه وآله) ساجداً فقال له: قل سبحان ربي الأعلى وبحمده. ففعل ذلك ثلاثاً فقال: استوجالساً يا محمد ففعل» (٢) _ الحديث.

وفى صحيحه حماد: «ثم رفع رأسه من السجود فلما استوى جالساً قال الله أكبر» (٣).

وفى النبوى (صلى الله عليه وآله وسلم): ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تستوى قائماً». وقد تقدم روايه الزرقى فى الثالث من الواجبات، إلى غير ذلك.

وبذلك تعرف وجه قوله: (مطمئناً ثم الانحناء للسجده الثانيه) بالإضافة إلى الإجماع والضروره والروايات المتواتره بالنسبه إلى السجده الثانيه، وعليه فلو لم يطمئن عمداً فى الجلوس بين السجدين، أو لم يجلس بل اكتفى برفع الرأس

ص: ٢٨٣

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٨ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه ح ٩

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٨١ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه ح ١١

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٤ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه ح ١

السادس: كون المساجد السبعه فى محالها إلى تمام الذكر، فلو رفع بعضها بطل وأبطل إن كان عمداً، ويجب تداركه إن كان سهواً، نعم لا مانع من رفع ما عدا الجبهه فى غير حال الذكر ثم وضعه، عمداً كان أو سهواً، من غير فرق بين كونه لغرض كحك الجسد ونحوه أو بدونه.

قليلاً أو قام رأساً من السجده الثانيه، ثم أهوى للسجود الثانيه بعد القيام أو نام بين السجدين بدون جلوس بطلت صلاته، وإن فعل ذلك سهواً لم تبطل لحديث «لا تعاد» وغيره.

ثم إنه يجب رفع الرأس من السجده الثانيه، وكان تركه لوضوحه، إذ لولاه لم يمكن الإتيان ببقية الأفعال.

(السادس: كون المساجد السبعه فى محالها) أى استقرارها فى حال الذكر، ولو نقلها من محل إلى محل مع السكوت حال النقل، مثلاً قال سبحان الله، ثم رفع يده ووضعها مكاناً آخر ثم قال التسيحه الثانيه (إلى تمام الذكر، فلو رفع بعضها بطل) بلا إشكال ولا خلاف، إذ لو رفع كان خلاف المأمور به من وضعها فى السجود فى حال الذكر، وذلك يوجب البطلان (وأبطل) لأنه يوجب زياده عمدية.

نعم لو كان الرفع العمدى فى ذكر المستحب فقد عرفت سابقاً الإشكال فى إبطاله، أما الذكر المطلق فلا إشكال فيه بلا خلاف (إن كان عمداً، ويجب تداركه إن كان سهواً) لأنه لم يأت بالمكلف به، إذ الظاهر ولو بقرينه فهم العرف من الجمع بين نصوص السجده على المواضع وبين نصوص الطمأنينه والذكر، أن محل الذكر هو حال الوضع لمجموع المساجد، فإذا لم يتحقق ذلك وجب تحقيقه تحصيلاً للامتنال.

(نعم لا- مانع من رفع ما عدا الجبهه فى غير حال الذكر، ثم وضعه عمداً كان أو سهواً، من غير فرق بين كونه لغرض كحك الجسد ونحوه أو بدونه) لا ينبغى

السابع: مساواه موضع الجبهه للموقف بمعنى عدم علوه أو انخفاضه أزيد

الإشكال فى ذلك كله، كما أفتى به جماعه من الأعظم، إذ لا دليل على المنع، فالأصل الجواز، هذا بالإضافة إلى خبر على بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه: عن الرجل يكون راعياً أو ساجداً فيحكه بعض جسده هل يصلح له أن يرفع يده من ركوعه أو سجوده فيحكه مما حكه؟ قال (عليه السلام): «لا بأس إذا شق عليه أن يحكه والصبر إلى أن يفرغ أفضل» (١).

بل يشمله إطلاق بعض الروايات:

مثل روايه أحمد بن محمد قال (عليه السلام): «ولا تعبت بالحصى وأنت تصلى إلى أن تسوى حيث تسجد فإنه لا بأس به» (٢).

وروايه الفقيه سأل الحلبي أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يحتك وهو فى الصلاه؟ قال: «لا بأس» (٣).

وروايه معاويه قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يعبث بذكره فى الصلاه المكتوبه؟ فقال: «لا بأس» (٤). إلى غيرها من الروايات المطلقه.

أما رفع الجبهه فإنه إذا رفعها فقد انتهى السجود، فوضعها ثانياً سجود آخر، ولذا لم يجز الرفع قبل الذكر، وبعد الذكر إن رفع فلا يضعها إلا لسجود آخر، فإن وضعها بعد سجدتين كان سجوداً ثالثاً يوجب البطلان.

(السابع: مساواه موضع الجبهه للموقف بمعنى عدم علوه أو انخفاضه أزيد

ص: ٢٨٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٧٨ _ الباب ٢٨ من أبواب قواطع الصلاه ح ٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٦١ _ الباب ١٢ من أبواب قواطع الصلاه ح ٧

٣- الفقيه: ج ١ ص ٢٤١ _ الباب ٥٢ فى المصلى تعرض له السباع ح ٣

٤- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٧٦ _ الباب ٢٦ من أبواب قواطع الصلاه ح ٢

من مقدار لبنة.

من مقدار لبنة) لبنة على وزن كلمه، والجمع لبين على وزن كلم، ويجوز فيها بعض الوجوه الأخر.

أما العلو فعن المعتبر والتحرير الإجماع على أن لا يكون موضع جبهته أرفع من موقفه بقدر معتد به.

وعن المنتهى الإجماع على تحديده باللبنه.

وفي المستند أن لا يكون الارتفاع عن اللبنه المقدره عند الأصحاب بأربع أصابع مضمومه تقريباً، كما يؤيده الآجر الموجود الآن في أبنيه بنى العباس بسر من رأى (١) _ انتهى.

أقول: لا شك أن كلا الأمرين جواز أن يكون الارتفاع بقدر لبنة، وكون اللبنه بالمقدار المذكور هو المشهور بين الأصحاب شهره عظيمه، بل لا بعد في كونهما إجماعياً في بعض الطبقات، خلافاً لإشكال المدارك وبعض من تبعه من منعهم عن السجود على مطلق المرتفع، ولوسوسه بعض في تقدير اللبنه بالمقدار المذكور، والأصل المشهور هو المتعين في الأمرين.

أما قدر اللبنه فلأنه المشهور شهره كادت تكون إجماعاً، بل لم يظهر خلاف معتد به فيه، بل في الحدائق والمستند ومصباح الفقيه وغيرها نسبتها إلى الأصحاب، ويكفي ذلك في التحديد بلا شبهه.

وأما عدم لزوم المساواه وجواز الارتفاع بالقدر المذكور فيدل عليه بالإضافة إلى أصاله الجواز خبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) سألته عن السجود على الأرض

ص: ٢٨٤

المرتفعه؟ فقال (عليه السلام): «إذا كان موضع جبهتك مرتفعاً عن موضع بدنك قدر لينة فلا بأس» (١).

وأشکل فی هذا الخبر بضعف السند وضعف الدلاله واضطراب النسخه.

أما الأول: فلأن في طريقه النهدي المشترك بين الثقه ومن لم يثبت حاله، وفيه إن اعتماد المشهور كاف في جبره، بالإضافة إلى ما قيل بأن الظاهر أنه الهيثم الثقه، كما عن تعليقه الوحيد وتبعه غيره.

وأما الثاني: فلأن مفهوم الخبر ثبوت البأس بالزائد على اللبنة، والبأس أعم من المنع، وفيه أن ظاهر البأس المنع لانصرافه إليه.

وأما الثالث: فلأنه في بعض النسخ «يديك» بدل «بدنك»، وفيه: أولاً: إن استدلال الأصحاب بهذا الخبر دليل على ضبط نسخه «بدنك» خصوصاً وإنهم كانوا يضبطون الأخبار بالإجازة والقراءه وما أشبه فلم يكونوا يهملونها.

وثانياً: إن في الكافي قال: «وفي حديث آخر في السجود على الأرض المرتفعه قال (عليه السلام): إذا كان موضع جبهتك مرتفعاً عن رجليك قدر لينة لا بأس» (٢). فإن هذا الحديث إن كان هو حديث عبد الله كان ظاهراً في أنه «بدنك» حيث أبدل بلفظ «رجل»، وإن كان غيره كان مؤيداً لكون حديث عبد الله «بدنك» لأن الأحاديث يعضد بعضها بعضاً، وربما يؤيد ذلك أيضاً بأن في نفس نسخه التهذيب (٣).

ص: ٢٨٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٤ _ الباب ١١ من أبواب السجود ح ١

٢- الكافي: ج ٣ ص ٣٣٣ _ باب وضع الجبهه على الأرض ذيل ح ٤

٣- كما في نسخه جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٢٥٠ _ الباب ٣ من أبواب السجود ح ١

الراوى لهذا الحديث «رجليك» نسخه عن «بدنك».

أما من قال بعدم الجواز فقد استدل بجمله من الروايات:

كصحيح عبد الله بن سنان أنه سئل أبا عبد الله (عليه السلام) عن موضع جبهه الساجد أيكون أرفع من مقامه؟ قال (عليه السلام): «لا، ولكن ليكن مستويًا»^(١).

وخبر الحسين بن حماد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: أضع وجهي للسجود فيقع وجهي على حجر أو على شيء مرتفع أحول وجهي إلى مكان مستو؟ فقال (عليه السلام): «نعم جر وجهك على الأرض من غير أن ترفعه»^(٢).

وخبره الآخر: اسجد فتقع جبهتي على الموضع المرتفع؟ فقال (عليه السلام): «ارفع رأسك ثم ضعه»^(٣).

وصحيح معاوية بن عمار قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا وضعت جبهتك على نيكه فلا ترفعها ولكن جرّها على الأرض»^(٤).

كما استدل للمنع بأصاله الاشتغال، وبأنه لا يصدق عليه اسم السجود، وبأنه خلاف الهيئه المنقوله عن صاحب الشرع بضميمه قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٥)، وفي الكل نظر، إذ الأخبار المذكوره بعد الغض عن المناقشه فيها دلالة أو سنداً أنها أعم من خبر عبد الله، فاللازم تقييدها به، والأصل

ص: ٢٨٨

- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٣ _ الباب ١٠ من أبواب السجود ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦١ _ الباب ٨ من أبواب السجود ح ٢
- ٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٠ _ الباب ٨ من أبواب السجود ح ٤
- ٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٠ _ الباب ٨ من أبواب السجود ح ١
- ٥- عوالي اللئالي: ج ٣ ص ٨٥ ذيل ح ٧٦

البراءة لا الاشتغال، وعدم صدق السجود واضح المنع، فهل يقول المانع بجواز ذلك لغير الله تعالى؟ وكونه الهيئه المنقوله عن صاحب الشرع، فيه: أولاً: إنه غير ظاهر الوجه فمن الذى رأى ونقل أن الرسول (صلى الله عليه وآله) أو الأئمه (عليهم السلام) سجدوا على موضع مساو لموضع أرجلهم.

وثانياً: إن روايه عبد الله تكفى فى جعل التساوى _ إن ثبت _ على سبيل الجواز أو الاستحباب، ثم إنه يؤيد جواز السجود على الموضع الأرفع من مقام البدن جمله من الروايات الوارده فى طين قبر الحسين (عليه السلام).

فعن مكارم الأخلاق روى عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «من أدار سبحة من ترابه الحسين (عليه السلام) مره واحده بالاستغفار أو غيره كتب الله له سبعين مره وإن السجود عليها يخرق الحجب السبع»^(١). بناءً على رجوع الضمير إلى «السبحة» بقربنه وحده السياق.

وعن الاحتجاج فى كتاب محمد بن عبد الله الحميرى إلى صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف) من جوابات مسائله التى سأله عنها، الى أن قال: وسأل عن السجده على لوح من طين القبر وهل فيه فضل؟ فأجاب (عليه السلام): «يجوز ذلك وفيه الفضل»^(٢). إذ لا شك أن اللوح له غلظه وارتفاع.

وعن حمران عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «كان أبى (عليه السلام) يصل على الخمره يجعلها على الطنفسه ويسجد عليها فإذا لم تكن خمره جعل حصى على الطنفسه حيث يسجد»^(٣).

ص: ٢٨٩

١- مكارم الأخلاق: ص ٣٠٢ _ الباب العاشر الفصل الثانى فيما يختص بتعقيب صلاه الفجر

٢- الاحتجاج: ج ٢ ص ٣١٢ . ط نجف

٣- الكافى: ج ٣ ص ٣٣٢ باب ما يسجد عليه وما يكره ح ١١

وعن الحلبي قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «دعا أبي (عليه السلام) بالخمرة فأبطأت عليه فأخذ كفاً من حصي فجعله على البساط ثم سجد» (١).

بل ويدل عليه أيضاً صحيح أبي بصير: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يرفع موضع جبهته في المسجد؟ فقال (عليه السلام): «إني أحب أن أضع وجهي في موضع قدمي وكرهه» (٢).

وكيف كان فالظاهر من هذه الأحاديث جواز الارتفاع إلى قدر اللبنة، وعدم جوازه فوق ذلك، هذا كله بالنسبة إلى العلو، أما بالنسبة إلى الانخفاض فكذلك يجوز إلى مقدار لبنة دون ما كان أكثر، كما صرح بذلك غير واحد، كذا في مصباح الفقيه (٣)، وفي المستند وغيره نسبة إلى الشهيدين والمحقق الثاني والنراقي الأول وغيرهم، خلافاً لآخرين فأجازوا الانخفاض الأكثر بشرط أن لا يخرج عن صدق السجود، وهو المحكى عن الأردبيلي وبعض من تأخر عنه، بل نسب إلى الأكثر بل إلى ظاهر من تقدم على الشهيد واختاره المستند ونسبته إلى ظاهر كلام المتقدمين، بل عن التذكرة الإجماع عليه.

استدل المانعون بموثق عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام): سألته عن المريض أيحل له أن يقوم على فراشه ويسجد على الأرض؟ فقال: «إذا كان الفراش غليظاً قدر آجره أو أقل استقام له أن يقوم عليه ويسجد على الأرض، وإن كان أكثر من ذلك فلا» (٤).

ص: ٢٩٠

- ١- الكافي: ج ٣ ص ٣٣١ _ باب ما يسجد عليه وما يكره ح ٤
- ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٤ _ الباب ١٠ من أبواب السجود ح ٢
- ٣- مصباح الفقيه، كتاب الصلاة: ص ٣٤٤ _ السطر ما قبل الأخير
- ٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٤ _ الباب ١١ من أبواب السجود ح ٢

ويؤيده ما تقدم من قوله (عليه السلام) في صحيح ابن سنان: «وليكن مستويا».

وبهما يقيد إطلاق خبر محمد بن عبد الله عن الرضا (عليه السلام) أنه سأله عن يصى وحده فيكون موضع سجوده أسفل من مقامه؟ فقال (عليه السلام): «إذا كان وحده فلا بأس»^(١). هذا بالإضافة إلى أصاله الاشتغال، وإلى المناسبه مع المنع عن الارتفاع، وإلى الأسوه بهم عليهم السلام.

استدل المجوزون بالأصل والإجماع المدعى في كلام العلامة، وخبر محمد بن عبد الله المتقدم، وتفصيله بين المنفرد وغيره أجاب عنه في المستمسك بأنه لعله للفرار عن كون مسجد المأموم أخفض من مسجد الإمام^(٢).

وقد أجابوا عن أدله المنع، بأن الأصل البراءة لا الاشتغال، والمناسبه استحسان لا نقول به، والأسوه غير محققه، وصحيح ابن سنان في قبال الارتفاع لا مطلقاً، لا أقل من الشك في إطلاقه بعد اكتنافه بما يصلح أن يكون قرينه وهو صدر الصحيح، وموثق عمار معرض عنه لدى المتقدمين الذين هم معيار الإعراض والقبول، بالإضافة إلى ما عن السبزواري^(٣) من الخدشه فيه بأنه غير ناهض بالتحريم، لأنه يدل على نفى الاستقامه وهو لا يلزم التحريم بل غايته المرجوحه وهى أعم من التحريم والكراهه.

أقول: دلالة الموثقه لا غبار عليها، والمناقشه المذكوره غير وارده، أشار إليه صاحب الحدائق^(٤) بقوله: إن المناقش بنى مناقشته على أصله من عدم دلالة الأمر

ص: ٢٩١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٤ _ الباب ١٠ من أبواب السجود ح ٤

٢- المستمسك: ج ٦ ص ٣٥٥

٣- كما في مصباح الفقيه، كتاب الصلاه: ص ٣٤٥ س ١

٤- الحدائق: ج ٨ ص ٢٨٦

موضوعه على أكبر سطوحها، أو أربع أصابع مضمومات، ولا بأس بالمقدار المذكور ولا فرق في ذلك بين الانحدار والتسنيم.
نعم الانحدار اليسير لا اعتبار به فلا يضر معه الزيادة على المقدار المذكور

والنهي على الوجوب والتحريم، فالقول بالعدم أقرب لو لم يكن إعراض، وحيث إنه محتمل الإعراض خصوصاً بعد دعوى التذكرة، فاللازم مراعاة الاحتياط في المسألة بعدم الانخفاض الأكثر من لبنه، والله العالم.

(موضوعه على أكبر سطوحها) لأنه المنصرف في مثل المقام بلا- إشكال، بل الظاهر أنه لا خلاف فيه أيضاً (أو أربع أصابع مضمومات) كما تقدم في تقدير اللبنة بذلك، واختلاف اللبن المتعارفه والأصابع المتعارفه غير ضار. فلكل أن يرجع إلى المتعارف إلى أقصاه، وإن كانت أصابعه أقل سمكا.

(ولا بأس بالمقدار المذكور) لأن الممنوع كون الارتفاع والانخفاض أكثر من ذلك كما في النص والفتوى.

(ولا- فرق في ذلك بين الانحدار والتسنيم) كما نص عليه غير واحد تمسكاً بالإطلاق خلافاً لكاشف الغطاء حيث لم ير بأساً بالأزيد في الانحدار وهذا هو أقرب، إذ لا إطلاق للدليل، فإن روايه ابن سنان منصرفه إلى الدفعي، كما أن موثقه عمار كالنص في التسنيم. وعليه فالأصل الجواز في المنحدر بشرط صدق السجود.

وما ذكرناه أعم مما ذكره المصنف بقوله: (نعم الانحدار اليسير لا اعتبار به، فلا يضر معه الزيادة على المقدار المذكور) كأنه لانصراف النص عن مثله، إذ اليسير ارتفاعاً أو انخفاضاً لا يضر بصدق اللبنة للتسامح العرفي، وقد تقدم غير مره أن العرف هو ميزان التطبيق من النص فيما لا نص على الدقه، لأنهم كما هم مرجع

والأقوى عدم اعتبار ذلك فى باقى المساجد، لا بعضها مع بعض، ولا بالنسبه إلى الجبهه، فلا يقدح ارتفاع مكانها أو انخفاضه ما لم يخرج به السجود عن مسماه.

فى الفهم، كذلك هم مرجع فى التطبيق.

ثم إن ظاهر النص والفتوى أن يكون الإنسان فى حال سجوده بحيث تتساوى أصابع رجله مع جبهته إلا بمقدار اختلاف لنبه، فلو قام على الأرض ثم فى حال السجود صعد على دكه مستويه أو نزل إلى منحدر مستو لم يضر ذلك، فالمناقشه فيه لكون موضع الجبهه أعلى أو أخفض من موضع وقوفه حاله الصلاه فى غير محلها، كما أنه لا إشكال فى أن يكون بين المسجدين علو أرفع من لنبه أو منخفض أنزل منها، كما لو سجد بحيث كانت رجله فى طرف بئر وجبهته فى طرف آخر منها.

والظاهر أنه لا بأس بأن تكون بطنه على مرتفع فى حال السجود، لأنه لا يضر بصدق السجود، ولا يرد على ذلك انصراف الاستقلال كما ذكر فى القيام، إذ لا انصراف فى المقام والانصراف أمر عرفى قد يكون فى مقام ولا يكون فى مقام مشابه له.

(والأقوى عدم اعتبار ذلك) التساوى (فى باقى المساجد، لا بعضها مع بعض، ولا بالنسبه إلى الجبهه) بشرط صدق السجود (فلا يقدح ارتفاع مكانها أو انخفاضه ما لم يخرج به السجود عن مسماه) قال فى مصباح الفقيه: كما نسب إلى المعظم بل المشهور بل الأصحاب مشعراً بعدم الخلاف فيه، خلافاً لما حكى عن ظاهر العلامه فى بعض كتبه، والشهيد وبعض من تأخر عنهما(١) _ انتهى.

لكن ظاهر المستند عكس ذلك حيث قال: لا ضير فى ارتفاع الموقف ومسجد

ص: ٢٩٣

١- مصباح الفقيه، كتاب الصلاه: ص ٣٤٥ س ١١

الثامن: وضع الجبهه على ما يصح السجود عليه من الأرض وما نبت منها

الجبهه أو انخفاضهما عن باقى المساقط بالأزيد عن المقدار، قال والدى «ره» إلا أن يثبت الإجماع على العموم، والظاهر عدم ثبوته كما يفهم عن المنتهى والذكرى وإن كان الأحوط اعتباره، انتهى. وهو كذلك^(١)، انتهى كلام المستند.

وكيف كان فقد استدل للجواز الذى قواه المصنف: بالأصل بعد عدم الدليل على العدم.

واستدل للمنع بخبر عبد الله بن سنان: «إذا كان موضع جبهتك مرتفعاً عن موضع بدنك قدر لينة فلا بأس»^(٢)، بدعوى ظهوره فى كل البدن لا الرجلين فقط، ولا شك أنه لا يصدق المفهوم إذا كانت ركبته مرتفعه أكثر، وإن كانت رجلاه مرتفعه بقدر لينة فموضع البدن عباره عن المساجد الستة التى يعتمد عليها البدن. وهذا القول أحوط، ومنه يفهم بالملازمه العرفيه تساوى المساجد الستة بعضها مع بعض.

ويؤيده السيره المتلقاه حيث لو أن إنساناً وضع يديه على مكان مرتفع قدر ذراع أو فى مكان منخفض كذلك لراه المتشرعه خلاف الوضع السجودى المعهود، بالإضافة إلى دعوى أن الشارع لم يفعل كذلك وإلا لنقل قطعاً وهو بضميمه «صلوا كما رأيتمنى أصلى»^(٣) كاف فى لزوم التساوى إلا بمقدار لينة.

(الثامن: وضع الجبهه على ما يصح السجود عليه من الأرض وما نبت منها

ص: ٢٩٤

١- المستند: ج ١ ص ٣٦٩ س ٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٤ _ الباب ١١ من أبواب السجود ح ١

٣- عوالى اللئالى: ج ٣ ص ٨٥ ذيل ح ٧٦

غير المأكول والملبوس على ما مر في بحث المكان.

التاسع: طهاره محل وضع الجبهه.

العاشر: المحافظه على العربيه والترتيب والموالاه في الذكر.

غير المأكول والملبوس على ما مر في بحث المكان) وقد سبق الاستدلال له أيضاً.

(التاسع: طهاره محل وضع الجبهه) كما سبق الكلام فيه مفصلاً في كتاب الطهاره فراجع.

(العاشر: المحافظه على العربيه والترتيب والموالاه في الذكر) كما تقدم في ذكر الركوع فإن الدليل في المقامين واحد.

ص: ٢٩٥

مسألة ١ _ الجبهه ما بين قصاص شعر الرأس وطرف الأنف الأعلى والحاجبين طولاً وما بين الجبين عرضاً.

(مسألة ١ _ الجبهه ما بين قصاص شعر الرأس) في الإنسان المعتدل، كما مر مثله في باب التيمم وباب الوضوء.

(وطرف الأنف الأعلى) أى المتصل بالجبهه (والحاجبين طولاً) فإذا خط من آخر الحاجب إلى قصاص الشعر كان ذلك طول للجبهه (وما بين الجبين عرضاً) ذكر ذلك غير واحد من اللغويين والفقهاء، إما صراحه وإما اشاره، كالخليل والفيروز آبادى والطريحي والفيومي، وغيرهم من أهل اللغة كما ذكره الروض والمسالك وكشف الغطاء وغيرهم على ما نقل عنهم الجواهر ومصباح الفقيه والمستمسك وغيرهم، ومن كل ذلك يعلم أن الصدغين وهما الواقعان بعد منتهى الحاجبين ليسا من الجبهه، كما أن الظاهر أن الجبين يطلق أيضاً على الجبهه، ولذا ورد في علائم المؤمن: تعفير الجبين (١).

ويدل على التحديد المذكور جملة من الروايات: كصحيح زراره عن أحدهما (عليهما السلام) قال: قلت له الرجل يسجد وعليه قلنسوه أو عمامه؟ فقال (عليه السلام): «إذا مس جبهته الأرض فيما بين حاجبه وقصاص شعره فقد أجزأ عنه» (٢).

وصحيحه الآخر عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «الجبهه كلها ما بين قصاص شعر الرأس إلى الحاجبين موضع السجود، فأیما سقط من ذلك إلى الأرض أجزاءك مقدار الدرهم أو مقدار طرف الأنمله» (٣).

ص: ٢٩٦

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٥٤ _ الباب ٣ من أبواب سجده الشکر ح ١

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٢ _ الباب ٩ من أبواب السجود ح ١

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٣ _ الباب ٩ من أبواب السجود ح ٥

وروايته الأخرى عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن حد السجود؟ قال: «ما بين قصاص الشعر إلى موضع الحاجب ما وضعت منه أجزاء»^(١).

وموثقه عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «ما بين قصاص الشعر إلى طرف الأنف مسجد، فما أصاب الأرض منه فقد أجزاء»^(٢).

وخبر بريد عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «الجبهه إلى الأنف أى ذلك أصبت به الأرض فى السجود أجزاء والسجود عليه كله أفضل»^(٣).

ولا يخفى أن المقصود بهذين تحديد الأسفل لا بيان كل الجبهه، فلا ينافيان الأخبار السابقه الظاهره فى أنها تنتهى عند انتهاء الحاجبين، ثم إنه ربما يؤيد أن الجبين يطلق على الجبهه أيضاً، ما رواه الشيخ فى الاستبصار عن عمار عن جعفر (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام) قال: قال على (عليه السلام): «لا تجزى صلاه لا تصيب الأنف ما يصيب الجبين»^(٤).

وما رواه الكافى عن عبد الله بن المغيرة قال: أخبرنى من سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لا صلاه لمن لا يصيب أنفه ما يصيب جبينه». لكن جعل بدل النسخه «جبهته»^(٥) كما أن التهذيب^(٦) روى الروايه الأولى بـ «الجبهه» مكان الجبين.

ص: ٢٩٧

- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٢ _ الباب ٩ من أبواب السجود ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٣ _ الباب ٩ من أبواب السجود ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٣ _ الباب ٩ من أبواب السجود ح ٣
- ٤- الاستبصار: ج ١ ص ٣٢٧ _ الباب ١٨٣ فى السجود على الجبهه ح ٤
- ٥- الكافى: ج ٣ ص ٣٣٣ باب وضع الجبهه على الأرض ح ٢
- ٦- كما فى نسخه جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٢٤٧ _ الباب ٢ من أبواب السجود ح ٢١

ولا يجب فيها الاستيعاب، بل يكفي صدق السجود على مسماها

(ولا- يجب فيها الاستيعاب، بل يكفي صدق السجود على مسماها) كما عن المشهور بل عن الروض والمقاصد العليه نفى الخلاف فيه، وعن الحدائق وغيره الاتفاق عليه، وصرح المستند ومصباح الفقيه بالإجماع عليه، إلا أن المحكى عن الإسكافى والحلى وجوب الاستيعاب، والمحكى عن الفقيه والدروس والذكري اعتبار قدر الدرهم، وقد نسبه الذكري إلى كثير من الأصحاب.

ويدل على المشهور صحيحه زواره الوارده فى أن المريض كيف يسجد؟ قال: «...فاسجدوا على المروحه» (١) وعلى السواك وعلى عود» (٢). والروايات المتقدمه من صحيحه زواره وخبره وموثقه عمار وخبر بريد وغيرها.

استدل لوجوب الاستيعاب بصحيحه زواره الأولى، وصحيحه على بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه موسى (عليه السلام): عن المرأه تطول قصتها فإذا سجدت وقع بعض جبهتها على الأرض وبعضها يغطيها الشعر؟ قال: «لا- حتى تضع جبهتها على الأرض» (٣).

لكن دلالة الأولى ضعيفه، ويحتمل أن يراد بالثانيه أن المقدار الواقع من الجبهه أقل من المسمى، أو أن النهى للاحتياط حتى لا يحول الشعر، فيكون مثل روايه عبد الرحمان بن أبى عبد الله قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يسجد وعليه العمامه لا يصيب وجهه الأرض؟ قال: «لا يجزيه ذلك حتى تصل جبهته الأرض» (٤).

وقريب منها روايه على بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه (عليه السلام). هذا بالإضافة

ص: ٢٩٨

١- الوسائل: ج ٣ ص ٦٠٦ _ الباب ١٥ من أبواب ما يسجد عليه ح ١ و ٢

٢- قرب الإسناد: ص ١٠١

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٦٠٥ _ الباب ١٤ من أبواب ما يسجد عليه ح ١

٤- قرب الإسناد: ص ٩٢

إلى أنها على تقدير الدلالة محموله على الفضل بقرينه الأخبار السابقة، بل ويدل على عدم وجوب الاستيعاب، ما رواه الشهيد في مناهي النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه نهى أن يكف منه الشعر والثياب أى يضم ويجمع، فأمر بإرسال الشعر والثوب بحيث يسجدان معه [\(١\)](#)، وما تقدم من روايه السجود على الحصى.

وما رواه ابراهيم بن عقبه حيث سئل أبا جعفر (عليه السلام) عن الصلاه على الخمره المدنيه؟ فكتب: «صل فيها ما كان معمولاً بخيوطه ولا تصل على ما كان معمولاً بسيوره» [\(٢\)](#).

ولعل النهى عن السيوره لأنها كانت ميتة، فتأمل.

واستدل للزوم قدر الدرهم بصحيحه زواره المتقدمه: «أيا سقط من ذلك إلى الأرض أجزاءك مقدار الدرهم أو مقدار طرف الأنمله».

وبما عن الدعائم عن جعفر بن محمد (عليه السلام) قال: «أقل ما يجزى أن يصيب الأرض من جبهتك قدر الدرهم» [\(٣\)](#).

وبما عن فقه الرضا (عليه السلام) أنه قال: «ويجزيك فى موضع الجبهه من قصاص الشعر إلى الحاجبين مقدار درهم» [\(٤\)](#). بالإضافة إلى انصراف أدله وضع الجبهه إلى المقدار المعتد به الذى لا يتحقق ذلك إلا بوضع مقدار الدرهم، وإلى قاعده

ص: ٢٩٩

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٣٢ _ الباب ٢٣ من أبواب التشهد ح ٨

٢- الكافي: ج ٣ ص ٣٣١ _ باب ما يسجد عليه وما يكره ح ٧

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٦٤ فى ذكر صفات الصلاه

٤- فقه الرضا: ص ٩ س ٢٣

ويتحقق المسمى بمقدار الدرهم قطعاً، والأحوط عدم الأنقص، ولا يعتبر كون المقدار المذكور مجتمعاً، بل يكفي وإن كان متفرقاً مع الصدق، فيجوز السجود على السبحة غير المطبوخة إذا كان مجموع ما وقعت عليه الجبهة بقدر الدرهم.

الاشتغال، وفي الكل نظر، إذ الأنملة في الصحيحه أقل من الدرهم، والقول بأنها قدره خلاف الواقع، ولو كانت بقدرها لم يكن وجه معتد به لذكرها معه، خصوصاً وقد قال طرف الأنملة، والروايتان بالإضافه إلى ضعفهما سنداً محمولتان على الاستحباب بقرينه الروايات المتقدمه، والانصراف ممنوع، والأصل البراءه لا الاشتغال.

(ويتحقق المسمى بمقدار الدرهم قطعاً، والأحوط عدم الأنقص) خروجاً من خلاف من أوجب، ولظاهر بعض الروايات المتقدمه (ولا يعتبر كون المقدار المذكور مجتمعاً، بل يكفي وإن كان متفرقاً مع الصدق، فيجوز السجود على السبحة غير المطبوخة) بل والمطبوخة إذا لم يكن عليها مانع عن وصول الجبهة إلى التراب، كما إذا كانت مطبوخة بالقار ونحوه (إذا كان مجموع ما وقعت عليه الجبهة بقدر الدرهم) وذلك للصدق المفروض أولاً. ولجملة من الروايات المتقدمه كروايه السجود على السبحة وعلى المسواك والعود الحصري ذى الخيوط ثانياً. ولجملة من الروايات الداله على ذلك ثالثاً.

مثل روايه إسحاق بن الفضل، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن السجود على الحصر والبوارى؟ فقال: «لا بأس» (1). ومثلها روايات الخمره ونحوها مع وضوح

ص: ٣٠٠

إن الحصر والباريه فيهما مرتفعات ومنخفضات.

ومثل روايه الحلبي قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «دعا أبي بالخمرة فأبطأت عليه فأخذ كفاً من حصا فجعله على البساط ثم سجد»^(١).

ثم إنه تقدم في كتاب الطهاره جواز السجود على المطبوخ.

ص: ٣٠١

١- الكافي: ج ٣ ص ٣٣١ باب ما يسجد عليه وما يكره ح ٤

مسألة ٢ _ يشترط مباشرة الجبهة لما يصح السجود عليه، فلو كان هناك مانع أو حائل عليه أو عليها وجب رفعه حتى مثل
الوسخ

(مسألة ٢ _ يشترط مباشرة الجبهة لما يصح السجود عليه) بلا إشكال ولا خلاف، بل عليه دعاوى الإجماع المتواتره، كما أن
الروايات متواتره بذلك، منها ما تقدم، مما دل على وجوب السجود على الأرض والحصير والخمره والعود والسواك والسبحه
والحصى ولوح القبر وطنه، فإن ظاهرها المباشرة، ومنها جمله من الروايات الداله على النهى عن السجود على غير الأرض وما
أنبتت، ومنها بعض الروايات الداله على ذلك فى موارد متفرقه.

مثل صحيح عبد الرحمان البصرى: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يسجد وعليه العمامه لا يصيب وجهه الأرض؟ قال
(عليه السلام): «لا يجزيه ذلك حتى تصل جبهته إلى الأرض» (١).

وصحيح زراره، عن أحدهما (عليهما السلام) قلت له: الرجل يسجد وعليه قلنسوه أو عمامه؟ فقال (عليه السلام): «إذا مس شيء
من جبهته الأرض فيما بين حاجبيه وقصاص شعره فقد أجزأه» (٢).

وروايه الدعائم، عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أنه قال: «ولا تسجد على كور العمامه احسر عن جبهتك». إلى غيرها من
الروايات (٣).

(فلو كان هناك مانع أو حائل عليه أو عليها وجب رفعه حتى مثل الوسخ

ص: ٣٠٢

١- الوسائل: ج ٣ ص ٦٠٥ _ الباب ١٤ من أبواب ما يسجد عليه ح ١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٦٠٥ _ الباب ١٤ من أبواب ما يسجد عليه ح ٢

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٦٤ فى ذكر صفات الصلاة

الذى على التربه إذا كان مستوعباً لها بحيث لم يبق مقدار الدرهم منها ولو متفرقاً خالياً عنه، وكذا بالنسبه إلى شعر المرأة الواقع على جبهتها فيجب رفعه بالمقدار الواجب. بل الأحوط إزاله الطين اللاصق بالجبهه فى السجده الأولى وكذا إذا لصقت التربه بالجبهه فإن الأحوط رفعها

الذى على التربه إذا كان مستوعباً لها بحيث لم يبق مقدار الدرهم منها ولو متفرقاً خالياً عنه) وكان وسخاً كثيراً بحيث يحول بين الجبهه وبين التربه، أما القليل الذى هو كاللون فقط فلا يحول لم يكن به بأس.

(وكذا بالنسبه إلى شعر المرأة) أو الرجل (الواقع على جبهتها) أو جبهته، وقد تقدم ذلك فى صحيح على بن جعفر (فيجب رفعه بالمقدار الواجب) ولا إشكال فى كون بعض الجبهه على غير ما يسجد عليه، لأن الواجب كون المقدار اللازم منها على ما يصح، ولا دليل على منع ما سوى ذلك، بالإضافة إلى جملة من الروايات المتقدمه الداله على السجده على الحصير ذى الخيوط، وعلى ما إذا كان بعض شعر الرأس فى المسجد، وغيرهما.

(بل الأحوط إزاله الطين اللاصق بالجبهه فى السجده الأولى، وكذا إذا لصقت التربه بالجبهه فإن الأحوط رفعها) فقد جزم بذلك كاشف الغطاء فى محكى كلامه، وربما نقل عن الشيخ أيضاً، خلافاً للعلامه والشهيد وغيرهما، بل عن غير واحد من الجواز، بل قال شيخنا المرتضى رحمه الله: إنه يظهر من اقتصار نسبه الخلاف إلى المبسوط فى البيان والذكرى عدم الخلاف عن غيره، وقد عرفت أن ذيل كلام

بل الأقوى وجوب رفعها إذا توقف صدق السجود على الأرض أو نحوها.

الشيخ في الخلاف يشعر لعدم المخالفه (١١) انتهى. وكلامه متين، فإن الشيخ أشكل جهه كون العمامه ونحوها ملبوساً فلا يصح السجود عليها، لا من جهه عدم انفصالها عن الجبهه.

وكيف كان، فالظاهر الصحه استدلل لكاشف الغطاء بانصراف السجود إلى ما كان منفصلاً عن المسجد قبل السجود، إذ الموضوع على الأرض حال اتصال التربه مثلاً بالجبهه، التربه لا الجبهه، ويترتب على ذلك محذور آخر، وهو عدم تعدد السجود، وفيه: المنع عن عدم الصدق، وهل يجوز القائل بالمنع من أن يسجد الإنسان كذلك لغير الله تعالى، فإن المفهوم عرفاً من السجده أن ينحنى الإنسان بهذا المقدار المعلوم، وقد شرط الشارع أن يكون وجهه حال ذاك على ما يصح السجود عليه، وهو حاصل حين ما تقوس، وإن كانت جبهته ملصقه بشيء مما يصح السجود عليه، ومنه يعلم حصول التعدد بالرفع والوضع ثانياً، وكأنه لذا قال الفقيه الهمداني: فالأشبه عدم اعتبار انفصال ما يصح السجود عليه عن الجبهه، قبل وضعها عليه (٢). وإن تردد بعد ذلك واحتاط كما احتاط المصنف.

وكيف كان فالاحتياط على ما ذكرناه غير لازم.

أما قوله: (بل الأقوى وجوب رفعها إذا توقف صدق السجود على الأرض أو نحوها) أى صدق السجود على نحو الأرض من نباتها عليه، فلم يظهر وجهه إذ لا يتوقف الصدق، ولذا قال السيد البروجردى: لا يتوقف صدقه على رفعها قط إذ ما لصق بجبهته جزء من الأرض فبحدوث هيئه السجود منه يصدق أنه ساجد على الأرض، نعم رفعها لعله أحوط (٣).

ص: ٣٠٤

١- كتاب الصلاة: ص ١٦٦ س ٤

٢- مصباح الفقيه: كتاب الصلاة ص ٣٤٣ _ السطر ما قبل الأخير

٣- تعليقه السيد البروجردى على العروه: ص ٥٠

وأما إذا لصق بها تراب يسير لا ينفى الصدق فلا بأس به.

وأما سائر المساجد فلا يشترط فيها المباشرة للأرض.

(وأما إذا لصق بها تراب يسير لا ينفى الصدق فلا بأس به) إذ الإشكال في الفرع السابق كان من جهة عدم الصدق، فإذا تحقق الصدق لم يكن مورد للإشكال.

(وأما سائر المساجد فلا- يشترط فيها المباشرة للأرض) بلا- إشكال ولا- خلاف، بل إجماعاً متواتراً نقل في كلماتهم، بل في الجواهر إنه ضروري المذهب أو الدين، ويدل عليه متواتر الروايات:

كصحيح حمران، عن أحدهما (عليهما السلام): «كان أبي يصلى على الخمره يجعلها على الطنفسه ويسجد عليها فإذا لم تكن خمره جعل حصى على الطنفسه حيث يسجد»^(١). فإن ظاهره أن ما عدا الجبهه كان على الطنفسه.

وخبر أبي حمزه، قال أبو جعفر (عليه السلام): «لا بأس أن تسجد وبين كفيك وبين الأرض ثوبك»^(٢).

وصحيح زراره عن أبي جعفر (عليه السلام): «وإن كان تحتها _ أي اليدين _ ثوب فلا يضررك، وأن افضيت بهما إلى الأرض فهو أفضل»^(٣).

وروى علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يسجد فيضع يده على نعله هل يصلح ذلك له؟ قال (عليه السلام): «لا بأس»^(٤).

وفي الرضوى (عليه السلام): «ولا بأس بالقيام ووضع الكفين والركبتين

ص: ٣٠٥

١- الكافي: ج ٣ ص ٣٣٢ _ باب ما يسجد عليه وما يكره ح ١١

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٥٩٩ _ الباب ٥ من أبواب ما يسجد عليه ح ٢

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٥٩٨ _ الباب ٥ من أبواب ما يسجد عليه ح ١

٤- الوسائل: ج ٣ ص ٥٩٩ _ الباب ٥ من أبواب ما يسجد عليه ح ٣

والإبهامين على غير الأرض»(١).

وفى روايه الفضيل، قال (عليه السلام): «لا بأس بالقيام على المصلى من الشعر والصوف إذا كان يسجد على الأرض»(٢). إلى غير ذلك.

وسأتى فى باب مستحبات السجود أن الأفضل كون اليدين على الأرض بل سائر المساجد.

ثم إنه لا- إشكال فى سائر المساجد غير الجبهه بأنه لا- يلزم انفصالها عن الأرض بين السجدين، أما بالنسبه إلى الركبتين والإبهامين فلوضوح أنها لاصقه بالأرض بين السجدين، ولم يدل دليل على وجوب رفعهما ثم وضعهما.

وأما بالنسبه إلى موضع اليدين فيدل عليه الأصل وغلبه كون اليد تحت عبائه أو كم أو فى قفاز، ومع ذلك لم تنبه الروايات على لزوم إخراجهما عند السجود.

بل وظاهر روايه البيزنطى صاحب الرضا (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يسجد ثم لا يرفع يديه من الأرض بل يسجد الثانيه هل يصلح ذلك؟ قال: «ذلك نقص فى صلاته»(٣).

ومثلها روايه على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام)(٤)، فإن ظاهر النقص الكراهه لا- البطلان، ولعل الكراهه لأجل استحباب رفع اليدين من جهه التكبير.

ص: ٣٠٦

١- فقه الرضا: ص ٩ س ٢٢

٢- الكافى: ج ٣ ص ٣٣١ باب ما يسجد عليه وما يكره ح ٥

٣- السرائر: ص ٤٧٧ س ٥

٤- قرب الإسناد: ص ٩٦

مسألة ٣ وضع باطن الكفين في السجود مع الاختيار

مسألة ٣ _ يشترط في الكفين وضع باطنهما مع الاختيار

(مسألة ٣ _ يشترط في الكفين وضع باطنهما مع الاختيار) كما هو المشهور، وعن نهاية الأحكام نسبته إلى ظاهر علمائنا، وهذا هو الذى اختاره المتأخرون، بل لم أجد نقل خلاف إلا عن السيد المرتضى وتبعه المستند، إلا أن ظاهر الذكرى حيث نسب الباطن إلى الأكثر، أن الكثير قالوا بجواز وضع الظاهر.

وكيف كان فما ذهب إليه المشهور هو المتعين، لأنه المنصرف من الكف والراحة فى مثل روايه حماد: «وسجد على ثمانية أعظم على الكفين» (١) _ الحديث.

والرضوى: «وارغم على راحتيك» (٢).

والدعائم: «والكفان» (٣).

واسماعيل بن مسلم: «فليباشر بكفيه الأرض» (٤). ومثله روايه السكونى (٥)، وأبى حمزه: «وبين كفيك وبين الأرض ثوبك».

والرضوى: «ووضع الكفين» (٦). وزاره: «وإن كان تحتها» (٧). أى كفيك.

ويؤيده روايه الدعائم، عن الباقر (عليه السلام): نظروا إلى مواضع السجود من الإمام حين غسله فى ركبتيه وظاهر قدميه وبطن كفيه وجبهته قد غلظت من أثر السجود (٨). إلى غير ذلك.

ص: ٣٠٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٤ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ١

٢- فقه الرضا: ص ٧ س ١١

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٧٨ فى ذكر الكلام والأعمال فى الصلاة

٤- الفقيه: ج ١ ص ٢٠٥ _ الباب ٤٥ فى وصف الصلاة ح ١٥

٥- علل الشرائع: ص ٣٣١ _ الباب ٢٨ من الجزء الثانى ح ١

٦- فقه الرضا: ص ٩ س ٢٢

٧- الوسائل: ج ٣ ص ٥٩٨ _ الباب ٥ من أبواب ما يسجد عليه ح ١

٨- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ٣٣٠ ح ١٢٤٨

ومع الضروره يجزى الظاهر.

والشبهه فى الانصراف لا وجه لها فإنه لا شك أنه إذا قيل جرحت كفه أو خضب كفه أو ضرب كفه أو ما أشبه انصرف الباطن، بل لعل إطلاق الكف على الظاهر فقط من أندر المجازات، هذا بالإضافة إلى التأسى الذى رواه غير واحد من العلماء، وبضميمه قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «صلوا كما رأيتمونى أصلى»^(١). وإلى السيره القطعيه، وهذا هو مراد المستند بقوله: إنه المعهود من فعل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمه (عليهم السلام) والمسلمين^(٢).

أما من قال بكفايه الظاهر، فقد استدل بإطلاق اليد الوارده فى جملة من الأخبار، وأصالة عدم خصوصيه الكف.

وفيه: إن الإطلاق لو لم يكن منصرفاً لأبد من تقييده بما ذكرنا، ولا يخفى أن ما ذكره المستمسك^(٣) من أن مقابل قول المشهور، قول المرتضى وابن الجنيد من الاجتزاء بالسجود على مفصل الكفين، ليس كما ينبغي، لأن فى المقام نزاعين: الأول: الكف دون المفصل.

الثانى: الظاهر دون الباطن، والكلام هنا فى الثانى لا الأول فراجع كلماتهم، والسيد المرتضى خالف فى المقامين.

(ومع الضروره يجزى الظاهر) لأنه الميسور عرفاً، أما الاستدلال لذلك بما فى مصباح الفقيه^(٤) من أن انصراف اليد إلى الكف إنما هو مع الإمكان لا مطلقاً، ففيه:

ص: ٣٠٨

١- عوالى اللئالى: ج ٣ ص ٨٥ ذيل ح ٧٦

٢- المستند: ج ١ ص ٣٦٢ س ١٠

٣- المستمسك: ج ٦ ص ٣٦٦

٤- مصباح الفقيه، كتاب الصلاة: ص ٣٤٢ س ١

كما أنه مع عدم إمكانه لكونه مقطوع الكف أو لغير ذلك ينتقل إلى الأقرب من الكف فالأقرب، من الذراع والعضد.

إن معنى الانصراف كون اللفظ ظاهراً في معنى خاص، فليس لللفظ معنى آخر، فلا يكون معناه في وقت هذا وفي وقت ذاك.

(كما أنه مع عدم إمكانه لكونه مقطوع الكف أو لغير ذلك ينتقل إلى الأقرب من الكف فالأقرب، من الذراع والعضد) لقاعده الميسور، والشبهه في القاعده هنا، بأنه ليس ميسوراً بدليل أنه لو قال: خَصَّب كفه حيث إنه لو لم يقدر لم ير العرف تخضيب ظهر الكف والذراع والعضد، غير تامه إذ لا يلازم تلازم الأحكام، فإنه ربما يكون شيء ميسوراً في مكان ولا يكون ميسوراً في مكان آخر، وذلك عائد إلى نظر العرف بعد ملاحظه المناسبات وقرائن الحال والمقام.

ص: ٣٠٩

مسألة ٤ _ لا يجب استيعاب باطن الكفين أو ظاهرهما.

(مسألة ٤ _ لا يجب استيعاب باطن الكفين أو ظاهرهما) كما هو المشهور، وعن مجمع البرهان والذخيره والمدارك والحدائق لم ينقل فيه خلاف، بل في مصباح الفقيه عن الفوائد الملية والمقاصد العلية، دعوى الإجماع على كفايه الاسم وعدم اعتبار الاستيعاب، لكن عن المنتهى التردد، وتبعه في التردد أو الاحتياط بالاستيعاب بعض المتأخرين.

استدل للأول: بالصدق العرفي، فإنه إذا قال وضع يده على الأرض وقام، أو قال ضع يدك على الحائط أو ما أشبه ذلك، لم يفهم منه الاستيعاب، والأصل عدمه، وبأن الكف مثل الجبهه والركبه والقدم لا يراد بها إلا ما أريد بتلك لاتحاد السياق في الجميع، وبالإجماع المدعى من غير خلاف، والتردد والاحتياط ليس خلافاً، وبروايه الجواد (عليه السلام) في قطع يد السارق، إذ لو كان الواجب وضع حتى الإصبع لزم نقض كلامه (عليه السلام)، ووجه التردد أو الاحتياط انصراف الكف إلى كلها.

وخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث قال: «إذا سجدت فابسط كفيك على الأرض» (١).

وخبر الدعائم عن جعفر (عليه السلام) أنه قال: «إذا سجدت فلتكن كفاك على الأرض مبسوطتين» (٢).

وخبر سماعه بن مهران قال: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إذا سجد بسط يديه على الأرض وفرّج بين أصابعه ويقول إنهما يسجدان كما يسجد الوجه» (٣).

ص: ٣١٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٧٦ _ الباب ١٩ من أبواب السجود ح ٢

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٦٣ في ذكر صفات الصلاة

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٣٠ _ الباب ٢٠ من أبواب السجود ح ٢

بل يكفى المسمى ولو بالأصابع فقط.

وروايه سماعه: أنه رأى أبا الحسن (عليه السلام)، الى أن قال: «فيسطهما على الأرض بسطا»^(١).

لكن أشكل على الانصراف بأنه غير تام، بل المنصرف كفايه البعض، وعلى الروايات بأنها لا تدل على الوجوب، إذ تقييدها بالأرض يقتضى حملها على الاستحباب مع ضعف السند فى بعضها، وأن فعل الإمام (عليه السلام) لا يدل على الوجوب إذ لا دليل على أنه يلزم أن يصلى كما صلى الإمام (عليه السلام) وإنما ذلك فى النبى (صلى الله عليه وآله).

هذا بالإضافة إلى ما فى المستمسك وغيره من أن إعراض الأصحاب عن ظاهرها مانع عن العمل بها، وعليه فالاحتياط فى الاستيعاب، وإن كان ربما يؤيد عدم الاستيعاب ما رواه على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يسجد فيضع يده على نعله هل يصلح ذلك له؟ قال (عليه السلام): «لا بأس»^(٢). إذ من الواضح عدم حصول الاستيعاب بذلك.

ومثل ما رواه ابن إسماعيل _ المذكور فى باب القواطع _: «إذا سجد ثم يحرك ثلاث أصابع من أصابعه واحده بعد واحده تحريكاً خفيفاً كأنه يعد التسييح»^(٣).

(بل يكفى المسمى ولو بالأصابع فقط) لصدق أنه وضع يده على الأرض ونحوها بذلك، فإن الأصابع جزء من الكف حقيقة أو انصرافاً، وما فى المستمسك^(٤) من أن روايه الإمام الجواد (عليه السلام) من أن القطع يجب أن يكون من مفصل أصول

ص: ٣١١

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٣٠ _ الباب ٢٠ من أبواب السجود ح ٣

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٥٩٩ _ الباب ٥ من أبواب ما يسجد عليه ح ٣

٣- الكافي: ج ٣ ص ٣٢٢ باب السجود والتسييح ح ٣

٤- المستمسك: ج ٦ ص ٣٦٧

أو بعضها. نعم لا يجزى وضع رؤوس الأصابع مع الاختيار. كما لا يجزى لو ضم أصابعه وسجد عليها مع الاختيار.

الأصابع فيترك الكف، ينافيه، ليس في محله، إذ لو كان الواجب السجود على بعض الكف يبقى البعض إذا قطعت الأصابع، وإنما لا يبقى شيء إذا قطعت من الزند والامام (عليه السلام) كان في صدد نفي كلام فقهاء العامه كما لا يخفى.

(أو بعضها) للصدق / لكنه مشكل جداً لانصراف الكف الوارده في الروايات إلى غير ذلك، بل يشكل الأصابع فقط للانصراف المذكور.

(نعم لا- يجزى وضع رؤوس الأصابع مع الاختيار) ولأن رؤوس الاصابع لا تسمى كفاً، ولو سلم الصدق كان الانصراف عنها محكماً، ومثله ما إذا وضع طرف اليدين.

(كما لا يجزى لو ضم أصابعه وسجد عليها مع الاختيار) كما صرح به غير واحد وإن أجازهم بعضهم، وذلك لعدم الصدق، وإن بقي بعض الكف لاصقاً بالأرض.

قال في محكى التذكرة: ولو ضم أصابعه إلى كفه وسجد عليها ففي الأجزاء إشكال أقربيه المنع (1) _ انتهى.

وأما مع الاضطرار فالظاهر أنه مقدم على الذراع والعضد، كما أن الذراع مقدمه على العضد، لأن مراتب الميسور محفوظه كما يفهم من دليله، ولو دار الأمر بين المضمومه وظهرها فالظاهر التساوى، وإن كان الاحتياط يقتضى الأول.

ص: ٣١٢

١- التذكرة: ج ١ ص ١٢٣ س ١٠

مسألة ٥ _ في الركبتين أيضاً يجزى وضع المسمى منهما ولا يجب الاستيعاب.

ويعتبر ظاهرهما دون الباطن، والركبة مجمع عظمى الساق والفخذ فهي بمنزلة المرفق من اليد.

(مسألة ٥ _ في الركبتين أيضاً يجزى وضع المسمى منهما ولا يجب الاستيعاب) بلا شبهه كما في مصباح الفقيه، وبلا خلاف كما في المستمسك، بل الظاهر أن الاستيعاب لا يمكن إلا إذا وضعها على تراب ناعم أو فرش لين بحيث تغوصان فيه، كما أن استيعاب الجبهة كذلك، وإنما نقول بعدم وجوب الاستيعاب لأن الدليل ورد على طبق الكيفية المتعارفه وليس فيها استيعاب.

(ويعتبر ظاهرهما دون الباطن) المراد بالباطن ما كان منهما خلف الإنسان، وهذا من قبيل توضيح الواضحات (والركبة مجمع عظمى الساق والفخذ فهي بمنزلة المرفق من اليد) في القاموس: «أنها موصل ما بين أسافل أطراف الفخذ وأعالى الساق» (١) وفي المجمع: «الركبة بالضم ما بين أطراف الفخذ والساق» (٢).

وقال في الجواهر: الظاهر أنهما بالنسبة إلى الرجلين كالمرفقين لليدين فينبغي حال السجود وضع عينيها ولو بالتمدد في الجملة، كما فعله الصادق (عليه السلام) في تعليم حماد كي يحصل الامتثال (٣) _ انتهى.

أقول: الظاهر صحه السجود سواء توسط في التمديد أو زاد فيه أو نقص،

ص: ٣١٣

١- القاموس: ج ١ ص ٧٨

٢- مجمع البحرين: ج ٢ ص ٧٥

٣- الجواهر: ج ١٠ ص ١٣٩

لأن في كل هذه الأحوال الثلاثة يقع السجود على الركبة.

وأما عين الركبة الواقعة في صحيحه حماد في روايه الفقيه حيث: «إنه (عليه السلام) سجد على ثمانيه أعظم الجبهه والكفين وعين الركبتين» فالمراد بها الركبه، فإن من معانى العين الركبه، لا أن المراد بها النقرتان اللتان تحيطان بالركبه من طرفيها، فإن إطلاق العين عليها وإن صح كما في صحيحه زراره: «وتمكن راحتك من ركبتك وبلغ أطراف أصابعك عين الركبه»^(١).

لكن ليس المراد بالعين هنا هذا المعنى قطعاً، إذ لا تقعان على الأرض، ولو أريد بهما من الحديث إياهما _ فرضا _ فاللازم إرادته المجاز بوضع ما بينهما على الأرض، ويدل على حصول السجود بكل الأحوال الثلاثة بالإضافة إلى الصدق الذى هو المعيار، إذ يصدق أنه سجد على ركبته بعض الروايات فى الجملة.

مثل صحيحه زراره: «وإذا قعدت فى تشهدك فألصق ركبتك بالأرض»^(٢).

وروايته الوارده فى آداب المرأة: «وإذا سجدت بدأت بالقعود وبالركبتين قبل اليدين ثم تسجد لاطئه بالأرض»^(٣) فإنهما يدلان على شمول الركبه لأسافلها.

وكيف كان، فلا يتوقف صدق السجود على التمدد، بل يصدق وإن سجد مجتمعاً.

ص: ٣١٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٥ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ٣

٢- المصدر

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٦ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ٤

مسألة ٦ _ الأحوط في الإبهامين وضع الطرف من كل منهما دون الظاهر أو الباطن.

(مسألة ٦ _ الأحوط في الإبهامين وضع الطرف من كل منهما دون الظاهر أو الباطن)، في المسألة أقوال:

الأول: ما ذكره المصنف من وجوب السجود على طرف الإبهامين، وهذا هو المحكى عن كتاب أحكام النساء للمفيد، وجمله من كتب الشيخ والكافي وغيرها.

الثاني: الاجتزاء بكل من أطراف الإبهام الظاهره والباطنه كما عن المنتهى والمحقق والشهيد الثانيين والمدارك وكشف اللثام وغيرهم.

الثالث: لزوم وضع ظاهر الأصابع، كما عن الموجز.

الرابع: جعل أصابع الرجلين، كما عن الشيخ في المبسوط والنهايه والحلبى بل عن جمل القاضى الإجماع عليه.

الخامس: عدم لزوم وضع الأصابع أصلاً، بل يكفى وضع شىء من الرجل قال به بعض المعاصرين.

استدل للأول: بصحيح حماد(١) من أنه (عليه السلام) سجد على أنامل إبهامى الرجلين، بناءً على انصراف طرف الأنمله من اللفظ. وفيه: إن الانصراف ممنوع، ثم إنه حكايه عمل فلا- دلالة فيه على الخصوصيه، خصوصاً إنما عند ذكر الواجب عين الإبهامين.

وللثاني: إطلاقات الإبهام نى الروايات، ففى روايه زراره: «والإبهامين»(٢).

ص: ٣١٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٣ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه ح ١

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٤ _ الباب ٤ من أبواب السجود ح ٢

وكذلك في فقه الرضا(١)، وروايه حماد ووصيه علي (عليه السلام) لولده محمد بن الحنفية(٢)، إلى غيرها.

وللثالث: ما في بعض الروايات من ذكر «الأطراف» فإن المنصرف منه غير رأس الأنملة، فعن الغوالي، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «اسجدوا على سبعة اليدين والركبتين وأطراف أصابع الرجلين والجبهه»(٣). وفيه: إنه على تقدير التسليم لا دلالة لها على الظاهر فقط.

وللرابع: بروايه الغوالي المتقدمه، وروايته الأخرى عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «أمرت أن أسجد على سبعة أطراف: الجبهه واليدين والركبتين والقدمين»(٤). بل وروايات القول الخامس أيضاً كما ستأتى.

وللخامس: بالروايات التي فيها ذكر القدم بعد حمل روايات الإبهام على الاستحباب، أو على أنه الفرد الغالب، مثل ما في روايه الغوالي: «إذا سجد العبد سجد معه سبعة وجهه وكفاه وركبته وقدماه»(٥). وروايته السابقه عنه (صلى الله عليه وآله وسلم)، وروايه الدعائم: «والكفان والقدمان والركبتان»(٦).

وفي روايه الجواد (عليه السلام) في قصه السارق والرجلين(٧)، ويؤيده ما دل على

ص: ٣١٦

١- فقه الرضا: ص ٩ س ٢٣

٢- الفقيه: ج ٢ ص ٣٨١ _ الباب ٢٢٧ في الفروض على الجوارح ح ١

٣- غوالي اللثالي: ج ١ ص ١٩٦ ح ٥

٤- غوالي اللثالي: ج ٢ ص ٢١٩ ح ١٦

٥- غوالي اللثالي: ج ١ ص ١٩٧ ح ٦

٦- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٧٨ في ذكر اللباس في الصلاه

٧- الوسائل: ج ١٨ ص ٤٩٠ _ الباب ٤ من أبواب حدّ السرقة ح ٥

ومن قطع إبهامه يضع ما بقى منه، وإن لم يبق منه شيء أو كان قصيراً يضع سائر أصابعه. ولو قطع جميعها يسجد على ما بقى من قدميه، والأولى والأحوط ملاحظه محل الإبهام.

أن الإمام السجاد (عليه السلام) كان يسجد على ظاهر قدميه (١) كما تقدم في المسئلة الثالثة، إلى غير ذلك ويؤيده أنه لو كان الواجب الإبهام أو الأصابع، وكان حكمه القطع في السرقة كان نقضاً لكلام الإمام الجواد (عليه السلام) في أنه لا تقطع كف السارق لأن المساجد لله (٢).

أقول: لو لم تكن روايات هذا القول ضعيفه، لكان اللازم القول به إلا أن ضعفها أوجب التوقف خصوصاً ولم أجد قائلاً به فيبقى الأقوى هو القول الثاني.

(ومن قطع إبهامه يضع ما بقى منه) لقاعده الميسور، بل لإطلاق وضع الإبهام، فإنه يشمل كل الإبهام على ما عرفت، وهذا القول اختاره المصباح والمستمسك وغيرهما، خلافاً لإشكال الجواهر حيث استصعب ثبوت القاعده هنا، ولا وجه واضح له.

(وإن لم يبق منه شيء أو كان) الباقي (قصيراً يضع سائر أصابعه) لدليل الميسور وما تقدم من روايات الأصابع.

(ولو قطع جميعها يسجد على ما بقى من قدميه) لدليل الميسور، وما تقدم من روايات القدم.

(والأولى والأحوط ملاحظه محل الإبهام) لأنه أقرب إلى الواجب الأولى، ولو قطعت القدم وضع الرجل، لأنه الميسور، ولدلاله الرجل، ولو لم تكن له ركبته

ص: ٣١٧

١- كالمروى في مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٩ _ الباب ١٧ من أبواب السجود ح ٨

٢- الوسائل: ج ١٨ ص ٤٩٠ _ الباب ٤ من أبواب حد السرقة ح ٥

خلقه، وأمكن وضع مكانها ولو كان عظماً ممتداً، وضعه لدليل الميسور، وكذلك إذا لم تكن له أصابع أو قدم، ولو قطعت رجله من الفخذ سقط الوجوب، ولا يلزم وضع الرجل العاريه لعدم الدليل، ولا يشملها دليل الميسور، اللهم إلا أن يقال إنها مثل خرقة الجبيره، لكنه بعيد، ولذا لا يظن التزام أحد بالمسح على القدم العاريه، والكلام في اليد العاريه مثل الكلام في رجلها.

ص: ٣١٨

مسألة ٧ _ الأحوط الاعتماد على الأعضاء السبعة بمعنى إلقاء ثقل البدن عليها.

وإن كان الأقوى عدم وجوب أزيد من المقدار الذى يتحقق معه صدق السجود

(مسألة ٧ _ الأحوط الاعتماد على الأعضاء السبعة بمعنى إلقاء ثقل البدن عليها) كما عن الذكري وغيرها، واستدل له بأنه المنصرف من السجود على هذه الأعضاء، وبأن الطمأنينه لا تحصل إلا بذلك.

وبخبر على بن يقطين، عن الكاظم (عليه السلام): «يجزيك واحده إذا أمكنت جبهتك من الأرض»^(١)، يعنى تسيححه.

وبخبر على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام): فى الرجل يسجد على الحصى ولا يمكن جبهته من الأرض؟ قال: «يحرك جبهته حتى يتمكن فينحى الحصى عن جبهته ولا يرفع رأسه»^(٢).

(وإن كان الأقوى عدم وجوب أزيد من المقدار الذى يتحقق معه من صدق السجود) للأصل وإطلاق الأدله بعد الصدق العرفى بذلك، والانصراف ممنوع كما أن عدم حصول الطمأنينه إلا بالاعتماد، غير تام، والخبران لا يدلان على أزيد من صدق السجود وعدم التحرك.

والحاصل: إن الواجب الصدق والطمأنينه، وكلاهما لا يتوقفان على الاعتماد المذكور، بل لا يبعد الصدق بمجرد المماسه، ولذا لا يجوز ذلك لغير الله تعالى،

ص: ٣١٩

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٣ _ الباب ٤ من أبواب الركوع ح ٣

٢- قرب الإسناد: ص ٩٣

ولا يجب مساواتها في إلقاء الثقل، ولا عدم مشاركه غيرها معها من سائر الأعضاء كالذراع وباقي أصابع الرجلين.

فقول المستمسك: بأن الظاهر أن السجود على عضو يتوقف على الاعتماد عليه^(١)، تبعاً لمصباح الفقيه الذي قال: إنه خلاف ما يتبادر من الأمر بالسجود على السبعة^(٢)، محل تأمل، نعم لا شك في أنه أحوط.

(ولا- يجب مساواتها في إلقاء الثقل) للإطلاق والأصل، والقول بأن الروايات الداله على أن السجود على سبعة أعظم تدل على لزوم المساواه، غير ظاهر، إذ لا نسلم دلالتها على ذلك.

(ولا عدم مشاركه غيرها معها من سائر الأعضاء كالذراع وباقي أصابع الرجلين) والبطن، وذلك للإطلاق والأصل، فإن السجود يصدق على السبعة ولا- عقد سلبي للحديث، فإن إثبات الشيء لا- ينفي ما عداه، وتوقف الجواهر في ذلك لدعوى ظهور النصوص في كونه حال السجود واضعاً ثقله على هذه السبعة محل منع، ويؤيده ما دل على افتراض المرأه ذراعها في السجود.

ثم إنه لو كان إظفر إبهامه طويلاً بحيث لا تصل الأنمله إلى الأرض، أشكل في صحه سجوده، لأن الظاهر من النص والفتوى لزوم إيصال نفس الأنمله.

نعم لو سجد على الإظفر فيما كان واضعاً ظاهر الإصبع لم يكن به بأس، لصدق أنه وضع الأنمله، ولا بأس بوضع الثفنه وإن خرج منها الروح بلا إشكال، لأنها تعد جزءاً من البدن.

فعن الإمام الباقر (عليه السلام) أنه قال: «كان أبي في موضع سجوده آثار ناتيه

ص: ٣٢٠

١- المستمسك: ج ٦ ص ٣٧١

٢- مصباح الفقيه، كتاب الصلاة: ص ٣٤٣ س ١٢

وكان يقطعها في السنه مرتين، في كل مره خمس ثففات، فسمى ذا الثففات لذلك»(١).

وفى بعض الروايات عن الباقر (عليه السلام) «أنه نظر إلى مواضع السجود من السجاد (عليه السلام) فى ركبتيه وظاهر قدميه وبطن كفيه وجبهته قد غلظت من أثر السجود حتى صارت كمبارك البعير»(٢).

وقد روى: أن فى جبهه على (عليه السلام) كان أثر السجود كمبرك الإبل(٣). إلى غير ذلك.

ص: ٣٢١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٧٧ _ الباب ٢١ من أبواب السجود ح ٣

٢- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ٣٣٠ فى فضل الصدقه

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٩ _ الباب ١٧ من أبواب السجود ح ١١

مسألة ٨ _ الأحوط كون السجود على الهيئه المعهوده، وإن كان الأقوى كفايه وضع المساجد السبعه بأى هيئه كان ما دام يصدق السجود، كما إذا ألصق صدره وبطنه بالأرض بل ومدّ رجله أيضاً.

بل ولو انكب على وجهه لاصقاً بالأرض مع وضع المساجد بشرط الصدق المذكور، لكن قد يقال بعدم الصدق وأنه من النوم على وجهه.

(مسألة ٨ _ الأحوط كون السجود على الهيئه المعهوده) لأنها المنصرف من الأمر بالسجود والمتلقاه من الشريعة، ولذا كان هذا هو الأقوى كما ذكره غير واحد.

(وإن كان الأقوى كفايه وضع المساجد السبعه بأى هيئه كان ما دام يصدق السجود) إن أراد الصدق الخضوعي فلا إشكال في الصدق، إذا أسقط نفسه على الأرض بقصد الخضوع ولو انبطح، وإن أراد الصدق للسجود المتلقى فإنه لا يصدق بغير الكيفيه المعهوده بلا إشكال فلا يصح.

(كما إذا ألصق صدره وبطنه بالأرض بل ومدّ رجله أيضاً) نعم إلصاق البطن والصدر _ إذا أمكن _ لا يضر بالكيفيه المعهوده.

(بل ولو انكب على وجهه لاصقاً بالأرض مع وضع المساجد بشرط الصدق المذكور لكن قد يقال بعدم الصدق وإنه من النوم على وجهه) وهذا هو الأقوى، ولذا نفاه الحدائق ومصباح الفقيه والمستمسك وغير واحد من المعلقين.

نعم الظاهر أنه مجز في حال الضروره لقاعده الميسور وغيرها، ولو دار الأمر بين أن يضع الجبهه أو سائر المساجد قدم الجبهه، ولو دار بين بعضها مع بعضها قدم ما شاء، إلا إذا كان بعضها أقرب إلى صدق السجود، فإنه يقدم ذلك لدليل الميسور، ولو دار الأمر بين واحد والاثنين قدم الاثنان لأنها واجبه، فكلما قدر على الأكثر لزم، وقد تقدمت الإشاره إلى أنه لا يلزم وضع شيء من المساجد الستة على الأرض إذا صلى قائماً أو جالساً أو مستلقياً أو مضطجعاً، أما إذا صلى منبطحاً فلا يبعد وجوب وضع المحكى منها لأنه ميسور من السجود عرفاً.

مسألة ٩ وضع الجبهة على موضع مرتفع أزيد عن المقدار المغتفر

مسألة ٩ _ لو وضع جبهته على موضع مرتفع أزيد من المقدار المغتفر كأربع أصابع مضمومات، فإن كان الارتفاع بمقدار لا يصدق معه السجود عرفاً جاز رفعها ووضعها ثانياً كما يجوز جرّها

(مسألة ٩ _ لو وضع جبهته على موضع مرتفع أزيد من المقدار المغتفر كأربع أصابع مضمومات فإن كان الارتفاع بمقدار لا يصدق معه السجود عرفاً جاز رفعها ووضعها ثانياً كما يجوز جرّها) لا ينبغي الإشكال في ذلك لأنه لم يسجد بعد، فإن مجرد وضع الجبهة على شيء لا يسمى سجوداً، وإن قصد السجود، إذ القصد المجرد كالفعل المجرد بدون القصد لا يتحقق السجود.

والحاصل: أن ما أتى به ليس سجوداً عرفاً ولا شرعاً، فهو كحاله قبل هذا الوضع فيرفع رأسه ويضعه على المكان الملائم، كما أنه يجوز له أن يجر رأسه إلى المكان الملائم، واحتمال أنه يجب الجر لأن الرفع يوجب زياده عمل قبل السجود فيشمله «من زاد في صلاته فعله الإعادة» (١) فهو وإن لم يكن سجوداً إلا أنه زياده عمدية، كاحتمال أنه لا يجوز الجر، لأنه إذا جر لم ينشأ السجود، إذ ظاهر «اسجد» إنشاؤه ولا يتحقق الإنشاء إلا بأن يضع جبهته على المحل الملائم بعد أن لم يكن على محل، ولذا أشكلوا _ كما تقدم _ في ما إذا لصقت التربة بالجبهة بين السجدين، غير وارد.

اذ يرد على الاحتمال الأول: أنه ليس كل زياده توجب البطلان، بل الزيادات الخاصة وما نحن فيه ليس منها.

كما يرد على الاحتمال الثاني: أنه لا نسلم عدم صدق إنشاء السجده عليه،

ص: ٣٢٤

وإن كان بمقدار يصدق معها السجده عرفاً فالأحوط الجر لصدق زياده السجده مع الرفع.

وقد سبق عدم الإشكال فى لصوق التربه بالجبهه بين السجدين أو قبل السجده الأولى.

(وان كان بمقدار يصدق معها السجده عرفاً فـ) الظاهر أنه يجوز كل من الرفع والجر، أما الرفع فلأنه لم يتحقق السجود الشرعى، وإن تحقق السجود العرفى، وحيث لم يتحقق فإذا رفع ووضع ثانياً لم تكن زياده، وهذا هو المشهور بين الققهاء، بل فى مصباح الفقيه (١) أنه لم يعرف الخلاف فى المسأله إلا من المدارك وبعض من تأخر عنه.

ويدل على الحكم بالإضافه إلى ما تقدم خبر الحسين بن حماد قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أسجد فتقع جبهتى على الموضع المرتفع؟ فقال (عليه السلام): «ارفع رأسك ثم ضعه» (٢).

وان كان (الأحوط الجر) وذلك (لصدق زياده السجده موضع الرفع) فيشملة ما دل على أن من زاد فى صلاته فعلية الإعادة، مضافاً إلى صحيحه معاويه بن عمار قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا وضعت جبهتك على نيكه (٣) فلا ترفعها ولكن جرها على الأرض» (٤).

وإلى روايه أخرى للحسين بن حماد أيضاً، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: أضع وجهى على حجر أو على موضع مرتفع، أحول وجهى إلى مكان مستو؟

ص: ٣٢٥

١- مصباح الفقيه، كتاب الصلاة: ص ٣٤٦ س ٤

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦١ _ الباب ٨ من أبواب السجود ح ٤

٣- النيكه _ بالنون والياء الموحده المفتوحين _ واحده النيكه، الأكمه المحدده الرأس

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٠ _ الباب ٨ من أبواب السجود ح ١

ولو لم يمكن الجر فالأحوط الإتمام والإعاده.

فقال (عليه السلام): «نعم جر وجهك على الأرض من غير أن ترفعه»^(١).

هذا وروايه حسين بن حماد السابقه ضعيفه السند فلا يعارضهما، لكن فيه: إنه لا زياده شرعيه، إذ ليس الأول سجوداً، والزياده العرفيه لا- توجب إبطالا، فإن المنصرف من قوله (عليه السلام): «من زاد» الزياده التي يعتبرها الشارع زياده. وروايه الحسين مجبوره بالشهره كما صرح به الفقيه الهمداني وغيره، فاللازم الجمع بينهما وبين الروايتين بحملهما على الاستحباب، أما الجمع بحملها على ما لم يكن يصدق السجود وحملها على ما إذا صدق السجود عرفاً، كما عن المعتبر أو حملها على صورته تعذر الجر وحملها على صورته إمكانه كما عن الشيخ، فذلك تبرع في الجمع لا يصار إليه، وعلى هذا فكل من الجر والرفع جائز وإن كان الأحوط استحباباً الجر.

(ولو لم يمكن الجر فالأحوط الإتمام والإعاده) عند من يرى الاحتياط في الجر، أما من يفتى بذلك كالمدارك ومن تبعه فاللازم عندهم إبطال الصلاه، إذ الأمر دائر بين زياده السجده إن رفع ووضع، ونقيصتها إن رفع ولم يضع.

ص: ٣٢٦

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦١ _ الباب ٨ من أبواب السجود ح ٢

مسألة ١٠ _ لو وضع جبهته على ما لا يصح السجود عليه يجب عليه الجر ولا يجوز رفعها لاستلزامه زيادة السجده ولا يلزم من الجر ذلك.

(مسألة ١٠ _ لو وضع جبهته على ما لا يصح السجود عليه) فالظاهر أنه كالمسألة السابقة في جواز كل من الأمرين من الرفع والجر له، وذلك لعدم تحقق السجود الشرعي الذي هو الميزان، كما تقدم في المسألة السابقة.

لكن ذهب هنا جماعه إلى أنه (يجب عليه الجر ولا يجوز رفعها) ونسب هذا القول المستند إلى الأكثر وذلك (لاستلزامه زيادة السجده ولا يلزم من الجر ذلك)، لكن صاحب الحدائق بعد أن أجاز الرفع نسبه إلى الأصحاب من غير خلاف يعرف فيه إلا من صاحبي المدارك والذخير، وإن أشكل عليه الجواهر بأن النسبه غير ثابتة لتصريح الفاضلين بوجوب الجر في المقام.

وكيف كان، فقد استدل لوجوب الجر بالزيادة، وبفحوى ما دل على الجر في المسئلة السابقة، وقد عرفت الإشكال في كلا الوجهين، وربما يستدل لجواز الرفع، بما عن كتاب الغيبة والاحتجاج عن محمد بن أحمد قال: كتب محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري إلى الناحية المقدسه يسأل عن المصلى يكون في صلاه الليل في ظلمه، فإذا سجد يغلط بالسجاده ويضع جبهته على مسح أو نطع، فإذا رفع رأسه وجد السجاده هل يعتد بهذه السجده أم لا يعتد بها؟ الجواب: «ما لم يستو جالساً فلا شيء عليه في رفع رأسه لطلب الخمره»^(١). وقوله: «ما لم يستو جالساً» لبيان أن رفع الرأس قليلاً لطلب الخمره غير ضار، فالشرطيه مسوقه لبيان تحقيق الموضوع

ص: ٣٢٧

ومن هنا يجوز له ذلك مع الوضع على ما يصح أيضاً لطلب الأفضل أو الأسهل ونحو ذلك.

ولا مفهوم لها، وحتى إذا كان لها مفهوم لم يضر بعد الإجماع على عدم هذا التفصيل.

وكيف كان، فالقول بجواز الرفع أقرب، ولذا قواه الفقيه الهمداني في أول كلامه وإن تردد أخيراً واحتاط بعدم الرفع، وكذلك قوى جواز الرفع العلامة الطباطبائي في منظومته قال:

وقيل جاز الرفع إذ لم يسجد

وليس إلا صوره التعدد

وهو قوى وعلى الفضل حمل

أو طلب منع قد نقل (١)

ويؤيده جواز الرفع هنا، ويدل عليه في المسألة السابقة ما رواه التهذيب عن الحسين بن حماد قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يسجد على الحصى؟ قال (عليه السلام): «يرفع رأسه حتى يستمكن» (٢).

وبهذه الرواية تحمل روايه علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) على الاستحباب، قال: سألته عن الرجل يسجد على الحصى ولا يمكن جبهته من الأرض؟ قال: «يحرك جبهته حتى يتمكن فينحى الحصى عن جبهته ولا يرفع رأسه» (٣).

(ومن هنا) الذي لا يضر الجبر (يجوز له ذلك) الجبر (مع الوضع على ما يصح أيضاً لطلب الأفضل) كما إذا كان على حصير فأراد الأرض أو التربة المقدسه (أو الأسهل) كالمكان الأكثر ملائمة لجبهته (ونحو ذلك) كالبعد من الخطر مثلاً.

وبما اخترناه من جواز الرفع اختياراً لا يبقى مجال لما فرغ المصنف على

ص: ٣٢٨

١- منظومه العلامة الطباطبائي: ص ١٢٠

٢- التهذيب: ج ٢ ص ٣١٠ _ الباب ١٥ في كيفية الصلاة ح ١١٦

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦١ _ الباب ٨ من أبواب السجود ح ٣

وإذا لم يمكن إلا الرفع فإن كان الالتفات إليه قبل تمام الذكر فالأحوط الإتمام ثم الإعادة، وإن كان بعد تمامه فالإكتفاء به قوى كما لو التفت بعد رفع الرأس وإن كان الأحوط الإعادة أيضاً.

فتواه بعدم جواز الرفع، بقوله: (وإذا لم يمكن إلا الرفع فإن كان الالتفات إليه قبل تمام الذكر فالأحوط الإتمام ثم الإعادة، وإن كان بعد تمامه فالإكتفاء به قوى كما لو التفت بعد رفع الرأس وإن كان الأحوط الإعادة أيضاً) وقد أكثر الجواهر والشيخ المرتضى ره والمستمسك الكلام حول المسألة فمن شاء التفصيل، فليرجع إليهم (رحمهم الله).

مسألة ١١ _ من كان بجبهته دمل أو غيره فإن لم يستوعبها وأمكن سجوده على الموضع السليم سجد عليه.

وإلا حفر حفيره ليقع السليم منها على الأرض

(مسألة ١١ _ من كان بجبهته دمل أو غيره) كموضع جرح ونحوه، فإن أمكنه السجود عليه سجد عليه بلا خلاف بل إجماعاً كما في المستند، وإن لم يمكنه (فإن لم يستوعبها وأمكن سجوده على الموضع السليم سجد عليه) بلا- إشكال ولا- خلاف لإمكان السجده الاختياريه فتشمله الأدله، كما تشمله الفتاوى والإجماعات الداله على وجوب السجود الاختياري لمن تمكن منه.

(وإلا- حفر حفيره ليقع السليم منها على الأرض) أو ما يصح السجود عليه، كما أن الحفيره من باب المثال، والأصح أن يسجد على عله مثلاً- بشرط أن لا تكون أكثر من لبنه فيما يمكنه سائر الشرائط كما لا يخفى، والمسألة لا خلاف فيها ولا إشكال كما صرح بذلك غير واحد، بل عن بعض دعوى الإجماع عليه.

ويدل عليه بالإضافة إلى الإطلاقات والإجماع وكونه مقتضى القاعده خبر مصادف: خرج بي دمل فكنت أسجد على جانب فرأى أبو عبد الله (عليه السلام) أثره فقال (عليه السلام): «ما هذا»؟ فقلت: لا أستطيع أن أسجد من أجل الدمل وإنما أسجد منحرفاً. فقال (عليه السلام) لى: «لا تفعل ذلك ولكن احفر حفيره واجعل الدمل فى الحفيره حتى تقع جبهتك على الأرض» (١).

والرضوى (عليه السلام): «فإن كان فى جبهتك عله لا- تقدر على السجود، أو دمل فاحفر حفيره فإذا سجدت جعلت الدمل فيها» (٢).

ص: ٣٣٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٥ _ الباب ١٢ من أبواب السجود ح ١

٢- فقه الرضا: ص ٩ س ٢٠

وإن استوعبها أو لم يمكن يحفر الحفيره أيضاً سجد على أحد الجيينين.

(وإن استوعبها أو لم يمكن أن يحفر الحفيره) لضيق وقت أو ما أشبه (أيضاً) يكون حكمه أنه (سجد على أحد الجيينين) بلا خلاف، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه صريحاً أو ظاهراً، كما في مصباح الفقيه.

نعم عن كشف اللثام الإشكال في بدليه الجيين، واستدل لذلك بأمور:

الأول: مطلقات السجود على الوجه، والتقييد بالجبهه خاص بحال الاختيار فيكون المرجع في حال الاضطرار المطلقات.

الثاني: الإجماعات المنقوله المؤيده بالشهره المحققه وعدم معرفيه مصرح بالخلاف.

الثالث: موثقه إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): رجل بين عينيه قرحه لا يستطيع أن يسجد عليها؟ قال: «يسجد ما بين طرف شعره، فإن لم يقدر سجد على حاجبه الأيمن، فإن لم يقدر فعلى الأيسر، فإن لم يقدر فعلى ذقنه». قلت: على ذقنه؟ قال: «نعم أما تقرأ كتاب الله عز وجل: (يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّادًا) (١)» (٢).

والرضوى: «وإن كان على جبهتك عله لا تقدر على السجود من أجلها فاسجد على قرنك الأيمن، فإن تعذر عليه فعلى قرنك الأيسر، فإن لم تقدر عليه فاسجد على ظهر كفك، فإن لم تقدر عليه فاسجد على ذقنك، يقول الله عز وجل: (إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّادًا) إلى قوله: (وَيَزِيدُهُمْ خُشوعًا) (٣)» (٤) بناءً

ص: ٣٣١

١- سورة الإسراء: الآية ١٠٧

٢- تفسير القمى: ج ٢ ص ٣٠

٣- سورة الإسراء: الآية ١٠٩

٤- فقه الرضا: ص ٩ س ٢١

على أن المراد بالقرنين الجبينان.

الرابع: خبر مصادف المتقدم بتقريب أن الإمام (عليه السلام) إنما نهاه لأجل إمكان الحفيره، فيدل على أنه إذا لم تمكن الحفيره جاز السجود على الجانب.

الخامس: إنه ميسور عرفاً من السجود على الجبهه، وهذه الوجوه مجموعته تكفى فى الحكم، وفى تقديم الجبين على الذقن، وإن كان يورد عليها، بالإضافة إلى أن السجده يوجب انحراف الوجه عن القبلة كما عن كاشف اللثام، بأن المطلقات لا مجال لها بعد التقييد، والإجماع محتمل الاستناد بالإضافة إلى أنه غير معلوم، بل عن المبسوط والنهائيه والوسيله والجامع الخلاف فى المسأله، والموثقه داله على خلاف ذلك، إذ السجده على الحاجب غير السجده على الجبين، والرضوى ضعيف السند فاقد الدلاله، إذ القرن فى الرأس مكان قرن الدابه لا- فى الجبهه والجبين، وخبر مصادف لا- دلاله له على الجواز بوجه أصلا، وقاعده الميسور تحتاج إلى العمل ولم يعمل بها فى المقام.

أقول: الظاهر أنه لا إشكال فى قاعده الميسور واحتياجها إلى العمل خال عن الوجه، كما ذكرناه فى موضع آخر من هذا الشرح وهى تقتضى كفايه ما يسمى ميسوراً أخذاً من الحاجب إلى القرن، لأن كل ذلك يسمى ميسوراً عرفاً.

نعم الاحتياط فى عدم التخلف عن فتوى المشهور، وقد أنكر الجواهر وغيره مخالفه الشيخ وابن حمزه وابن سعيد للإجماع فراجع كلامهم، وإن أثبتها الفاضل الهندى وتبعه بعض، أو تأملوا فى وجه كلام الثلاثه، وهل أنهم مخالفون أم لا.

يبقى شىء وهو هل أن الانتقال إلى الجبين يكون بعد تعذر السجود على ما على الدملى من العصابه

من غير ترتيب وإن كان الأولى والأحوط تقديم الأيمن على الأيسر وإن تعذر سجد على ذقنه.

ونحوها، أو يجب الجبين وإن أمكن السجود على الجبهة المعصبة؟ احتمالان: من أن الجبين نفس البشره وأنها مقدمه على العصابه، ومن أن الجبين يوجب انحراف الوجه فالعصابه مقدمه، ويؤيده المسح على المراه مع ظهور بشره سائر الرجل، وانحراف الوجه بهذا المقدار غير ضار، لأن انحراف الوجه عن القبلة مكروه في سائر أحوال الصلاه، كما نبه عليه الفقيه الهمداني.

ثم إن السجود على الجبين (من غير ترتيب) للإجماع على عدم اشتراط الترتيب، ولأن دليل الميسور يشملهما على حد سواء (وإن كان الأولى والأحوط تقديم الأيمن على الأيسر) لما عن الصدوقين من القول بذلك للرضوى المتقدم ولموثقه إسحاق، لكن الإجماع ودليل الميسور لا يدعان مجالاً لإيجاب الترتيب لضعف الرضوى سنداً والموثقه دلاله.

(وإن تعذر سجد على ذقنه) بلا إشكال ولا خلاف بل إجماعاً كما عن الخلاف، ويدل عليه موثق إسحاق والرضوى.

ومرسل الكافي قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن من بجبهته عله لا يقدر على السجود عليها؟ قال: «يضع ذقنه على الأرض إن الله عز وجل يقول: (يَجْرُؤْنَ لِلأَذْقَانِ سُجْدًا)» (1) وقد يستشكل على ذلك:

أولاً: بأن سائر الوجه أقرب إلى الجبهه، فدليل الميسور يقتضى تقديمه على الذقن.

ص: ٣٣٣

فإن تعذر اقتصر على الانحناء الممكن.

وثانياً: إن الخر على الذقن لا يسمى سجوداً.

وثالثاً: إن سجود الذين ذكرهم الآيه لم يكن اضطرارياً فربط الآيه بالمقام خفى.

ورابعاً: إن ظاهر الآيه أن الخر للأذقان، لا- أن السجود على الأذقان، فإن الإنسان الساجد يخر أولاً على ذقنه إذ ينزل ذقنه إلى الأرض قبل نزول جبهته ثم يسجد.

وخامساً: أن لا إجماع فى المسأله، فإن الصدوقين قدما السجود على ظهر الكف على السجود على الذقن، وعن كشف اللثام عن بعض تقديم السجود على الأنف على السجود على الذقن.

وفى الكل ما لا- يخفى، إذ بعد النص والإجماع لا- مجال للكلام وخلاف الصدوقين شاذ كما لم يعرف المخالف الذى نقله كاشف اللثام.

أما ما ذكره جامع المقاصد وغيره من أنه لا- معنى محصل لكلام الصدوقين _ كما فى المستمسك وغيره _ كأنه لأجل أن الكلام فى تعذر السجود على الجبهه فلا فرق بين السجود على ظهر الكف وغيره.

لكن الظاهر أن مراد الصدوقين أنه كان تعذر وضع الجبهه لأجل خشونه الأرض ونحوها وأمكن رفعه بالسجود على ظهر الكف الناعم قدم ذلك على السجود على الذقن، وكأنهما اتبعا ما تقدم روايته عن الفقه الرضوى. لكن ضعف سنده أوجب عدم العمل به.

(فإن تعذر اقتصر على الانحناء الممكن) كما هو المشهور، وكأنه لفحوى الإيماء فى الروايات السابقه فى مسأله من لا يقدر على السجود ولدليل الميسور، إلا أن الظاهر كما فى مصباح الفقيه وتبعه المستمسك تقديم السجود على أى مكان من الوجه أمكن ذلك، لأنه الميسور عرفاً وميسوريه الإيماء بعد ميسوريه الوجه،

وهل الرأس أيضاً من الميسور لم يذكره إلا أنه لو سجد على مقدمه بعد تعذر الوجه، فقد كان مطلق الإيماء وزياده لأنه نوع من الميسور حال وضع الرجل واليد كما تقدم الكلام فيهما.

ثم الظاهر أنه لا يلزم للرجل المشعر أن يضع بشره الذقن على الأرض، بل يكفي وضع الذقن وإن حال الشعر كما أفتى به المستند لإطلاق الأدله، ومنه يعلم أن القول بوجوب الكشف لا- وجه له، والظاهر أنه يعتبر عند وضع الجبين أو الذقن أو ما أشبهه سائر شرائط السجده من كونه على الأرض وعدم الحائل ووضع سائر المساجد وغيرها لإطلاق أدلتها فقول المستند بعدم اشتراط ما يسجد عليه، للأصل منظور فيه.

ص: ٣٣٥

مسألة ١٢ _ إذا عجز عن الانحناء للسجود انحنى بالقدر الممكن مع رفع المسجد إلى جبهته ووضع سائر المساجد في محالها

(مسألة ١٢ _ إذا عجز عن الانحناء للسجود انحنى بالقدر الممكن مع رفع المسجد إلى جبهته) بلا إشكال ولا خلاف، بل عن ظاهر المعبر، وصريح المنتهى والتذكرة: الإجماع عليه، وذلك لقاعده الميسور، ولفحوى ما دل على الإيماء للركوع والسجود مما تقدم.

وخبر الكرخي، عن أبي عبد الله (عليه السلام): رجل شيخ كبير لا يستطيع القيام إلى الصلاة لضعفه ولا يمكنه الركوع والسجود؟ فقال (عليه السلام): «ليؤم برأسه إيماءً وإن كان له من يرفع الخمره فليسجد فإن لم يمكنه ذلك فليؤم برأسه» (١).

وخبر زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن المريض؟ قال: «يسجد على الأرض أو على مروحة أو على سواك يرفعه» _ الحديث. ومعناه إن تمكن فعلى الأرض وإلا فعلى ما يرفعه من سواك أو مروحة.

وفى روايته الثانية، عنه (عليه السلام) قال: سألته عن المريض كيف يسجد؟ فقال: «على خمره أو على مروحة أو على سواك يرفعه» (٢) إلى أن قال: «فاسجدوا على المروحة وعلى السواك وعلى عود» (٣).

(ووضع سائر المساجد في محالها) لإطلاق دليل وجوب وضع المساجد الشامل لحال المرض، فيكون حال تعذر وضع الجبهه في وجوب وضع سائر المحال

ص: ٣٣٦

- ١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٧٦ _ الباب ١ من أبواب القيام ح ٢٠
- ٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٧٧ _ الباب ١ من أبواب القيام ح ٢٣
- ٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٠٦ _ الباب ١٥ من أبواب ما يسجد عليه ح ١ و ٢

وإن لم يتمكن من الانحناء أصلاً أوماً برأسه، وإن لم يتمكن فبالعينين، والأحوط له رفع المسجد مع ذلك إذا تمكن من وضع الجبهة عليه، وكذا الأحوط وضع ما يتمكن من سائر المساجد في محالها، وإن لم يتمكن من الجلوس أوماً برأسه وإلا فبالعينين، وإن لم يتمكن من جميع ذلك ينوى بقلبه

حال تعذر وضع إحدى المساجد في وجوب وضع الباقي، لكن الظاهر من أدله وضع المسجد أنه لا يجب وضع سائر المحال، وإلا- لم يكن وجه لإشغال اليد بالإضافة إلى أنه لو كان واجباً وضع سائر المحال لزم التنبيه فيما يغفل عنه العامه، في الروايات الكثيره الوارده فى باب سجود المريض إيماءً، فعدم البيان دليل العدم، وقال فى المستمسك فى الفرع الآتى: الظاهر من دليل وجوبه _ وجوب سائر المساجد _ هو وجوبه حال السجود على الهيئه الخاصه فلا يشمل حال الإيماء الذى هو البديل والبديله لا تقتضى ذلك ((1)) _ انتهى. وهو كلام متين.

(وان لم يتمكن من الانحناء أصلاً أوماً برأسه) بلا- إشكال للنص والفتوى المتقدمين فى باب القيام (وإن لم يتمكن فبالعينين، والأحوط له رفع المسجد مع ذلك إذا تمكن من وضع الجبهة عليه، وكذا الأحوط وضع ما يتمكن من سائر المساجد فى محالها) كما تقدم الكلام فى ذلك فى باب القيام وقد عرفت أنه لا يلزم وضع المساجد فى محالها.

(وإن لم يتمكن من الجلوس أوماً برأسه وإلا فبالعينين، وإن لم يتمكن من جميع ذلك ينوى بقلبه) لما سبق من أنه ميسور، ومن أنه كان واجباً حين القدره

ص: ٣٣٧

جالساً أو قائماً إن يتمكن من الجلوس، والأحوط الإشارة باليد ونحوها مع ذلك.

التامه فكذلك حين القدره الناقصه إلى القدره بالقلب فقط.

(جالساً أو قائماً إن يتمكن من الجلوس، والأحوط الإشارة باليد ونحوها) كالإشارة بالجسد إذا لم يتمكن من الإشارة باليد (مع ذلك) كما تقدم في بحث القيام، وربما يستأنس لذلك بما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن المريض الذي لا يستطيع القعود ولا الإيماء كيف يصلّى وهو مضطجع؟ قال: «يرفع مروحه إلى وجهه ويضع على جبينه ويكبر هو»^(١). فإن الظاهر خصوصاً بقرينه ذكر الجبين لا الجبهه، أن الإيماء لتكبيره الاحرام.

ص: ٣٣٨

١- قرب الإسناد: ص ٩٧

مسألة ١٣ حكم من حرك أعضاء السجود عمداً أو سهواً

مسألة ١٣ _ إذا حرك إبهامه في حال الذكر عمداً أعاد الصلاة احتياطاً، وإن كان سهواً أعاد الذكر إن لم يرفع رأسه، وكذا لو حرك سائر المساجد، وأما لو حرك أصابع يده مع وضع الكف بتمامها فالظاهر عدم البأس به لكفايه اطمينان بقيه الكف

(مسألة ١٣ _ إذا حرك إبهامه في حال الذكر عمداً أعاد الصلاة احتياطاً) لأن الذكر الذي أتى به بقصد الجزئي لم يقع جزء لعدم الاستقرار في حاله، فيكون زياده عمديه والزياده العمديه مبطله كما سبق، لكن اللازم تقييد ذلك بما كان التحرك بحيث ينافي الاستقرار المستفاد وجوبه. وإلا فالتحرك اليسير غير المنافي لصدق الاستقرار لا يضر، ولعل المصنف أشكل في الإبطال من جهة احتمال عدم منافاه حركه الإبهام للطمأنينه الواجبه، كما لا يضر تحركه في سائر حالات الصلاة.

لكن الظاهر الفرق بين السجود وغيره، ولذا لا يضر تحرك الرأس في سائر الأحوال ويضر في حال السجود.

(وإن كان سهواً أعاد الذكر) كما تقدم في المسألة الرابعه عشره من باب الركوع (إن لم يرفع رأسه) وإلا فقد مضى موضع الإعادة.

(وكذا لو حرك سائر المساجد) حركه تنافي الاستقرار والطمأنينه بالنسبه إلى المقدار الواجب وضعه على الأرض، أما لو كان المقدار الواجب مطمئناً فإنه لا يضر تحرك غيره.

(وأما لو حرك أصابع يده مع وضع الكف بتمامها فالظاهر عدم البأس به لكفايه اطمينان بقيه الكف) نعم إن قلنا بأن الواجب وضع الباطن في الجمله كما تقدم

نعم لو سجد على خصوص الأصابع كان تحريكها كتحريك إبهام إصبع الرجل.

الكلام فيه لم يلزم في الصحة اطمينان بقيه الكف، بل اطمينان بعضها كاف.

(نعم لو سجد على خصوص الأصابع كان تحريكها كتحريك إبهام إصبع الرجل) لأنه لم يستقر حال السجود، وهل حال تحريك الجبهة في ما لو سجد قائماً أو قاعداً واضحاً شيئاً على جبهته حال تحريكها في السجود الاختياري، احتمالان: من أنه بدل فيأتي فيه حكم المبدل منه، ومن أن تحريك الرأس في حال القيام لم يكن ضاراً فيستصحب عدم الضرر، والأحوط عدم التحريك.

ص: ٣٤٠

مسألة ١٤ ارتفاع الجبهة قهراً من الأرض قبل الإتيان بالذكر

مسألة ١٤ _ إذا ارتفعت الجبهة قهراً من الأرض قبل الإتيان بالذكر، فإن أمكن حفظها عن الوقوع ثانياً حسب سجده.

(مسألة ١٤ _ إذا ارتفعت الجبهة قهراً من الأرض) فإن كان بعد الإتيان بالذكر فلا إشكال فيه، وإنما تحسب سجده واحده، والإشكال فيه بأن الواجب رفع الرأس من السجده، وذلك لا يتحقق إلا- إذا كان اختيارياً لعدم تحقق الواجب التعبدى إلا بالقصد، غير تام، إذ كون رفع الرأس من الركوع والسجود واجبا تعبدياً أول الكلام، فلو رفع رأسه عن أحدهما بظن أنه ليس فى الصلاة أو لجبر أو إكراه أو بدون اختيار أو ما أشبه لم يضر.

نعم فى عكس المسألة وهو ما إذا ركع أو سجد بدون اختيار يشكل الصحه لأنهما واجبان تعبديان، واحتمال أن الواجب الكون فى الركوع أو السجود خلاف ظاهر النص والأمر بهما، والنص وإن كان موجوداً فى الرفع منهما أيضاً إلا أن المستفاد _ عرفاً _ من النص فى المقام، أن الرفع ليس لنفسه بل لغيره، فيكون مقديماً، وإذا شك فى ذلك فالأصل عدم التعبدية، فتأمل.

أما إذا كان الرفع القهرى (قبل الإتيان بالذكر) الواجب (فإن أمكن حفظها عن الوقوع ثانياً حسب سجده) لتحقق مسماها، والذكر ليس إلا واجباً فى ضمن واجب، وقد ترك بدون الاختيار فيشملة حديث «لا تعاد»^(١)، وفى المقام احتمالان آخران:

الأول: بطلان الصلاة حيث إنه إن اكتفى بما فعل فقد ترك الذكر الواجب الذى هو شرط فى السجود، فكأنه لم يسجد إذ المشروط عدم عند عدم شرطه،

ص: ٣٤١

فيجلس ويأتي بالأخرى إن كانت الأولى، ويكتفى بها إن كانت الثانية، وإن عادت إلى الأرض قهراً فالمجموع سجده واحده فيأتي بالذكر وإن كان بعد الإتيان به اكتفى به.

وإن أتى بسجده أخرى فقد زاد في صلاته.

الثاني: لزوم تكميل السجده بأن يرجع إلى السجده ثانياً ويأتي بالذكر لأنه لم يكمل الواجب ولا تعد مثل هذه السجده زياده، بل تكميل فلا يشمل حديث «من زاد في صلاته فعلية الإعادة»^(١)، وهذا الاحتمال أقرب عرفاً، ومثله الكلام فيمن قام عن الركوع قهراً (فيجلس ويأتي بالأخرى إن كانت الأولى ويكتفى بها إن كانت الثانية) بناءً على ما اختاره المصنف، أما بناءً على ما قربناه يلزم أن يرجع إلى السجده لتكميل الأولى أو الثانية ويأتي بالذكر.

(وإن عادت إلى الأرض قهراً فالمجموع سجده واحده) هذا يؤيد ما ذكرناه، إذ لا فرق في صدق الزيادة بين أن تكون عن قهر أو اختيار، إن كان تخلل الرفع ضاراً، وإن لم يكن ضاراً لزم الرجوع في الفرع السابق أيضاً.

وكيف كان (فيأتي بالذكر) وربما يستأنس لما ذكرناه بما تقدم من روايه الاحتجاج حيث قال (عليه السلام): «ما لم يستو جالساً فلا شيء عليه في رفع رأسه لطلب الخمره»^(٢).

(وإن كان بعد الإتيان به اكتفى به) فتحصل أنه على المختار يرجع إلى السجود لتكميل السابقه إن لم يأت بالذكر، إذا قدر على ضبط نفسه، وإن أتى بالذكر لم

ص: ٣٤٢

١- الكافي: ج ٣ ص ٣٥٥ _ باب من سها في الأربع والخمس ح ٥

٢- الاحتجاج: ج ٢ ص ٤٨٤

يرجع، أما إذا وقعت رأسه بدون الاختيار، فإن كان أتى بالذكر فهو ولا شيء عليه في وقوع رأسه ثانياً لحديث «لا تعاد» وغيره، وإن لم يكن أتى به، وصحت صلاته على كل تقدير، ولعل المستمسك أيضاً يميل إلى هذا حيث قال: (لا تبعد دعوى صدق السجده الواحده عرفاً على مجموع السجدين وعدّ الثانيه بقاءً للأولى)(١).

ص: ٣٤٣

١- المستمسك: ج ٦ ص ٣٨٣

مسألة _ ١٥ _ لا- بأس بالسجود على غير الأرض ونحوها مثل الفراش في حال التقية ولا يجب التفصي عنها في الذهاب إلى مكان آخر، نعم لو كان في ذلك المكان مندوحه بأن يصلى على الباريه أو نحوها مما يصح السجود عليه وجب اختيارها.

(مسألة _ ١٥ _ لا- بأس بالسجود على غير الأرض ونحوها) مما يجوز السجود عليه (مثل الفراش في حال التقية) بلا إشكال، وذلك لعمومات أدله التقية، وخصوص روايه أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يسجد على المسح والبساط؟ فقال (عليه السلام): «إذا كان في حال تقية فلا بأس به»^(١).

وروايه على بن يقطين قال: سألت ابا الحسن الماضي (عليه السلام) عن الرجل يسجد على المسح والبساط؟ فقال (عليه السلام): «لا- بأس إذا كان في حال تقية». كذا رواه في التهذيب^(٢) والاستبصار^(٣) وزاد في الفقيه^(٤): «ولا بأس بالسجود على الثياب في حال التقية».

(ولا- يجب التفصي عنها في الذهاب إلى مكان آخر) لعموم أدله التقية الشامل لصوره وجود المندوحه، ولا يجب بعد ذلك إعادته الصلاه للعموم أيضاً الظاهر في الكفايه.

(نعم لو كان في ذلك المكان مندوحه بأن يصلى على الباريه أو نحوها مما يصح

ص: ٣٤٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ٥٩٦ _ الباب ٣ من أبواب ما يسجد عليه ح ٣

٢- التهذيب: ج ٢ ص ٣٠٧ _ الباب ١٥ في كيفية الصلاه ح ١٠١

٣- الاستبصار: ج ١ ص ٣٣٢ _ الباب ١٨٨ في السجود على القطن والكتان ح ٤

٤- الفقيه: ج ١ ص ١٧٦ _ الباب ٤٠ في ما يسجد عليه وما لا يسجد عليه ح ٨

السجود عليه وجب اختيارها) لعدم تحقق موضع التقيه حينئذ، والكلام فى تفصيل التقيه موكول إلى محله، وقد أشرنا إلى بعض الكلام فيها فى كتاب الطهاره وكتاب الصوم من هذا الشرح، فراجع.

ص: ٣٤٥

مسألة ١٦ _ إذا نسي السجدين أو إحداهما وتذكر قبل الدخول في الركوع وجب العود إليها، وإن كان بعد الركوع مضى إن كان المنسى واحده وقضاها بعد السلام، وتبطل الصلاة إن كان اثنتين، وإن كان في الركعة الأخيره يرجع ما لم يسلم، وإن تذكر بعد السلام بطلت الصلاة إن كان المنسى اثنتين، وإن كان واحده قضاها.

(مسألة ١٦ _ إذا نسي السجدين أو إحداهما وتذكر قبل الدخول في الركوع وجب العود إليها) لبقاء المحل، فاللازم الإتيان بها امتثالاً للأمر الموجه إليه، فلو لم يأت وذهب للركوع بطلت صلاته (وإن كان بعد) أن دخل في (الركوع مضى إن كان المنسى) سجده (واحد) فإن نسيان السجده الواحد لا يضر نصاً وإجمالاً.

(وقضاها بعد السلام) ولا فرق في ذلك بين نسيان سجده من ركعه أو سجدة من ركعات (وتبطل الصلاة إن كان) المنسى (اثنتين) لترك الركن الموجب للبطلان.

(وإن كان) المنسى سجده واحده أو سجدتين (في الركعة الأخيره يرجع) إليها (ما لم يسلم) وإن تشهد، ويعيد التشهد بعد الإتيان بها.

(وإن تذكر بعد السلام بطلت الصلاة إن كان المنسى اثنتين، وإن كان واحده قضاها) وصحت صلاته، وحيث إن هذه المسألة من مسائل الخلل فالتفصيل فيها موكول إلى ذلك المحل.

مسأله ١٧ عدم جواز الصلاه على ما لا تستقر المساجد عليها

مسأله _ ١٧ _ لا- يجوز الصلاه على ما لا تستقر المساجد عليها كالقطن المندوف، والمخده من الريش، والكومه من التراب الناعم، أو كدائس الحنطه ونحوها.

(مسأله _ ١٧ _ لا- يجوز الصلاه على ما لا تستقر المساجد عليها كالقطن المندوف والمخده من الريش والكومه من التراب الناعم أو كدائس الحنطه ونحوها) وذلك لما تقدم من اشتراط الاستقرار فى السجود، ولو كان إذا سجد استقر بمقدار الذكر الواجب لم يضر عدم الاستقرار حال السجود أولاً، إذ الدليل إنما دل على وجوبه حال الذكر كما سبق.

نعم إذا لم يجد محلاً إلا كذلك كما إذا كان فى صحراء فيها رمل النفود، صح بما أمكن، لأن الشرط إذا تعذر فقد سقط، ولا يخفى أن شرط الاستقرار آت فى القيام حال القراءة وحال تكبيره الإحرام وحال الذكر فى الركوع وحال التشهد والسلام، كما تقدمت الإشارة إلى دليله، وإنما خص السجود بالذكر هنا لأن البحث فيه.

ثم إن المراد بعدم جواز الصلاه، ليس البطلان من الأول، فلو صلى كذلك ثم اتفق أن تمكن من الاستقرار حال السجده لم يضر كما هو واضح.

مسألة _ ١٨ _ إذا دار أمر العاجز عن الانحناء التام للسجده، بين وضع اليدين على الأرض وبين رفع ما يصح السجود عليه ووضعه على الجبهه، فالظاهر تقديم الثاني فيرفع يديه أو إحداهما عن الأرض ليضع ما يصح السجود عليه على جبهته، ويحتمل التخيير.

(مسألة _ ١٨ _ إذا دار أمر العاجز عن الانحناء التام للسجده، بين وضع اليدين على الأرض وبين رفع ما يصح السجود عليه ووضعه على الجبهه فالظاهر تقديم الثاني) لأن وضع الجبهه على ما يصح السجود عليه مقدم، بخلاف وضع اليدين، لكن هذا بناءً على وجوب كلا الأمرين، أما إذا قلنا بعدم وجوب وضع اليدين في هذا الحال، أو قلنا بأنه لا يجب وضع شيء على الجبهه، وإنما يكفي الإيماء فلا مجال لهذه المسألة، وقد تقدم الكلام في كلا الأمرين فراجع.

أما بناءً على ما ذكره المصنف: (فيرفع يديه أو إحداهما عن الأرض) إذا لم يحتج في الوضع على الجبهه إلا إلى إحداهما (ليضع ما يصح السجود عليه على جبهته) وإذا تمكن من إلصاق التربه بجبهته بشد أو نحوه، وقلنا بكفايه ذلك، قدم على رفع اليد لأنه حينئذ يتمكن من كلا الواجبين وضع الجبهه ووضع اليد.

(ويحتمل التخيير) للشك في وجوب أي منهما، فلا دليل على الوجوب حتى تصل النوبه إلى ترجيح الأهم من المهم، والله العالم.

فى مستحبات السجود

وهى أمور:

الأول: التكبير حال الانتصاب من الركوع قائماً أو قاعداً.

(فصل فى مستحبات السجود)

(وهى أمور):

(الأول: التكبير حال الانتصاب من الركوع قائماً أو قاعداً) إذا كان صلى قاعداً والمشهور هو الاستحباب، خلافاً لمن أوجبه كما تقدم فى مبحث الركوع، والظاهر أنه مخير بين أن يكبر حال القيام والقعود، أو حال الهوى كما صرح بذلك الخلاف والمنتهى والذكري والمستند والحداثق وغيرهم، وبه يسقط ما ادعى من الإجماع على كونه حال الانتصاب فتكفى فتوى الفقيه فى التسامح، وإن كان المشهور ذلك.

ويدل على الجواز بين طائفتين من الأخبار، فمن روايات المشهور: صحيحه زراره عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «إذا اردت أن ترقع وتسجد فارفع يديك وكبر ثم اركع واسجد»^(١).

وصحيحته الثانية: «ثم ترفع يديك بالتكبير وتخّر ساجداً»^(٢).

ص: ٣٤٩

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢١ _ الباب ٢ من أبواب الركوع ح ١

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٠ _ الباب ١ من أبواب الركوع ح ١

وصحيحه حماد الحاكمه لفعل الصادق (عليه السلام): «ثم كبر وهو قائم، ورفع يديه حيال وجهه ثم سجد»^(١).

وصحيحه زراره الثالثه: «فإذا أردت أن تسجد فارفع يديك بالتكبير وخر ساجداً».

فإن الظاهر من الصحاح الثلاثه أن التكبير كان في حال الانتصاب وإن أشكل في دلالتها على ذلك بعض.

ومن الطائفة الثانيه: ما رواه المعلى بن الخنيس، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «كان على بن الحسين إذا هوى ساجداً أنكب وهو يكبر»^(٢). وظاهره أنه كان يكبر في حال الهوى، إذ تأويل الفعل إلى الإراده بعيد، وإن كان لابد من هذا التأويل في صحيح الحلبي: «إذا سجدت فكبر وقل: اللهم لك سجدت»^(٣). إذ حمل التكبير على كونه من أدعيه السجود بعيداً، فالمراد إذا أردت السجود فكبر ثم قل في السجود.

ومما تقدم يعلم أن استضعاف الجواهر لخبر المعلى لمخالفته للمعروف بين الأصحاب ضعيف، قال في مصباح الفقيه: (فلو كبر هاوياً فقد ترك الأفضل لكنه جائز)^(٤). وعن العماني أنه قال: «يبدأ بالتكبير قائماً ويكون انتهاؤه بالتكبير مع مستقره ساجداً»^(٥)، ولعله أراد الجمع بين روايات زراره والمعلى والحلبي.

ص: ٣٥٠

-
- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٤ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ١ و ٢
 - ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٥ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ٣
 - ٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٨٢ _ الباب ٢٤ من أبواب السجود ح ٢
 - ٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٨٢ _ الباب ٢٤ من أبواب السجود ح ١
 - ٥- مصباح الفقيه، كتاب الصلاة: ص ٣٤٩

الثانى: رفع اليدين حال التكبير.

الثالث: السبق باليدين إلى الأرض عند الهوى إلى السجود.

ثم الظاهر استحباب هذا التكبير فيما إذا صلى مستلقياً أو مضطجماً أو غير ذلك لإطلاق أدلته.

(الثانى: رفع اليدين حال التكبير) كما سبق الكلام فيه، وتقدم احتمال استحباب الرفع بدون التكبير أو رفع إحدى اليدين، والظاهر أن هذا المستحب آت فيما إذا صلى نائماً أو غير ذلك للإطلاق، كما أنه لا فرق فى استحباب رفع اليدين حال التكبير بين الرجل والمرأة، وفى كل الصلوات للإطلاق.

(الثالث: السبق باليدين إلى الأرض عند الهوى إلى السجود) للرجل، أما المرأة فسيأتى استحباب العكس بالنسبة إليها، ويدل على الحكم بالإضافه إلى الإجماعات المدعاه فى الخلاف والمنتهى والتذكرة ونهايه الأحكام وغيرها متواتر النصوص:

كصحيح محمد بن مسلم قال: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يضع يديه قبل ركبته إذا سجد، وإذا أراد أن يقوم رفع ركبته قبل يديه ((١)).

وروايته الأخرى قال: سئل (عليه السلام) عن الرجل يضع يديه على الأرض قبل ركبته؟ قال: «نعم» يعنى فى الصلاة ((٢)).

وروايه الحسين بن أبى العلاء قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يضع يديه قبل ركبته فى الصلاة؟ قال: «نعم» ((٣)).

ص: ٣٥١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٠ _ الباب ١ من أبواب السجود ح ١

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٠ _ الباب ١ من أبواب السجود ح ٢

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٠ _ الباب ١ من أبواب السجود ح ٤

وخبر طلحه السلمى أنه قال لأبى عبد الله (عليه السلام): لأى عله توضع اليدان على الأرض فى السجود قبل الركبتين؟ قال: «لأن اليدين هما مفتاح الصلاة» (١).

والظاهر أن المراد حيث إن بهما تبدأ الصلاة فى تكبيره الإحرام فاللازم تواضعهما أولاً بالسقوط على الأرض خضوعاً.

وصحيحه زراره الطويله: «إذا أردت أن تسجد فارفع يديك بالتكبير وخر ساجداً وأبدأ بيديك فضعهما على الأرض قبل ركبتيك تضعهما معاً، ولا تفرش ذراعيك افتراش السبع ذراعيه، ولا تضعن ذراعيك على ركبتيك وفخذيك، ولكن تجنح بمرفقيك ولا تلزق كفيك بركبتيك ولا تدنهما من وجهك بين ذلك حيال منكبيك، ولا تجعلهما بين يدي ركبتيك، ولكن تحرفهما عن ذلك شيئاً وابسطهما على الأرض بسطاً واقبضهما إليك قبضاً، وإن كان تحتها ثوب فلا يضررك، وإن أفضيت بهما إلى الأرض فهو أفضل، ولا تفرجن بين أصابعك فى سجودك ولكن ضمهن جميعاً» (٢).

وخبر حفص عن الصادق (عليه السلام) قال: «كان على (عليه السلام) إذا سجد يتخوى كما يتخوى البعير الضامر» (٣). إذا أريد بذلك حال بروكه لا أنه يتجنح حال تكون الروايه لبيان حاله السجود، مع أن ظاهرها الثانى.

ويؤيده ما روى عن على (عليه السلام) أنه قال: «إذا صلت المرأه فلتحتفز أى تنضام إذا جلست، وإذا سجدت ولا تتخوى كما يتخوى الرجل» (٤). وهذه الروايات

ص: ٣٥٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٠ _ الباب ١ من أبواب السجود ح ٦

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٥ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ٣

٣- التهذيب: ج ٢ ص ٧٩ _ الباب ٨ فى كيفية الصلاة ح ٦٤

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٣ _ الباب ٣ من أبواب السجود ح ٥

الرابع: استيعاب الجبهه على ما يصح السجود عليه،

وإن كان ظاهرها الوجوب إلا أن الإجماع قام على عدمه.

نعم عن الصدوق فى الأمالى القول بوجوب وضع اليدين قبل الركبتين، وفيه: بالإضافه إلى أنه محفوف بإجماع الخلاف أن اللازم صرف الأمر عن ظاهره بقرينه موثقه أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس إذا صلى الرجل أن يضع ركبتيه على الأرض قبل يديه»^(١).

وصحيحه عبد الرحمان بن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل ركع، ثم رفع رأسه يبدأ فيضع يديه على الأرض أم ركبتيه؟ قال (عليه السلام): «لا يضره بأى ذلك بدأ هو مقبول منه»^(٢).

بل فى بعض الروايات ما يظهر منه استحباب الابتداء باليدين، فعن الجعفرىات عن على (عليه السلام) قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا سجد يستقبل الأرض بركبتيه قبل يديه»^(٣).

لكن الظاهر تقديم القول على الفعل إذا تعارض لأن وجه الفعل مخفى كما لا يخفى.

ثم الظاهر أن المستحب أن يسقط إلى الأرض بادئاً بوضع اليد، لا أن يجلس ثم يضع يديه على الأرض قبل ركبتيه.

(الرابع: استيعاب الجبهه على ما يصح السجود عليه) ويدل عليه موثق بريد عن أبى جعفر (عليه السلام): «الجبهه إلى الأنف أى ذلك أصبت به الأرض فى السجود أجزاءك والسجود عليه كله أفضل»^(٤).

ص: ٣٥٣

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٠ _ الباب ١ من أبواب السجود ح ٥

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٠ _ الباب ١ من أبواب السجود ح ٣

٣- الجعفرىات: ص ٢٤٦ كتاب الطب والمأكول

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٣ _ الباب ٩ من أبواب السجود ح ٣

بل استيعاب جميع المساجد.

الخامس: الإرغام بالأنف

والظاهر أن المراد بالنص والفتوى المقدار الذى يلامس الأرض المستويه حاله السجود لا أزيد من ذلك، بأن يهياً مكاناً ناعماً بحيث تغوص فيه الجبهه فيكون تمامها على الأرض، فإنه خلاف المنصرف من النص والفتوى.

(بل استيعاب جميع المساجد) لا دليل على استيعاب الركبه والإبهام بل لعل الاستيعاب متعذر فيهما إلا بالعلاج، اللهم إلا أن يريد ما يقابل وضع أقل من الممكن على الأرض، ويكون الدليل على الاستيعاب حينئذ انصراف النص والفتوى إليه، إذ المتعارف وضع المقدار الممكن وإن جاز الأقل، وأما الكفان فيفهم استحباب استيعابهما من الأحاديث الآمره ببسط الكفين، فإن بسطهما ظاهر فى استيعابهما.

(الخامس: الإرغام بالأنف) بلا إشكال ولا خلاف، بل عن الخلاف والغنيه والمعتبر والمنتهى والتذكرة وجامع المقاصد وغيرها الإجماع عليه، خلافاً لمن ينقل عن الفقيه فى الهدايه والفقيه من القول بوجوبه، لكن ناقش فى النسبه بعض، حيث إنه بعد أن قال السجود على سبعة أعظم، قال: والإرغام بالأنف سنه من تركها لم يكن له صلاه(١)، وقال فى باب آداب الصلاه: وترغم بأنفك فإن الإرغام سنه، من لم يرغم بأنفه فى سجوده فلا صلاه له(٢)، فإن جعل السجود على سبعة أعظم وذكر الإرغام فى العباده الثانيه فى جملة الآداب، وأنه تعبير عن لفظ النص، كما سيأتى فى موثقه عمار، كلها شواهد على أنه لا يريد الوجوب.

ص: ٣٥٤

١- الجوامع الفقيهيه، كتاب الهدايه: ص ٥٢ س ١٢

٢- الجوامع الفقيهيه، كتاب الهدايه: ص ٥٣ س ٣٤

وكيف كان، فإن أراد الوجوب فهو شاذ، ويدل على استحباب الإرغام غير واحد من الروايات:

كصحيحه زراره قال أبو جعفر (عليه السلام): قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «السجود على سبعة أعظم الجبهه واليدين والركبتين والإبهامين من الرجلين وترغم بأنفك إرغاماً، أما الفرض فهذه السبعة، وأما الإرغام بالأنف فسنه من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)» (١).

وصحيحه حماد المشهوره، قال (عليه السلام): «ووضع الأنف على الأرض سنه» (٢). إلى غيرهما من الروايات.

استدل للوجوب بموثقه عمار، عن جعفر، عن أبيه (عليه السلام) قال: قال علي (عليه السلام): «لا يجزى صلاه من لا يصيب الأنف ما يصيب الجبين» (٣).

ومرسله ابن المغيره قال: أخبرني من سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لا صلاه لمن لم يصب أنفه ما يصيب جبينه» (٤).

لكن اللازم حملهما على التأكيد بقريته الإجماع، وعدم ذكره في كثير من الروايات، بل ذكر السبعة فقط، والتعبير بالسنة الظاهره في الاستحباب في جملة آخر من الروايات، وبعض الروايات الناصه في عدم الوجوب.

كخبر محمد بن مصادف قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إنما السجود على الجبهه، وليس على الأنف سجود» (٥).

ص: ٣٥٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٤ _ الباب ٤ من أبواب السجود ح ٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٤ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه ح ١

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٤ _ الباب ٤ من أبواب السجود ح ٤

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٥ _ الباب ٤ من أبواب السجود ح ٧

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٤ _ الباب ٤ من أبواب السجود ح ١

على ما يصح السجود عليه.

والرضوى: «والسجود على سبعة أعضاء» إلى أن قال: «وليس على الأنف سجود وإنما هو الإرغام» (١).

أما الاستدلال لعدم الوجوب بما دل على أن ما بين قصاص الشعر إلى طرف الأنف مسجد، ففيه: أنه في مقام بيان مسجد الجبهة فلا دلالة فيه على عدم غيره، وكيف كان فلا ينبغي الشبهه في عدم وجوب الإرغام (على ما يصح السجود عليه) تراباً كان أو غير تراب مما يصح السجود عليه لإطلاق جملة من الأدلة كالموثق والمرسل، بالإضافة إلى معهوديه الخمره في عصر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمة (عليهم السلام)، وأنهم كانوا يسجدون عليها، ففي بعض الأخبار أنها سنه (٢).

وفي خبر حمران، عن أحدهما (عليهما السلام): «كان أبي يصلى على الخمره يجعلها على الطنفسه» (٣). والخمره عبارته عن سجاده صغيره معموله من السعف، وعلى هذا فاحتمال لزوم أن يكون الأنف على الأرض في تأديه السنه بعيد، وإن استدل له بلفظ الإرغام الوارد في النص فإنه مأخوذ من الرغام بالفتح وهو التراب، قال في النصاب: «تراب ورغام وثرى _ خاك وطين گل».

كما استدل له بصحيح حماد الناص على وضع الأنف على الأرض، ويؤيد ما ذكر أن في صحيحه حماد عبر تاره بالإرغام، وأخرى بالسجود على الأنف، وثالثه بإصابه الأنف ما يصيب الجبين، ولذا قال في الروض (٤): تتأدى السنه بوضعه على ما

ص: ٣٥٦

١- فقه الرضا: ص ٨ س ٥

٢- الكافي: ج ٣ ص ٣٣١ _ باب ما يسجد عليه وما يكره ح ٨

٣- الكافي: ج ٣ ص ٣٣٢ _ باب ما يسجد عليه وما يكره ح ١١

٤- روض الجنان: ص ٢٧٧

يصح السجود عليه، وإن كان التراب أفضل، وقال غيره مثله، بل الظاهر أنه يحصل الإرغام بوضع الأنف على شىء ما، وإن لم يكن مما يصح السجود عليه، فحاله حال سائر المساجد غير الجبهه، وقد نقل احتمال ذلك الحدائق عن بعض مشايخه المتأخرين، وقال هو إنه غير بعيد، وما ذكره الفقيه الهمداني من أنه خلاف ما يقتضيه الجمود على ظواهر النصوص والفتاوى فيشكل التعبد به (١) محل نظر، إذ المنصرف من الإرغام وضع الأنف على شىء ما وإن كان فى الأصل وضعه على الأرض، ولذا ذهب المشهور إلى كفايه ما يصح السجود عليه، وإن لم يكن أرضاً، ويدل على ذلك إطلاق الإرغام فى النص والعرف على مطلق الإيصال إلى شىء من أرض أو غيرها.

ففى الرضوى (عليه السلام): «ثم اسجد وضع جبينك على الأرض وارغم على راحتك» الخ (٢). مع أنه لا يجب فى راحتين ما يصح السجود عليه، بل لا يبعد أن يراد بالأرض الأعم من ما يصح السجود عليه وما لا يصح، لكثرة ورودها فى الروايات مراداً بها الأعم مثل «ويبادر بهما _ أى بالكفين _ الأرض من قبل الركبتين» إلى غير ذلك.

ثم الظاهر أن الإرغام يحصل بوضع شىء من الأنف أعلاه مما يلي الحاجب أو أسفله أو غيرهما كالوسط، وهذا هو الذى اختاره الأئمة أكثر لإطلاق الأدلة، فأى موضع من الأنف وضعه كفى، خلافاً للسيد فى جمل العلم والعمل، والحلى فى السرائر فقالا بالاول، ولا بن الجنيّد فقال بالثانى.

استدل للسيد بخبر العيون: «إن عبد الله دخل على أبى الحسن موسى (عليه

ص: ٣٥٧

١- مصباح الفقيه: كتاب الصلاة ص ٣٥٠ س ١٨

٢- فقه الرضا: ص ٧ س ١١

السادس: بسط اليدين مضمومتى الأصابع،

السلام) قال: فإذا أنا بـغلام أسود بيده مقص يأخذ اللحم من جبينه وعرنين أنفه من كثره السجود»^(١). بتقريب أن العرنين طرف الأنف الأعلى.

وفيه: أولاً: إن العرنين في وسط الأنف وهو الموضع المرتفع في وسط الأنف.

وثانياً: إنه لا يدل على التعيين.

وثالثاً: إنه يطلق كثيراً ما على نفس الأنف، لا خصوص مكان خاص منه.

أما ابن الجنيد فكأنه استدلل بانصراف الأسفل من الأنف، وفيه: إن الانصراف بحيث يصرف الإطلاق.

(السادس: بسط اليدين مضمومتى الأصابع) لغير واحد من الروايات:

مثل خبر أبي بصير: «إذا سجدت فابسط كفيك»^(٢).

وفي صحيحه حماد: «ثم سجد وبسط كفيه مضمومتى الأصابع بين ركبتيه حيال وجهه»^(٣).

أما ما عن سماعه بن مهران قال: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) إذا سجد بسط يديه على الأرض بحذاء وجهه وفرج بين أصابعه، ويقول: «إنهما يسجدان كما يسجد الوجه»^(٤).

فلعله كان لأجل جوازه، لا أنه مستحب، ولذا روى سماعه نفسه، أنه رأى أبا الحسن (عليه السلام) يصلي، إلى أن قال: «ويبادر بهما إلى الأرض قبل ركبتيه ويضعهما مع

ص: ٣٥٨

١- عيون أخبار الرضا: ج ١ ص ٦٣ _ الباب ٧ ح ٥

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٧٦ _ الباب ١٩ من أبواب السجود ح ٢٠

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٤ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ٢

٤- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٣٠ _ الباب ٢٠ من أبواب السجود ح ٢

حتى الإبهام حيال الأذنين متوجها بهما إلى القبلة.

السابع: شغل النظر إلى طرف الأنف حال السجود.

الوجه بحذائه فيبسطهما على الأرض بسطاً ويفرج بين الأصابع كلها» إلى أن قال: «ولا يفرج بين الأصابع إلا في الركوع والسجود وإذا بسطهما على الأرض» (١).

قال في المستند: إن ضم الأصابع وفاقى كما في المعتمد ثم نقل عن الإسكافي استحباب التفريق، ثم قال: إن روايه سماعه عن الصادق (عليه السلام) لا تفيد الاستحباب لأن القول مقدم على الفعل عند التعارض (٢) _ انتهى.

ثم الظاهر إن الإبهام أيضاً تكون مضمومه لإطلاق الروايات السابقة، ولذا قال: (حتى الإبهام) لئلا يتوهم خروجها عن المراد (حذاء الأذنين) فإنه يكون حينئذ حيال الوجه المأمور به.

(متوجها بهما إلى القبلة) للرضوى: «وضم أصابعك وضعها مستقبل القبلة» (٣). هذا بالإضافة إلى الانصراف إلى التوجه إلى القبلة.

ثم إن ما في صحيحه حماد: «بين يدي ركبتيه» لا ينافى ما تقدم من كونهما حيال الوجه، فالمراد يضعهما حيث يقابل الركبتين من غير تجاوز إلى يمينهما أو شمالهما، وقوله (عليه السلام): «حيال الوجه» (٤)، لبيان جهه الطول أى حيث يحاذى الوجه لا أقرب إلى الركبه من الوجه ولا إلى القبلة، وقد تقدم في صحيحه زراره: «ولا تلتزق كفيك بركبتيك» _ الحديث _ دقائق كيفية وضع اليد.

(السابع: شغل النظر إلى طرف الأنف حال السجود) كما هو المشهور،

ص: ٣٥٩

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٣٠ _ الباب ٢٠ من أبواب السجود ح ٣

٢- المستند: ج ١ ص ٣٧٠ س ٣١

٣- فقه الرضا: ص ٧ س ١٢

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٥ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ٣

الثامن: الدعاء قبل الشروع في الذكر بأن يقول: «اللهم لك سجدتُ، وبك آمنتُ، ولك أسلمتُ، وعليك توكلتُ، وأنت ربي، سجد وجهي للذي خلقه، وشق سمعه وبصره، والحمد لله رب العالمين، تبارك الله أحسن الخالقين».

لما في فقه الرضا (عليه السلام): «ويكون بصرك وقت السجود إلى أنفك، وبين السجدين في حرك وكذلك في وقت التشهد»^(١).

والظاهر من الحدائق والمستند والمتسمسك أنهم لم يجدوا غير الرضوي دليلاً على ذلك لأنهم استدلوا به فقط، وكفى به دليلاً، بالإضافة إلى فتوى المشهور بضميمة التسامح، ولا يبعد التخيير بينه وبين الغمض لما رواه ابن إبراهيم _ من أبواب وجوب القيام _ «فإذا أراد أن يسجد (عليه السلام) غمض عينيه ثم يسبح»^(٢).

(الثامن: الدعاء قبل الشروع في الذكر بأن يقول) ما رواه الحلبي في الصحيح عن الصادق (عليه السلام): «إذا سجدت فكبر وقل: "اللهم لك سجدت وبك آمنت، ولك أسلمت وعليك توكلت، وأنت ربي، سجد وجهي للذي خلقه، وشق سمعه وبصره، والحمد لله رب العالمين، تبارك الله أحسن الخالقين"»^(٣)، وهناك أدعية أخرى مذكورة في كتب الدعاء، مثل ما رواه فلاح السائل عن الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) إلى أن قال بعد الدعاء المتقدم، وفيه زياده بروايه أخرى: «اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت وعليك توكلت وأنت ربي سجد لك سمعي

ص: ٣٦٠

١- فقه الرضا: ص ٨ س ٦

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٩١ _ الباب ١ من أبواب القيام ح ١٣

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٠ _ الباب ٢ من أبواب السجود ح ١

التاسع: تكرار الذكر.

العاشر: الختم على الوتر.

الحادى عشر: اختيار التسبيح من الذكر والكبرى من التسبيح وتثليثها أو تخميسها أو تسبيعها.

وبصرى وشعرى وعصبى ومخى وعظامى، سجد وجهى البالى الفانى للذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين»(١).

(التاسع: تكرار الذكر) كما تقدم فى باب الركوع.

(العاشر: الختم على الوتر) كما سبق فى باب الركوع.

(الحادى عشر: اختيار التسبيح من الذكر، والكبرى من التسبيح، وتثليثها أو تخميسها أو تسبيعها) كما تقدم تفصيله فى باب الركوع، بل كلما كان أكثر كان أفضل.

ففى روايه منصور الصيقل قال: «حججت فمررت بالمدينه فأتيت قبر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فسلمت عليه ثم التفت فإذا أنا بأبى عبد الله (عليه السلام) ساجد فجلست حتى مللت ثم قلت لأسبحن ما دام ساجداً، فقلت: سبحان ربى العظيم وبحمده، استغفر الله ربى وأتوب إليه ثلاثمائة مره ونيفاً وستين مره فرفع رأسه ثم نهض»(٢).

وفى روايه حفص بن غياث قال: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يتخلل بساتين الكوفه فأنتهى إلى نخله فتوضأ عندها ثم ركع وسجد فأحصيت فى سجوده خمسمائه

ص: ٣٤١

١- فلاح السائل: ص ١١٠

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٣٠ _ الباب ١٨ من أبواب السجود ح ٩

الثاني عشر: أن يسجد على الأرض بل التراب دون مثل الحجر والخشب.

الثالث عشر: مساواه موضع الجبهه مع الموقف

تسبيحه ثم استند إلى النخلة فدعا بدعوات ثم قال يا حفص: إنها والله النخلة التي قال الله عز وجل لمريم: «وَهَزَىٰ إِلَيْكَ بِجُنَاحِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا حَبِيبًا» (١) «(٢)».

أقول: المراد إما جنس النخلة، أو أحفاد نفس تلك النخلة، أو أنها بنفسها بقيت كرامه لمريم وعيسى (عليهما السلام).

(الثاني عشر: أن يسجد على الأرض) كما تقدم الكلام فيه في مسجده الجبهه (بل التراب دون مثل الحجر والخشب) لصحيح معاويه: «اسبغ الوضوء واملأ يديك من ركبتيك وعفر جبينك في التراب وصل صلاه مودع» (٣).

وفى روايه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «ينبغي للمصلى أن يياشر بجبهته الأرض ويعفر وجهه في التراب لأنه من التذلل لله عز وجل والإكبار له» (٤).

(الثالث عشر: مساواه موضع الجبهه مع الموقف) لما تقدم من قوله (عليه السلام) في صحيح ابن سنان «ولكن ليكن مستويًا» (٥).

قال في المستند: وأما الأخفضيه كما في الشرائع فلا دليل على رجحانه (٦) وتبعه على ذلك المستمسك.

ص: ٣٦٢

١- سورة مريم: الآيه ٢٥

٢- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ٢٣٥ _ الباب ١ من أبواب السجود ح ٤٣

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٧ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه ح ٧

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٧٨ في ذكر اللباس في الصلاه

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٣ _ الباب ١٠ من أبواب السجود ح ١

٦- المستند: ج ١ ص ٣٧١ س ١٤

بل مساواه جميع المساجد.

الرابع عشر: الدعاء فى السجود.

(بل مساواه جميع المساجد) لعله لأنه الكيفيه المتلقاه من الشارع بضميمه «صلوا كما رأيتموني أصلى»(١).

أما ما ذكره الجواهر من احتمال عود ضمير «وليكن» إلى مكان السجود جميعه لا خصوص المسجد، فيه: إنه خلاف الظاهر، وبمثله لا يثبت الاستحباب، ولذا لم يذكر هذا الاستحباب غير واحد من الفقهاء.

(الرابع عشر: الدعاء فى السجود) فعن بريد العجلى قال: قلت لأبى جعفر (عليهما السلام): أيهما أفضل فى الصلاه كثره القراءه أو طول اللبث فى الركوع والسجود؟ فقال: «كثره اللبث فى الركوع والسجود، أما تسمع لقول الله تعالى: «فَأَقْرُؤْ مَا تيسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ»(٢)، وإنما عنى بإقامه الصلاه طول اللبث فى الركوع والسجود. قال: قلت: فأيهما أفضل كثره القراءه أو كثره الدعاء؟ قال: كثره الدعاء، أما تسمع لقوله تعالى: (قُلْ مَا يَعْجُبُكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ)(٣)»(٤).

وعن إبراهيم قال: سمعت أبى الحسن (عليه السلام) يقول فى سجوده: «يا من علا- فلا شىء فوقه، ويا من دنا فلا شىء دونه، اغفرلى ولأصحابى»(٥).

وعن أبى الحسن الصائغ عن عمه قال: سمعت الرضا (عليه السلام) يقول

ص: ٣٦٣

١- عوالى اللئالى: ج ٣ ص ٨٥ ذيل ح ٧٦

٢- سوره المزمّل: الآيه ٢٠

٣- سوره الفرقان: الآيه ٧٧

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٤٨ _ الباب ٢٦ من أبواب الركوع ح ٣

٥- التوحيد: ص ٦٧ باب التوحيد ونفى التشبيه ح ٢١

أو الأخير بما يريد من حاجات الدنيا والآخرة.

فى سجوده: لك الحمد إن أطعتك، ولا حجه لى إن عصيتك، ولا صنع لى ولا لغيرى فى إحسانك، ولا عذر لى إن أسئت، ما أصابنى من حسنه فمذك، يا كريم اغفر لمن فى مشارق الأرض ومغاربها من المؤمنين والمؤمنات»(١).

وأما قول المصنف: (أو الأخير) فلم أجده فى النصوص، وإن تعارف فى زماننا ذلك، قال فى المستمسك: والذى عثرت عليه من النصوص خال عن ذكر السجود الأخير(٢) _ انتهى.

نعم فى صحيحه الحذاء: «لكل سجود دعاء»، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول وهو ساجد: «أسألك بحق حبيك محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا بدلت سيأتى حسنات وحاسبتنى حساباً يسيراً» ثم قال فى الثانيه: «أسألك بحق حبيك محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا كفتينى مؤنه الدنيا وكل هول دون الجنة»، وقال فى الثالثه: «أسألك بحق حبيك محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) لما غفرت لى الكثير من الذنوب والقليل وقبلت من عملى اليسير» ثم قال فى الرابعه: «أسألك بحق حبيك محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) لما أدخلتنى الجنة وجعلتنى من سكانها ولما نجيتنى من سفعات النار برحمتك وصلى الله على محمد وآله»(٣).

(بما يريد من حاجات الدنيا والآخرة) ففى خبر عبد الله بن هلال قال: شكوت إلى أبى عبد الله (عليه السلام) تفرق أموالنا وما دخل علينا؟ فقال: «عليك بالدعاء وأنت ساجد، فإن أقرب ما يكون العبد إلى الله تعالى وهو ساجد»،

ص: ٣٦٤

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٦ _ الباب ٢ من أبواب السجود ح ٦

٢- المستمسك: ج ٦ ص ٣٩٣

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٢ الباب ٢ من أبواب السجود ح ٢

قلت: فأدعو في الفريضة وأسمى حاجتي؟ فقال: «نعم قد فعل ذلك رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فدعى على قوم بأسمائهم وأسماء آبائهم، وفعله على (عليه السلام) بعده»^(١).

أما رواه محمد: «صلى بنا أبو بصير بطريق مكة، فقال وهو ساجد وقد كانت ضاعت ناقه لجمالهم: اللهم رد على فلان ناقته، قال محمد: فدخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) فأخبرته، فقال: قد فعل، فقلت: نعم، قال: فسكت، قلت: أفأعيد الصلاة؟ قال (عليه السلام): لا»^(٢)، فلا دلالة فيه على المرجوحه لإجماله، حيث إن قوله (عليه السلام): «قد فعل» غير واضح الضمير هل أنه يعود إلى الله تعالى، أي رد الناقه، أو إلى أبي بصير، بل يمكن أن يكون الأول أظهر حيث إنه لا مجال للسؤال بعد إخبار الراوى بأنه دعا، إلا إذا كان على سبيل الاستنكار وهو خلاف ظاهر الاستفهام.

وعليه فقول المستند^(٣) بأن هذا الحديث ربما يشعر بنوع كراهه في الدعاء في السجود محل نظر، ولو سلم أنه راجع إلى استنكار عمل أبي بصير فلعله من جهه كونه إماما ويستحب للإمام تخفيف الصلاة.

ففي حديث سماعه المروى في التهذيب: «ومن كان يقوى أن يطول الركوع والسجود فليطول ما استطاع يكون ذلك في تسييح الله وتحميده وتمجيده والدعاء والتضرع، فإن أقرب ما يكون العبد إلى ربه وهو ساجد، فأما الإمام فإنه إذا أقام

ص: ٣٤٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٧٣ _ الباب ١٧ من أبواب السجود ح ٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٧٣ _ الباب ١٧ من أبواب السجود ح ١

٣- المستند: ج ١ ص ٣٧٢ س ٨

وخصوص طلب الرزق الحلال بأن يقول: «يا خير المسئولين، ويا خير المعطين، ارزقني وارزق عيالي من فضلك فإنك ذو الفضل العظيم».

الخامس عشر: التورك في الجلوس بين السجدين وبعدهما، وهو أن يجلس على فخذه الأيسر جاعلاً ظهر القدم اليمنى في بطن اليسرى.

بالناس فلا ينبغي أن يطول بهم فإن في الناس الضعيف ومن له الحاجة فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان إذا صلى بالناس خف بهم»^(١).

(وخصوص طلب الرزق الحلال بأن يقول) ما في خبر زيد الشحام، عن أبي جعفر (عليه السلام): ادع في طلب الرزق في المكتوبه وانت ساجد (يا خير المسئولين ويا خير المعطين، ارزقني وارزق عيالي من فضلك فإنك ذو الفضل العظيم)^(٢) وهناك أدعية أخرى للسجود المذكوره في كتاب جامع أحاديث الشيعة، وغيره فمن أرادها فليرجع إلى مظانها.

(الخامس عشر: التورك في الجلوس بين السجدين وبعدهما) بلا إشكال ولا خلاف بل ادعى الإجماع على ذلك غير واحد من الفقهاء (وهو أن يجلس على فخذه الأيسر جاعلاً ظهر القدم اليمنى في بطن اليسرى) كما ورد التفسير بذلك عن الشيخ وجماعه إلا- أنه حيث لم يكن في النص بهذا اللفظ، فاللازم اتباع ما ذكر في النص، ولا عبره بصدق اسم التورك، كما أشار إلى ذلك الفقيه الهمداني وغيره.

ص: ٣٦٦

١- التهذيب: ج ٢ ص ٧٧ _ الباب ٨ في كيفية الصلاة ح ٥٥

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٧٤ _ الباب ١٧ من أبواب السجود ح ٤

وكيف كان فيدل على هذا المستحب غير واحد من الروايات:

ففى صحيحه حماد قال: «ثم قعد على فخذة الأيسر قد وضع قدمه الأيمن على باطن قدمه الأيسر، وقال: استغفر الله ربي وأتوب إليه، ثم كبر وهو جالس»^(١).

وصحيحه زراره الطويله: «فإذا قعدت فى تشهدك فألصق ركبتيك بالأرض، وفرج بينهما شيئاً، وليكن ظاهر قدمك اليسرى على الأرض، وظاهر قدمك اليمنى على باطن قدمك اليسرى، وألصق على الأرض، وطرف إبهامك اليمنى على الأرض، وإياك والعودة على قدميك فتتأذى بذلك، ولا- تكن قاعداً على الأرض فتكون إنما قعد بعضك على بعض فلا- تصبر للتشهد والدعاء»^(٢).

وخبر أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إذا جلست فى الصلاة فلا تجلس على يمينك واجلس على يسارك»^(٣).

أما ما فى روايه أبى بصير المرويه عن زيارات التهذيب، عن الصادق (عليه السلام) قال: «ولا تنقض أصابعك ولا تورك فإن قوما قد عذبوا بنقض الأصابع والتورك فى الصلاة»^(٤). فلعله أريد به وضع اليد على الورك معتمداً عليها كما يفعله بعض العجزه فانه حاله لا مبالاه بالنسبه إلى القادر.

قال فى أقرب الموارد: تورك الصبى جعله على ورکه معتمداً عليها ومنه جاءت فاطمه (عليها سلام الله) متوركة الحسن (عليه السلام)^(٥).

ص: ٣٦٧

١- جامع أحاديث الشيعة: ج ٥ ص ١٣ _ الباب ١ من أبواب كيفية الصلاة ح ٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٦ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ٣

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٦ _ الباب ٥ من أبواب السجود ح ٤

٤- التهذيب: ج ٢ ص ٣٢٥ _ الباب ١٥ فى كيفية الصلاة ح ١٨٨

٥- أقرب الموارد: ج ٢ ص ١٤٤٦

السادس عشر: أن يقول في الجلوس بين السجدين «أستغفر الله ربي وأتوب إليه».

السابع عشر: التكبير بعد الرفع من السجده الأولى بعد الجلوس مطمئناً، والتكبير للسجده الثانية وهو قاعد.

وفي مجمع البحرين: (وهو أن يضع يديه على وركيه في الصلاة وهو قائم) (١).

وكيف كان فلا يراد بهذا الحديث المعنى الذى ذكرناه فى تورك الصلاة نصاً وإجماعاً.

(السادس عشر: أن يقول فى الجلوس بين السجدين: أستغفر الله ربي وأتوب إليه) كما تقدم فى صحيح حماد، قال فى المستند وغيره: بين التكبيرتين، ووجهه واضح فقد ورد فى صحيحه حماد: «ثم رفع رأسه من السجود فلما استوى جالساً قال: الله أكبر، ثم قعد على جانبه الأيسر ووضع ظاهر قدمه اليمنى على باطن قدمه اليسرى، وقال استغفر الله ربي وأتوب إليه ثم كبر وهو جالس وسجد الثانية» (٢).

ثم لا يبعد استحباب التكبير ولو بدون الاستغفار، وكذا استحباب الاستغفار ولو لم يكبر أصلاً أو كبر أحدهما، ولا يبعد استحباب مطلق الاستغفار بأيه صيغه كانت كما يدل عليه ما سياتى من دعاء بين السجدين.

(السابع عشر: التكبير بعد الرفع من السجده الأولى بعد الجلوس مطمئناً، والتكبير للسجده الثانية وهو قاعد) كما تقدم فى صحيح حماد، وفى صحيح زراره:

ص: ٣٤٨

١- مجمع البحرين: ج ٥ ص ٢٩٧

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٤ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ١

الثامن عشر: التكبير بعد الرفع من الثانيه كذلك.

التاسع عشر: رفع اليدين حال التكبيرات.

العشرون: وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس، اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى.

«إذا أردت أن ترقع وتسجد فارقع يديك وكبر ثم اركع واسجد» (١).

وفي روايه الاحتجاج: «فإنه إذا انتقل من حاله إلى حاله أخرى فعليه التكبير» (٢).

(الثامن عشر: التكبير بعد الرفع من الثانيه كذلك) كما أفتى به غير واحد من الفقهاء، ويدل عليه ما تقدم من روايه الاحتجاج، وما رواه السيد في مصباحه مرسلًا أنه إذا كبر للدخول في فعل من الصلاه ابتداءً بالتكبير حال ابتدائه وللخروج بعد الانفصال عنه (٣)، قال وفي المستند: (ويؤيده أى استحباب التكبير في المقام، الروايات المصرحه بأن تكبيرات الصلاه خمس وتسعون) (٤) فتأمل.

(التاسع عشر: رفع اليدين حال التكبيرات) لأنه زينه كما تقدم، قال على (عليه السلام) في حديث الأصبغ: «فإن لكل شىء زينه وإن زينه الصلاه رفع الأيدي عند كل تكبيره» (٥).

(العشرون: وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس، اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى) للتسامح بعد فتوى الفقهاء بذلك، واستدل له في محكى التذكره _ بعد

ص: ٣٦٩

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢١ _ الباب ٢ من أبواب الركوع ح ١

٢- الاحتجاج: ج ٢ ص ٣٠٤ ط نجف

٣- كما في المستند: ج ١ ص ٣٧٠ س ١٧

٤- المستند: ج ١ ص ٣٧٠ س ١٥

٥- مجمع البيان: ج ١٠ ص ٥٥٠ سورة الكوثر

الحادى والعشرون: التجافى حال السجود بمعنى رفع البطن عن الأرض.

نسبته إلى فتوى علمائنا _ بأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان إذا قعد يدعو، يضع يده اليمنى على فخذه اليمنى، ويده اليسرى على فخذه اليسرى ويشير بأصبعه (١).

أقول: كأنه فهم المناط من بذلك، وإلا فلا ربط للمروى بما نحن فيه.

(الحادى والعشرون: التجافى حال السجود بمعنى رفع البطن عن الأرض) كما عن المشهور، ويدل عليه بالإضافة إلى التسامح لفتوى المشهور، مرسله ابن بكير: «والرجل إذا سجد يفتح» (٢). وروايات التخوى.

فعن حفص، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «كان على (عليه السلام) إذا سجد يتخوى كما يتخوى البعير الضامر يعنى بروكه» (٣).

وفى روايه أخرى عن على (عليه السلام): «إذا صلت المرأه فلتحتفز _ اى تنضام _ إذا جلست، وإذا سجدت لا تتخوى كما يتخوى الرجل» (٤).

وعن ابن الاثير فى الحديث : «إذا سجد خوى» أى جافى بطنه عن الأرض ورفعها وجافى عضديه عن جنبه حتى يخوى بين ذلك، وما ذكر هنا أقرب إلى الفهم العرفى من ما تقدم من استظهار إرادته وقت الهوى من التخوى، وإن استدل بالتخوى لذلك بعض.

ص: ٣٧٠

١- التذكرة: ج ١ ص ١٢٨ س ١٠

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٣ _ الباب ٣ من أبواب السجود ح ٣

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٣ _ الباب ٣ من أبواب السجود ح ١

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٣ _ الباب ٣ من أبواب السجود ح ٥

الثانى والعشرون: التجنح بمعنى تجافى الأعضاء حال السجود بأن يرفع مرفقيه عن الأرض مفرجاً بين عضديه وجنبيه ومبعداً يديه عن بدنه جاعلاً يديه كالجنحين.

نعم لا حاجة إلى هذه الروايات بالنسبه إلى حاله الهوى لوجود الروايات الخاصه بالنسبه إليه.

(الثانى والعشرون: التجنح بمعنى تجافى الأعضاء حال السجود بأن يرفع مرفقيه عن الأرض مفرجاً بين عضديه وجنبيه ومبعداً يديه عن بدنه جاعلاً يديه كالجنحين) بلا إشكال ولا خلاف، كما يستفاد من جمله من الروايات المتقدمه فى التجافى، ومن صحيحه زراره، وصحيح حماد: «وكان مجنحاً لم يضع ذراعيه على الأرض» (١).

وروايه جامع البزنطى: «إذا سجدت فلا تبسط ذراعيك كما يبسط السبع ذراعيه، ولكن جنح بهما، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يجنح بهما حتى يرى بياض إبطيه» (٢).

ثم إن المصنف جعل هذين مستحيين مع أن جمله من الفقهاء جعلوهما مستحباً واحداً.

نعم فى المستند جعل تجافى البطن مستحباً مستقلاً، واستدل له بروايتى التخوى وابن بكير، ثم نسب المعنى الذى ذكره إلى فتوى الأصحاب، ولعل توحيدهما أقرب إلى ظاهر الأدله، ويكون حال فعل المصلى بعضه دون بعض، مثل ما إذا رفع يداً للتكبير دون الأخرى، إذ المستفاد عرفاً من امثال هذه المستحبات التى تكون

ص: ٣٧١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٤ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه ح ١

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٦ _ الباب ٣ من أبواب السجود ح ٢

الثالث والعشرون: أن يصلى على النبي وآله فى السجدين.

الرابع والعشرون: أن يقوم سابقاً برفع ركبته قبل يديه.

الخامس والعشرون: أن يقول بين السجدين: اللهم اغفر لى

جمله أمور، أنها ليست ارتباطيه.

(الثالث والعشرون: أن يصلى على النبي وآله فى السجدين) كما ذكرناه فى باب الركوع، ولو صلى على النبي وحده كان مكروهاً للنهى عن ذلك مطلقاً، فىشمل المقام أيضاً.

(الرابع والعشرون: أن يقوم سابقاً برفع ركبته قبل يديه) بلا إشكال ولا خلاف، بل دعاوى الإجماع عليه متواتره، ويدل عليه جملة من الروايات:

مثل صحيح ابن مسلم قال: «رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) يضع يديه قبل ركبته إذا سجد، وإذا أراد أن يقوم رفع ركبته قبل يديه»^(١). وخبر زيد النرسى عن أبى الحسن موسى (عليه السلام): «كان إذا رفع رأسه فى صلاته من السجده الأخيره جلس جلسه، ثم نهض للقيام وبادر بركبته من الأرض قبل يديه، وإذا سجد بادر بهما إلى الأرض قبل ركبته»^(٢).

أما روايه أبى بكر الحضرمى: «إذا قمت من الركعتين الأولتين فاعتمد على كفيك»^(٣). فالظاهر منها حاله القيام لا حاله الرفع عن السجده إلا أن يفهم منه المناط.

(الخامس والعشرون: أن يقول بين السجدين) ما رواه الحلبي عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «فإذا رفعت رأسك فقل بين السجدين: اللهم اغفر لى

ص: ٣٧٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٠ - الباب ١ من أبواب السجود ح ١

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٥ - الباب ١ من أبواب السجود ح ٢

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٧ - الباب ١٣ من أبواب السجود ح ٥

وارحمنى وأجرنى وادفع عنى، إنى لما أنزلت إلی من خیر فقیر تبارک الله رب العالمین».

السادس والعشرون: أن یقول عند النهوض للقیام: بحول الله وقوته أقوم وأقعد، أو یقول: اللهم بحولک وقوتک أقوم وأقعد.

وارحمنى وأجرنى وادفع عنى إنى لما أنزلت إلی من خیر فقیر تبارک الله رب العالمین»(١).

وفى الفقیه: «قل بین السجدين: اللهم اغفر لى وارحمنى وأجرنى واهدنى وعافنى واعف عنى، ویزیک: اللهم اغفر لى وارحمنى»(٢)، إلی غیر ذلك.

(السادس والعشرون: أن یقول عند النهوض للقیام) ما رواه سعد الجلاب: كان أمير المؤمنین (علیه السلام) یبرأ من القدریه فى کل رکعه ویقول: (بحول الله وقوته أقوم وأقعد)(٣) وهكذا فى روايات أخر، (أو یقول: اللهم بحولک وقوتک أقوم وأقعد) لما فى صحیحه ابن سنان عن أبى عبد الله (علیه السلام) قال: «إذا قمت من السجود قلت: اللهم بحولک وقوتک أقوم وأقعد وأرکع وأسجد»(٤)، وكان المصنف رأى أن «أرکع وأسجد» لا حاجة إلیهما لما رواه ابن سنان فى صحیحته الأخرى عن أبى عبد الله (علیه السلام) قال: «إذا قمت من السجود قلت: اللهم ربى بحولک وقوتک أقوم وأقعد، وإن شئت قلت: وأرکع وأسجد»(٥)، والمراد بحوله تعالى: كونه یحول الأشياء من حال إلی حال، والمراد بقوته تعالى: قدرته، ولعل المراد أصل إعطائه

ص: ٣٧٣

- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥١ _ الباب ٢ من أبواب السجود ح ١
- ٢- الفقیه: ج ١ ص ٢٠٥ _ الباب ٤٥ فى وصف الصلاه ح ١٥
- ٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٧ _ الباب ١٣ من أبواب السجود ح ٧
- ٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٧ _ الباب ١٣ من أبواب السجود ح ٦
- ٥- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٦ _ الباب ١٣ من أبواب السجود ح ١

القدرة وكونها فعلية الإمكان وجود القدرة والقوه بدون الفعلية، مثل من يقدر ولكن لا يظهر قدرته إلى الوجود، فالمراد أن أصل القدرة أى وقوته، والقدرة على إظهارها أى الحول، كلاهما من الله سبحانه، وكون ذلك فى قبال القدرية، لأنهم قائلون بأن القدرة من الإنسان.

ثم إن محل هذا الذكر حاله النهوض، كما صرح به المشهور، ويدل عليه جملة من النصوص:

مثل صحيحه رفاعه قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «كان على إذا نهض من الركعتين الأولتين قال: بحولك وقوتك أقوم وأقعد»^(١).

ورواه الحضرمي قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا قمت من الركعتين الأولتين فاعتمد على كفيك وقل: بحول الله وقوته أقوم وأقعد، فإن علياً (عليه السلام) كان يفعل ذلك»^(٢).

وفى صحيحه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا جلست فى الركعتين الأولتين فتشهدت ثم قمت فقل: بحول الله وقوته أقوم وأقعد»^(٣).

وإطلاق الروايات السابقه يؤيد استحباب هذا الذكر فى كل الركعات وإن كان فى هذه الروايات لم يذكر إلا فى الركعات الثلاث، وكأنه لتؤكد الذكر فى هذه الركعات.

وكيف كان فقد استظهر الذكرى^(٤) عن المعتمر: أنه يرى استحباب هذا الذكر

ص: ٣٧٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٦ _ الباب ١٣ من أبواب السجود ح ٤

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٧ _ الباب ١٣ من أبواب السجود ح ٥

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٦ _ الباب ١٣ من أبواب السجود ح ٣

٤- الذكرى: ص ٢٠٣ س ٨

السابع والعشرون: أن لا يعجن يديه عند إرادته النهوض، أى لا يقبضهما بل يبسطهما على الأرض معتمداً عليهما للنهوض.

فى جلسه الاستراحة، لكن الفقيه الهمدانى أشكل على الاستظهار المذكور، وقال: إن كلام المعبر لا يدل على ما ذكره ((١)).

ثم إنه هل يستحب التكبير بعد التشهد قبل القيام إلى الثالثه كما قال به المفيد أم لا كما قال به المدارك.

الظاهر الأول، لروايه الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى أنه كتب إلى صاحب الزمان (عجل الله فرجه) يسألنى بعض الفقهاء عن المصلى إذ قام من التشهد الأول إلى الركعه الثالثه هل يجب عليه أن يكبر، قال بعض أصحابنا: لا يجب عليه التكبير ويجزى أن يقول بحول الله وقوته أقوم وأقعد؟ فكتب (عليه السلام) فى الجواب: «إن فيه حديثين، أما أحدهما فإنه إذا انتقل من حاله إلى أخرى فعليه التكبير، وأما الأخرى فإنه روى إذا رفع رأسه من السجده الثانيه وكبر ثم جلس ثم قام، فليس عليه فى القيام بعد القعود تكبير، وكذلك التشهد الأول يجرى هذا المجرى وبأيهما أخذت من باب التسليم كان صواباً» ((٢)).

ومنه يظهر أن استدلال المدارك للعدم، بصحيحى ابن سنان ومحمد بن مسلم للعدم، محل نظر، إذ إثبات الشىء لا ينفى ما عداه، والإشكال فى خبر الاحتجاج بضعف السند غير وارد، لكفايه مثله فى باب التسامح بضميمه التسامح، بل يكفى فيه مثل فتوى المفيد (رحمه الله).

(السابع والعشرون: أن لا يعجن يديه عند إرادته النهوض، أى لا يقبضهما بل يبسطهما على الأرض) كما يستحب أيضاً أن يكون (معتمداً عليهما للنهوض) لا أن

ص: ٣٧٥

١- مصباح الفقيه: كتاب الصلاه ص ٣٥٢ _ السطر الأخير

٢- الاحتجاج: ج ٢ ص ٤٨٣ س ١٤

الثامن والعشرون: وضع الركبتين قبل اليدين للمرأة، عكس الرجل، عند الهوى للسجود.

يقوم بدون اعتماد عليهما وكلا الحكمين مشهوران.

ويدل عليهما جملة من الروايات:

ففى صحيح الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا سجد الرجل ثم أراد أن ينهض فلا يعجن بيديه فى الأرض ولكن يبسط كفيه من غير أن يضع مقعدته على الأرض»^(١).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «إذا أردت القيام من السجود فلا تعجن بيديك، يعنى تعتمد عليهما وهما مقبوضتان ولكن أبسطهما بسطاً واعتمد عليهما»^(٢).

أقول: فالآداب أربعه، الاعتماد على اليد، وبسطهما على الأرض، لا مثل القيام معتمداً على ظهرهما مثلاً، وعدم العجن، وعدم وضع مقعدته على الأرض عند إرادته القيام.

(الثامن والعشرون: وضع الركبتين قبل اليدين للمرأة عكس الرجل عند الهوى للسجود) كما هو المشهور لجملة من الروايات:

ففى حسنه زواره، عن أبى جعفر (عليه السلام) فى المرأة: «فإذا جلست فعلى أليتيها ليس كما يجلس الرجل، وإذا سقطت للسجود بدأت بالقعود وبالركبتين قبل اليدين ثم تسجد لاطئه بالأرض، فإذا كانت فى جلوسها ضمت فخذيها ورفعت ركبتها من الأرض، وإذا نهضت انسلت انسللاً ولا ترفع عجيزتها أولاً»^(٣).

ص: ٣٧٦

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٧٥ _ الباب ١٩ من أبواب السجود ح ١

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٦٤ _ فى ذكر صفات الصلاة

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٦ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ٤

وكذا يستحب عدم تجافئها حاله بل تفتش ذراعيها وتلصق بطنها بالأرض وتضم أعضائها وكذا عدم رفع عجزتها حال النهوض للقيام بل تنهض وتنتصب عدلاً.

التاسع والعشرون: إطالة السجود

وصحيحه ابن أبي يعفور: «إذا سجدت المرأة بسطت ذراعيها» (١).

ومرسل ابن بكير: «المرأة إذا سجدت تضمنت، والرجل إذا سجدت تفتح» (٢).

استدل بهذه المرسله في المستند وغيره، وكأنهم فهموا منها في مطلق الأمور المربوط بالسجود الشامله لما نحن فيه.

ولا يخفى أن الحكم ليس خاصاً بما إذا كان هناك رجل، بل شرع للمرأة التضمم والاحتفاظ في مطلق الحالات، والظاهر أن حال الصبيه أيضاً حال المرأة.

(وكذا يستحب عدم تجافئها حاله بل تفتش ذراعيها وتلصق بطنها بالأرض) الظاهر أن المصنف استفاد إصاق البطن بالأرض من «لاطئه» مع أنها أعم منه، بل إصاق البطن بالأرض في حال السجود صعب، وأنه يوجب عدم وضع عين الركبه على الأرض، بالإضافة إلى أنه خلاف التضمم فالأظهر عدم استحباب إصاق البطن بالأرض.

(وتضم أعضائها) كما تقدم في مرسل ابن بكير (وكذا عدم رفع عجزتها حال النهوض للقيام بل تنهض وتنتصب عدلاً) كما في النص والفتوى.

(التاسع والعشرون: إطالة السجود) لغير الإمام فيما إذا لم يرغب المأموم

ص: ٣٧٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٣ _ الباب ٣ من أبواب السجود ح ٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٣ _ الباب ٣ من أبواب السجود ح ٣

والإكثار فيه من التسبيح والذكر.

ذلك، ويدل على كلا الحكمين متواتر الروايات، بعد الشهره والإجماع عليهما.

فعن أبي أسامه قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «عليكم بتقوى الله والورع والاجتهاد وصدق الحديث وأداء الأمانه وحسن الخلق وحسن الجوار، وكونوا دعاه إلى أنفسكم بغير ألسنتكم، وكونوا زيناً ولا- تكونوا شيناً، وعليكم بطول الركوع والسجود، فإن أحدكم إذا أطال الركوع والسجود هتف إبليس من خلفه وقال يا ويله أطاع وعصيت وسجد وأبيت» (١١).

وفى كتاب الرضا (عليه السلام) إلى المأمون: «وإن من دينهم (عليهم السلام) الورع والعفه والصدق والصلاح والاستقامه والاجتهاد وأداء الأمانه إلى البر والفاجر وطول السجود» (٢) _ الخبر.

وعن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «يا أبا محمد عليك بالورع والاجتهاد وصدق الحديث وأداء الأمانه وحسن الصحابه لمن صحبكم وطول السجود فإن ذلك من سنن الأوابين»، وقال سمعته يقول: «الأوابون هم التوابون» (٣).

وفى حديث منصور الصيقل: «إذا أنا بأبي عبد الله (عليه السلام) ساجد فجلست حتى مللت ثم قلت لأسيحن مادام ساجداً، فقلت: سبحان ربي العظيم وبحمده، استغفر الله ربي وأتوب اليه ثلاثمائة مره ونيفاً وستين مره، فرفع رأسه ثم نهض» (٤).

وفى روايه حفص قال: رأيت أبا عبد الله (عليه السلام) إلى أن قال: «ثم ركع

ص: ٣٧٨

١- الوسائل: ج ١١ ص ١٩٣ _ الباب ٢١ من أبواب جهاد النفس ح ١٠

٢- عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ١٢١ _ الباب ٣٥ ح ١

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٣٠ _ الباب ١٨ من أبواب السجود ح ١١

٤- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٣٠ _ الباب ١٨ من أبواب السجود ح ٩

الثلاثون: مباشرة الأرض بالكفين.

وسجد فأحصيت في سجوده خمسمائة تسيبته»^(١).

وفي روايه العيون: «إن موسى بن جعفر (عليهما السلام) كان يسجد من طلوع الشمس إلى الزوال، فإذا صلى الظهرين سجد إلى أن تغيب الشمس»^(٢). إلى غيرها من الأخبار الظاهره في استحباب إطاله سجود الصلاه، وإلى استحباب مطلق السجود وإطالته، وأما مسأله الجماعه فستأتى في مبحث صلاه الجماعه.

(والإكثار فيه من التسبيح والذكر) فإن الاستفادة من الروايات المتقدمه وغيرها أن نفس السجود ولو بدون الذكر محبوب، والذكر والتسبيح فيه محبوب آخر.

نعم يمكن الإشكال في إطاله سجود الفريضة بدون الذكر، وإن كان لا يبعد عدم كونه ضاراً، وقد تقدم البحث حول أنه هل يكره قراءه القرآن في الركوع والسجود أم لا.

(الثلاثون: مباشرة الأرض بالكفين) لتواتر الروايات بذلك، فعن إسماعيل بن مسلم عن الصادق (عليه السلام) عن أبيه أنه قال: «إذا سجد أحدكم فليباشر بكفيه الأرض لعل الله يدفع عنه الغل يوم القيامة»^(٣).

وفي حديث آخر عنه (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «ضعوا اليدين حيث تضعون الوجه فإنهما يسجدان كما يسجد الوجه»^(٤).

ص: ٣٧٩

-
- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٧٩ _ الباب ٢٣ من أبواب السجود ح ٦
 - ٢- عيون أخبار الرضا: ج ١ ص ٨٧ _ الباب ٨ ح ١٠
 - ٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٥ _ الباب ٤ من أبواب السجود ح ٦
 - ٤- التهذيب: ج ٢ ص ٢٩٧ _ الباب ١٥ في كيفية الصلاه ح ٥٤

الواحد والثلاثون: زياده تمكين الجبهه وسائر المساجد فى السجود.

وفى روايه زراره: «وإن كان تحتها ثوب فلا يضررك وإن أفضيت بهما إلى الأرض فهو أفضل» (١).

والظاهر أن وضعهما على ما يصح غير الأرض أفضل من وضعهما على ما لا يصح للتعليل فى الروايات المذكوره، ولروايه الدعائم عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «إذا سجدت فلتكن كفاك على الأرض مبسوطتين» إلى أن قال: «واخرج يديك من كميك وباشر بهما الأرض أو ما تصل عليه» (٢).

بل الظاهر استحباب كون سائر المساجد على الأرض، وبعدها ما يصح السجود عليه، للتعليل فى الحديث الثانى، بضميمه ما ورد أن كل المساجد تسجد، بل ويستفاد من الرضوى: «ولا بأس بالقيام ووضع الكفين والركبتين والإبهامين على غير الأرض» (٣).

(الواحد والثلاثون: زياده تمكين الجبهه وسائر المساجد فى السجود) ذكره غير واحد ويدل عليه جمله من الروايات:

فعن الغوالى، عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «إذا سجدت فمكّن جبهتك من الأرض ولا تنقر نقراً» (٤).

وعن مجموعه الشهيد فى مناهى النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه «نهى عن

ص: ٣٨٠

١- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٥ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ٣

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٦٣ فى ذكر صفات الصلاة

٣- فقه الرضا: ص ٩ س ٢٢

٤- غوالى اللثالى: ج ١ ص ٣٣١ ح ٨٤

نقره الغراب أن لا يتمكن من السجود ولا يطمئن فيه» (١).

وفى روايه الهذلي عنه (صلى الله عليه وآله وسلم): «فإذا سجدت فمكّن جبهتك من الأرض» (٢).

وفى روايه على بن جعفر، قال (عليه السلام): «يحرك جبهته حتى يتمكن» (٣).

وفى روايه حماد: «حتى يستمكن» (٤).

وفى روايه الغوالى: «ثم اسجد ممكنا جبهتك من الأرض» (٥).

وأما سائر المساجد فيدل عليه الروايات الداله على أن السجاد (عليه السلام) والكاظم (عليه السلام) كانا يقطعان ثفتان مواضع السجود منهما فى كل عام مره أو مرتين (٦)، إلى غير ذلك.

ص: ٣٨١

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٩ _ الباب ١٧ من أبواب السجود ح ١٠

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٦٨٤ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاه ح ١٨

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦١ _ الباب ٨ من أبواب السجود ح ٣

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦١ _ الباب ٨ من أبواب السجود ح ٥

٥- غوالى اللئالى: ج ١ ص ١٩٧ ح ٧

٦- البحار: ج ٤٦ ص ٤٦ ح ١٢ وج ٤٨ ص ١٠٠ باب عبادته (عليه السلام)

مسألة ١ _ يكره الإقعاء فى الجلوس

(مسألة ١ _ يكره الإقعاء فى الجلوس)، فى المقام ثلاثة أمور:

الأول: معنى الإقعاء.

الثانى: كراهته.

الثالث: مكان الإقعاء المكروه.

أما كراهته فلا- إشكال فيه ولا خلاف، بل عن الغنية دعوى الإجماع عليه، ويدل عليه جملة من الروايات: ففى موثقه أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا تقع بين السجدين إقعاءً»^(١).

وخبر ابن عمار، وابن مسلم، والحلبى، عنه (عليه السلام) قال: «لا تقع فى الصلاة بين السجدين كإقعاء الكلب»^(٢).

وفى روايه زراره قال (عليه السلام): «لا تحتفز ولا تقع على قدميك»^(٣).

وفى روايه حريز مثله^(٤)، وفى الخبر العامى المروى عن على (عليه السلام) أنه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «يا على أحب لك ما أحب لنفسى» إلى أن قال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تقع بين السجدين»^(٥).

وفى خبر أنس عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما يقعى الكلب»^(٦).

ولا إشكال فى أن هذه الروايات محمولة على الكراهه. لصحيحه الحلبي عن

ص: ٣٨٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٧ _ الباب ٦ من أبواب السجود ح ١

٢- التهذيب: ج ٢ ص ٨٣ _ الباب ٨ فى كيفية الصلاة ح ٧٤

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٧٧ _ الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة ح ٥

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٨ _ الباب ٦ من أبواب السجود ح ٥

٥- البحار: ج ٨٢ ص ١٨٩

٦- البحار: ج ٨٢ ص ١٨٨

أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس بالإقعاء فى الصلاة فيما بين السجدين» (١).

وصحيحه زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) أنه قال: «لا بأس بالإقعاء فيما بين السجدين، ولا ينبغى الإقعاء فى التشهدين إنما التشهد فى الجلوس وليس المقعى بجالس» (٢).

وخبر عمرو بن جميع، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «لا بأس بالإقعاء فى الصلاة بين السجدين وبين الركعة الأولى والثانية، وبين الركعة الثالثة والرابعة، وإذا أجلسك الإمام فى موضع يجب أن تقوم فيه فتجافى، ولا يجوز الإقعاء فى موضع التشهدين إلا من عله، لأن المقعى ليس بجالس إنما جلس بعضه على بعض، والإقعاء أن يضع الرجل أليته على عقبه فى تشهديه، فأما الأكل مقعياً فلا بأس به، لأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أكل مقعياً» (٣). وهل الذيل من الرواية أو من كلام الصدوق الراوى لهذه الرواية فى كتابه معانى الأخبار؟ احتمالان.

أما روايه الغوالى، عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): «أنه نهى أن يجلس الرجل فى الصلاة وهو معتمد على يديه» (٤)، فهى مجمله لم يعرف المراد منها، وهل أنها نهى عن مطلق الاعتماد على اليد أو نهى عن الاعتماد مثل الإقعاء دون ما سواه، هذا كله بالنسبة إلى الكراهه.

أما معنى الإقعاء فى المستند قال: فسّر بأن يعتمد بصدور قدميه على الأرض

ص: ٣٨٣

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٧ _ الباب ٦ من أبواب السجود ح ٣

٢- السرائر: ص ٤٨٠ س ١٠ _ المستطرفات

٣- معانى الأخبار: ص ٣٠٠ باب معنى الإقعاء ح ١

٤- غوالى اللثالى: ج ١ ص ١٦٤ ح ١٦٦

بين السجدين بل بعدهما أيضاً، وهو أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض ويجلس على عقبيه كما فسره به الفقهاء. بل بالمعنى الآخر المنسوب إلى اللغويين أيضاً، وهو أن يجلس على أليته وينصب ساقيه ويتساند إلى ظهره كإقعاء الكلب.

ويجلس على عقبيه كما فسره به الفقهاء، أو بأن يجلس على أليته وينصب ساقيه ويتساند إلى ظهره كإقعاء الكلب كما حكى عن اللغويين، وبه فسره في الصحاح والقاموس والنهاية الأثريه والمغرب والمصباح المنير وابن القطاع والعمري والمثنى والقاسم بن سلام وغيرهم (١) _ انتهى.

وأما مكانه فهو (بين السجدين بل بعدهما أيضاً، وهو أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض ويجلس على عقبيه كما فسره به الفقهاء) منهم الحدائق والجواهر وغيرهما جملة من الفقهاء فسروا الإقعاء بهذا المعنى، وعن لسان العرب هو أن يضع أليته على عقبيه بين السجدين وهذا تفسير الفقهاء (٢)، وعن تاج العروس والصحاح والمغرب: فسره الفقهاء بأن يضع أليته على عقبيه بين السجدين (٣).

(بل بالمعنى الآخر المنسوب إلى اللغويين أيضاً، وهو أن يجلس على أليته وينصب ساقيه ويتساند إلى ظهره كإقعاء الكلب) وكان على المصنف أن يذكر وضع اليدين على الأرض لأن كثيراً من اللغويين ذكروا ذلك، أما من لم يذكره منهم كالقاموس فكأنه من باب التفسير بما يشير إلى المراد كما هي عادة اللغويين كثيراً

ص: ٣٨٤

١- المستند: ج ١ ص ٣٧٣ س ٢٦

٢- لسان العرب: ج ٣ ص ١٣٤

٣- الصحاح: ج ٦ ص ٢٤٦٥

إلا أنه أراد أن وضع اليدين ليس من مفهوم الإقعاء.

وكيف كان فالظاهر ولو من باب التسامح كراهه كلا قسمي الإقعاء في كل جلوسات الصلاة، بين السجدين، أو بعدهما، أو قبلهما لمن يجلس ثم يسجد كالمراء، وكذا في حال الصلاة جالساً، وفي التشهد والسلام، وذلك أما بالنسبة إلى غير التشهد فلا إطلاق موثقه أبي بصير الشامله لكلا القسمين، وصراحه النهي عن إقعاء الكلب في النص بالنسبة إلى المعنى اللغوي، ودعوى الفقهاء الإجماع على الكراهه بالنسبة إلى المعنى الفقهاءى.

وأما بالنسبة إلى التشهد، فيدل على كراهه المعنى الفقهاءى النصوص الداله عليه كالصحيحه الناهيه عن الإقعاء على القدمين، وصحيحه زراره، وخبر معانى الأخبار، فإن التعليل فى الأخيرين بأن المقعى ليس بجالس يدل على المعنى الفقهاءى لأن الإقعاء بالمعنى اللغوى من مصاديق الجلوس فلا يناسبه هذا التعليل، ويدل على الكراهه بالمعنى اللغوى المناط بالإضافه إلى المرسل المروى عن أنس بضميمه التسامح فتأمل. ومن أراد تفصيل الكلام حول المسأله فليرجع إلى الحدائق والمستند والجواهر ومصباح الفقيه.

ص: ٣٨٥

مسألة ٢ _ يكره نفخ موضع السجود

(مسألة ٢ _ يكره نفخ موضع السجود) ذهب إليه غير واحد، بل عن المنتهى نسبه إلى علمائنا ويدل عليه جملة من الروايات: كصحيح محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قلت له: الرجل ينفخ في الصلاة موضع جبهته؟ فقال (عليه السلام): «لا»^(١).

وفي حديث الأربعمائه، عن علي (عليه السلام): «لا ينفخ الرجل في موضع سجوده»^(٢).

وفي حدث الحسين بن مصعب، قال أبو عبد الله (عليه السلام): «يكره النفخ في الرقى والطعام وموضع السجود»^(٣) _ الحديث. ولعل كراهه النفخ في الرقى لأنه يشبه السحرة، وفي موضع الطعام لأنه يوجب الضرر حيث إن النفس يحمل ما يسمى بالكربون، وفي موضع السجود لأنه خلاف الآداب.

وعن الفقيه في حديث المناهى: «أنه نهى (صلى الله عليه وآله وسلم) أن ينفخ في طعام أو شراب أو ينفخ في موضع السجود»^(٤).

وعن الرضوى: «ولا تنفخ في موضع سجودك»^(٥).

وفي حديث عبد الله بن الحسين، عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله): «إن الله كره لكم أيتها الأمة أربعاً وعشرين خصله ونهاكم

ص: ٣٨٦

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٨ _ الباب ٧ من أبواب السجود ح ١

٢- الخصال: ص ٦١٣ _ باب المائة فما فوق ح ١٠

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٠ _ الباب ٧ من أبواب السجود ح ٨

٤- الفقيه: ج ٤ ص ٥ _ الباب ١ في ذكر مناهى النبي ص

٥- فقه الرضا: ص ٩ س ١١

عنها» إلى أن قال: «وكره النفخ في الصلاة» (١١).

وعن الدعائم: «أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) نهى عن النفخ في الصلاة» (٢).

وعن الخصال، عن الحسين عنه (صلى الله عليه وآله وسلم).. «وكره النفخ في موضع الصلاة» (٣).

أقول: لا- يبعد كراهه مطلق النفخ في الصلاة، سواء كان في موضع السجود أو غيره، لإطلاق الأخبار الأخيره، وقد عرفت أنه خلاف الأدب.

وفي مرسله الفقيه: «ولا تنفخ في موضع سجودك، فإذا أردت النفخ فليكن قبل دخولك في الصلاة فإنه يكره ثلاث نفخات في موضع السجود وعلى الرقى وعلى الطعام الحار» (٤).

أقول: مقتضى إطلاق الروايات السابقه كراهه النفخ في الطعام مطلقاً ولو كان بارداً، أو لأجل أن يكسر شده برودته.

وكيف كان فيدل على عدم حرمة ذلك بالإضافة إلى الإجماع والشواهد في نفس روايات المنع، جملة من الروايات:

مثل صحيح ليث، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يصلى فينفخ في موضع جبهته؟ فقال (عليه السلام): «ليس به بأس، إنما يكره ذلك أن يؤذى من إلى جانبه» (٥).

وخبر إسحاق بن عمار، عن رجل من بنى عجيل قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)

ص: ٣٨٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٦٠ _ الباب ٧ من أبواب السجود ح ٧

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٧٣ _ في ذكر الكلام والأعمال في الصلاة

٣- الخصال: ص ٥٢٠ _ أبواب العشرين ح ٩

٤- الفقيه: ج ١ ص ١٩٨ _ الباب ٤٥ في وصف الصلاة ح ٢

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٩ _ الباب ٧ من أبواب السجود ح ٦

إذا لم يتولد حرفان، وإلا فلا يجوز بل مبطل للصلاة، وكذا يكره عدم رفع اليدين من الأرض بين السجدين.

عن المكان يكون فيه الغبار فأنفخه إذا أردت السجود؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس»^(١).

ورواه أبو بكر الحضرمي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس بالنفخ في الصلاة في موضع السجود ما لم يؤذ أحداً»^(٢).

وعن الفقيه، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «إنما يكره ذلك _ أي نفخ موضع السجود _ خشية أن يؤذى من إلى جانبه»^(٣).

والظاهر أن الجمع العرفي بين هاتين الطائفتين شدة الكراهة مع الأذية، وأصل الكراهة بدون ذلك.

نعم إذا كانت الأذية محرمة كان النفخ حراماً.

(إذا لم يتولد حرفان) فأكثر كما إذا قال: «فوت» (وإلا- فلا يجوز) في الفريضة (بل مبطل للصلاة) مطلقاً كما سيأتي في بحث مبطلية الكلام إن شاء الله تعالى.

(وكذا يكره عدم رفع اليدين من الأرض بين السجدين) إجماعاً، لما رواه البنظلي، عن الرضا (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يسجد ثم لا يرفع يديه من الأرض بل يسجد الثانية هل يصلح له ذلك؟ قال (عليه السلام): «ذلك نقص في الصلاة»^(٤).

وقريب منه ما رواه علي بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه^(٥). والقرائن الداخليه والخارجيه توجب حمل النهي على الكراهة.

ص: ٣٨٨

١- التهذيب: ج ٢ ص ٣٠٢ _ الباب ١٥ في كيفية الصلاة ح ٧٤

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٩ _ الباب ٧ من أبواب السجود ح ٢

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٧٧ _ الباب ٤٠ في ما يسجد عليه ح ١٦

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٨٢ _ الباب ٢٥ من أبواب السجود ح ١

٥- قرب الإسناد: ص ٩٦

مسأله ٣ كراهه قراءه القرآن فى السجود

مسأله _ ٣ _ يكره قراءه القرآن فى السجود كما كان يكره فى الركوع.

(مسأله _ ٣ _ يكره قراءه القرآن فى السجود كما كان يكره فى الركوع) قد تقدم الكلام فى أنه يشكل الحكم بالكراهه فراجع (١١).

ص: ٣٨٩

١- المسأله ٢٧، الثانى

مسألة ٤ _ الأحوط عدم ترك جلسة الاستراحة وهى الجلوس بعد السجده الثانيه فى الركعه الأولى والثالثه مما لا تشهد فيه، بل وجوبها لا يخلو عن قوه.

(مسألة ٤ _ الأحوط عدم ترك جلسة الاستراحة، وهى الجلوس بعد السجده الثانيه فى الركعه الأولى والثالثه مما لا تشهد فيه) أما ما فيه التشهد فإنه يجلس تلقائياً، لكن لا بد من انسحاب الحكم إليه أيضاً بأن لا يجوز أن يقوم من السجود رأساً لحاجه، لأنه جائز، ثم يجلس للتشهد.

(بل وجوبها لا يخلو عن قوه) لا شك فى رجحان جلسة الاستراحة، وإنما الكلام فى وجوبها فقد ذهب إلى الوجوب جماعه من الفقهاء كما حكى عن الانتصار والناصرىات، وقد يستظهر من المقنعه ورساله ابن بابويه والمراسم وابن أبى عقيل وابن الجنيد والسرائر، ومال إليه كشف اللثام والحدائق، بل عن السيد الإجماع خلافاً للأكثر كما فى المستند بل المشهور كما فى غيره فقالوا بعدم الوجوب، بل عن كشف الحق وتلخيص الخلاف الإجماع على عدم الوجوب، بل نوقش فى نسبه الوجوب التى تقدمت عن غير واحد من القدماء، وإنما نشأ الاختلاف المذكور لاختلاف الأخبار فمما يدل على الوجوب: موثق أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا رفعت رأسك فى السجده الثانيه من الركعه الأولى حين تريد أن تقوم فاستو جالساً ثم قم» (١).

وروايه النرسى، عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: «إذا رفعت رأسك من آخر سجدتك فى الصلاه قبل أن تقوم فاجلس جلسه، ثم بادر بركبتيك إلى الأرض

ص: ٣٩٠

قبل يديك وابطس يديك بسطاً واثك عليهما، ثم قم فإن ذلك وقار المؤمن الخاشع لربه، ولا تطش من سجودك مبادراً إلى القيام كما يطيش هؤلاء الأقباش» (١).

وصحيح عبد الحميد، «أنه رأى أبا عبد الله (عليه السلام) إذا رفع رأسه من السجده الثانيه من الركعه الأولى جلس حتى يطمئن ثم يقوم» (٢).

وعن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام) عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: «اجلسوا في الركعتين حتى تسكن جوارحك ثم قوموا فإن ذلك من فعلنا» (٣).

وعن أصبغ: «كان أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا رفع رأسه من السجود قعد حتى يطمئن ثم يقوم، فقيل له: يا أمير المؤمنين كان من قبلك أبو بكر وعمر إذا رفعوا رؤوسهم من السجود نهضوا على صدور أقدامهم كما تنهض الإبل؟ فقال (عليه السلام): إنما يفعل ذلك أهل الجفاء من الناس إن هذا من توقير الصلاة» (٤). إلى غيرها من الروايات.

لكن هذه الروايات بالإضافة إلى وجود شواهد الكراهه فيها، وإلى أنها مخالفه للمشهور _ كما عرفت _ معارضه بالطائفة الثانيه التي استدلت بها من لا يقول بالوجوب، وهي أصرح من الطائفة الأولى مما يوجب حمل الأولى على استحباب جلسه الاستراحه وكراهه تركها.

ص: ٣٩١

-
- ١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٢٧ _ الباب ٥ من أبواب السجود ح ٢
 - ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٦ _ الباب ٥ من أبواب السجود ح ١
 - ٣- الخصال: ص ٦٢٨ _ باب المائة فما فوق ح ١٠
 - ٤- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٦ _ الباب ٥ من أبواب السجود ح ٥

كموثقه زرارته: «رأيت أبا جعفر (عليه السلام) وأبا عبد الله (عليه السلام) إذا رفعوا رؤسهما من السجده الثانيه نهضا ولم يجلسا»^(١). ولا معارضه بينهما وبين صحيحه عبد الحميد السابقه إذ لا مانع من أن الإمام (عليه السلام) كان يفعل تاره هكذا وتاره هكذا لوضوح أن الروايتين لم يلازما صلاه الإمام دائما فلا وجه لجعل المستمسك التعارض بين الروايتين.

وروايه رحيم: قلت لأبي الحسن الرضا (عليه السلام): جعلت فداك أراك إذا صليت رفعت رأسك من السجود في الركعه الأولى والثالثه وتستوى جالسا ثم تقوم فتصنع كما تصنع؟ فقال (عليه السلام): «لا- تنظروا إلى ما أصنع أنا، اصنعوا كما تؤمرون»^(٢).

وضعه مجبور بالعمل، وقول المستند بأنه لا دلالة فيه على عدم الوجوب ممنوع، بل هو كما يبين ما هو الأصل المسلم من أنه لو تعارض الفعل والقول، أخذ بالقول لأن الفعل لا دلالة فيه على الخصوصيات، وقد أشكل بعض على الخبرين باحتمال التقيه فيهما، وفيه: ما ذكره الفقيه الهمداني بأن إطلاق الأمر به رعايه للتقيه مع عدم مسيس الحاجه إليها إلا أحيانا، وكذا تعارفه واشتهاره في عصر الرضا (عليه السلام) بين من ياتمر بأوامره من أقوى الشواهد على أنه ليس من المهمات التي لا يجوز الإخلال بها بلا ضروره ملجئه اليه، بل هو من الآداب التي ينبغي رعايتها مهما أمكن^(٣) _ انتهى.

ص: ٣٩٢

-
- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٦ _ الباب ٥ من أبواب السجود ح ٢
 - ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٧ _ الباب ٥ من أبواب السجود ح ٦
 - ٣- مصباح الفقيه: كتاب الصلاه ص ٣٥٢ س ١٢

بل يؤيد عدم الوجوب جملة من الروايات الأخرى، مثل روايه ابن أذينة: «فخر ساجدا (صلى الله عليه وآله وسلم) من تلقاء نفسه لا لأمر أمر به فسبح أيضاً ثلاثاً فأوحى الله إليه انتصب قائماً»^(١) حيث لم يذكر الجلوس.

وروايه جابر في باب ما يختص بالمرأه من الآداب: «وإذا رفعت المرأة رأسها من السجود جلست ثم نهضت إلى القيام»^(٢). فإن ظاهرها أنه من آداب المرأة لأنه أوفق بالستر والصيانه، إلى غير ذلك، وعليه فالفتوى بالوجوب مشكله، بل غايه الأمر الاحتياط، ولذا أشكل على المصنف السيدان البروجردى والجمال في جعل ذلك فتوى، كما أن الاستحباب هو ميل أو قول المستمسك أيضاً.

ص: ٣٩٣

١- الكافي: ج ٣ ص ٤٨٦ _ باب النوادر ح ١

٢- الخصال: ص ٥٨٦ باب السبعين فما فوق ح ٢

مسأله ٥ _ لو نسيها رجع إليها ما لم يدخل في الركوع.

(مسأله ٥ _ لو نسيها رجع إليها ما لم يدخل في الركوع) لأنه كسائر الأجزاء المنسيه التي يؤتى بها إذا نسيها قبل أن يدخل في الركن، لكن يشكل شمول الأدله لمثله وإن قلنا بوجوبه، إذ الظاهر من الأدله أن الشارع لم يرد أن يقوم بدون اطمينان، فإذا قام فقد فات محله، ولذا فالظاهر أنه لا يصح له القعود إن نسيها، وإن تذكرها قبل الركوع، هذا كله على تقدير وجوبها، أما على القول بعدم الوجوب فالأمر أظهر، والله العالم.

فصل فى سائر أقسام السجود

مسألة ١ سجود السهو

فصل

فى سائر أقسام السجود

مسألة ١ _ يجب السجود للسهو كما سيأتى مفصلاً فى أحكام الخلل.

(فصل فى سائر أقسام السجود)

(مسألة ١ _ يجب السجود للسهو كما سيأتى مفصلاً فى) مبحث (أحكام الخلل) إن شاء الله تعالى.

ص: ٣٩٥

مسألة ٢ _ يجب السجود على من قرأ إحدى آياته الأربع في السور الأربع، وهي ألم تنزيل عند قوله «وَلَا يَسْتَكْبِرُونَ» وحم فصلت عند قوله «تَعْبُدُونَ» والنجم والعلق _ وهي سوره «اقرأ باسم» عند ختمهما

(مسألة ٢ _ يجب السجود على من قرأ إحدى آياته) أى آيات السجود (الأربع في السور الأربع، وهي ألم تنزيل عند قوله «لا يَسْتَكْبِرُونَ» (١)) آخر آيه السجده (وحم فصلت عند قوله «تَعْبُدُونَ» (٢))، (و كذا (النجم والعلق _ وهي سوره «اقرأ باسم» عند ختمهما) حيث إن السجده تنتهى هناك، أما أصل وجوب السجده فى هذه السجدهات فلا- إشكال فيه ولا- خلاف، بل عليه الإجماعات المتواتره عن الشيخ والعلامه والشهيد والمحقق الثانى والمدارك وكشف اللثام والحدائق، وفى المستند والجواهر وغيرها.

ويدل عليه متواتر الروايات.

كصحيح محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام): عن الرجل يعلم السوره من العزائم فتعاد عليه مراراً فى المقعد الواحد؟ قال: «عليه أن يسجد كلما سمعها وعلى الذى يعلم أيضاً أن يسجد» (٣).

وصحيح الحلبي، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): يقرأ الرجل السجده وهو على غير وضوء؟ قال (عليه السلام): «يسجد إذا كانت من العزائم» (٤).

وصحيح داود بن سرحان، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إن العزائم الأربع باسم ربك

ص: ٣٩٤

١- سوره السجده: الآيه ١٥

٢- سوره فصلت: الآيه ٣٧

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٤ _ الباب ٤٥ من أبواب قراءه القرآن ح ١

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨١ _ الباب ٤٢ من أبواب قراءه القرآن ح ٦

الذى خلق، ووالنجم، وتنزيل السجده، وحم السجده»(١).

وصحيح عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا قرأت شيئاً من العزائم التى يسجد فيها فلا تكبر قبل سجودك، ولكن تكبر حين ترفع رأسك، والعزائم أربع حم السجده وتنزيل والنجم واقراء باسم ربك»(٢).

وعن مجمع البيان، عن ابن سنان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «العزائم ألم تنزيل وحم السجده والنجم إذا هوى واقراء باسم ربك، وما عداها فى جميع القرآن مسنون وليس بمفروض»(٣).

وعن محمد بن مسلم قال: سألته عن الرجل يقرأ بالسوره فيها السجده فنسى فيركع ويسجد سجدتين ثم يذكر بعد؟ قال: «يسجد إذا كان من العزائم، والعزائم أربع: ألم تنزيل وحم السجده والنجم واقراء باسم ربك، وكان على بن الحسين (عليهما السلام) يعجبه أن يسجد فى كل سوره فيها سجده»(٤). إلى غيرها من الروايات.

وأما كون وجوب السجده إنما يكون بتمام الآيات فهو المشهور، بل أرسله غير واحد إرسال المسلمات.

وفى مصباح الفقيه: يظهر من غير واحد منهم عدم الخلاف فيه(٥)، وعن الذكرى والحدائق والبحار ومفتاح الكرامه: الإجماع عليه، وهذا القدر كاف فى الاستدلال.

ص: ٣٩٧

- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨١ _ الباب ٤٢ من أبواب قراءه القرآن ح ٧
- ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٠ _ الباب ٤٢ من أبواب قراءه القرآن ح ١
- ٣- مجمع البيان: ج ١٠ ص ٥١٦ آخر سوره العلق
- ٤- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٣ _ الباب ٤٤ من أبواب قراءه القرآن ح ٢
- ٥- مصباح الفقيه: كتاب الصلاه ص ٣٥٧ س ١٤

نعم عن المعبر والمنتهى أن موضعه فى حم السجده: واسجدوا لله (١) وحكى ذلك عن الخلاف أيضاً، لكن فى المستند كلام الخلاف صريح فى أنه عقيب الآيه، بل قيل إنه مما لم يقل به أحد من المسلمين (٢).

أقول: ويستدل لمقاله المشهور بالإجماع المدعى، وبجمله من الروايات: كصحيحه الحلبي عن الرجل يقرأ بالسجده فى آخر السوره؟ قال (عليه السلام): «يسجد» (٣).

وخبر وهب: «إذا كان آخر السوره السجده أجزأك أن تركع بها» (٤).

وموثق سماعه: «من قرأ قرأ باسم ربك فإذا ختمها فليسجد» (٥).

وقال فى مجمع البيان: المروى عن ابن عباس وقتاده وابن المسيب: أن موضع السجود عند قوله «وهم لا يسأمون».

وعن ابن مسعود والحسن: إنه عند قوله «إن كنتم إياه تعبدون» وهو اختيار عمر بن العلاء وهو المروى عن ائمتنا (عليهم السلام) (٦).

وعن الدعائم عن الباقر (عليه السلام) أنه قال: «العزائم من سجود القرآن أربع فى ألم تنزيل السجده، وفى حم السجده، وفى النجم، وفى قرأ باسم ربك كلاً لا تطعه

ص: ٣٩٨

١- المعبر: ص ٢٠٠ س ٢٥. المنتهى: ج ١ ص ٣٠٤ س ٢٤

٢- المستند: ج ١ ص ٣٧٥ س ٢٤

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٧ _ الباب ٣٧ من أبواب القراءه فى الصلاه ح ١

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٧ _ الباب ٣٧ من أبواب القراءه فى الصلاه ح ٣

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٧ _ الباب ٣٧ من أبواب القراءه فى الصلاه ح ٢

٦- مجمع البيان: ج ٩ ص ١٥ سوره فصلت: الآيه ٣٨

وكذا يجب على المستمع لها بل والسامع على الأظهر.

وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ (١١)، قال فهذه العزائم لا بد من السجود فيها» (٢).

وعن الغوالي، أنه لما نزلت قوله تعالى: «وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ» سجد النبي (صلى الله عليه وآله) الخ (٣).

وفى موضع آخر من الدعائم: وفى حم السجده إن كنتم إياه تعبدون (٤). ومنه يعلم أن الاستدلال لقول الفاضلين بدلاله الأمر على الفور فاللازم أن يسجد فوراً وبأن المتبادر من وجوب السجود عند سماع السجده أو قراءتها أو استماعها، هو الوجوب عند لفظ السجده، غير تام، إذ الإجماع والنص يدفعان ذلك، فإذا لم يتم الآية إما بأن لم يقرأ أولها أو لم يقرأ وسطها أو لم يقرأ آخرها لم تجب السجده، وإن قرأ لفظ السجده، ولو شك فى الوجوب فالأصل البراءة.

(وكذا يجب على المستمع لها) بلا إشكال ولا خلاف بل إجماعاً، ويدل عليه غير واحد من النصوص (بل والسامع على الأظهر) كما عن غير واحد، بل فى الحدائق عليه الأ-كثر، وعن السرائر إطلاق القول بالوجوب على القارئ والسامع لكن عن غير واحد عدم الوجوب كما عن الشيخ والمحقق والعلامة فى بعض كتبهما كالشرائع والمنتهى والقواعد وتهذيب النفس، وفى المستند وغيره، بل عن الفوائد المليه أنه مذهب الأكثر، وعن كشف اللثام أنه المشهور، بل عن الخلاف والتذكرة الإجماع عليه.

ص: ٣٩٩

١- سورة العلق: الآية ١٩

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢١٥ فى ذكر سجود القرآن

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٠٤ _ الباب ٣٩ من أبواب القراءة فى غير الصلاة ح ٣

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢١٥ فى ذكر سجود القرآن

استدل الموجبون بإطلاق جملة من النصوص المتضمنة للأمر بالسجود بالسمع.

كخبر على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام): عن الرجل يكون في صلاه جماعه فيقرأ انسان السجده كيف يصنع؟ قال (عليه السلام): «يومي برأسه»^(١).

وفي خبره الآخر: «فيومي برأسه إيماءً»^(٢).

وخبر أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إذا قرء بشيء من العزائم الأربع فسمعتها فاسجد وإن كنت على غير وضوء»^(٣) _ الخبر.

وموثق أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «والحائض تسجد إذا سمعت السجده»^(٤).

وصحيحه أبي عبيده الحذاء قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن الطامث تسمع السجده؟ قال: «إن كانت من العزائم فلتسجد إذا سمعتها»^(٥).

وخبر نوادر البنظي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: فيمن قرأ السجده وعنده رجل على غير وضوء؟ قال: «يسجد»^(٦).

وخبر الدعائم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «من قرأ السجده أو سمعها سجد أى وقت كان»^(٧).

ص: ٤٠٠

- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٢ _ الباب ٤٣ من أبواب قراءه القرآن ح ٣
- ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٢ _ الباب ٤٣ من أبواب قراءه القرآن ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٠ _ الباب ٤٢ من أبواب قراءه القرآن ح ٢
- ٤- الوسائل: ج ٤ ص ٨٧٨ _ الباب ٣٨ من أبواب قراءه القرآن ح ١
- ٥- الوسائل: ج ٢ ص ٥٨٤ _ الباب ٣٦ من أبواب الحيض ح ١
- ٦- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨١ _ الباب ٤٢ من أبواب قراءه القرآن ح ٥
- ٧- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢١٥ _ في ذكر سجود القرآن

ويستحب في أحد عشر موضعاً

استدل للقول الثانى: بصحيحه عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل سمع السجده؟ قال: «لا يسجد إلا أن يكون منصتاً لقراءته مستمعاً لها أو تصلى بصلاته، فأما أن يكون يصلى فى ناحيه أخرى فلا تسجد لما سمعت» (١).

وخبر الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «من قرأ السجده أو سمعها من قارئ يقرأها وكان يستمع قراءته فليسجد» (٢).

ورواه الجعفرىات على بعض النسخ، عن على (عليه السلام) أنه قال: «إذا استمع الرجل يقرأ السجده وهو يصلى لم يسجد حتى يقضى صلاته ثم يسجد» (٣).

ولا يخفى أن مقتضى الجمع بين الروايات السابقه، وبين الصحيحه المؤيده بالخبرين تقييد إطلاق تلك بهذه، والإشكال فى الصحيحه بضعف السند، أو ضعف الدلاله لاشتغالها على الذيل، أو حملها على التقيه غير وارد، إذ سنده لا غبار عليه، وعلى فرض ضعف دلاله ذيلها فصدرها خال عن الإشكال.

والحمل على التقيه لا يصار إليه إلا بعد عدم إمكان الجمع، إذ الجمع الدلالى مقدم على الجمع من جهه الصدور، وكما حقق فى محله فما ذكره المشهور هو الأقوى وإن كان الأحوط السجده للسمع أيضاً.

(ويستحب فى أحد عشر موضعاً) بلا إشكال ولا خلاف، بل ادعى الإجماع على ذلك غير واحد كالذكري والمدارك والحدائق والتذكره وشرح القواعد

ص: ٤٠١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٢ _ الباب ٤٣ من أبواب قراءه القرآن ح ١

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢١٥ فى ذكر سجود القرآن

٣- الجعفرىات: ص ٥٢ باب الريا

فى الأعراف عند قوله «وَلَهُ يَسْجُدُونَ» وفى الرعد عند قوله «وَوَضَّلَهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ» وفى النحل عند قوله والمستند وغيرهم على ما حكى عن بعضهم، بالإضافة إلى دلالة بعض الروايات منطوقاً أو مفهوماً على ذلك.

كخبر أبى بصير السابق: «وسائر القرآن أنت بالخيار إن شئت سجدت وإن شئت لم تسجد» (١).

وخبر عبد الله بن سنان المروى عن مجمع البيان، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «العزائم الم تنزىل، وحم السجده، والنجم، واقراء باسم ربك، وما عداها فى جميع القرآن مسنون وليس بمفروض» (٢).

وفى الدعائم بعد ذكر السجديات الأربع قال (عليه السلام): «وانت فى غيرها بالخيار وإن شئت فاسجد وإن شئت فلا تسجد». قال (عليه السلام): «وكان على بن الحسين (عليه السلام) يعجبه أن يسجد فيهن كلهن» (٣).

ثم إن المواضع التى ذكرها المصنف هى التى ذكرها الأصحاب مرسلين لها إرسال المسلمات، وقد ذكرها أيضاً الدعائم (٤) وهى: (فى الأعراف عند قوله «وَلَهُ يَسْجُدُونَ» (٥) وفى الرعد عند قوله «وَوَضَّلَهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ» (٦) وفى النحل عند قوله

ص: ٤٠٢

١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٠ _ الباب ٤٢ من أبواب قراءه القرآن ح ٢

٢- مجمع البيان: ج ١٠ ص ٥١٦ آخر سورة العلق

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢١٥ فى ذكر سجود القرآن

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢١٤ فى ذكر سجود القرآن

٥- سورة الأعراف: الآية ٢٠٦

٦- سورة الرعد: الآية ١٥

«وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ» وفي بنى إسرائيل عند قوله «وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا» وفي مريم عند قوله «وَاخْرُجُوا سَيِّدًا وَبُكِيًّا» وفي سورة الحج في موضعين عند قوله «يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ» وعند قوله «افْعَلُوا الْخَيْرَ» وفي الفرقان عند قوله «وَزَادَهُمْ نُفُورًا» وفي النمل عند قوله «رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ» وفي ص عند قوله تعالى «خَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ» وفي الانشقاق عند قوله «وَإِذَا قُرِءَ»، بل الأولى السجود عند كل آية فيها أمر بالسجود.

«وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ» ((١))، وفي بنى إسرائيل) وهي ما تسمى بالإسراء أيضاً (عند قوله «وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا» ((٢))، وفي مريم عند قوله «خَرُّوا سَجْدًا وَبُكِيًّا» ((٣))، وفي سورة الحج في موضعين عند قوله «يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ» ((٤)) وعند قوله: «افْعَلُوا الْخَيْرَ» ((٥)) قال عبد الله: «أقرأني رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خمس عشرة سجده منها ثلاث في المفصل وسجدتان في الحج» ((٦)) (وفي الفرقان عند قوله «وَزَادَهُمْ نُفُورًا» ((٧))، وفي النمل عند قوله «رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ» ((٨))، وفي ص عند قوله تعالى «خَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ» ((٩))، وفي الانشقاق عند قوله: «وَإِذَا قُرِءَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ» ((١٠)).

(بل الأولى السجود عند كل آية فيها أمر بالسجود) كما عن الصدوقين وجماعه آخرين لصحيح ابن مسلم كان على بن الحسين (عليهما السلام) يعجبه أن يسجد

ص: ٤٠٣

- ١- سورة النحل: الآية ٥٠
- ٢- سورة الإسراء: الآية ١٠٩
- ٣- سورة مريم: الآية ٥٨
- ٤- سورة الحج: الآية ١٨
- ٥- سورة الحج: الآية ٧٧
- ٦- الذكرى: ص ٢١٤ س ١
- ٧- سورة الفرقان: الآية ٦٠
- ٨- سورة النمل: الآية ٢٦
- ٩- سورة ص: الآية ٢٤
- ١٠- سورة الانشقاق: الآية ٢١

فى كل سورة فيها سجده (١).

وخبر العليل: «أن أبى على بن الحسين (عليهما السلام) ما ذكر نعمه لله عليه إلا سجد، ولا قرأ آيه من كتاب الله تعالى عز وجل فيها سجده إلا سجد» (٢).

والظاهر من الروايتين استحباب السجده لكل مكان فيه لفظ السجده، وإن لم يكن أمر بها، لكن فى المستند نقل عن الصدوق استحباب السجده فى كل سورة فيها أمر بالسجده، وهل الروايتان تشملان المكان الذى فيه لفظ «المسجد» مثل «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ» (٣) غير بعيد، ولو استبعد ذلك لا بأس بأن يأتى بها رجاءً، أما مثل «وَحَرُّوا لَهُ سُجْدًا» (٤) ونحوه فهو مشمول للروايه.

ص: ٤٠٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٣ _ الباب ٤٤ من أبواب قراءه القرآن

٢- علل الشرائع: ص ٢٣٢ الباب ١٦٦ من الجزء الأول ح ١

٣- سورة الجن: الآيه ١٨

٤- سورة يوسف: الآيه ١٠٠

مسأله ٣ اختصاص السجود بالقارئ والمستمع

مسأله ٣ _ يختص الوجوب والاستحباب بالقارئ والمستمع والسامع للآيات، فلا يجب على من كتبها أو صورها أو شاهدها مكتوبه أو أخطرها بالبال.

(مسأله ٣ _ يختص الوجوب والاستحباب بالقارئ والمستمع والسامع للآيات) فقط بلا إشكال ولا خلاف، ويدل عليه بعض الروايات المتقدمه (فلا يجب على من كتبها أو صورها أو شاهدها مكتوبه أو أخطرها بالبال) بلا خلاف ولا إشكال، اللهم إلا في مثل الأخرس الذى تكون قراءته بعقد القلب مع تحريك اللسان أو بدونه، فإن الظاهر أن ذلك يوجب عليه السجده، وكذا يستحب له في موارد الاستحباب لأن ذلك قراءته.

ص: ٤٠٥

مسأله ٤ توجب السجده بقراءه مجموع الآيه

مسأله _ ٤ _ السبب مجموع الآيه فلا يجب بقرائه بعضها ولو لفظ السجده منها.

(مسأله _ ٤ _ السبب مجموع الآيه فلا يجب بقراءه بعضها ولو لفظ السجده منها) لما تقدم من النص والإجماع على أن الوجوب بقراءه كل الآيه، وعليه فإذا قرأ الآيه مقطعه بتقديم وتأخير لم تجب لأنه لم يقرأ الآيه فإن المنصرف من قراءتها، قراءتها على النحو المتعارف، أما لو قرأها غلطا فالظاهر الوجوب إذا صدقت القراءة عرفاً دون ما إذا لم تصدق القراءة لشده الغلط.

ص: ٤٠٤

مسألة ٥ _ وجوب السجده فوري فلا يجوز التأخير نعم لو نسيها أتى بها إذا تذكر، بل وكذا لو تركها عسباناً

(مسألة ٥ _ وجوب السجده فوري فلا يجوز التأخير) بلا خلاف كما في الحدائق، بل عن المدارك وجامع المقاصد الإجماع عليه، ويدل عليه أوامر السجود فإن المنصرف منها الفوريه، وكذلك النصوص المانعه عن قراءه العزائم في الفريضة (١) معللاً في بعضها بالأمر بالإيماء لو سمعها (٢)، وفي بعضها بأن السجود زياده في المكتوبه (٣) فإنه لو لم يكن الوجوب فورياً كان له أن يقرأ ويستمع ثم يسجد بعد الصلاه بدون الحاجه إلى الإيماء.

أما موثق عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل يسمع السجده في الساعه التي لا يستقيم الصلاه فيها قبل غروب الشمس وبعد صلاه الفجر؟ فقال (عليه السلام): «لا يسجد» (٤). فالظاهر أنه محمول على التقية لفتوى العامه بكراهه الصلاه في هذه الأوقات، وفي المستمسك: لا مجال للعمل به بعد مخالفته للإجماعات (٥) _ انتهى.

وهل يجوز له أن يقرأ آيه السجده إذا لم يتمكن من السجود فوراً؟ احتمالان من أنه سبب تأخير السجده عمداً لأنه وإن لم يكن التأخير بيده إلا أن القراءه تحت اختياره، ومن أن القراءه جائزه وحيث لا يتمكن من السجده فوراً يأتي بها إذا تمكن وليس في التأخير غير الاختيارى تحريم، ولعل الاحتمال الثاني أقرب.

(نعم لو نسيها) أو جهل الموضوع أو الحكم (أتى بها إذا تذكر)

ص: ٤٠٧

- ١- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٩ _ الباب ٤٠ من أبواب القراءه في الصلاه
- ٢- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٢ _ الباب ٤٣ من أبواب قراءه القرآن ح ٣.؟؟؟
- ٣- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٢ _ الباب ٤٣ من أبواب قراءه القرآن ح ٤.؟؟؟
- ٤- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٩ _ الباب ٤٠ من أبواب القراءه في الصلاه ح ١.؟؟؟
- ٥- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٩ _ الباب ٤٠ من أبواب القراءه في الصلاه ح ٣

بلا- إشكال، بل الإجماع محكى في صوره النسيان، وذلك لأنه مقتضى القاعده فـ «من فاتته فريضه فليقضها بها كما فاتته»^(١).

ولصحيح ابن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام): عن الرجل يقرأ السجده فينساها حتى يركع ويسجد؟ قال (عليه السلام): «يسجد إذا ذكر إذا كانت من العزائم»^(٢).

(بل وكذلك لو تركها عسياناً) أو كرهاً أو جبراً لأن المستفاد من الأدله تعدد المطلوب.

ص: ٤٠٨

١- عوالى اللئالى: ج ٢ ص ٥٤ ح ١٤٣

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٨ - الباب ٣٩ من أبواب القراءه فى الصلاه ح ١

مسأله ٦ لو قرأ بعضها وسمع بعضها الآخر

مسأله _ ٦ _ لو قرأ بعض الآيه وسمع بعضها الآخر فالأحوط الإتيان بالسجده.

(مسأله _ ٦ _ لو قرأ بعض الآيه وسمع بعضها الآخر فالأحوط الإتيان بالسجده) لوجوبها بكل من القراءه والسمع مما يظهر منه وجوبها للجامع بينهما، لكن حيث لم يكن فهم العرف ذلك من الأدله قطعياً لم يكن مجال للفتوى، ولو شك في الوجوب كان مقتضى الأصل العدم.

ثم الظاهر أن الوجوب إذا كانت قراءه، وكانت بموالاه، فإذا قرأها حروفاً مقطعه، أو قرأ كل كلمه بفاصل زمانى عن الكلمه الأخرى مما يوجب عدم صدق القراءه فلا تجب السجده.

ص: ٤٠٩

مسأله ٧ لو قرأ السجده أو سمعها غلطاً

مسأله ٧ _ إذا قرأها غلطاً أو سمعها ممن قرأها غلطاً فالأحوط السجده أيضاً.

(مسأله ٧ _ إذا قرأها غلطاً أو سمعها ممن قرأها غلطاً فالأحوط السجده أيضاً) بل الأقوى إذا صدقت القراءة عرفاً لإطلاق الأدله لمثله، ولا احتياط إذا كان الغلط بحيث لا تصدق القراءة عرفاً، كما إذا قرأ «فاسجد واقترح» بخلاف ما إذا قرأ «وَأَسْمِعْ يَجُودٌ وَاقْتَرِبْ» (١) مثلاً.

ص: ٤١٠

١- سورة العلق: الآيه ١٩

مسألة ٨ تكرار السجده بتكرار القراءة

مسألة ٨ _ يتكرر السجود مع تكرار القراءة أو السماع أو الاختلاف.

بل وإن كان في زمان واحد بأن قرأها جماعه

(مسألة ٨ _ يتكرر السجود مع تكرار القراءة أو السماع أو الاختلاف) قراءه وسماعاً وذلك لإطلاق الأدله الموجبه لأن تكون لكل قراءه سجده، فإن الأصل عدم التداخل.

ولصحيح ابن مسلم، عن الباقر (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يُعَلِّمُ السوره من العزائم فتعاد عليه مراراً في المقعد الواحد؟ قال: «عليه أن يسجد كلما سمعها وعلى الذي يعلمه أيضاً أن يسجد»^(١).

وروايته الأخرى، عنه (عليه السلام) أيضاً قال: سألته عن الرجل يتعلم سوره من العزائم فيعاد عليه مراراً يسجد كلما أعيدت عليه؟ قال (عليه السلام): «نعم»^(٢).

والظاهر منهما أن القراءة والسماع سبب سواء سجد بعد كل قراءه أو لم يسجد، فقول المستمسك "في ظهوره _ أى الصحيح _ في التكرار ولو مع عدم تخلل السجود إشكال"^(٣) مشكل.

ثم الظاهر أنه لو قرأ الآيه اثنان بأن قرأ بعضها إنسان وبعضها الآخر إنسان آخر وجبت السجده على السامع لصدق الاستماع، ووحده القارئ لا دليل عليها، والانصراف إلى القارئ الواحد بدوى.

(بل وان كان في زمان واحد بأن قرأها جماعه) بحيث سمعهم كلهم لا سمع

ص: ٤١١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٤ _ الباب ٤٥ من أبواب قراءه القرآن ح ١

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٠٤ _ الباب ٣٨ من أبواب القراءه فى غير الصلاه ح ١

٣- المستمسك: ج ٦ ص ٤١٩

أو قرأها شخص حين قراءته على الأحوط.

صوتاً واحداً فقط، وذلك لصدق تعدد السماع في الأول دون الثاني، فكل استماع يحتاج إلى سجده.

(أو قرأها شخص حين قراءته على الأحوط) بل الأقوى إذا سمعها فإنه تجب السجده للقراءة وللسماع ولا وجه لوحده السجده بعد تحقق الأمرين، إذ لا دليل على اشتراط اختلاف الزمان.

ص: ٤١٢

مسأله ٩ سجود التلاوه عند قراءه غير المكلف

مسأله ٩ _ لا فرق فى وجوبها بين السماع من المكلف أو غيره كالصغير والمجنون إذا كان قصدهما قراءه القرآن.

(مسأله ٩ _ لا فرق فى وجوبها بين السماع من المكلف أو غيره كالصغير والمجنون) لإطلاق الأدله، وقوله: (إذا كان قصدهما قراءه القرآن) لا وجه له إذ قراءه آيه السجده صادقه سواء قصد القارئ ذلك أم لا كصدق قراءه شعر المتبنى لمن قرأه وإن لم يقصد بل أوهم أنه من إنشاء نفسه، وعليه فإذا قرأها النائم والسكران والطير والمسجل وجبت السجده أيضاً.

ص: ٤١٣

مسأله ١٠ لو سمعها أو قرأها أثناء الصلاة

مسأله _ ١٠ _ لو سمعها في أثناء الصلاة أو قرأها أو ما للسجود وسجد بعد الصلاة وأعادها.

(مسأله _ ١٠ _ لو سمعها في أثناء الصلاة) الواجب (أو قرأها أو ما للسجود وسجد بعد الصلاة وأعادها) كما تقدم الكلام في ذلك في بحث قراءة الغزائم، ولا لزوم لإعادته الصلاة وإن كان أحوط، أما الصلاة المستحبه فلا تضر السجده في أثنائها.

ص: ٤١٤

مسأله ١١ لو سمعها أو قرأها أثناء السجود

مسأله _ ١١ _ إذا سمعها أو قرأها في حال السجود يجب رفع الرأس منه ثم الوضع ولا يكفي البقاء بقصده، بل ولا الجر إلى مكان آخر.

(مسأله _ ١١ _ إذا سمعها أو قرأها في حال السجود يجب رفع الرأس منه ثم الوضع) إذ الظاهر من الأدله إحداث السجود لا إبقائها، واحتمال كفايه الإبقاء لأن المقصود من السجود التواضع وهو حاصل، خلاف ظاهر الأدله، كما سبق الكلام في ذلك.

(ولا- يكفي البقاء) في حاله (بقصده، بل ولا الجر إلى مكان آخر) لأنه ليس إحداثاً، ولو كان القارئ أو المستمع غير قادر على السجود أوماً، والظاهر أنه لا تجب إعادتها بعد الإمكان لأن البدل قائم مقام المبدل منه.

ص: ٤١٥

مسأله ١٢ عدم وجوب نيته حال الجلوس أو القيام

مسأله _ ١٢ _ الظاهر عدم وجوب نيته حال الجلوس أو القيام ليكون الهوى إليه بنيته، بل يكفي نيته قبل وضع الجبهه بل مقارناً له.

(مسأله _ ١٢ _ الظاهر عدم وجوب نيته حال الجلوس أو القيام ليكون الهوى إليه بنيته) إذ السجود يتحقق بمجرد وضع الرأس بهيئه الساجد (بل يكفي نيته قبل وضع الجبهه، بل مقارناً له) بحيث يصدق الحدوث، أما وضع سائر الأعضاء _ إذا قيل بوجوبه _ فغير مهم، لأن الصدق لا يتوقف عليه، وقد مرت مسأله عدم رفع اليدين بين السجدين.

ص: ٤١٤

مسألة ١٣ اعتبار كون القراءة بقصد القرآني في سجود التلاوة

مسألة ١٣ _ الظاهر أنه يعتبر في وجوب السجده كون القراءة بقصد القرآني، فلو تكلم شخص بالآيه لا بقصد القرآني لا يجب السجود بسماعه، وكذا لو سمعها ممن قرأها حال النوم أو سمعها من صبي غير مميز، بل وكذا لو سمعها من صندوق حبس الصوت، وإن كان الأحوط السجود في الجميع.

(مسألة ١٣ _ الظاهر أنه) لا (يعتبر في وجوب السجده كون القراءة بقصد القرآني) وذلك لصدق قراءة القرآن وإن لم يعلم بأنه قرآن فكيف بما إذا علم ولم يقصد كونه قرآناً، وهل يقول المصنف الذي يعتبر القصد، بأنه يجوز للنفساء والحائض والجنب قراءة العزائم بدون قصد أنها قرآن، وما في المستمسك من توقف قراءة القرآن على ذلك، غير ظاهر، وقد تقدم الكلام حول هذه المسألة.

(فلو تكلم شخص بالآيه لا بقصد القرآني) سواء (لا) يعلم أنه قرآن أو علم، لكنه لم يقرأه بقصده (يجب السجود بسماعه) كما يجب السجود على نفس القارئ.

(وكذا لو سمعها ممن قرأها حال النوم أو سمعها من صبي غير مميز) أو من مجنون غير مميز أو سكران أو ما أشبهه، نعم نفس الصبي والمجنون إذا كانا مميزين لا يجب عليهما السجده بقراءته أو سماعه لعدم التكليف.

(بل وكذا لو سمعها من صندوق حبس الصوت) لصدق الاستماع في الكل (وإن كان الأحوط) عند المصنف الذي يفتى بعدم الوجوب لاشتراطه القراءة بالقصد (السجود في الجميع) وكذا تجب السجده بالاستماع من التلفون والتلفزيون والراديو وغيرها من الآلات سواء كان القارئ فيها إنساناً أو طيراً أو ما أشبهه.

مسأله _ ١٤ _ يعتبر فى السماع تمييز الحروف والكلمات، فمع سماع الهمهمه لا يجب السجود وإن كان أحوط.

(مسأله _ ١٤ _ يعتبر فى السماع تمييز الحروف والكلمات، فمع سماع الهمهمه لا يجب السجود) لأنه ليس استماعاً للآيه، فإنه منصرف عن مثله، كما أنه لو قرأ بنفسه كذلك همهمه لا قراءه كامله لم تجب السجده لانصراف الأدله، بل يمكن أن يقال إنه ليس قراءه كل الآيه ولا استماع كلها، وقد تقدم أن وجوب السجده إنما هو بقراءه الكل. (وإن كان) السجود (أحوط) لأنه أقرب إلى التعظيم، ومثل ذلك إذا يتقطع الكلام فى لسانه أو يسمع القارئ سماعاً متقطعاً لعائق عن سماع الكل من هواء ونحوها، ولو شك فى أنه سمع الكل أم لا؟ لم تجب، لاستصحاب العدم.

مسأله _ ١٥ _ لا يجب السجود لقراءه ترجمتها أو سماعها وإن كان المقصود ترجمه الآيه.

(مسأله _ ١٥ _ لا يجب السجود لقراءه ترجمتها أو سماعها وإن كان المقصود ترجمه الآيه) لوضوح أن الحكم معلق على سماع الآيه، والترجمه ليست تلك، ولذا لا يترتب عليها أى حكم من أحكام القرآن من استحباب القراءه وحرمة قراءه الجنب والحائض لقراءته، إذا كانت ترجمه للعزيمه، وحرمة مس المحدث لها، إلى غير ذلك، ومنه يعرف أن المركب من الأصل والترجمه لا يحكم بحكمه أيضاً، نعم إذا قرأ كلمه وترجم فالظاهر أنه إذا أتمها وجبت السجده لصدق قراءه الآيه.

مسألة ١٦ _ يعتبر فى هذا السجود بعد تحقق مسماه مضافاً إلى النيه إباحه المكان، وعدم علو المسجد بما يزيد على أربعة أصابع، والأحوط وضع سائر المساجد

(مسألة ١٦ _ يعتبر فى هذا السجود بعد تحقق مسماه) العرفى إذ بدون تحققها لا سجود أصلاً لا أنها سجود بدون الشرط أو مع وجود المانع (مضافاً إلى النيه) لأنها عباده فيشترط فيها ما يشترط فى العباده من النيه والخلوص، كما تقدم بحث ذلك فى كتاب الطهاره وفى باب النيه من هذا الكتاب، فالسجود بدون النيه أصلاً أو بنيه شىء آخر كالشكر، أو بالرياء محضاً أو ضميمة، أو ما أشبه لا يحقق الامتثال الموجب لإسقاط التكليف، (إباحه المكان) على التفصيل الذى مر فى مكان المصلى.

(وعدم علو المسجد بما يزيد على أربعة أصابع) لأن الظاهر من الأمر بالسجود إنما هو السجود المعهود، الذى حدد فى الصلاه بعدم جواز أن يكون أعلى أو أسفل من أربعة أصابع، هذا مضافاً إلى إطلاق صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن السجود على الأرض المرتفعه؟ فقال: «إذا كان موضع جبهتك مرتفعاً عن موضع بدنك قدر لنبه فلا بأس» (١). فإن كون ذلك خاصاً بالسجود الصلاتى لا دليل عليه إلا ذكر الفقهاء له فى باب سجود الصلاه، وفى دلاله ذلك على الخصوصيه نظر، لكن ربما يقال بأنه لا يستفاد من الحديث الإطلاق، إذ المنصرف عنه السجود الصلاتى وهذا غير بعيد، وعليه فالاحتياط يقتضى عدم التفاوت بمقدار أربع أصابع لا أنه قطعى.

(والأحوط وضع سائر المساجد) لإطلاق ما تضمن أن السجود على سبعة

ص: ٤٢٠

ووضع الجبهه على ما يصح السجود عليه، ولا يعتبر فيه الطهاره من الحدث ولا الخبث.

أعظم^(١)، لكن انصرافه إلى السجود الصلاتى يوجب كون الحكم احتياطاً.

(ووضع الجبهه على ما يصح السجود عليه) لقوه إطلاق التعليل فى بعض الروايات:

مثل صحيح هشام بن الحكم قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أخبرنى عما يجوز السجود عليه وعما لا يجوز؟ قال: «السجود لا يجوز إلا على الأرض أو على ما أنبتت الأرض إلا ما أكل أو لبس». فقلت: جعلت فداك ما العله فى ذلك؟ قال: «لأن السجود خضوع لله عز وجل فلا ينبغى أن يكون على ما يؤكل ويلبس، لأن أبناء الدنيا عبيد ما يأكلون ويلبسون والساجد فى سجوده فى عباده الله عز وجل فلا ينبغى أن يضع جبهته فى سجوده على معبود أبناء الدنيا الذين اغتروا بغورها»^(٢).

لكن فيه: إن العله تقريبيه، وإلا فأبناء الدنيا عبيد للأرض وللخشب وما أشبهه، بالإضافة إلى الانصراف المتقدم، فالحكم بذلك احتياطى أيضاً.

(ولا- يعتبر فيه الطهاره من الحدث ولا الخبث) بلا إشكال ولا خلاف، وفى مصباح الفقيه بلا تأمل، وعن المنتهى الإجماع عليه، ويأتى مخالفه بعض الفقهاء، ويدل عليه بالإضافة إلى أصاله عدم اشتراطها جملة من الروايات:

كخبر أبى بصير المروى عن الكافى والتهذيب، قال (عليه السلام): «إذا قرئ شىء من العزائم الأربع فسمعتها فاسجد وإن كنت على غير وضوء، وإن كنت جنباً، وإن كانت المرأة لا- تصلى، وسائر القرآن أنت فيه بالخيار إن شئت سجدت وإن شئت لم تسجد»^(٣).

ص: ٤٢١

١- الوسائل: ج ٤ ص ٩٥٤ _ الباب ٤ من أبواب السجود ح ٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٥٩١ _ الباب ١ من أبواب ما يسجد عليه ح ١

٣- الكافى: ج ٣ ص ٣١٨ _ باب عزائم السجود ح ٢. التهذيب: ج ٢ ص ٢٩١ _ الباب ١٥ فى كيفية الصلاه ح ٢٧

وعن مستطرفات السرائر روايته عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام).

وفى روايه أخرى عنه (عليه السلام) قال: فيمن قرأ السجده وعنده رجل على غير وضوء؟ قال: «يسجد»^(١).

وفى صحيح الحلبى قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): قرأ الرجل السجده وهو على غير وضوء؟ قال: «يسجد إذا كانت من الغزائم»^(٢).

وروايه الدعائم: «يسجد وإن كان على غير طهاره»^(٣).

وصحيحه أبي الحذاء عن الطامث تسمع السجده؟ قال (عليه السلام): «إن كانت من الغزائم فلتسجد إذا سمعتها»^(٤).

وموثقه أبي بصير: «والحائض تسجد إذا سمعت السجده»^(٥).

ومن المعلوم أن الحيض والجنابه ملازمان غالباً لنجاسه البدن واللباس بالخبث أيضاً، لكن هناك روايات مخالفه لهذه الروايات:

مثل صحيحه عبد الرحمان بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الحائض هل تقرأ القرآن وتسجد سجده إذا سمعت السجده؟ قال: «تقرأ ولا تسجد»^(٦).

ص: ٤٢٢

١- السرائر: ص ٤٧٣ س ٣٠

٢- السرائر: ص ٤٧٣ س ٢٢

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢١٥ فى ذكر سجود القرآن

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٥٨٤ _ الباب ٣٦ من أبواب الحيض ح ١

٥- الوسائل: ج ٤ ص ٧٧٨ _ الباب ٣٨ من أبواب القراءه فى الصلاه ح ١

٦- التهذيب: ج ٢ ص ٢٩٢ _ الباب ١٥ فى كيفية الصلاه

فتسجد الحائض وجوباً عند سببه، وندباً عند سبب الندب، وكذا الجنب،

والمروى عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) عن علي (عليه السلام) قال: «لا تقضى الحائض الصلاة ولا تسجد إذا سمعت السجده»^(١).

وقد وجهت هذه الطائفة بأمور:

الأول: حملها على التقية كما فى الوسائل احتمالها.

الثانى: حملها على الإنكار، أى كيف قرأ ولا تسجد.

الثالث: حملها على الكراهة فى العبادة، ويؤيده أن الشيخ روى الصحيحه بـ «لا تقرأ ولا تسجد»^(٢).

الرابع: حملها على الرخصة فى الترك، كما عن الشيخ: فيجوز للحائض أن لا تسجد لآيه السجده، والروايات السابقه تدل على الجواز أو على الاستحباب.

الخامس: العمل بها و ردّ علم الطائفة الأولى إلى أهلها، كما عن المقنعه والنهايه وعن أحكام النساء أن غير الطاهر إذا سمع موضع السجود فليؤمى بالسجود إلى قبله إيماءً.

أقول: لا يبعد الحمل على التقية، إذ المحكى عن أكثر الجمهور القول باشتراط الطهاره، كما فى مصباح الفقيه وغيره، والقول بأن الجمع الدلالى مقدم، فيه أنه كذلك إذا رأى العرف أنه جمع دلالى وإلا فلا، والمقام من قبيل المستثنى لا المستثنى منه.

(فتسجد الحائض وجوباً عند سببه، وندباً عند سبب الندب، وكذا الجنب)

ص: ٤٢٣

١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٨٥ _ الباب ٣٦ من أبواب الحيض ح ٥

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٣٢٠ _ الباب ١٧٧ فى الحائض تسمع السجده ح ٢

وكذا لا يعتبر فيه الاستقبال،

والنفساء وسائر من كان على بدنه أو ثوبه خبث، نعم الأولى اعتبار الطهاره الحديثه بل والخبثيه.

(وكذا لا- يعتبر فيه الاستقبال) كما هو المشهور، وفي مصباح الفقيه عن جماعه من الفحول استظهار عدم الخلاف فيه بين أصحابنا(١١)، انتهى. بل عن ظاهر التذكرة والمنتهى وكشف اللثام وغيرها الإجماع عليه.

نعم حكى عن المفيد فى كتاب أحكام النساء أنه قال: من سمع موضع السجود فإن لم يكن طاهراً فليومى بالسجود إلى القبلة(١٢)، وظاهره لزوم القبلة.

ويدل على عدم اشتراط الاستقبال: الأصل والإجماع المتقدم.

أما الاستدلال للاشتراط بصحيح الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يقرأ السجده وهو على ظهر دابته؟ قال (عليه السلام): «يسجد حيث توجهت به فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يصلى على ناقته وهو مستقبل المدينه يقول الله عز وجل «فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ»(١٣)»(١٤).

وبروايه الدعائم، عن الباقر (عليه السلام) أنه قال: «إذا قرأت السجده وأنت جالس فاسجد متوجهاً إلى القبلة، وإذا قرأتها وأنت راكب فاسجد حيث توجهت فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يصلى على راحلته وهو متوجه إلى المدينه

ص: ٤٢٤

١- مصباح الفقيه: كتاب الصلاه ص ٣٦١ س ٢

٢- كما فى المستمسك: ج ٦ ص ٤٢٣

٣- سوره البقره: الآيه ١١٥

٤- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٧ _ الباب ٤٩ من أبواب قراءه القرآن ح ١

ولا طهاره موضع الجبهه، ولا ستر العوره، فضلا عن صفات الساتر من الطهاره وعدم كونه حريراً أو ذهباً أو جلد ميتة، نعم

بعد انصرافه من مكة. يعنى النافله وفي ذلك قول الله عز وجل: «فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ» (١).

وفي روايه أيوب فى باب أن قراءه القرآن فى الطواف أفضل من الدعاء قوله: فإن مر بسجده وهو يطوف؟ قال (عليه السلام): «يؤمى برأسه إلى الكعبه» (٢).

لكن هذه الروايات على تقدير تماميه السند والدلاله فيها، كان اللازم حملها على الاستحباب بعد الإجماع على عدم وجوب الاستقبال، فكيف والصحيحه ضعيفه الدلاله، فإنها لا تدل إلا على رجحان القبلة لا وجوبها، والدعائم ضعيف السند، وروايه أيوب ظاهره فى السجده المستحبه، وعليه فالقول بالوجوب _ إن كان _ فهو فى غايه الضعف.

(ولا طهاره موضع الجبهه) كما صرح بعدم الاشتراط المستند وغيره، وذلك للأصل بعد عدم الدليل، وانسحاب حكم سجود الصلاه إلى المقام غير ظاهر، فحال موضع الجبهه فى المقام حال سائر المساجد فى الصلاه.

(ولا ستر العوره) للأصل بعد عدم الدليل (فضلاً عن صفات الساتر من الطهاره وعدم كونه حريراً أو ذهباً أو جلد ميتة) ومنه يعلم عدم اشتراطها بستر الجسد بالنسبه إلى المرأه.

(نعم) الظاهر لزوم صدق السجود فلا يكفى أن ينبطح ويضع جبهته على الأرض

ص: ٤٢٥

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢١٦ فى ذكر سجود القرآن

٢- الوسائل: ج ٩ ص ٤٦٥ _ الباب ٥٥ من أبواب الطواف ح ١

يعتبر أن لا يكون لباسه مغصوباً إذا كان السجود يعدّ تصرفاً فيه.

كما يلزم وضع الجبهه دون سائر أماكن الوجه إلا لدى التعذر على التفصيل المتقدم فى سجده الصلاه _ احتياطاً _.

وكذا (يعتبر أن لا يكون لباسه مغصوباً إذا كان السجود يُعدّ تصرفاً فيه) على التفصيل الذى ذكرناه فى باب لباس المصلى فراجع.

ص: ٢٢٤

مسأله _ ١٧ _ ليس في هذا السجود تشهد ولا تسليم ولا تكبيره الافتتاح، نعم يستحب التكبير للرفع منه بل الأحوط عدم تركه.

(مسأله _ ١٧ _ ليس في هذا السجود تشهد ولا تسليم) بلا إشكال ولا خلاف، بل في كلمات جمله منهم دعوى الإجماع عليه، وذلك للأصل وإطلاق الأدله، ولو كان التشهد واجباً وجب التنبيه عليه، فعدم التنبيه دليل العدم، بالإضافة إلى روايه الدعائم الآتيه.

(ولا تكبيره الافتتاح) بلا إشكال ولا خلاف بل إجماعاً كما في كلمات جماعه منهم ويدل عليه بالإضافة إلى الأصل والإطلاقات جمله من الروايات:

مثل صحيح ابن سنان: «إذا قرأت شيئاً من العزائم التي يسجد فيها فلا تكبر قبل سجودك ولكن تكبر حين ترفع رأسك» (١).

وموثق سماعه قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا قرأت السجده فاسجد ولا تكبر حتى ترفع رأسك» (٢).

وروايه المعتبر، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام): «فيمن يقرأ السجده من القرآن من العزائم فلا يكبر حين يسجد، ولكن يكبر حين يرفع رأسه» (٣). إلى غيرها مما سيأتي.

(نعم يستحب التكبير للرفع منه) كما هو المشهور خلافاً لمحتمل مجالس الصدوق والمبسوط والخلاف وجامع الشرائع والذكرى والبيان وغيرها حيث أوجبوا التكبير، ويدل على أصل رجحان التكبير بعض الروايات المتقدمه، والروايه

ص: ٤٢٧

١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٠ _ الباب ٤٢ من أبواب قراءه القرآن ح ١

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٠ _ الباب ٤٢ من أبواب قراءه القرآن ح ٣

٣- المعتبر: ص ٢٠٠ س ٣٠

الآتيه في دعاء السجده، حيث قال (عليه السلام): «ثم يكبر»^(١). كما يدل على عدم وجوبه موثق عمار، أنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل إذا قرأ العزائم كيف يصنع؟ قال (عليه السلام): «ليس فيها تكبير إذا سجدت ولا إذا قمت، ولكن إذا سجدت قلت ما تقول في السجود»^(٢).

ورواه الدعائم، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال: «ومن قرأ السجده أو سمعها سجد أي وقت كان ذلك مما تجوز الصلاة فيه أو لا تجوز، وعند طلوع الشمس وعند غروبها، ويسجد وإن كان على غير طهاره، وإذا سجد فلا يكبر ولا يسلم إذا رفع وليس في ذلك غير السجود ويسبح ويدعو في سجوده بما تيسر من الدعاء»^(٣).

وعليه فالقول بالوجوب لظاهر بعض الأوامر ممنوع (بل الأحوط عدم تركه) خروجاً من خلاف من أوجب.

ص: ٤٢٨

١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٤ _ الباب ٤٦ من أبواب قراءه القرآن ح ٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٤ _ الباب ٤٦ من أبواب قراءه القرآن ح ٣

٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٢١٥ في ذكر سجود القرآن

مسألة ١٨ _ يكفى فيه مجرد السجود، فلا يجب فيه الذكر وإن كان يستحب، ويكفى في وظيفه الاستحباب كلما كان، ولكن الأولى أن يقول: «سجدت لك تعبدًا ورقًا، لا مستكبرًا عن عبادتك ولا مستنكفًا ولا مستعظمًا، بل أنا عبد ذليل خائف مستجير»، أو يقول: «لا إله إلا الله حقًا، لا إله إلا الله إيمانًا وتصديقًا، لا إله إلا الله عبودية ورقًا، سجدت لك يا رب تعبدًا ورقًا،

(مسألة ١٨ _ يكفى فيه مجرد السجود، فلا يجب فيه الذكر) بلا إشكال ولا خلاف، بل في المستند دعوى الإجماع عليه، بل هو الظاهر أيضاً من مصباح الفقيه وغيرهما (وإن كان يستحب) للأمر به في جملة من الروايات، ويدل على عدم الوجوب الأصل، واختلاف الروايات الواردة في الذكر مما يوجب حمل العرف لها على الاستحباب.

(ويكفى في وظيفه الاستحباب كلما كان) كما يدل عليه موثق عمار بضميمه أنه لا يجب في السجود ذكر خاص كما تقدم في ذكر السجود، وروايه الدعائم المتقدمين.

(ولكن الأولى أن يقول) ما في صحيحه ابن عبيده الحذاء عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا قرأ أحدكم السجدة من العزائم فليقل في سجوده: (سجدت لك تعبدًا ورقًا لا- مستكبرًا عن عبادتك ولا- مستنكفًا ولا مستعظمًا، بل أنا عبد ذليل خائف مستجير(١))، أو يقول) ما ذكره الفقيه قال: روى أنه يقول في سجده العزائم (لا- لا إله إلا- الله حقًا، لا- إله إلا- الله إيمانًا وتصديقًا، لا إله إلا الله عبودية ورقًا، سجدت لك يا رب تعبدًا ورقًا،

ص: ٤٢٩

لا- مستنكفاً ولا- مستكبراً، بل أنا عبد ذليل ضعيف خائف مستجير» أو يقول: «إلهي آمنا بما كفروا، وعرفنا منك ما أنكروا، وأجبناك إلى ما دعوا، إلهي العفو العفو» أو يقول ما قاله النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في سجود سورة العلق وهو: «أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك،

لا مستنكفاً ولا مستكبراً بل أنا عبد ذليل خائف مستجير» أو يقول(١) ما رواه الشهيد في شرح النفلية قال: إنه روى أنه يقول في سجده اقرء «إلهي آمنا بما كفروا، وعرفنا منك ما أنكروا، وأجبناك إلى ما دعوا، إلهي العفو العفو»(٢) في بعض الكتب نسبه إلى الذكري أيضاً، وكان عدم الخصوصية في ذكر السجود أوجب أن يطلق المصنف كون هذا ذكراً في مطلق السجده خلافاً للكتابين، حيث ذكره لسجده اقرأ، لكن عن الفقيه أنه قال: ومن قرأ شيئاً من العزائم الأربع فليسجد وليقل إلهي إلى آخره(٣).

أو يقول ما قاله النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في سجود سورة العلق) كما رواه الغوالي قال: روى في الحديث أنه لما نزلت قوله تعالى: **وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ**(٤) سجد النبي (صلى الله عليه وآله) وقال في سجوده:

«أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك،

ص: ٤٣٠

١- الفقيه: ج ١ ص ٢٠٠ _ الباب ٤٥ في وصف الصلاة ح ٧

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٠٤ _ الباب ٣٩ من أبواب القراءه في غير الصلاة ح ١

٣- الفقيه: ج ١ ص ٢٠٠ _ الباب ٤٥ في وصف الصلاة ح ٧

٤- سورة العلق: الآية ١٩

لا أحصى ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك».

لا- أحصى ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»(1) أو يقول ما يقول في سجود الصلاة كما تقدم في بعض الروايات، وهل يشترط الطمأنينه في هذه السجده لإطلاق دليل «نقر كنقر الغراب»(2) وبعض الروايات الأخر المتقدمه في سجود الصلاة، أم لا للأصل وانصراف تلك الأدله إلى سجود الصلاة؟ احتمالان، الثانى أقرب، والأول أحوط، وعلى أى تقدير فلا يبطل هذه السجده رفع الرأس فى أثنائها وإن كان عمداً، وإذا لم يسجدها وجب قضاؤها لدليل «ما فات».

أما هل أنه يجب أن يقضى عنه؟ احتمالان: من الأصل ، ومن أنه واجب تركه فاللزام قضاؤه عنه كسائر الواجبات التى لا دليل على اختصاصه بحال الحياه، والأحوط القضاء، ثم الظاهر فى القضاء أنه لا يلزم تعيين الأول فالأول كما هو كذلك فى باب الصوم وغيره.

ص: ٤٣١

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٣٠٤ _ الباب ٣٠ من أبواب القراءه فى غير الصلاه ح ٢

٢- الوسائل: ج ٤ ص ٩٢٢ _ الباب ٣ من أبواب الركوع ح ١

مسأله ١٩ لو سمع القراءه مكرراً وشك بين الأقل والأكثر

مسأله _ ١٩ _ إذا سمع القراءه مكرراً وشك بين الأقل والأكثر يجوز له بالاكْتفاء فى التكرار بالأقل.

نعم لو علم العدد وشك فى الإتيان بين الأقل والأكثر وجب الاحتياط بالبناء.

(مسأله _ ١٩ _ إذا سمع القراءه مكرراً وشك بين الأقل والأكثر يجوز له بالاكْتفاء فى التكرار بالأقل) لأصالة البراءه عن وجوب الزائد كما ذكروا فى باب من شك فى عدد الفرائض التى عليه.

(نعم لو علم العدد) بأنه عشره مثلاً (وشك فى الإتيان بين الأقل والأكثر) هل أنه أتى بتسعه منها أو بكلها (وجب الاحتياط بالبناء) على الأقل أيضاً فيأتى بالمكمل لأصالة الاشتغال.

ص: ٤٣٢

مسأله ٢٠ صورته وجوب التكرار

مسأله ٢٠ _ فى صورته وجوب التكرار يكفى فى صدق التعدد رفع الجبهه عن الأرض، ثم الوضع للسجده الأخرى، ولا يعتبر الجلوس ثم الوضع، بل ولا يعتبر رفع سائر المساجد، وإن كان أحوط.

(مسأله ٢٠ _ فى صورته وجوب التكرار يكفى فى صدق التعدد رفع الجبهه عن الأرض، ثم الوضع للسجده الأخرى، ولا يعتبر الجلوس ثم الوضع) لصدق التعدد بدون ذلك ولا دليل على الجلوس.

(بل ولا- يعتبر رفع سائر المساجد) للصدق بدون ذلك (وإن كان أحوط) لاحتمال كون الرفع محققاً للتعدد، لكنه احتياط ضعيف، ثم إن مبطلات الصلاه من كلام وضحك وبكاء وغيرها لا تبطل هذه السجده، للأصل بل قد عرفت أنه مجرد سجده وهى تتحقق مع كل تلك الأمور.

- مسألة ٢١ _ استحباب الجهر بالبسملة فى الظهرين ٧
- مسألة ٢٢ _ الجهر فى موضع الإخفات ١٢
- مسألة ٢٣ _ تذكر الناسى أو الجاهل قبل الركوع ١٤
- مسألة ٢٤ _ صور الجاهل بالحكم فى الجهر والإخفات ١٥
- مسألة ٢٥ _ الجهر والإخفات بالنسبة إلى النساء ١٨
- مسألة ٢٦ _ مناط الجهر والإخفات ٢٢
- مسألة ٢٧ _ المناط فى صدق القراءة ٢٧
- مسألة ٢٨ _ الجهر المفرط الخارج عن المعتاد ٢٨
- مسألة ٢٩ _ قراءة الحمد والسوره فى المصحف، واتباع الملقن ٣٠
- مسألة ٣٠ _ حكم من كانت فى لسانه آفه لا تمكنه من التلفظ ٣٣
- مسألة ٣١ _ كيفية قراءة الأخرس ٣٤
- مسألة ٣٢ _ وجوب التعلم على من لا يحسن القراءة ٣٦
- مسألة ٣٣ _ القراءة بالملحون ٣٩
- مسألة ٣٤ _ حكم القادر على التعلم لو ضاق وقته ٤١
- مسألة ٣٥ _ أخذ الأجره على تعليم واجبات الصلاة ومستحباتها ٤٨
- مسألة ٣٦ _ وجوب الترتيب والموالاه، بين آيات القرآن وكلماتها ٥٠
- مسألة ٣٧ _ حكم الإخلال والتبديل بشىء من الكلمات ٥٢
- مسألة ٣٨ _ حذف همزه الوصل، وإثبات همزه القطع ٥٤

مسأله ٣٩ _ ترك الوقف بالحركه والوصل بالسكون..... ٥٥

ص: ٤٣٤

- مسألة ٤٠ _ وجوب العلم بحركة آخر الكلمة..... ٥٦
- مسألة ٤١ _ المناط صدق الحرف في عرف العرب..... ٥٧
- مسألة ٤٢ _ المد الواجب..... ٥٩
- مسألة ٤٣ _ حكم المد الأزيد من المتعارف..... ٦٢
- مسألة ٤٤ _ مناط المد..... ٦٣
- مسألة ٤٥ _ لو حصل فصل بين حروف كلمه واحده..... ٦٤
- مسألة ٤٦ _ صور من انقطاع النفس..... ٦٥
- مسألة ٤٧ _ صور من التلغظ الغلط..... ٦٦
- مسألة ٤٨ _ الإدغام الواجب..... ٦٨
- مسألة ٤٩ _ الإدغام غير الواجب..... ٦٩
- مسألة ٥٠ _ القراءه على النهج العربى..... ٧١
- مسألة ٥١ _ صور من الإدغام الواجب..... ٧٩
- مسألة ٥٢ _ صور من الإدغام غير الواجب..... ٨١
- مسألة ٥٣ _ عدم وجوب المحسنات كالإماله والإشباع..... ٨٢
- مسألة ٥٤ _ ما يجب مراعاته فى القراءه..... ٨٣
- مسألة ٥٥ _ التمييز بين الكلمات حتى لا تتولد مهمله..... ٨٤
- مسألة ٥٦ _ من قواعد القراءه..... ٨٥
- مسألة ٥٧ _ موردان تصح فيهما قراءتان..... ٨٧
- مسألة ٥٨ _ جواز قراءه «كفؤ» بعده وجوه..... ٩٠
- مسألة ٥٩ _ وجوب تعلم الإعراب وكيفيه اللفظ..... ٩١

مسأله ٦٠ _ البقاء مده على الوجه الغلط باعتقاد أنه الصحيح..... ٩٢

فصل

فى الركعات الأخيره

٩٣ _ ١٣٤

ص: ٤٣٥

- مسألة ١ _ ما لو نسي قراءة الحمد في الركعتين الأولتين..... ١٠٤
- مسألة ٢ _ أفضليه التسيحات الأربع على قراءة الحمد..... ١٠٧
- مسألة ٣ _ جواز قراءة الحمد في إحدى الأخيرتين..... ١١٥
- مسألة ٤ _ وجوب الإخفات في الركعتين الأخيرتين..... ١١٦
- مسألة ٥ _ حكم الإجهار عمداً وجهلاً ونسياناً..... ١٢٢
- مسألة ٦ _ العزم على قراءة سورة والعدول إلى أخرى..... ١٢٣
- مسألة ٧ _ سبق اللسان المخالف للمقصود..... ١٢٤
- مسألة ٨ _ قراءة الحمد تخيلاً منه أنه في إحدى الأولتين..... ١٢٦
- مسألة ٩ _ نسيان القراءة والتسيحات..... ١٢٨
- مسألة ١٠ _ الشك في قراءة تهما بعد الهوى للركوع..... ١٣١
- مسألة ١١ _ زياده التسيحات على الثلاث..... ١٣٢
- مسألة ١٢ _ الاقتصار على قصد القربة لو أتى بالتسيحات..... ١٣٣

فصل

في مستحبات القراءة

١٣٥ _ ١٨٤

- مسألة ١ _ كراهه ترك سورة التوحيد في جميع الفرائض الخمس..... ١٦٠
- مسألة ٢ _ كراهه قراءة الحمد والسورة والتوحيد بنفس واحد..... ١٦١
- مسألة ٣ _ كراهه قراءة سورة واحدة في الركعتين..... ١٦٢
- مسألة ٤ _ جواز تكرار الآية في الصلاة وجواز البكاء..... ١٦٤
- مسألة ٥ _ موارد استحباب إعادته الجمعة أو الظهر في يوم الجمعة..... ١٦٦

مسأله ٦ _ قراءه المعوذتين فى الصلاه.....١٦٨

مسأله ٧ _ الحمد سبع آيات، والتوحيد أربع آيات.....١٧٠

مسأله ٨ _ جواز قصد إنشاء الخطاب.....١٧٣

مسأله ٩ _ السكوت حال القراءه.....١٧٤

ص:٤٣٦

- مسأله ١٠ _ الصلاه على محمد أثناء القراءه..... ١٧٦
- مسأله ١١ _ الحركه القهريه حال القراءه..... ١٧٧
- مسأله ١٢ _ ما لو شك في قراءه آيه أو كلمه..... ١٧٨
- مسأله ١٣ _ جواز الاقتصار على التسيحه الواحده..... ١٧٩
- مسأله ١٤ _ جواز القراءه بإشباع كسر الهمزه..... ١٨٠
- مسأله ١٥ _ الشك في حركه كلمه، أو مخرج حروفها..... ١٨١
- مسأله ١٦ _ حد القراءه الجهريه..... ١٨٣

فصل

فى الركوع

١٨٥ _ ٢٧٠

- مسأله ١ _ عدم وجوب وضع اليدين على الركبتين حال الركوع..... ٢٠٥
- مسأله ٢ _ عدم التمكن من الركوع أو الانحناء..... ٢٠٦
- مسأله ٣ _ الدوران بين أبدال الركوع الاضطراريه..... ٢٠٩
- مسأله ٤ _ حصول التمكن من الركوع الاختيارى..... ٢١٠
- مسأله ٥ _ زياده الركوع الجلوسى والإيمائى..... ٢١٣
- مسأله ٦ _ كيفيه ركوع من يكون كالراكع..... ٢١٤
- مسأله ٧ _ دوران الانحناء مدار النيه..... ٢١٧
- مسأله ٨ _ صور فى نسيان الركوع..... ٢١٩
- مسأله ٩ _ الانحناء بقصد الركوع، فالنسيان فى الأثناء، والهوى إلى السجود..... ٢٢١
- مسأله ١٠ _ كيفيه ركوع المرأه..... ٢٢٥

مسأله ١١ _ تسيحه الركوع..... ٢٢٦

مسأله ١٢ _ الإتيان بالذكر أزيد من مره..... ٢٣٠

مسأله ١٣ _ جواز الاقتصار على الصغرى فى حال الضروره..... ٢٣٢

ص: ٤٣٧

- مسأله ١٤ _ وقت ذكر الركوع..... ٢٣٣
- مسأله ١٥ _ مع عدم التمكن من الطمأنينه لمرض أو غيره..... ٢٣٥
- مسأله ١٦ _ ترك الطمأنينه فى الركوع أصلاً..... ٢٣٦
- مسأله ١٧ _ جواز الجمع بين التسيحه الكبرى والصغرى..... ٢٣٧
- مسأله ١٨ _ الشروع فى التسيح بقصد الصغرى والعدول إلى الكبرى..... ٢٣٨
- مسأله ١٩ _ شرائط ذكر الركوع..... ٢٣٩
- مسأله ٢٠ _ جواز الإشباع بقراءه «ربى العظيم»..... ٢٤٠
- مسأله ٢١ _ التحرك فى حال الذكر بسبب قهرى..... ٢٤١
- مسأله ٢٢ _ جواز الحركة اليسيره التى لا تنافى الاستقرار..... ٢٤٢
- مسأله ٢٣ _ حد الركوع..... ٢٤٣
- مسأله ٢٤ _ بعض صور الشك فى تلفظ العظيم..... ٢٤٤
- مسأله ٢٥ _ كيفيه الركوع الجلوسى..... ٢٤٦
- مسأله ٢٦ _ مستحبات الركوع..... ٢٤٨
- مسأله ٢٧ _ مكروهات الركوع..... ٢٤٣
- مسأله ٢٨ _ عدم الفرق بين الفريضة والنافله فى واجبات الركوع..... ٢٤٩

فصل

فى السجود

٢٧١ _ ٣٤٨

واجبات السجود..... ٢٧١

مسأله ١ _ حد الجبهه وحد السجود على الجبهه..... ٢٩٦

مسأله ٢ _ مباشره الجبهه للمسجد..... ٣٠٢

مسأله ٣ _ وضع باطن الكفين _ فى السجود _ مع الاختيار..... ٣٠٧

ص: ٤٣٨

- مسألة ٤ _ حد وضع الكفين فى السجود..... ٣١٠
- مسألة ٥ _ حد وضع الركبتين فى السجود..... ٣١٣
- مسألة ٦ _ حد وضع الإبهامين فى السجود..... ٣١٥
- مسألة ٧ _ الاعتماد على الأعضاء السبعة فى السجود..... ٣١٩
- مسألة ٨ _ السجود على الهيئة المعهودة..... ٣٢٢
- مسألة ٩ _ وضع الجبهة على موضع مرتفع أزيد عن المقدار
المغتفر..... ٣٢٤
- مسألة ١٠ _ وضع الجبهة على ما لا يصح السجود عليه..... ٣٢٧
- مسألة ١١ _ دمل الجبهة..... ٣٣٠
- مسألة ١٢ _ صور السجود الاضطرارى..... ٣٣٦
- مسألة ١٣ _ حكم من حرك أعضاء السجود عمداً أو سهواً..... ٣٣٩
- مسألة ١٤ _ ارتفاع الجبهة قهراً من الأرض قبل الاتيان بالذكر..... ٣٤١
- مسألة ١٥ _ السجود فى حال التقيه..... ٣٤٤
- مسألة ١٦ _ لو نسى السجدين أو إحداهما..... ٣٤٦
- مسألة ١٧ _ عدم جواز الصلاة على ما لا تستقر المساجد عليها..... ٣٤٧
- مسألة ١٨ _ الدوران بين صور السجود الاضطرارى..... ٣٤٨

فصل

فى مستحبات السجود

٣٤٩ _ ٣٩٤

مسألة ١ _ الإقعاء فى الجلوس بين السجدين، وبعدهما..... ٣٨٢

مسأله ٢ _ نفخ موضع السجود..... ٣٨٦

مسأله ٣ _ كراهه قراءه القرآن فى السجود..... ٣٨٩

مسأله ٤ _ ترك جلسه الاستراحه..... ٣٩٠

مسأله ٥ _ نسيان جلسه الاستراحه..... ٣٩٤

ص: ٤٣٩

- مسأله ١ _ سجود السهو..... ٣٩٥
- مسأله ٢ _ سجود التلاوه..... ٣٩٦
- مسأله ٣ _ اختصاص السجود بالقارئ والمستمع..... ٤٠٥
- مسأله ٤ _ توجب السجده بقراءه مجموع الآيه..... ٤٠٦
- مسأله ٥ _ سجود التلاوه فورى..... ٤٠٧
- مسأله ٦ _ لو قرأ بعضها وسمع بعضها الآخر..... ٤٠٩
- مسأله ٧ _ لو قرأ السجده أو سمعها غلطا..... ٤١٠
- مسأله ٨ _ تكرر السجده بتكرار القراءه..... ٤١١
- مسأله ٩ _ سجود التلاوه عند قراءه غير المكلف..... ٤١٣
- مسأله ١٠ _ لو سمعها أو قرأها أثناء الصلاه..... ٤١٤
- مسأله ١١ _ لو سمعها أو قرأها اثناء السجود..... ٤١٥
- مسأله ١٢ _ عدم وجوب نيته حال الجلوس أو القيام..... ٤١٦
- مسأله ١٣ _ اعتبار كون القراءه بقصد القرآنيه فى سجود التلاوه..... ٤١٧
- مسأله ١٤ _ ما يعتبر فى السماع من تمييز..... ٤١٨
- مسأله ١٥ _ عدم وجوب السجود لقراءه ترجمتها..... ٤١٩
- مسأله ١٦ _ شرائط سجود التلاوه..... ٤٢٠
- مسأله ١٧ _ ما ليس فى سجود التلاوه..... ٤٢٧

مسأله ١٨ _ الذكر فى سجود التلاوه..... ٤٢٩

مسأله ١٩ _ لو سمع القراءه مكررا وشك بين الأقل والأكثر..... ٤٣٢

مسأله ٢٠ _ صورته وجوب التكرار..... ٤٣٣

ص: ٤٤٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩